الاقتصاد الإسلامي

مدخل ومنهاج

بحثٌ فيما اجتمع للناس من دراسات اقتصاديَّة، في القرنين الأخيرين بوجه خاص.. وما عادت به هذه الدراسات من استقرار أو من اضطراب؟ وتمهيدٌ لدراسة الاقتصاد الإسلامي.. إذ مادته وفيرةٌ جدًّا.. وما هذا الذي نقدمه للقارئ إلا «مدخلٌ ومنهاج»..

الكتاب الأول في المدخل

عيسى عبده

أستاذ الاقتصاد الإسلامي

كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

ــ ج ــ

المؤلف :

عيسى عبده

أستاذ الاقتصاد الإسلامى

كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

أستاذ الحضارة الإسلامية بكلية الاقتصاد والتجارة بالجامعة الليبية،
أستاذ إدارة الأعمال بكليات التجارة والاقتصاد بجامعة عين شمس وبالجامعة الليبية،
أستاذ منتدب بكليات الهندسة بجامعة القاهرة وبجامعة الإسكندرية،
أستاذ منتدب بالمعهد العالى لشئون القطن وبالمعهد العالى للدراسات الإسلامية،
ومحاسب قانونى «سابقاً».

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول المؤلّف :

«... ولقد نظرتُ فى كثيرٍ ممّا خطّته يدُ الإنسان،
فلم أجدْ كمقال العِمادِ[1] صواباً،
ولقد نظرتُ فى كتاب الله.. وعجبت،
كيف يُدّعَى ما عداه كتاباً؟!

(١) الإشارة إلى «العماد الأصفهانى» وقوله :
«إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا فى يومه إلا قال فى غده لو غُيّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو دليل استيلاء النقص على جملة البشر».

مقدمة

يقول بعض البسطاء : إن الاقتصاد علم مستورد ، ولا عهد للمسلمين به إلا نقلا عن الغرب .. وهذا الغرب قد نقل عن الإغريق .. ومن ثم غرق الكثير من بلاد المسلمين فى بحر لُجِّىّ من ضلالات الرأسمالية وبغيها .. واصطبغت المعاملات بالكثير من صِبغة الغرب .. وقد كان مستعمرا جائرا وإنه لايزال !!

ثم تهاوت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر .. وقطع خصوم الإسلام أوصالها من مطلع القرن العشرين [1] وبخاصة من بعد الحرب العالمية الأولى .. وذهبت فرق المسلمين كل مذهب .. وانتبه بعضها إلى خطورة الغرب فاتجه إلى الكتلة الشرقية. وبدأت الشيوعية تسرى فى خفاء حتى انقضت الحرب العالمية الثانية ،وقد كانت روسيا حليفة للغرب الاستعمارى وانتصرت على المحور المشهور (طوكيو / برلين / روما) وفى ظل هـــذا الحلف العسكرى بين الرأسمالية والشيوعية اتسعت فرص انتشار المذاهب اليسارية فى أرض المسلمين .. وضاق المحافظون من بقايا الدولة العثمانية بهذا الاتجاه وتجمعوا لصد التيار الذى يهدد مصالحهم .

وهكذا انقسم العالم الإسلامى (وبخاصة ماكان منه فى دائرة الدولة

---

(١) فى عام ١٩٠٧ اجتمع مؤتمر فى لندن لدراسة مشكلات الاستعمار وما يواجهه خلال القرن الجديد (أى العشرين) ومن بين الدراسات ذات المغزى الخطير قول بعض المؤتمرين إنه لا أمل فى استغلال موارد القارة السوداء (إفريقيا) .. ولا أمل فى القضاء على الدولة العثمانية فى الوقت ذاته .. مابقى الشريط الساحلى فى شمال أفريقيا تحت سيطرة المسلمين .. ومن ثم كانت إحدى التوصيات : القضاء على هذه الوحدة المتصلة فيما بين المغرب العربى والمشرق العربى بتقسيم الأرض إلى دويلات مستقلة .

العثمانية حال وجودها) إلى قسمين مميزين فى شئون الاقتصاد .. أحدهما نصير للرأسمالية والآخر نصير للشيوعية .

فظهرت فى أرض المسلمين مذاهب : الاشتراكية العلمية (الحديثة) واليسار الوطنى والماركسية الإسلامية[1] واشتد العداء بين مجموعتين كبيرتين من فئات الدولة العثمانية وبقايا الأمة الإسلامية .. وكان ذلك من أواسط القرن الحالى .

وأسهمت أجهزة عديدة فى تثبيت هذه المذاهب فى أرض المسلمين .

ولسنا الآن بصدد هذه الأوضاع ، ولكننا نقول : سلّم الجيل الحاضر من الأمة الإسلامية بأنه ليس فى الأرض إلا كتلة غربية وكتلة شرقية .. وأنه لامفر من اللحاق بهذا الركب أو ذاك .

وسلّم بعض من الجيل الحاضر بما هو أسوأ من ذلك .. فقبل الدعوى الخبيثة . . . القائلة بأن الاقتصاد غريب عن الإسلام .. وهنا نقف لحظات لنقول :

يبحث الاقتصاد فى كسب المعاش وإشباع الحاجات والادخار والاستثمار وفى ملكية الأشياء وتمليكها .. وفى هذه الأمور ينفق الناس معظم الدخول أو ينفقون الدخول كلها فى بعض البيئات .

فإذا كان الإسلام قد خلا من وضع القواعد لكل ماتقدم ذكره .. فهل يكون شرعا كاملا ؟ .. وإذا كان الإسلام برسالته الخالدة .. قد أهمل

---

(١) الماركسية الإسلامية « وافدة فكرية » جديدة فيما نعلم .. ولعلها أحدث صيحة فى عالم الفكر الاقتصادى المعاصر ... ظهرت فى إيران ، ولم تثبت قوائمها بعد ، ولعلها بعث للمزدكة القديمة على أنها وكثيرا غيرها من المذاهب المعاصرة ردود فعل للظلم الذى يقع فيه بعض الحكام .

النظر فى مقومات الحياة الدنيا .. وترك هذا الأمر لمفاليك القرن التاسع عشر ومن جاء فى إثرهم .. فهل يكون هذا الشرع كاملا ؟ .

إن الله جل شأنه ينبئنا فى سورة المائدة بأنه قد أكمل الدين وأتم النعمة فهل نقبل هذا القول .. أم نتركه جانبا ؟ .. هذه القضية البسيطة الواضحة تجبّه المكابرين بموقف لابد أن يكون لهم فيه رأى وقرار .. وفى هذا الموقف يقول المنصفون : أيها الناس . . لايصح فى الفهم أن يخلو الإسلام من شئون الاقتصاد وإلا لما كان دينا كاملا .. وهذا ـ إذن ـ دليل عقلى على أن الإسلام لا يمكن أن يخلو من كل شئون الاقتصاد .. مادمنا نؤمن بالرسالة الخاتمة ، وبأنها جاءت كاملة .

وما بنا من حاجة إلى مزيد من البيان إن كنا مسلمين ، لأن الله أكرمنا ، وأنبأنا بقيمة هذا الدين ، فقال جل شأنه :

« اليوم يئس الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون ، اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام دينا[1] » .

وقال أيضا : « ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه ، وهو فى الآخرة من الخاسرين[2] » .

يخلص مما تقدم أننا نؤمن بأن هذا الدين هو الحق ، وأنه كامل ، ومن ثم لايجوز عقلا أن يخلو من تنظيم كسب المعاش ، هذا عن الدليل العقلى .

بقى تصديق ذلك بالنقل الصحيح ، فيجتمع الدليلان العقلى والنقلى ، على القول بأن الإسلام شامل لكل ماتثيره الدراسات الاقتصادية من أصول وفروع ، وبعد إدراك ذلك ، يتقدم الدارس المتخصص إلى الموازنة فيجد أن دور الإسلام فى هذه الدراسات لايقف عند حد اشتمالها ، بل يتعدى ذلك إلى التفرد بأمور أهمها :

---

(١) من الآية رقم ٣ من سورة المائدة .
(٢) الآية رقم ٨٥ من سورة آل عمران .

— أن الاقتصاد الإسلامى محيط بالكليات والجزئيات ،

— وأنه ، فى إحاطته هذه ثابت على الزمان والمكان ،

— وأنه ، شامل للجنس البشرى بغير تمييز ،

— وأن مصدره الأول مفارق لقدرات البشر لأنه وحى من عند الله ،

— وأن مافيه من اجتهاد .. مقصور على المسائل والفروع دون الأصول والكليات .. ومن ثم فإن قوانينه دقيقة ويقينية وشاملة .

* * *

وفى هذه الصفحات بداية متواضعة لبيان ماجاءت به النقول المنصفة من تأييد لما نقول به .. ولقد جعلنا هذا الكتاب بقسميه (المدخل والمنهاج) ، فى سلسلة تصدر تباعا إن شاء الله تعالى ويُعرف كل كتاب بالرقم الذى يحمله حال ظهوره ، فنقول : الكتاب الأول ، الكتاب الثانى ، الكتاب الثالث . وهكذا إلى ما شاء الله .

واتباع هذا الأسلوب يستلزم شيئا من الإيضاح . . فنقول :

أولا : تتحدد مادة الكتاب فى أوله ، فقد تتناول النظرية الاقتصادية أو الفكر الاقتصادى أو الرأى .. كما قد تتناول قضية خلافية تقع فى ميادين التطبيق مثال ذلك : أساليب الصيرفة ، توزيع السكان ، اشتغال المرأة بكسب المعاش إلى آخر هذه القضايا المعروفة والتى تهم الرأى العام فى البلاد العربية بل وفى العالم بأسره .

ثانيا : قد يلحظ القارىء أن الكتاب الثالث مثلا كان أولى بالتأخير إلى مابعد ظهور الكتاب الرابع والخامس . . ومن حقه إذن أن يثير مشكلة الترتيب مقررا أن المنطق يسانده ولا يساند المؤلف فيما ذهب إليه فى تتابع ظهور المادة الاقتصادية ونشرها على القراء . . ولكن إذا عرف القارىء

دوافع هذا التصرف لأقره ومن ذلك : مانرجوه من أن تنتشر هـذه المادة فى بلاد عربية كثيرة ويقع كل منها فى إطار قانونى مستقل ، وللأنظمة فى كل بلد معاييرها .. فالبلد الذى يأخذ بواحد من المذاهب الاشتراكية قد لا يرحب بالموازنة بين هذا المذهب وغيره .. وكذلك الحال فى البلد الذى يأخذ بالمذهب الرأسمالى ،وفى بعض البلاد تشتد الحاجة إلى مزيد من السكان كما فى ليبيا والسودان ، وفى بعض آخر من البلاد يتكاثر الخلق بسرعة تفوق القدرة على التنمية الاقتصادية . . والحدود السياسية حواجز مقدسة فى زماننا هذا ـ بصرف النظر عما نظنه صوابا ـ فإذا تناولنا الدعوة إلى تحديد السكان بالنقد العلمى .. وإذا حشدنا من الحجج والبراهين مانستطيع أن نجمعه فى هذا الخصوص فإن أقوالنا لا تلقى ارتياحا فى البلد الكثيف أو المكتظ وإن كانت تجد التشجيع فى بلد يحتاج إلى أضعاف سكانه الحاليين .. ولمزيد من بيان هذه الجزئية الهامة نقول :إن الأرض الزراعية فى الجزائر تزيد على ٧٠ مليون فدان أما السكان فلا يزيدون على خمسة عشر مليونا وهنا مجال لمزيد من العناية بتنشئة النسل والإكثار منه وزيادة قدراته الإنتاجية .. وتشجيع الهجرة من خارج البلاد إلى داخلها . . ومثل ذلك يقال عن السودان حيث تزيد الأرض الصالحة الزراعة على مائتى مليون فدان ولا يزيد عدد السكان على سبعة عشر مليونا . . وعكس ذلك يقال عن بلد مكتظ شديد الكثافة السكانية مثل مصر بحدودها السياسية الحاضرة (أى بصرف النظر عن خطوات الوحدة التى نرجو لها النجاح) .

وهكذا يتضح أن الكلام عن السكان يلقى الترحيب فى بلد عربى ويثير الاعتراض فى بلد آخر ، لذلك فقد رأى المؤلف أن يقسم المادة الاقتصادية على كتب وكُتَيِّبات تظهر تباعا . . دون الالتزام بحجم نموذجى لكل الكتب المتتابعة ودون الالتزام بإظهار جزء متكامل من مجلد أول وثان وثالث على نحو ما هو متبع فى الدراسات العلمية الرتيبة .

وبحسب المؤلف أن يختار قضية واحدة أو عددا من القضايا الفكرية لتظهر معا فى كتاب يحمل الرقم المسلسل الذى يدل على ترتيب النشر فى هذه الظروف الخاصة .

* * *

ولقد كنا نرجو أن يكون الكلام عن الاقتصاد الإسلامى فوق المذاهب والعقائد الوضعية .. وفوق الفكر والرأى .. ولكن ، كما يعلم القارىء من غير شك ، لم يسلم الدين الإسلامى بمصادره الوثيقة العظيمة من خلاف حول التأويل والتفسير .. ولذلك لا يكفى أن يقول الكاتب إن الحكم الإسلامى كما يفهمه فى قضية مّا هو كذا .. لأن الرد عليه يجىء من جماعات (المجتهدين) الذين لا يخلو منهم أى جيل .. منهم المخلصون ومنهم دون ذلك — والله أعلم بالسرائر .

* * *

وهذا القدر من الإيضاح إذن يكفى لبيان الظروف التى أملت علينا إظهار هذه المادة الاقتصادية فى كتب وكتيبات . . كل منها نافع فيما نرجو وإن كان التسلسل المنطقى قد يختلف مع الترتيب الواقعى أحيانا .

ولله فى خلقه شئون ، نحمده تعالى على ما قدّر وهدى وندعوه أن ينفع بهذا القليل الذى نقدمه « وكل شىء عنده بمقدار » .

المؤلف

الجيزة فى { شعبان ١٣٩٣ هـ
سبتمبر ١٩٧٣ م

أصل هذا الكتاب

— يقول المؤلف : كتبتُ بعض هذه الصفحات فيما بين شهر رمضان من سنة ١٣٩٢ هـ وشهر ربيع الآخر من سنة ١٣٩٣ هـ .

— وبعضٌ آخر سبق ظهوره فى طبعة أولى من دراسات هادفة إلى وضع الاقتصاد السياسى فى الميزان .. تمهيداً للدخول فى المنهج العلمى المناسب لدراسة الاقتصاد الإسلامى .. ومن ثم كان الوزن القسط للاقتصاد السياسى جزءاً لا ينفصل عن المدخل إلى دراسة الحضارة الإسلامية (١) وبخاصة فى فرعها المختص بما يكون به تماسك البدن والجنس .. أى فى شئون السلعة والطيبة والخدمة (٢) على ما هو مشهور فى الدراسات الاقتصادية المعاصرة .. وهى ثمرة جهود متصلة فى مائتى عام مضت .. أو تزيد ولقد رجعتُ خلال الصيف من عام مضى ، إلى المادة المطبوعة لتهذيبها بالحذف وبالإضافة لمزيد من البيان .

— وطائفةٌ ثالثة من هذه البحوث .. أصلها محاضرات عامة ألقيتها فى مراكز للثقافة ومن خلال أجهزة الإعلام وفى بعض المعاهد العليا والجامعات .. وكان لإلقاء المحاضرات والإسهام فى الندوات العلمية أثر كبير عند المؤلف

---

(١) يجىء ذكر الحضارة الإسلامية هنا .. عرضا . على أساس أن كثيرا من الدراسات الإنسانية يدخل فى مفهوم الحضارة عند كثير من الكتاب .. والاقتصاد دراسة إنسانية .. ثم ان المؤلف يفضل البحث فى « القيم الإنسانية » وتفرد الدين بوضع قواعدها الدائمة .. ويرفع هذا كله فوق ما يقال له « حضارة » ، وقولنا هذا يشير الى كتاب تحت الإعداد .

(٢) فأما الاقتصاد الإسلامى فينفرد بالتحديد الوافى لمجال الدراسة فيزيد على القدر المشهور شأناً آخر .هو « الزينة » قال تعالى « وما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها وما عند الله خير وأبقى ، أفلا تعقلون » الآية ٦٠ من سورة القصص .

بما علمه من الزملاء ومن الدارسين خلال اثنى عشر عاما استمر فيها الجهد لإرساء هذه الدراسة على أسس علمية ، ووضع مفرداتها فى إطار جامع .. ولعل شيئا من ذلك قدكان .

وفيما تقدم من بيان عن أصل هذا الكتاب ، قدركاف ، لولا أن فى النفس شيئا لا يدخل فى نطاق الشئون الخاصة ، حتى يجوز كتمانه ، وإنما هو أمر عام يهم المشتغلين بالدعوة إلى الإسلام قولا وعملا .. ومن ثم أرى من واجبى إضافة هذه الكلمات استطراداً مما تقدم ذكره عن المحاضرات والندوات العلمية وأجهزة الإعلام .. ذلك أنه ،

فيما بين عامى ١٣٩٠ و ١٣٩١ هـ قمت برحلة حول العالم .. وتوقفت عند القليل من البلاد فى آسيا وأمريكا الشمالية وأوربا ثم فى الخليج العربى وأكبر الظن أنى خرجت من هذا التجوال بقدر من العلم والمعرفة يزيد كثيرا على ماقدمته للناس .. ففى اليابان ألقيت عدداً من المحاضرات ، خلال شهر واحد بكل من جامعات طوكيو وأوزاكا . . وفى مراكز الثقافة فى بعض البلاد .. وفى مسجد « كوبيه » وفى جزر متناثرة . . ومن تجاربى ماهو جدير بالذكر هنا .. ففى جامعة أوزاكا للدراسات الأجنبية ، مثلا حيث ألقيت بعض المحاضرات عن « الإسلام والنشاط الاقتصادى » كان اهتمام الكثرة من الطلاب والأساتذة الذين تابعوا المحاضرات .. يستوقف النظر .. ومن ذلك أن أستاذين حرصا على الاتصال بالمحاضر خارج قاعات الدرس لمزيد من التعارف . . . أحدهما « كاجايا . . . KAGAYA » وهو رئيس قسم لبعض الدراسات الشرقية ، والآخر « إيكيدا ... EKIDA » وهو أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية .. بالجامعة المذكورة (١) .

طلب هذان الأستاذان مزيدا من نشرات التعريف بالإسلام . . وقال

Osaka University For Foreign Studies, OSAKA JAPAN. (1)

الثانى منهما « إيكيدا » إنه عكف على ترجمة القرآن من الإنجليزية إلى اليابانية مع زميل له .. وأتم العمل فى بضع سنوات ، ولا يذكر أنه رأى ، فى القرآن ، أثراً للدراسات الاقتصادية التى سمعها من كاتب هذه السطور . . ورتب على ذلك أن دراسة الإسلام ليست كما كان يتصور من حيث البساطة أو السذاجة ! ! ثم يقول : إنه يعترف بأنه نصف مسلم ونصف بوذى . . وكان لزاما أن أعقب على ما قاله .. فبينت له أنه ما قرأ القرآن ، ومن ثم لا محل للأسف على نقص العلم به .. لأنه « لا علم » بإطلاق .. فالقرآن يُقرأ كما جاء من عند الله وحسب ، بالنص وبالإيضاح المعتمد من الثقات من أهل النظر فى كتاب الله(١) أما أن يكون الأستاذ اليابانى نصف مسلم ونصف بوذى .. فهذا قول يأباه الإسلام ، وما عليه إلا أن يصبر ويتابع حتى يقتنع .. فإذا عرف من الدراسة الشاملة من هو الخالق عز وجل وما الغيب ، وما الرسل ، وما الدين . . فإنه بعد ذلك يقلع عن الشرك بالله ، فما كان « بوذا » إلا رجلا صالحاً كما يقول أتباعه . . وليس لله شركاء . . ومحل النظر هنا أكبر من أن يشار إليه عن بُعد ومن ثم نزيد الأمر إيضاحاً فنقول عن اليابان :

— هذا الشعب الشرقى الذى أذهل العالم بقدراته الفائقة وبنظامه وبسلوكه . . قد زاد على مائة ملايين وعشرة ملايين (١١٠ ملايين) . . ولم يدخل فى الإسلام من هذا الجم الغفير إلا تسعمائة (أى أقل من ألف نسمة) بعد جهود متصلة لمراكز الدعوة إلى الإسلام خلال أربعين عاما على حين أن الذين اعتنقوا المبادىء اليسارية المتطرفة والوجودية والإلحاد قد زادوا على أحد عشر مليوناً فى فترة ما بعد الحرب . . . أى فى خمسة

---

(١) بعد طول أناة ، وبعد قدر مناسب من البحث ، يعتقد المؤلف ان ترجمة القرآن ضرب من المحال .. ولذلك لايشغل نفسه بالبحث فى التحليل والتحريم إذ الأمر ممتنع اساساً وفى هذا تفصيل يخرج عن نطاق البحث الحالى .

وعشرين عاما !! فما السر فى هذه المفارقة ؟ وما السر فى فشل الدعاة إلى الإسلام ونجاح غيرهم ، ونحن نعلم أن الأولين على حق وأن الآخرين على ضلال ؟

تقع الإجابة على هذا التساؤل فى صميم مادة هذا الكتاب . . وفى صميم الرسالة التى يتجه إليها بعض المصلحين ، بعد أن يئسوا من الأخذ عن الغرب ، ثم يئسوا من الأخذ عن الشرق . . ولذلك أريد أن استطرد حتى أصل مع القارىء إلى تجلية الحقيقة ما وسعنى الجهد . . وسأبقى الجواب لحظة ، لأنتقل إلى موقف آخر لبعض الفتيات فى اليابان . . من المسلمات قالت إحداهن : لقد آمنا بهذا الدين عن فهم واقتناع[1] ومضت أعوام ونحن نعيش فى هذة البيئة التى نشأنا فيها . . فلا الإسلام ينتشر ولا نحن نملك الصمود وحدنا . . وحين تدخل إحدانا إلى بيت رجل بوذى . . فإنها تعود أدراجها إلى دين زوجها . . ثم أضافت على استحياء : لقد نسيت الاسم الذى ارتضيته يوم أسلمت . . حتى ما عدت أذكر نطقه ولا هجاءه فما ظنك بالعبادات وبالأحكام ؟ . . لم تكن هذه الفتاة هى الوحيدة فى لقائى ببعض الأسر المسلمة التى تعيش فى أعماق جزر اليابان . . بل كن كثيرات نسبياً ، ومن الحديث إليهن علمت أن المرأة ، غير المسلمة ، تنصت لما فيه صلاح حالها فى الحياة الدنيا . . علمت من المرأة اليابانية التى ارتضت الإسلام ديناً . . أنها قد أحبت من آدابه وأحكامه ما يحفظ على المرأة حياءها وطهرها . . وما يحميها من طغيان الرجال وابتذالهم للنساء بالثمن . . أحبت من الإسلام أنه يحفظها من الضياع .

ثم عدت بالذاكرة إلى أحاديث الطلاب فى طوكيو . . وفى أوزاكا بوجه

---

(١) إنصافاً لرجل فاضل من الدعاة إلى الإسلام . . نقول إن الشيخ محمد جميل . . من « لاهور » كان ناشطاً فى الشرق الأقصى بدافع من نفسه . . نحوا من عشرين عاماً . . ولكن جهود الأفراد غير كافية وما فى المتن من إشارة ، يرجع إلى جهود محمد جميل .

خاص .. كما عدت إلى أحاديث «كاجايا» و «إيكيدا» وعلمت أن الرجل الياباني يحب من الإسلام حضه على الشقاء في سبيل طلب العيش . . وكفالته لثمرات العمل الشريف مع تتابع الأجيال ، بالميراث ، وحرصه على إقرار الأمن والعدل فيما بين درجات المجتمع وفيما بين الشعوب . . هذه زاوية نظر .. وللنساء زاوية أخرى . . وكل فريق يهتم في المحل الأول بما يعنيه . . أو بما يصلح من شأنه .. ثم إني ذكرت قول الله تعالى « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين[1] » .

— حدث مثل ذلك في الولايات المتحدة .. بعد اليابان .. في جامعات كاليفورنيا وبيركلي وساتانفورد .. ثم في شيكاجو . . وكان البرنامج عندئذ يضم عشرين جامعة في الوسط والشرق من الولايات . . ثم يضم جامعات أخرى في كندا .. ولكني توقفت في شيكاغو وتعطل البرنامج لعارض صحي . ثم تابعت من جديد ، بمقدار ، في سويسرة ، ثم في (أبوظبي) .. وأينما ذهبت وجدت ظمأ للدين الحق ، فالرجال تعبوا من الجدل حول النظم الاقتصادية ويرون أن البشرية في مأساة . . إذ لم يبق فيها وضع اقتصادي « مقدس » كما زعم علماء الاقتصاد من الإنجليز في القرن التاسع عشر[2] ثم عصفت رياح الفكر بكل ما كان مقدساً من قبل .. والناس في فزع من ضياع الأسرة وابتذال الجنس . . وإذ لم تجد الشعوب المتفوقة في الحضارة المادية حلا لمشكلاتها . . فقد ضاقت بالنفس البشرية وبالأرض وما عليها ومن عليها . . واتجهت إلى الفضاء . . وحققت بعض النجاح ، ولكن ما هي النتائج العملية من حيث وصول الناس إلى مزيد من الرفاهة وقدر معقول من قرار النفوس؟ لا شيء .. لا شيء .. فالإنسان من أديم الأرض وخروجه منها كبير النفقة .

---

(١) الآية رقم ١٢٥ من سورة النحل .

(٢) عرض «مارشال» لهذه القضية الهامة بإسهاب وباقتدار في مؤلفه الرئيسي المشهور . . وقد جئنا بطرف من أقواله في بعض موضوعات هذا الكتاب .

إلى حد مانع من المتابعة ومن التوسع فى نقل الجماعات لتعيش فى أجرام السماء!! إذن هو الهروب من مشكلات الأرض ، وشغل الناس بفتوح علمية وإنجازات جسام .. ولقد نجح هذا كله بمقدار ، وإلى زمن محدود ، ثم عاد الناس يتساءلون : عاد الرجال يتلمسون المنهج الواضح إلى كفالة الأمن والقوت ، وعاد النساء إلى التساؤل عن المصير الذى ينتظرهم فى ظل حضارة مادية تعود بالناس إلى حياة الغاب .. أو إلى ماهو أضل سبيلا !! وفى هذا تفصيل تفيض به الأنباء ويعف عنه القلم . . وإنه لخطر داهم يهدد الأمة الإسلامية فى العقيدة وفى نظامها الاجتماعى الذى كانت تُحسد عليه إلى عهد قريب .. فكيف نواجه الخطر ؟ هذا هو السؤال .

والجواب : أن الدعوة إلى الحياة الفاضلة المستقرة لا تكون بأسلوب واحد على مر العصور .. بل تتغير الأساليب لتواكب الزمن .. مع بقائها فى الإطار المحكم الذى دلنا عليه القرآن وهو القول الحق الذى لا تُبلى طرائقه .ولقد علمت — أيها القارىء — من حديثى إليك فيما تقدم من سطور .. أن الشعوب المتقدمة فى شوق إلى أسلوب للدعوة مناسب لأحداث هذا الزمان .

وفى شئون المعاش وكسبه ، وتوزيع الأرزاق وتملك الثروات وتتابع الأجيال دون إهدار لجهد السلف ولا حقّ الخلف .. مجال — أى مجال — لجلاء جانب من تفرد الإسلام بالكمال وبالثبات جميعاً . . ولهذا كانت دراسة الاقتصاد — فى نور الإسلام — فرعاً كبير القدر فى دراسة الحضارة . . ولهذا أيضاً كان دور الجيل المقبل على الحياة دوراً مرجواً لجل ما أشرنا إليه من آمال ومن تبعات .

الباب الأول

مدخل البحث

[١]

الاقتصاد الإسلامى فى كلمات

Economics as per Islam in a nut - shell



فى هذا المقال عرض واضح وشديد الإيجاز للمادة الاقتصادية ، كما فهمها المؤلف ، بعد دراسة تكاد أن تكون متصلة فى خمسين عاماً من وقتنا الحاضر .. ولهذا المقال أهداف أهمها :

١ — الإحاطة ، قدر الطاقة ، بالمادة الاقتصادية التى يقال لها عادة « الاقتصاد السياسى » كما يقال لها أحياناً « علم الاقتصاد » وما هى بعلم له أصول ثابتة إلا فى القدر القليل من حصاد القرنين الأخيرين (التاسع عشر والعشرين للميلاد) وذلك تمهيدا للموازنة بينها وبين الاقتصاد الإسلامى .

٢ — توكيد هذا المعنى الذى تقدم ذكره من حيث إن هذه المادة كثيرة الشُّعب ، وفيرة العناصر ، شديدة التزاحم فيما بين الأفكار والآراء .. ومن ثم كانت الفلسفات التى عُرضت بأسماء أصحابها وما أقاموه على فلسفتهم من مذاهب وعقائد .. أكثرها تافه وأقلها قد ينفع الناس ، ولكنه — مع ذلك — لا يستقر .. لأن باب الجدل يبقى مفتوحا على مصراعيه .. لكل وافد من الأجيال وفى شتى أقطار الأرض .. ولذلك كانت هذه الدراسة محنة أصابت الفكر البشرى .. فى عهد الثورات الصناعية والفرنسية والاجتماعية والثقافية والسياسية .. وهذه كلها قد تواكبت فى وقت معاً خلال مائتى عام مضت .. وأضاءت ثمرات التقدم التكنولوجى المذهل الذى هُدى إليه الإنسان حتى ظن أنه « قادر عليها » ، وما زادته قدرته

هذه إلا جحودا . . فالغنى شقى بغناه وكذا العالم وصاحب السلطان ، والفقير محروم كما كانت حاله قبل الكشوف والمخترعات .. وإنها لشىء كثير .

٣ — التنبيه إلى طائفة من الأمور التى اصطلح عليها بعض المدارس الاقتصادية من غربية وشرقية وما بينهما . . كالقول بأن « الاقتصاد السياسى » منقطع الصلة بالدين .. ومنقطع الصلة أيضاً بالأخلاق وبالمثل العليا .. ومن ثم كانت هذه المادة جديرة بأن تسمى « الاقتصاد الوضعى » لأنها من عند الناس ، فى معظمها ، وإذا استثنينا القدر القليل من الحقائق العلمية التى لا تثير خلافا (كالعرض والطلب ، وجهاز الثمن ، وسلم التفضيل وبعض قوانين المنفعة والغلة ونظريات النقود) لوجدنا أن المادة الاقتصادية تصطبغ بالصبغة الشخصية subjective مما يباعد بينها وبين « العلم » .

٤ — ومن أهداف هذا المقال وضع إطار محكم يضم علم الاقتصاد بين دفتيه .. فلا يعود العقل العربى يتخبط بين الفكر والرأى والعلم . .. إلى آخر ماسيجىء فى موضعه من هذا الكتاب .

فهذا خطأ شديد الخطورة على الأمة الإسلامية التى عرفت فى تاريخها المجيد أن الدراسات الإنسانية تقع فى إطار ثابت من أحكام الدين . .. والاقتصاد فرع من هذه الدراسات التى تعرف عادة بقولهم «humanities» . حقا إن تحديد الدخول ، ووضع القيود على حجم الملكية ، والدعوة إلى شىء يقال له « العفة الاختيارية[1] » وإباحة الربا والمتاجرة بالأمن . ..

(١) العفة الاختيارية .. دعوة قال بها مالثاس . . ولهذا ذكر مناسب فى بعض مقالات هذا الكتاب . . وسيعلم القارىء أنها دعوة كاذبة فاسدة ودليل ذلك أن صاحبها عجز عن ممارستها فى حياته الشخصية ، وفى سلوك بنيه وبناته لحياته . . أما الإسلام فلا يدعو إلى رهبانية مستديمة ولا مؤقتة . . وإن أطلق عليها للتمويه ، قولهم « العفة الاختيارية » .

حقاً إن هذا كله معروف فى الدراسات الاقتصادية .. بل معروف بوفرة شديدة الإزعاج للباحث المنصف .. فنحن إذن لا ننكر أن هذه الدعوات الفاسدة كائنة فى مراجع الاقتصاد .. ولكننا ننكر عليها ـ وعلى كثير غيرها ـ أن ترقى إلى مرتبة العلم الذى يستنير به الجنس البشرى فى معاشه ، فيأخذ من الدنيا بنصيب .. ويبتغى فيما آتاه الله « الدار الآخرة » وقد تصدر هذه الدعوات عن مفكر عانى فى حياته ألواناً من الظلم وصنوفا من الشقاء . . حتى إذا أتيحت له فرصة الظهور فى محيط جاهل . . عمد إلى صياغة نظرية تنسب إليه وتابعه فى هذا الأمر قطعان من البشر .

٥ — ذكر طائفة من الأصول التى لا يتسع هذا الكتاب لعرضها كما ينبغى ، وذكر طائفة من المشكلات الاقتصادية التى لا يكاد يخلو منها جيل ، والتى استشرى خطرها فى البلاد الإسلامية لعهدنا الحاضر . . ومن ذلك ظاهرة تفاوت الأرزاق والظاهرة السكانية والائتمان والتأمين . . وهذه المشكلات بدورها لا يضمها كتاب بل لا تضمها موسوعة .. فلكل واحدة منها دراسات مستفيضة وكل دراسة تكفى لإصدار مؤلف قائم بذاته ويتولى ذلك القادرون المخلصون إن شاء الله رب العالمين . أما دورنا المتواضع فى شأن الأصول المتروكة ، وكذلك المشكلات ، فهو مجرد الإشارة إليها وبيان وجه الحق الذى نؤمن به بعد دراسة مستأنية وتكاد أن تكون متصلة لخمسين عاما كما قلنا من قبل . أما حكمة ذكر هذه الأمور ذكراً سريعاً فترجع إلى الرغبة فى إبداء الرأى والتنبيه إلى ضرورة متابعة البحث فى هذه القضايا التى تركناها من كتاب يقف عند حد التمهيد وبيان منهج العمل[1].

٦ — ومن أهداف هذا المقال مواجهة الرأى العام فى العالم الإسلامى

---

(١) وقد يتسع الوقت مستقبلا لمعاودة النظر فيما تركناه وفيما ذكرناه بإيجاز شديد .. وكل شيء بأمر الله سبحانه وتعالى .

بكلمات موجزة وصريحة تجبر المشتغلين بالدراسات الاقتصادية على أن يخرجوا من كهف الصمت الذى لجأوا إليه وأن يعلنوا فى وضوح إن كان الإسلام قد عرض للدراسات الاقتصادية أم أهملها كما تزعم الكثرة الذاهلة عن حقائق الأشياء وعن قيمة هذا الدين المتين .. لقد تابع المؤلف التذكير بهذه الدراسات فى محاضرات عامة وفى مناهج محدودة الأثر لطائفة من المعاهد والجامعات خلال عشرات السنين .. وبدأ الرأى العام يهتم بما يمكن أن يقال فى هذا الميدان .. وظل المتخصصون المفروضون على شباب الأمة الإسلامية . . ظل هؤلاء ينشرون « علمهم » المستورد من الشرق ومن الغرب . . فمنهم من أباح الربا ومنهم من آمن بالحدود السياسية الفاصلة بين جزاء متكاملة من أرض المسلمين ومن ثم دعا إلى نشر الثقافة الجنسية . . ومنهم من أجاز أكل الربا بحجة أن بعض المذاهب يجيز ذلك « ونقول : وليس الأمر كما يقولون» ومنهم من نقل عن المستشرقين أن الدين الإسلامى إنما جاء للعرب ولبيئتهم المحدودة بالزمان والمكان ومن ثم لم يكن هذا الدين ، فى تقديرهم ، ديناً عاماً أرادت به العناية الإلهية أن يكون رحمة للعالمين ومنهم من أقام المناظرات والموازنات بين كتلة شرقية وكتلة غربية وحسب وكأنما هـــذه الأرض لم تشهد من النور إلا أقوال الرأسماليين وأقوال خصومهم وما هى بأنوار ولا بأضواء ، وما هى إلا سراب .. ومنهم الخبراء الذين جمعوا بين الدراسات النظرية وبين التجربة المحلية أو على نطاق عالمى ووصلوا إلى مراكز مرموقة وأصبح لهم فى البلاد الإسلامية شأن يذكر بل أصبحت كلماتهم حجة بالغة عند حكام الأمة الإسلامية .. واستناداً إلى «علمهم وخبرتهم » ظهرت فى بلاد المسلمين تيارات فكرية بالغة الخطورة.

كل ذلك فى أرض المسلمين استناداً إلى آراء الخبراء والعلماء أو أدعياء الخبرة والمعرفة . ومن أخطر ما انتهت إليه هذه التيارات الخبيثة القول

بتطوير النساء[١] وسيعلم القارىء من بعض فقرات هذا الكتاب أن الجرأة على مركز المرأة كما حددته الشريعة الإسلامية قد انتهى بتدمير الأسرة الإسلامية فى بعض درجات الأمة ويهدد بانتشار هذا الدمار فى درجات أخرى ما لم تدركنا رحمة الله قبل أن يفوت الأوان — يقول المؤلف : من أهداف هذا الكتاب إلزام المتخصصين من العلماء والخبراء بأن يقولوا كلمتهم فى هذه الدعوة الصريحة إلى ضرورة الرجوع إلى الدين فى كل أمر إنسانى . . هذا ابتداءً ، ثم يقول المؤلف إن الرجوع إلى الدين فيما عدا الأمور الإنسانية أيضاً فرض عين ، فما كان الدين خصماً للدراسات الأخرى التى تتناول الطاقات والموارد وما كان التقدم التكنولوجى إلا ثمرة انتفاع الجنس البشرى ببعض ما أودعه الله من أسرار الخلق واستخلافه فى الأرض ليعمرها بالعلم وبالتطبيق .. وبعبارة موجزة يقرر المؤلف أن الفصل بين الدين والدنيا وبين الدين والعلم وبين السلوك الشخصى والسلوك العام . . هذه كلها بعض جنايات المستغربين والمستشرقين . . لا نريد بذلك علماء الغرب والشرق وحسب .. بل لعلنا نريد فى المحل الأول بعض أبناء هذه الأمة الذين يحسبون على الإسلام ثم يُنزلون بأتباعه من الضر والبلاء ما لا يقدر عليه الأعداء السافرون .

٧ — ومن أهداف هذا المقال تصحيح طائفة من الأخطاء الشائعة مما له أسوأ الأثر على مستوى الثقافة بوجه عام ومما يؤدى إلى تضليل العامة الذين ليس لهم من الثقافة نصيب كاف .. ومن المتفق عليه فى شأن هذا المقال الذى لا يزيد على كلمات شديدة الإيجاز أننا لا نريد الإحاطة بل نريد التنبيه .. والأمل كبير أن يحمل قولنا هذا بعض الكتاب على حصر هذه الأخطاء والحد من خطر انتشارها تمهيداً للقضاء عليها .

(١) عقدت مؤتمرات لتحقيق هذه الأغراض وكانت مناسبتها بالغة الصراحة فاجتمع المفيف من الخبراء فى تطوير النساء فى بعض البلاد الإسلامية للنظر فى تحرير المرأة وتشغيلها ومساواتها بالرجال .. إلى آخر ما هو معروف فى وقتنا هذا .

٨ — وكذلك نريد التنبيه إلى طائفة من الأعلام الذين جاء ذكرهم في دراسات جادة - كتلك التي قام بها البعض بشأن الآثار العلمية العظيمة لابن خلدون - وأعلام آخرون لم يرد ذكرهم في المؤلفات على ما لهم من صلة وثيقة بظهور هذه التسمية المشهورة « الاقتصاد السياسي » في اللغة العربية ومن هؤلاء خليل غانم الذي يجيء ذكره في الموضع المناسب في كتاب تال إن شاء الله تعالى . . وإن كان الأثر العلمي لبعض هؤلاء لا يكاد يذكر . . ولكنهم سبقوا إلى الكتابة فيما يُعرف الآن بعلم الاقتصاد . . ومن المفيد أن نشير إليهم ولو بكلمة عابرة .

* * *

وفي ختام هذا التمهيد نقول بأننا ما قصدنا إلى تحقيق جميع الأهداف التي تقدم ذكرها . . بل نرجو من الدارسين لهذه المادة . . أن يذكروا جملة ما قصدناه عند النظر في الفقرات الواردة بعد ، ولقد يرضون عن بعضها . . أو يظل الهدف غـــير قريب . . وما التوفيق إلا من عند الله سبحانه وتعالى ، إنه على كل شيء قدير .

تعـــريفـــ

« يبحث الاقتصاد فيما يكون به تماسك البدن والجنس »

هذا التعريف شديد الإيجاز وبالغ الدقة وهو مأخوذ من أقوال السلف الصالح[1] . وتتضح قيمته على شيء من البيان فنقول : خُلق الإنسان من ماء وطين ولا تستقيم حاله فى الحياة الدنيا إلا على شيء من هذا الأصل أى أصل الخلق . . والحاجات الحيوية للآدمى جاء ذكرها فى سورة طه فى قوله تعالى : « إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى[2] » ومن هذا القول الحق نرى بوضوح أن الحاجات الحيوية للآدمى هى أربع عدداً لا تزيد ولا تنقص ، وبيانها : الحاجة إلى الطعام والكساء والماء والمأوى وهذه كلها من ماء وطـــين أو من أحدهما كالماء فقط ، ويلاحظ هنا أن الجنس لم يرد ضمن الحاجات وإنما حذفه كاتب هذه السطور استناداً إلى النص الوارد فى سورة طه . . وهو بذلك ـ أى المؤلف ـ يعارض كل مدارس الجغرافيا البشرية على تفصيل لا يتسع له المقام — ومع ذلك يقول التعريف بأن الاقتصاد يبحث فيما يكون به تماسك البدن والجنس فكيف نذكر الجنس فى التعريف ثم نرفض القول بأنه حاجة need ذلك بأننا لسنا هنا بصدد تحديد حاجات الإنسان بل بصدد تحديد مجال البحث فى

---

(1) أصل هذه الصياغة للعالم الجليل محمد عبد الرءوف المناوى فى كتابه فيض القدير بمناسبة كلامه عن بعض أحاديث الصوم .

(2) الآيتان رقم ١١٨ و ١١٩ من سورة طه — وفيهما من العلم ما يستحق العرض فى بحث قائم بذاته ولقد سبق للمؤلف أن عالج هذا الموضوع فى بعض المذكرات التى نفدت وفى المحاضرات العامة . . أما ذكره هنا فهو مجرد إشارة إقتضاها سياق الكلام .

المادة الاقتصادية وهذا البحث ملحوظ فيه وجود الزوجة والولد مع رب الأسرة . وبعبارة أخرى إن الأصل فى النشاط الاقتصادى أن يكون له وعاء وهذا الوعاء هو المجتمع ويتألف المجتمع من وحدات والوحدة التى لا تقبل التجزئة .. والأسرة لا تقوم على رجلين كما لا تقوم على امرأتين إذ لو حدث ذلك لانتهى العمران وأجدبت الأرض .. والحق أن هذا المعنى بالغ الوضوح ولذلك لا نريد أن نستطرد وبحسبنا أن نقول إن كل تصرف اقتصادى ملحوظ فيه كيان الأسرة ووجودها كحقيقة مهيمنة على إرادة الفرد حال تصرفه .. وفى ظل الأسرة يكون القرار .. بمعنى الاستقرار أى الهدوء وانتظام العيش وصلاح حال الجيل الذى يعمر الأرض والذى يليه وهكذا من جيل إلى جيل . . فتماسك البدن والجنس إذن هو الجذوة المتقدة التى تدفع الفرد إلى اتخاذ سلوك اقتصادى معين وأول هذا السلوك هو السعى إلى كسب المعاش .. هذا إن أردنا الإجمال أما التفصيلات فأمرها مشهور ومنها اتخاذ الحرفة أو الصنعة أو المهنة ومن التفصيلات أيضاً المعاملات من بيع وإجارة ومنها اتخاذ الضوابط على السلوك الاقتصادى بالتزام الاعتدال فى الإنفاق وتجنيب قدر من الدخل وتوظيفه .. هذه كلها تفصيلات يجمعها سعى الفرد إلى كسب معاشه ليومه ولغده ، وتوفير قدر من الأمن لذاته دون الوقوف عند حد الحاجات الشخصية للفرد الناشط فى الحياة الاقتصادية بل مع إدخال حاجات الزوج والولد ضمن دائرة اهتمام كل فرد .

وهكذا يتضح بجلاء أن تماسك البدن والجنس لا ينفصل أحدهما عن الآخر فى الحياة الرتيبة المستقرة .. والأصل فى دراسة الأمور الإنسانية أنها تلتزم الإطار المتفق مع الفطرة . . وهو بعينه ما رسمته الشريعة لأنها إنما جاءت بتنظيم حياة الناس فى حدود طاقاتهم ورغباتهم الطبيعية التى لا تطغى على حقوق غيرهم ولا تخرج بهم عن جادة الصواب .

* * *

هذا إذن تعريف جديد للاقتصاد .. أما الاقتصاد الإسلامى فما كان

بدعا فى الدراسات الاقتصادية بل هو الأصل ولذلك اخترنا هذا التعريف دون أن نحاول حجب التعاريف الأخرى ، إذ كانت نتاج فكر واجتهاد.. وسيجد القارىء أثارة يسيرة من التعاريف الأخرى التى قالت بها المدارس الاقتصادية ، وهى لاتخلو من صواب .

* * *

الأسرة

فى كل مجتمع نوعان من المؤسسات أحدهما نصت عليه الشريعة والآخر أسفرت عنه التجارب التى مارسها الإنسان . فأما النوع الأول فيقتصر على مؤسستين اثنتين هما الأصل فى العمران ، وقد أقامهما الرحمن .. ونريد بهما الأسرة والمسجد .. وأما النوع الثانى فيتألف من صنوف شتى لا تقع تحت حصر كالسلطات المؤسِّسة ـ بكسر السين ـ « pouvoirs constituants » والسلطات المؤسَّسة ـ بفتح السين ـ « pouvoirs constitués » .. ومعلوم فى دراسة القانون أن السلطات المؤسِّسة بكسر السين تظهر فى المجتمعات على شىء من التباعد مثل الجمعية الوطنية ومجلس قيادة الثورة ، وما شئت من هيئات مماثلة على تفاوت فيما بين أقطار الأرض ، وعلى مر الأجيال .. وأما السلطات المؤسَّسة ـ بفتح السين ـ فمنها السلطات التنفيذية أو الحكومة ، والسلطات التشريعية كالمجلس النيابى ومجلس الأمه وديوان المحاسبة ، والسلطة القضائية التى تقوم على تطبيق القوانين .. ومع تدفق الفكر السياسى فى ظل المذاهب اليمينية والمذاهب اليسارية توافرت أسماء أخرى لسلطات أخرى مؤسَّسة ـ بفتح السين ـ كاتحادات العمال والنقابات والمنظمات السياسية الأخرى ..

ونحن لا نعرض هنا لهذه المؤسسات لأنه يقع خارج مجال هذا الكتاب.

على أن صلة هذا النوع الثابت الراسخ « الأسرة والمسجد » بالدراسات الاقتصادية تتطلب منا شيئاً من البيان فنقول : إن رب الأسرة يحمل أمانة كبرى نحو الجيل الذى يعيش فيه بوجه عام ونحو الدائرة الضيقة التى يحمل المسئولية فيها أى الزوج والولد ومن ثم يكون النشاط الاقتصادى هو السلوك الظاهر الناتج عن الجذوة المتقدة التى أسلفنا الإشارة إليها . . ولكن ما دخل المسجد هنا ؟ فنقول : إن المسجد هو بيت الله حيث يتعبد الفرد الذى يحمل الخلافة عن الله فى أرضه سواء أكانت هذه الخلافة محدودة بالدائرة الضيقة ـ دائرة الأسرة ـ أو يحمل الأمانة فى دائرة أوسع حتى تشمل المصنع أو المتجر أو المصلحة أو الهيئة أو الإقليم أو الأمة الإسلامية كلها . . وكل سلوك يصدر عن الإنسان فى المجال الاقتصادى أو فى غيره ينطوى على سلطان يمارسه الفرد . . ففى البيع والشراء يملك المشترى قدراً من النقود ، والنقود سلطان فى الحياة الاقتصادية . . بل إن سلطان النقود عجيب(١) والبائع يملك السلعة وفى وسعه أن يحبسها أو يغشها أو يحتكرها أو يرفع من سعرها بغير مبرر . . وله فى ذلك كله سلطان . . وصاحب المصنع يملك فتح الأبواب للأيدى العاملة كما يملك الحد من الطلب على اليد العاملة . . هذا فى الاقتصاد الرأسمالى . . أما فى ظل المذاهب اليسارية فإن الحاكم الذى يهيمن على المؤسسات الاقتصادية يمارس هذا السلطان بأعوانه . . فيصل بعض الناس ويحرم البعض ويختار القرب لزيد والبعد لعمرو وفقاً لما يظنه من ولاء بعض الناس لفكره أو ما يلمحه من اعتراض على هذا الفكر . . إذن للحاكم سلطان اقتصادى . . ولا نريد بذلك أن ننفى وجود مثل ذلك فى ظل الرأسمالية بل نقول بأن هيمنة الحاكم فى ظل المذاهب اليسارية أبعد

---

(١) من التعاريف المقبولة للنقود قولهم « النقود سلطان يملكه حائزها على ما عند غيره من السلع والخدمات » وهذا هو النص فى بعض المراجع الأجنبية :

Money is a command over other peoplos commodities and services

حدى عن نظيره فى ظل المذاهب اليمينية ولسنا هنا بصدد المفاضلة . . بل نقول إن الاقتصاد الإسلامى إذ ينتسب للشريعة الغراء لا يفصل نشاط الدنيا بكل فروعه عن العبودية التى يستشعر بها المؤمن وهو بين يدى الله ومن ثم كان للمسجد دوره الأصيل فى النشاط الاقتصادى وإن كان لا يتضح إلا لذوى البصائر .

* * *

لا نريد أن نقف عند هذا الحد الذى يكفى لمادة الكتاب ، وإلا كان ذكرنا للمسجد غير منصف — لذلك نورد هذه الضميمة اليسيرة للتنبيه إلى قدر المسجد فنقول : إنه المؤسسة الثانية من حيث الترتيب الزمنى فيما نفهمه من قصص القرآن الكريم . . ودخول المسجد فى حياة كل فرد يوثق الروابط بينه وبين خالقه جل شأنه لأنه عن المسجد تفرعت كل المؤسسات الشرعية التى كانت أصلا بعض نشاطه . . فالقضاء العدل إنما بدأ فى المسجد ، والتعبئة من أجل الجهاد ، والعلم . . وبعبارة أخرى إن كل ما يصلح المجتمع الإنسانى قد بدأ فى المسجد ولا يجوز أن تغيب هذه الحقيقة عنا حين نرى الجامعات ومعاهد المعرفة وميادين التجارب ومؤسسات التدريب على الدفاع . . نقول بأنه لا يجوز أن تخدعنا هـــذه الظاهرة فنظن أن صلتها بالمسجد قد انقطعت . . وإذا وجد من يتبنى هذه الدعوى فهو مفسد ولعل هذا الذى نقول به من أول أسباب الضياع الذى حل بالأمة الإسلامية . . وعندنا أن التخصص الوظيفى والتفريع الذى يقتضيه هذا التخصص لا يطغى على الرابطة الأصلية ولا يحجبها . ويترتب على ما تقدم أن الأمـــة الإسلامية تستطيع أن تنشىء من معاهد العلم والجامعات ماشاءت ومن ميادين التدريب على الدفاع ما يتفق مع سير الأحداث وتستطيع أن تقيم صرح القضاء عالياً وأن تنشىء من أجهزة الإعلام ما يساير الزمن نقول بأن الأمة الإسلامية تستطيع أن تفعل هذا كله وأمثاله دون أن تنسى أن الأصل فى رد المظالم

ونشر التعليم وبث الدعوة وحشد الطاقات لملاقاة العدو إلى آخر ما يصلح عليه المجتمع الإنسانى الفاضل .. الأصل فى هذا كله أنه يصدر عن المسجد فإن تباعدت المؤسسات الجزئية عن المؤسسة الأصلية بالتشتت الجغرافى فإن هذا لا ينفى بحال من الأحوال بقاء الروابط التى تشد الحاكم والقاضى والمعلم وقائد الجيش إلى المسجد .. أى إلى الركوع والسجود .. أى إلى تقوى الله.

* * *

وما نريد بما تقدم توفية هذا الأمر الخطير حقه بل نريد أن نضع المسجد فى موضعه الصحيح من المجتمع الإسلامى ثم نقول بأن الأسرة التى من أجلها ينشط الفرد نشاطاً اقتصادياً يحمله على أن يتعامل مع الناس وأن يلجأ إلى الحاكم .. أى أن يلجأ إلى سلطات الأمن ورجال العدالة وهو بصدد كسب المعاش واستيفاء الحقوق وفض المنازعات ، وهذه كلها شئون تدخل فى اختصاص المؤسسات الوظيفية . . هذا إذا كنا نتكلم عن مجتمع إسلامى وعن اقتصاد إسلامى .

* * *

أوَلا يذكر القارىء أنه حين يقف بين يدى الله جل شأنه فإنه يتلو من آيات الذكر الحكيم ما ينبىء عن الغيب وعن الآخرة وعن البعث وعن الحساب والثواب والعقاب كما يتلو أيضاً أحكاماً فى كتابة الدَّين وشهادة الشاهد ؟ أوَلا يتلو رب الأسرة وهو بين يدى الله قوله جل شأنه « يأيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالا طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين ، إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون[1] » كما يتلو أيضاً قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم

---

(١) الآيتان ١٦٨ و ١٦٩ من سورة البقرة .

واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون[1] » ويتلو كذلك فى صلاته قوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون[2] » .

* * *

أوّلا يقف المصلى بين يدى الله ويقول « ياأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل[3] » كما يتلو أيضاً « فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذى اؤتمن أمانته وليتق الله ربه ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم[4] » .

يتساءل المؤلف أوليست هذه الآيات وغيرها من أحكام المعاملات والتجارة وكسب المعاش وسائر وجوه النشاط الاقتصادى ؟ أوليست هذه الآيات مما يجوز التعبد به بين يدى الله ؟ .

بلى وربى إنها لكذلك ومن ثمّ كان فصل الحياة الدنيا عن الآخرة خطلا فى الرأى .. ترتب عليه الزعم بأن النشاط الاقتصادى منقطع الصلة بالدين وبأن شئون الأسرة والدار منقطعة الصلة عن شئون الآخرة وهيمنة المسجد على السلوك الظاهر والباطن لأفراد المسلمين .

* * *

يخلص مما تقدم أن المؤلف يرى للأسرة والمسجد المركز المميز فى الحياة الاقتصادية .. وبهذا النظر وحده يمكن للكاتب وللقارىء أن يقدر فرعا من فروع المعرفة يقال له « الاقتصاد الإسلامى » .

---

(١) الآية ١٧٢ من سورة البقرة .
(٢) الآية ١٨٨ من سورة البقرة .
(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
(٤) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة.

خصائص الاقتصاد الإسلامى

قبل أن نتكلم عن خصائص الاقتصاد الإسلامى ننبه إلى أهم وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين هذه الدراسة المستمدة أساساً من الكتاب والسنة وبين الدراسات المشهورة باسم علم الاقتصاد .

إذن سنعرض لأهم وجوه الشبه ثم أهم وجوه الخلاف وأخيراً نركز على الخصائص التى تفرد بها الاقتصاد الإسلامى .. وقد يكون الشبه كاملا أو ناقصاً وكذلك الخلاف .. أما الخصائص فليس لها نظير فيما نعلم إلى يومنا هذا ولعله من الخير أن ننبه إلى أن الجهود التى سبقت فى هذا المضمار وإن كانت مشكورة ، إلا أنها اعتمدت فى الأغلب الأعم على دراسات مستقرة فى كتب الشريعة وفى كتب الاقتصاد السياسى وخرجت من هذا كله بخليط متجانس أو غير متجانس ولكنه فى جميع الحالات خلا من أى إطار محكم يجمع الاقتصاد الإسلامى فى صورة واضحة ومحددة على النحو الذى عالجناه فى بعض فقرات هذا الكتاب وبخاصة فى الباب الأخير منه الذى يتكلم عن المنهاج . أما عن وجوه الشبه ووجوه الخلاف فنقول :

أولا ـ وجوه الشبه :

الاقتصاد الإسلامى مادة ذات شُعب فيها أصول وفروع ومسائل وكذلك الاقتصاد السياسى فيه علم وفكر ورأى .. وفيه أيضاً ماينبنى على هذا كله وقد جئنا به تفصيلا فى موضع آخر حين عرضنا لمفاهيم الدراسات الاقتصادية وقلنا إنها ستة عشر . إذن فى كل من الدراسات الاقتصادية الإسلامية والوضعية هناك أصول ثابتة وفروع وميادين تطبيق تظهر فيها مسائل جدلية . غير أن ما فى الاقتصاد السياسى من أصول علمية قليل جداً

ولا يكاد يظهر إلا فى الدراسات العلمية الخالصة أى فى الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمى وأكثر الاقتصاد السياسى طغياناً على الحياة البشرية المعاصرة هو الفكر الاقتصادى .. ولمزيد من الإيضاح نقول : إن العالم يشقى من شىء اسمه الصراع الإديولوجى بين الرأسمالية والشيوعية وكلاهما من الفكر وماهما من علم الاقتصاد فى شىء.. ولو كان لعلم الاقتصاد اليد العليا فى الدراسات وفى التطبيق ـ كما هى الحال فى علوم الطاقات والموارد ـ لما كان هناك شرق وغرب ودعاية عريضة لكل من الكتلتين . هذا عن الاقتصاد السياسى .

أما الاقتصاد الإسلامى فأصوله وفيرة وشاملة وثابتة وسنعلم نبأ ذلك قبل أن نفرغ من الاطلاع على هذا الكتاب ثم يجىء التطبيق وعندئذ يظهر الخلاف فى بعض الجزئيات التى لا تمس الجوهر . نقرر ذلك حتى لا يظن بعض الناس أن الاقتصاد الإسلامى خال تماما من وجهات النظر التى تجد أسانيدها فى الفقه وهو بدوره حافل بالجزئيات الخلافية . هذه مسألة جوهرية نعود إلى مزيد من إيضاحها فنقول : إن الملكية الخاصة أمر مستقر فى الشريعة الإسلامية ولا يجوز لكتّاب ـ الاقتصاد الإسلامى أن يناقشوها من حيث المبدأ ــ والحال غير ذلك فى الاقتصاد السياسى ــ ثم نقول إن الزكاة ركن من أركان الإسلام وإنما تجب على الملك الخاص بشروط معلومة كأن يحُول الحوْل على فائض المال وكأن تنضج الثمار ويحصد الحصاد ، هذه أمور مستقرة وهى من الأصول وهى بدورها لا تقبل الجدال ولكن أيجوز إخراج الزكاة مقدماً إن حلت بالناس أزمات اقتصادية تُلجىء الحاكم أو تلجىء صاحب المال إلى اتخاذ إجراء كهذا ؟ وإذا أخرجت الزكاة مقدماً فهل تقبل عند الله على أنها زكاة أو على أنها صدقة وإذا حل الموعد الأصلى لإخراج الزكاة فهل يتعين إخراجها من جديد ؟ أم إن القدر الذى أخرج مقدماً يُجزِىء عن الزكاة فى موعدها ؟ وهل تسقط الزكاة بعد أن وجبت ؟ وهل مصارف الزكاة تتسع للاجتهاد أم إنها توقيفية ؟ هذه أمثلة من الفروع والمسائل التى تدور حول إخراج الزكاة وحول مصارفها.. وللفكر الراشد

المستنير دوره فى مواجهة هذه الجزئيات وقد يختلف الناس حول بعض الفروع والمسائل التى من هـذا القبيل . . والفرق واضح بين إنـكار الزكاة وإنـكار الملـكية كما فى الاقتصاد السياسى وبين استقرار كل من الملـكية وتـكاليفها . . وفتح الباب بعد ذلك للاجتهاد فى أمور فرعية لا تمس الأصل بإطلاق(١) .

ومن وجوه الشبه أيضا أن كلا من السلع والخدمات يقع فى مجال دراسة الاقتصاد الإسلامى وغيره ، وإن كان الاقتصاد الإسلامى ينفرد بعد ذلك بإضافة لم ينتبه إليها كاتب إلى يومنا هذا وهذه الإضافة مستمدة من القرآن الـكريم . إذن كثير من الموضوعات الاقتصادية التى يعالجها باحثون متخصصون يفيد الدارس للاقتصاد الإسلامى دون أن يتقيد بكل مايقول به الآخرون وبخاصة عندما يخرجون من مجال العلم إلى ميادين الجدل ، وفى هـذه المناسبة نريد أن نذكـر بأن الاقتصاد السياسى من الدراسات الخادمة أى أن الوقوف على حقائقه الـكلية والجزئية يمهد لفهم الاقتصاد الإسلامى . ويترتب على ذلك أنه من الخطأ التعرض لدراسة الاقتصاد الإسلامى مع جهل الاقتصاد السياسى ، ولقد ترتب على هذه الجرأة أن صدر عن بعض الناس آراء سقيمة وأراد هذا البعض أن يحمل أحكام الشريعة على شبهات خُيل إليه أنها صواب ومن ذلك مثلا . كاتب يقول « فصل فى تطويع أحكام الشريعة للمعاملات المعاصرة !!» واضح للقارىء أن قولا كهذا يكفى لاستبعاد الـكتاب كله ، من زمرة الدراسات الجادة . . لأنه دليل على التلهف للوصول إلى شىء جديد وإن كان بالجرأة على أحكام الشريعة . وكاتب آخر يفتى بأن إيداع الأموال فى البنوك الربوية مع اشتراط تجنيبها عن رأس مال البنك هو عمل جائز شرعا !! وواضح لـكل مطلع على أوليات الدراسات المصرفية أن هذا القول يدل على

---

(١) لا مجال لمناقشة أى مسألة وردت فى هذه الفقرة بتوسع لأنها تنطوى على تفصيلات هامة . . ولها دراسة خاصة بها ، تحت الإعداد . . والله المستعان .

الجهل التام بالاقتصاد السياسى وبخاصة فى كل مايتصل بالدراسات النقدية والمصرفية لأن البنك لا يشتغل برأسماله وإنما يشتغل بودائع الناس .. وما كان لصاحب الرأى أن يفتى بما أفتى به لو أنه عرف القدر المناسب من أصول الصيرفة فى عهدها الحاضر وفى نشأتها التاريخية (١) .

ثانيا ـ وجوه الخلاف :

قلنا إن الاقتصاد السياسى علم خادم على حين أن الاقتصاد الإسلامى علم مخـــدوم ومعنى ذلك أن دراسة الاقتصاد السياسى ميسورة لمن جهل الشريعة ، على حين أن دراسة الاقتصاد الإسلامى غير ميسورة لمن جهل الاقتصاد السياسى . ومعلوم أن درجات الأقدار اليقينية من المعرفة ـ التى يجوز أن تسمى بلفظة العلم ـ هى درجات ثلاث تشغلها تلك المعارف أو العلوم على النحو التالى : علوم خادمة ، وعلوم خادمة مخدومة معا ، وعلوم مخدومة غير خادمة (٢) ويقع الاقتصاد الإسلامى فى الدرجة العليا أى المخدومة غير الخادمة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمة الإسلامية وقد فقدت شخصيتها فى الأجيال القليلة الماضية التى صاحبت ضياع الدولة العثمانية أصيبت بنوع خطير من الولاء السلبى جعلها تؤمن بكل ماهو مستورد من نتاج المصانع إلى نتاج المزارع إلى نتاج الفكر الطليق وقد يكون هـذا النتاج ضلالا . ونتبه بالقول الصريح .. إلى أن الكثرة من المعاهد العلمية والجامعات فى

---

(٢) نمسك الآن عن ذكر الكاتب والكتاب عند ماتورد بعض السقطات التى وقع فيها فريق من الناس حاول ان يسهم بالرأى فى الدراسات الاقتصادية الإسلامية .. فإن كان لذكر المرجع وصاحبه شأن فى دراسة مقارنة أكثر عمقا وشمولا فعندئذ نعدل عن الإبهام الى الإعلام .

(٢) للعالم الجليل الدكتور محمد عبد الله دراز ـ رحمه الله ـ بحث قيم فى خصوص العلوم الخادمة والمخدومة جاء فى كتاب « الدين » وأن كان المعنى الأصلى هو من التراث الإسلامى كما فى كشاف المصطلحات للتهانوى وغيره من المراجع .

البلاد الإسلامية قد شهدت من نحو مائة عام مضت إلى يومنا هـذا تباعدا مستمرا عن الشريعة .. وقربا من الدراسات الإنسانية التى تصدر عن المفكرين فى الغرب وفى الشرق .. وبعض هذه الدراسات فاسد وبعضها لايخلو من صواب ولكنها تتفق فى أمر واحد هو « عدم الاستقرار » فما من جيل من العلماء يجىء إلا ليهدم مابناه الأولون ويبتدع من عنده نظريات فى نظم الحكم والسلطات والحقوق والالتزامات والاجتماع والمجتمع والنفس والتربية . ومن جملة هـــذه الدراسات غير المستقرة الجانب الأكبر من الدراسات الاقتصادية . وبعبارة أخرى الاقتصاد كله إلا ماكان منه فى أضيق الدوائر التى يصح وصفها بالعلم .. وإلى هذه الأوضاع الخطيرة ينبه المؤلف ويلتمس العذر لمن وضعوا المناهج ولمن شغلوا الكراسى لعشرات السنين لأنهم جميعا (١) حرموا من دراسة التراث الإسلامى الغنى بمادته . وأول ماحرموا منه القرآن والسنة « وفى ذلكم بلاء من ربكم عظيم » وفاقد الشىء لا يعطيه ثم إن أحمد شوقى الشاعر يقول :

وإذا المعلم ساء لحظ بصيرة ‏ ‏ ‏ ‏ جاءت على يده البصائر حولا

يقول المؤلف بأنه لاخير فى أن ننعى على المعاهد والجامعات ما أصابها ولا خير فى البكاء والرثاء وإنما هذه دعوة صادقة إلى من بيدهم أمر هـذه الأمة أن يعيدوا النظر فى برامج التعليم من أول المراحل وأن يعيدوا للمسلمين عوامل الرشاد والعزة .. ومن أهم الأسباب المؤدية إلى تحقيق هـذا الرجاء وضع الدراسات الدينية فى موضعها الصحيح فى جميع المراحل — وبعد التحصين بالدين والعلم يستطيع الدارس أن يطلع على فروع شتى من المعرفة وإن كانت مخالفة لما تلقاه أول مرة .

---

(١) إلا ماندر .. ولا حكم النادر .

ثالثا : خصائص .

فى هذه الفقرة نورد ماتفرّد به الاقتصاد الإسلامى.. وليس له نظير عند أيّة مدرسة اقتصادية (١) ومن ذلك :

١ — ليست الندرة أصلا من أصول الخلق وإنما هى مجرد ظاهرة ترجع إلى أسباب يدركها كل اقتصادى على قليل من التأمل، وأهم العوامل التى تؤدى إلى وجود هذه الظاهرة وتعميقها مايلى :

(ا) عجز الإنسان عن الإفادة بما فى الأرض من طيّبة ومن خدمة . . ذلك أن الإنسان وإن تجمع فى تنظيم ناجح يظل محدود القدرة فهو لا يستطيع مثلا أن يفيد بما فى الأرض من شجرة وما فيها من ماء ومع ذلك يقل المعروض من الشجر ومن الماء ، بسبب عجز الإنسان عن الإحاطة وعن التنظيم إلى المستويات الكافية لاستيعاب ماخلقه الله للجنس البشرى .

(ب) فى هذا المخلوق الآدمى قدر من الغرور وهو عادة يبالغ فى تقدير ذاته وقيمته ولذلك يميل إلى التباطؤ والدّعة بقصد التقليل من تضحياته الخاصة وشقائه فى سبيل كسب المعاش .. وبعبارة موجزة إذا استطاع أن يقعد عن طلب الرزق نهائيا وأن ينعم فى الوقت ذاته بكل مايرغب فيه فإنه لا يتردد .. ولعل معظم الناس على هذه الحال إلا من فهم معنى الأمانة وتقوى الله وقليل ماهم .. إذن يقعد الناس عن طلب الرزق طلبا للراحة ويتنافسون فى الحصول على المزايا ومن ثم تكون الندرة .

(ج) يتلف الناس كثيرا مما ينتجونه (وإنه لقليل نسبيا لما ورد فى البند

---

(١) ننبه القارىء إلى أن هذه الفقرة من أهم ماتضمنه الكتاب الذى بين يديه ولكننا راعينا فيها الإيجاز الشديد لأن الكتاب كله لايزيد على تمهيد أو مقدمة، ومن ثم أسميناه بالمدخل . . وبعبارة أخرى لا تزيد هذه الفقرة على إشارات وتنبيهات . . ومن بعدها تفصيل كثير لا يجيء فى المدخل .

السابق مباشرة) يتلف الناس كثيرا مما ينتجونه بتوجيهه إلى مالا يسهم في الرفاهة الاقتصادية كإنشاء أجهزة الدمار وأدوات التخريب كالأسلحة بأنواعها وهي مشهورة.. وبما ينفقون في مشروعات غيرها أولى بالتقديم كغزو الفضاء، وبما يثيرون من حروب باغية يدّعي القادة والساسة أنها حروب دفاعية والحق أنها اعتداء وظلم ، كما هو ثابت في تاريخ الإمبراطوريات القديمة والمعاصرة. هذا كله إتلاف لجانب مما يتم إنتاجه رغم قلته النسبية .

(د) وبعد هذا كله يبقى قدر من السلع والخدمات يتظالم الناس في قسمتها فنجد التزيُّد في ناحية إلى حد الإتلاف ونجد الحرمان في نواح أخرى إلى حد الهلاك جوعا .. ولقد بلغت الجرأة بعلماء الاقتصاد حدا مذهلا عندما نراهم يبررون إتلاف المحاصيل بقصد المحافظة على مستويات الأسعار وضمان أكبر ربح احتكاري يمكن الوصول إليه !

* * *

هذه إذن عوامل أربعة تفسر لنا ظاهرة الندرة التي يختارها الكتّاب في الاقتصاد السياسي لتكون محور البحث .

أما الاقتصاد الإسلامي فيقرر أن الأصل في الخلق هو الوفرة .. الوفرة المطلقة والوفرة النسبية ذلك أن تقدير العزيز الحكيم القاهر فوق العباد لما هم فيه من حاجة لا يمكن أن يجيء مقصرا عما يلزم بل هو كاف ويزيد .. وما الندرة النسبية إلا عرض يظهر ويختفي ويساعد الإنسان بغبائه وبجحوده على تعميقه وانتشاره وتكرار ظهوره . وبحسبنا هنا أن نورد آيتين للتذكرة .. قال تعالى « قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين ، وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدّر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين »(١).

---

(١) الآيتان ٩ و ١٠ من سورة فصلت .

٢ — ميادين الدراسة :

تفرد الاقتصاد الإسلامى بتحديد المجالات التى تنشط فيها هذه الدراسات ولم يفطن لهذه الحقيقة كاتب من قبل ، وسندنا فى ذلك من قوله تعالى : « وما أوتيتم من شىء فمتاع الحياة الدنيا وزينتها وما عند الله خير وأبقى أفلا تعقلون » (١) .

فأما لفظة المتاع الواردة فى الآية فترمز لكل من السلع الاقتصادية والخدمات ، ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يستمتع بالسلعة إلا إذا اقترنت بالخدمة .. فقد يشترى قماشا صالحا لعمل الثوب وهذا القماش سلعة ولكنه لا يستمتع بها إلا إذا اقترنت بخدمة الحائك الذى يعد الثوب ليكون صالحا للاستعمال . وكذلك السيارة سلعة اقتصادية ولكنها لا تكون متاعا إلا إذا وجدّ من يقودها . يستوى فى ذلك أن يكون قائد السيارة أجيرا أو يتولى صاحب السيارة قيادتها بنفسه .. وواضح للقارىء أن اقتران السلعة بالخدمة شرط للاستمتاع بها . وهنا يلحظ القارىء مثلا من القدرة الخاصة لمفردات القرآن فهى ليست كغيرها من المفردات بل تتميز بأنها تحمل من المعانى ما تنوء به العبارات الكاملة . إذن قوله تعالى « فمتاع الحياة الدنيا » هذا القول يغنى عن ذكر السلع والخدمات جميعا (٢) . ويجىء حرف الواو للعطف فيقول الله جل شأنه « وزينتها » والزينة هى ما ليست من السلع ولا من الخدمات ومع ذلك يسعى إليها الناس وينعمون بها ويقبلون التضحيات من أجل الحصول عليها ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإسلام لم يحرّم

---

(١) الآية رقم ٦٠ من سورة القصص .

(٢) تركنا الكلام عن الطيبات الجمالية والاقتصادية لأننا نفترض فى القارىء الملم بمبادىء الاقتصاد ، ومعلوم أن الطيبة الاقتصادية تتميز عن السلعة بخلوها من مراحل الاعداد والتجهيز . فمثلا الخضر الصالحة للاستهلاك فورا والفواكه من الطيبات الاقتصادية ، ولكن الثوب سلعة .. ولذلك تركنا ذكر الطيبات الاقتصادية اكتفاء بذكر السلع .

الزينة . . ودليل ذلك من قوله تعالى :

« يابنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لايحب المسرفين ، قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون (١) » .

ولكنه حذرنا من الإسراف فيها كما هو واضح فى النص الذى تقدم ذكره . كذلك وردت الزينة فى معرض التنبيه إلى خطورتها وما تؤدى إليه من كبر وغرور كما كانت الحال مع قارون قال تعالى : « إن قارون كان من قوم موسى فبغى عليهم وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة إذ قال له قومه لاتفرح إن الله لايحب الفرحين » إلى قوله تعالى : فخرج على قومه فى زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا ياليت لنا مثل ما أوتى قارون إنه لذو حظ عظيم » إلى قوله تعالى : « فخسفنا به وبداره الأرض فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين » ونحن نأسف لتجزئة الآيات على هذا النحو والاكتفاء ببعضها وننصح القارىء بأن يقرأ عن قصة قارون وأمواله وزينته فيما تيسر له من المراجع وبخاصة القرآن الكريم فى سورة القصص ، من الآية رقم ٧٦ إلى الآية رقم ٨٤ ، مع الاطلاع على بعض كتب التفسير التى يرتاح إليها القارىء كروح المعانى وروح البيان وغيرهما ثم يقرأ طرفا من قصص الأنبياء وفى قصة موسى عليه السلام جاء ذكر قارون وزينته .

يقول المؤلف ما كانت الزينة محرّمة ولكنها فى المزالق أخطر من المتاع وقد جهل كتّاب الاقتصاد كما جهلت كل المدارس هذا الميدان من ميادين الدراسات الاقتصادية إذ يستند فيه السلوك الاقتصادى على الموازنة بين

---

(١) الآيتان ٣١ و ٣٢ من سورة القصص .

التضحية وبين إرضاء الغرور والكبرياء ولقد حفل التاريخ بأمثلة تقدمت فيها الزينة على متاع الحياة الدنيا ومن أجلها ضعفت نفوس بشرية.. فسخرت السلطان من أجل الاحتفاظ بالزينة أو الفوز بها وإن كان فى هذا التصرف تدمير للصالح .. ولعل الأمة الإسلامية قد لقيت فى هذا الباب ، فى عهود ضعفها ، مالم تلقه أمة أخرى . وليس هذا هو مجال توفية قضية الزينة حقها وما جنته على البشرية إذ أسرفت فيها ، إن هى إلا ذكرى للذاكرين .. وحسبنا أن نقول بأن الاقتصاد الإسلامى يبحث فى ميادين ثلاثة هى السلعة والخدمة والزينة ، وبهذا تفوّق على غيره من كل الدراسات المشابهة .

* * *

التكامل بين علوم الدين والعلوم الانسانية

نريد فى هذه الفقرة أن نشير إلى تفرد الاقتصاد الإسلامى بقضية هامة هى الجمع بين الآخرة والأولى فى دراسة الأموال والاستمتاع بها بحيث إنه يترتب على إنكار التوحيد مثلا آثار اقتصادية بالغة الخطورة . ومعلوم لكل مطلع على مراجع الاقتصاد التى زحمت التراث الإنسانى .. أن هذا القول مرفوض عند من يقال لهم الثقات .. ونحن بدورنا نرفض رفضهم هذا .

ويأسف المؤلف إذ يضطر إلى القول الصريح فيقرر أن هذا كله لا يزيد على رسوخ فى الجهالة .. ويترتب على ما تقدم أن فصل العلم عن الدين خرافة وكذلك الزعم بأنه لا صلة بين التوحيد وبين الرواج الاقتصادى .. يقول المؤلف بأن هذا كله يتردد بين الجهل والجرأة على الحق وضعف العقيدة .. ويدعو المؤلف كل كاتب فى الاقتصاد أياً كانت المدرسة التى ينتمى إليها إلى تأمل هذا القول الحق لعله يعلم بأن الاقتصاد الإسلامى إذ أخضع دراسة السلعة

والخدمة والزينة لحكم الله إنما قد تفرد بتقرير الحقيقة الاقتصادية وأسبابها ووسائل الاقتراب منها (١).

ونختم هذه الفقرة بآيات من كتاب الله تساند الرأى الذى انتهينا إليه بل هى الأصل فيما قررناه من قبل..قال تعالى: « ماجعل الله من بحيرة ولاسائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لايعقلون ، وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ماوجدنا عليه آباءنا .. أو لو كان آباؤهم لايعلمون شيئا ولايهتدون »(٢).

* * *

ومن خصائص الاقتصاد الإسلامى أنه يعترف ببعض المفاهيم العلمية كالقوانين والنماذج والمعادلات وطائفة أخرى من ضوابط الدراسة التى اشتهر أمرها فى القرنين الأخيرين .. ولكن بعض هذه الضوابط يدخل فى مجال الاقتصاد الإسلامى بغير تحفظ (كقانون العرض والطلب) وبعضاً آخر يدخل بقيود أو شروط (كقانون جريشام) وطائفة ثالثة لايقرها الإسلام (كالندرة النسبية حين يظن الاقتصاديون أنها أصل فى الخلق) وطائفة رابعة يتفرد بها الاقتصاد الإسلامى (كالقول بأن الوفرة أصل ، والتوازن أصل) . وبقدر مايتوافر للدارس من ثقافة اقتصادية واسعة ومن نظر سليم فى التراث الإسلامى ... يكون إلمامه بهذه الفروق والموافقات .

ومن المصطلحات ، أيضا ، مايتعين قبوله على النحو المستقر فى المراجع المعتمدة لأنه مابلغ هذا المستوى إلا بعد جهود علمية متصلة . . وكل جهد يبذله الباحث مع التجرد عن الهوى، جدير بالكشف عن حقيقة أو الاقتراب منها ، ومن ثم يزيد القدر المختزن من المعرفة ويتوافر للدارسين ثروة من المصطلحات المقبولة قبولا عاما .

---

(١) جاء المؤلف فى موضع تال ببحث مناسب الحجم عن الحقيقة الاقتصادية .

(٢) الآيتان ١٠٣ و ١٠٤ من سورة المائدة .

فى ضوء ماتقدم من تصنيف المفاهيم ومابنى حكمها .. سنضرب الأمثال من كل طائفة تقدم ذكرها .. وسيكون فى وسع القارىء أن يتابع وأن يقيس باجتهاده الخاص حين يملك القدرة على الاجتهاد .. وفيما يلى البيان :

أولا — مفاهيم مقبولة أو جديرة بالاعتبار(١) : العرض والطلب — عوامل الإنتاج — تناقص الغلة — المنفعة — تناقص المنفعة — القيمة — القيمة الحدية — المنافسة — الاحتكار — العمالة الكاملة — البطالة بأقسامها المشهورة — الأثمان — المستوى العام للأسعار — اقتصاديات الوحدات الصغرى — اقتصاديات الوحدات الكبرى — الدخل الأهلى — الثروة القومية — البناء الاقتصادى — الشبكة الاقتصادية — الإنفاق — سلم التفضيل — الادخار — الاستثمار — المرافق العامة — الميل (كما عند كينز ويعبر عنه بقوله Propensity — الاستعداد (كما عند إريك شنايدر ، ويعبر عنه بقوله disposition ..

ثانيا — مفاهيم يرد عليها قيد أو تحفظ : قانون جريشام .. القائل « بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول » وهذا صحيح فى بيئة شديدة التدلى .. يحرص الأفراد فيها على اكتناز العملة وتحقيق الربح من الفروق بين ثمن المعدن الذى سكت منه النقود ، وبين سعرها الرسمى ... نقول : إن هذا لا يتأتى إلا فى حالات تغفل فيها سلطة الإصدار عن الموازنة بين القيمة الحقيقية والقيمة الرسمية للنقود المساعدة (كالنقود الفضية(٢) والنحاسية) مع وجود جمهور له خصال اليهود .. أما الإسلام فله حكمه فى الإنفاق وفى

---

(١) لامجال لذكر شىء من التفصيل هنا .. لأن هذه المفردات والعبارات الاصطلاحية معلومة ولا تثير خلافا بين الكتاب .. إلا ما ندر .. ومن ثم فهى خادمة للاقتصاد الإسلامى ، والمفروض أن يبحث القارىء عنها فى مظانها .. وقد يجىء ذكرها عرضا فى بعض ما ننشره إن شاء الله تعالى .

(٢) الفضة هنا غير خالصة بل تغلب عليها معادن أخرى ، وفى هذا تفصيل معلوم لمن يدرس « النقود » .

تحريم الاكتناز مما يجعل هذا المفهوم السقيم (الذى يقال له قانون جريشام) مجرد قول يصدق على مجتمع لا يلتزم بحكم الإسلام ومن الأمثلة الهامة فى هذه المجموعة من المفاهيم .. جهاز الثمن .. وبيان ذلك :

جهاز الثمن

PRICE - APPARATUS

عندنا أن جهاز الثمن : معادلة رياضية يتم بموجبها توزيع الخدمات والسلع والطيبات والزينة . . فى سوق الاستهلاك ، وفقا للقدرات والاستعدادات النفسية للمستهلكين . . دون إخلال بما يكون للتوقعات من أثر على الإنفاق(١). ولا جدال فى أن وجود هذا الجهاز (جهاز الثمن) ناتج عن الأوضاع الطبيعية وعن فطرة الإنسان وما فيها من تفاوت .. ولا تثريب على هذا الجهاز ولا مناقشة بشأنه .. إلا فى قولنا « إنه معزول تماما » فى الاقتصاد الإسلامى .. عن أمور أربعة . . بيانها : « العدل ، والأمن ، والولايات العامة ، والأنساب »(٢).

ثالثا — مفاهيم ينكرها الاقتصاد الإسلامى : ومنها القول بأن ما فى الأرض من طيبة ومن ثروة يتصف بالندرة كأصل من أصول الخلق .. ولقد عرضنا لهذا الأمر فى الموضع المناسب .

رابعا — مفاهيم ينفرد بها الاقتصاد الإسلامى : كالقول بالوفرة المطلقة وبالوفرة النسبية .. وقد تقدم ذكر ذلك .

---

(١) نقول فى أول هذه الفقرة (عندنا) تنبيها إلى أن هذا التعريف من قبيل الاجتهاد ، ولعله مقبول عند خاصة الدارسين للاقتصاد .

(٢) هذه الأمور الأربعة جديرة بإفراد بحث خاص بها . فى كتاب آخر أو فى كتيب قائم بذاته .

أخطاء بالغة الخطورة

اشتمل كثير من البحوث التى نشرت فى الأعوام الأخيرة على أخطاء لا يجوز السكوت عنها .. وربما كان ذلك بسبب الرغبة فى الملاءمة بين أحكام الإسلام وصور حديثة أو صور قديمة انتشرت فى بلاد المسلمين . ومثل هذه الأخطاء تعتبر مصدر خطر على عقول الشباب لأنها تهدم الفواصل بين المفاهيم وقد تؤدّى إلى صبغ الدراسات التقليدية الأصيلة بصبغة غربية أو شرقية . ثم إن آثار السكوت على مثل هذه الأخطاء تهوّن من شأن ثبات المسلمين على الأصول التى لا يرقى إليها الشك بحجة التطوير والتمدين والسير مع الحضارة .. الخ ولا نريد ذكر الكثير من هذه الأخطاء فضلا عن أننا لا نريد الحصر لأن المجال لا يتسع لذلك..وإنما ننبه لهذه الظاهرة ونضرب الأمثال ولا نستبعد أن يعنى الكتاب الذين وقعوا فى مثل هـــذه الأخطاء بالرجوع إلى الحق وتصويب أخطائهم والحذر من الوقوع فى مثلها مستقبلا ، ومن ذلك .

أولا : نقرر بوضوح وبعبارة ثابتة قطعية أن الزكاة ليست ضريبة وأن القول بمثل ذلك لا يجد سندا من العقل ولا من النقل .. ذلك ان الضريبة تكليف مالى يفرضه ولى الأمر بما له من سيادة وفقا لبعض النظريات السياسية واستنادا إلى العقد الاجتماعى الذى طغت فكرته على عقول المسلمين بل إن بعض الكتاب المتخصصين فى القوانين المالية Fisc ذهب إلى أن ولى الأمر شريك للممول ومن ثم يولد الإيراد مثقلا بحق الشريك أو بحق السيادة أو بالإلزام التعاقدى وفقا لما ذهب إليه جان جاك روسو .. ولا شأن للإسلام بهذه الأمور التى تؤلف جزءا من السياسة الوضعية بقواعدها الكلية والجزئية ، ومنها الشئون المالية .. إنه من المسلم به أن ولى الأمر يستطيع أن يفرض تكاليف مالية بالإضافة إلى العبادات المالية الثابتة فى الإسلام كالزكاة.

والصدقات والكفارات . . هـذا صحيح وينبنى عليه أن البلد الإسلامى قد يفرض الضرائب استنادا إلى أن ولى الأمر يقدر الأمانة ويحملها على النحو الذى يرضى الله فنحن لانعترض على فرض الضرائب وإنما نقول إن الضرائب ليست من الزكاة ، وإن الزكاة ليست ضريبة ، بل هى عبادة مالية وهى ركن من أركان الإسلام . ونلاحظ مايلى :

١ — قد تفرض الضرائب وقد تلغى وقد ترفع نسبتها من الدخل أضعافا مضاعفة كالضريبة على الأرباح الاستثنائية وعلى الدخول (وعلى الشرائح العليا بوجه خاص) وفى مثل هذه الحالات قد تصل إلى ٩٠٪ من الأقدار العالية من الدخول . . ويجوز بعد ذلك أن تلغى من أساسها . ثم إنها لاتحصل إن حل بالممول خسائر . وهذه كلها تفصيلات يفكر فيها رجال التشريع المالى ويبتدعون لها القواعد وفقا لحاجة الدولة إلى أموال عامة تواجه بها النفقات العامة ، أما أحكام الزكاة فثابتة ومستديمة وتقع فى خمس شعب تكفل الفقه بشرحها لمن أراد أن يتفقه فى الدين .

٢ — وعاء الضريبة الربح . . على حين أن وعاء الزكاة رأس المال هذا فى التجارة . وفى الأنعام تؤخذ الزكاة من رأس المال وفى الزروع تجبى الزكاة من المحاصيل . . وفى الكنوز ومافى بطن الأرض من ثروات ، تجبى على الثروة وبعبارة موجزة إن الوعاء يختلف . . والوعاء هو الأصل الذى تؤخذ منه الفريضة المالية . وبين أوعية الضرائب وأوعية الزكاة فروق واضحة بالإضافة إلى أن مصدر التشريع الإسلامى هو الكتاب والسنة وما يضاف إليهما من إجماع واستحسان . . الخ . على حين أن مصدر التشريع المالى « إرادة الفرد » وإن شئت فهى إرادة الحاكم .

٣ — مصارف الزكاة ثابتة شرعا ، وهى وإن كانت منوّعة إلا أن الأصل فيها أنها سلوك ظاهرى يجد علته فى العبودية والطاعة لله جل شأنه ، على حين

أن مصارف الضرائب قد تصلح من شأن الأمن وقد تفسد . . ونادرا ما يرعى ولى الأمر وجه الله فى توجيه مصارف الضرائب بل إن له دوافع منها تثبيت حكمه والقضاء على خصومه ومعارضيه . . ومن المشهور فى تاريخ الاقتصاد السياسى (قبل أن تنفصل عنه اقتصاديات الدولة أو المالية العامة) أن ولاة الأمور كانوا يحرصون على تحقيق فائض من الذهب عن طريق فرض الضرائب والمصادرة .. بقصد استخدام هذا الذهب فى رشوة قواد الأعداء وتخريب اقتصاديات الخصوم .. بل هكذا كان الاقتصاد السياسى فى القرون الوسطى، وواضح أنه يتعين تبرئة التشريع المالى الإسلامى — وبخاصة ماورد بشأنه نص قطعى الثبوت وقطعى الدلالة كما هى الحال فى نصوص الزكاة — من أشباه هذه النقائص التى يتلبّس بها بعض الأعمال التشريعية الوضعية . . ومن ثم يجب تبرئة مثل هذا التشريع من شبهة الحشر فى زمرة الضرائب الوضعيّة .

ثانيا : زحفت مفردات من الكتلة الغربية وأخرى من الكتلة الشرقية على لغة العرب وحملتها الصحف والكتب وانعكست آثارها على دراسة الاقتصاد الإسلامى فيمايزعم الكتاب الذين تعرضوا له..وإذا كانت السياسة الوضعية تضم بين دفتيها السياسة المالية كما يريدها الحكام، فإن بعض المفاهيم والمصطلحات السياسية زحفت بدورها على الأمة الإسلامية وصبغت أساليب بعض الكتاب..والذى نراه أن مصطلحات الفقه الإسلامية والثروة اللفظية البالغة الغنى جديرة بأن تغنينا عن استخدام مفردات غربية ذات صبغة لا تمت للإسلام بسبب . . ومن ذلك على سبيل المثال :

قال بعض قواد الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر — أى من نحو مائة عام — بأن بلاد المسلمين التى تقع فى ملتقى القارات هى شرق أوسط Middle East على أساس أن موقع بلادنا هذه متوسط من حيث الأبعاد الأرضية بين الولايات المتحدة وبين أفريقيا وآسيا وأوروبا . . وقد انبرى البريطانيون لمعارضة هذا الرأى . . وقالوا إن هذا الشرق يجب

أن يسمى بالشرق الأدنى Near East وحجة البريطانيين أن بلادنا أقرب إليهم جغرافيا وأقرب إليهم مودة !!

هذان عملاقان من عمالقة الإمبريالية يتوفران على دراسة أنقاض الدولة العثمانية وابتداع وسائل نهب مواردها.. ومن هذه الوسائل تثبيت مثل هذه المعانى الغريبة فى عقول الناس .. فالأمريكى يقول إن أرضكم أرض وسط — من وجهة نظرنا — فيما بين مواقع المعمورة التى نبسط عليها سلطاننا بعد انقضاء دولة الإسلام — والبريطانى يقول بل أرضكم ياعرب أدنى إلينا من حيث المسافات ومن حيث المودة.. وكأن البريطانى يقول نحن أولوا قربى ! يقول المؤلف : إنه لا تثريب على الطغاة ولا على عمالقة البغى عندما يتنافسون فى إيهامنا بأن أرضنا أرض وسط أو أرض قريبة من الجزر البريطانية ومن قلوب البريطانيين .. هذا كله معقول لأن الظلم من شيم النفوس ومن قدر ظلم . . ولكن المؤلف ينعى على الكتاب العرب وأساتذة الجامعات ورجال الحكومات أنهم يتردّون فى هذا المنزلق الخطير عندما يتابعون أقوال المستعمرين إلى حد أنك لا تكاد تجد مجالا قد خلا من هذا الشعار الظالم الغريب عن بيئتنا وعن تراثنا وعن ديننا ولا نريد الحصر بل نضرب مثلا . . طيران الشرق الأوسط . . وفى لغة السياسة والدبلوماسية وعند صياغة المعاهدات والوفاقات تجد هاتين العبارتين تتنازعان الصدارة.. وقد ألف الناس فى بلاد العرب هذه الفرية حتى أصبحت تجرى على كل لسان وتركنا وراءنا ظهريا النص الذى كرمنا به رب العزة فى كتابه إذ يقول : « فلله المشرق والمغرب » ويقول « رب المشارق والمغارب » وفى هذا القدر من التنبيه ما يكفى الرجوع إلى التسمية التى رضيها الله جل شأنه حينما هيأ للمسلمين أن يستقروا فى ملتقى القارات وأن تكون عندهم من الموارد ما تنحنى له هام الجبابرة . . وعندنا أن التسمية الصحيحة إذن هى « المشرق العربى » .

* * *

أصول الاقتصاد (أو قوانين الاقتصاد)

الأصل هو ما يُبتنى عليه من حيث إنه يبتنى عليه.. هكذا يقول التهانوى فى موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية(١) .. وفى معاجم اللغة «أصل الشىء هو أساسه» وقد يذهب بعض الكتاب إلى التسوية بين لفظة الأصل ولفظة القانون بالمعنى العلمى الدقيق الذى يراد به «وجود علاقة ثابتة ومطّردة بين مجموعة من المفردات» ومؤدى هذه الأقوال أنه لكى تكون النظرة إلى الأشياء والوقائع نظرة علمية فإنه يتعين وجود «أصول للعلم المعين» أو قوانين لهذا العلم ـ كذلك يذهب بعض الكتّاب إلى تقسيم القوانين إلى مجموعات وإلى درجات يعلو بعضها بعضا فمثلا يقال : إن علوم الجوامد والطاقات تشغل بقوانينها أعلى المراتب ؛ لأنها تحدد علاقات ثابتة ومطردة بين ظاهرات أو وقائع يكثر تكرارها . واستنادا لما تقدم تقبل بعض فروع المعرفة فى أعلى مراتب العلوم كالطبيعة والكيمياء والهندسة ودراسة الفضاء بما فيها من قوى للجاذبية وقوى طاردة . . وتعتبر خصائص المواد والطاقات من الفروع الدقيقة واليقينية فى الوقت ذاته .. ولذلك تسمى هذه كلها علوم الدرجة الأولى وتقع قوانينها فى مرتبة القوانين البالغة الدقة أو قوانين الدرجة الأولى . . ثم يقول الكتّاب أيضا إن الدراسات الإنسانية كدراسة المجتمع والاجتماع والنفس البشرية وأصول الحكم ونظم الحكم والنشاط الاقتصادى والحقوق والالتزامات . . هذه كلها علوم من الدرجة الثانية أى إن قوانينها لا تصل إلى مرتبة القوانين الأولى ولذلك ينشىء لها الكتّاب مرتبة ثانية ،ويقرزون فى وضوح أن قوانين الاقتصاد (وهذا هو موضوعنا) لا تتصف بالثبات ولا بالشمول ولا بالدقة ثم يقولون : إنها غير يقينية بل هى احتمالية . . وسنعود لهذه الجزئية الهامة فى موضع تال . . ولكننا

---

(١) راجع موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية المعروفة بكشاف اصطلاحات الفنون للشيخ المولوى محمد أعلى بن على التهانوى .

نذكرها هنا تمهيدا للقول بأن الاقتصاد الإسلامى قد تفرد دون الدراسات الاقتصادية كلها بوضع مجموعات من القوانين البالغة فى دقتها مبلغ قوانين الجوامد والطاقات . . وبعبارة أخرى للاقتصاد الإسلامى قوانين تتصف بكونها يقينية وليست احتمالية، ودقيقة وليست نسبية ، وشاملة وليست جزئية تتوقف على بيئة المكان والزمان . ثم إنها قوانين ثابتة لا تتغير مع نزعات النفس ولا مع أهواء الحكام .

إن موضع الدراسة الوافية (بالقدر المناسب) لهذه القوانين ومنهج استنباطها من التراث الإسلامى ابتداء بالقرآن والسنة يجىء - إن شاء الله تعالى - فى الجزء الثانى من هذا الكتاب . . ومهما بالغنا فى العناية فإن الكتاب بجزئيه لن يخرج عن أسلوب الإشارت والتنبيهات ولذلك أسميناه « مدخل ومنهاج» ولم نزعم أنه « أصول الاقتصاد » لأن الإحاطة بهذه الأصول هى عمل موسوعى لا يقدر عليه فرد ولا جماعة فسيبقى القرآن الكريم مَعينا لا ينضب . . ولا يحمل هذا القول على أن فى القرآن مالا يقدر العقل البشرى على إدراكه . . فما جاء إلا ليكون نورا وهدى . . ولكن كتاب الله أكبر من الأجيال كلها . . ولقد وقف المؤلف أمام بعض آيات الذكر الحكيم على مدى ثلاثين عاما . . وذلك فيما يتصل بقدر يسير من فروع المعرفة المتصلة بالمـــال وتقليبه وكسبه وحيازته وتداوله وتوظيفه وتوريثه . . ثم وجد المؤلف أن التراث غنى بهذا كله ولكن الأقوال متناثرة . . والجمع بين شتاتها بقصد التصنيف وحسن العرض لم يجد من يُعنى به إلى وقتنا الحاضر . . ولذلك وقف المؤلف أمام العدد اليسير من الأمثلة وأدرك ما فيها من أصول تنطبق على كل مستحدث من الصور فى المعاملات وفى الأساليب وفى الأوضاع الاقتصادية وما هو أكبر منها . ومن ذلك مثلا قوله تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو »(١) ولفظة العفو هنا تنصرف

---

(١) من الآية رقم ٢١٩ من سورة البقرة .

إلى المال الفائض نسبيا بحيث إن إنفاقه فى سبيل الله لا يعود بالحرمان على صاحبه وعلى أهل بيته . أو يقال كما فى لغة الاقتصاد العفو من المال هو « ما إن أخذه من صاحبه لا يوجع ولا يستلزم منه تضحية تذكر » فإذا رجعنا إلى النظريات المشهورة فى اقتصاديات الدولة (كما كانت تسمى إلى أوائل القرن التاسع عشر) فسنجد نظريات يقال لبعضها « نظرية المنفعة ... benefit theory »ويقال لبعض آخر«نظريةالقدرةأوالمقدرة ability theory« وبدراسة هذه النظريات من تاريخ الاهتداء إليها إلى وقتنا هذا نجد أنها تتعثر من حيث الوضوح..ومن حيث الاقتناع بضرورة الالتزام بما جاءت به . . ومن ذلك مثلا أن نظرية المقدرة هى الأولى فى كل الفرائض التى يجبيها الحاكم من الرعية وهذا أمر متفق عليه فى الدراسات الاقتصادية وفى المالية العامة . . ومضى على التسليم به عشرات السنين ولكننا نجد إلى يومنا هذا رسوما جمركية على التبغ مثلا ورسوما للسيارات تجبى على أساس القيمة أوعلى أساس المنفعةوفى كلاالحالين يخرج الرسم علىنظرية القدرة أويصطدم بها . فإذا جاء نقد من المصلحين إلى خبراء الضرائب والرسوم قالوا : تجب التفرقة بين الضريبة والفريضة والرسم . . ثم يدخل هؤلاء الخبراء فى مناقشات فلسفية يريدون بها الدفاع عن ضعف التشريع المالى الوضعى.. وكل ذلك على الرغم من التقدم المزعوم فى الفقه المالى الوضعى والتشريعات الضريبية والاعتبارات الاجتماعية التى يأخذ بها الساسة وأصحاب الفكر الاقتصادى من أجل مصلحة الشعوب..ثم تبقى الرسوم الجمركية وتبقى رسوم السيارات وكثير غيرهما فوق طاقة العامة من الناس . . وتبقى الآية الكريمة التى تخاطب النبى عليه الصلاة والسلام وتدعو أمته إلى اتباعه تبقى هذه الآية مصدرا لقاعدة تتصف بالثبات فهى لا تتغير مع الهوى ولا مع المكان والزمان وتبقى يقينية لا مجال فيها للاحتمال وتبقى شاملة للناس جميعا حتى أهل الذمة الذين يعيشون فى أرض المسلمين ولا يدينون دين الحق..تبقى هذه القاعدة لتقول للحاكم : لا تأخذ من الرعية إلا ما إن أخذه منهم لا يوجع ولا يعود

عليهم بالحرمان . . . ومثل آخر نضربه من ضريبة التركات ورسم الأيلولة فهذه فرائض مالية أخذها المسلمون فى عهود ضعفهم عن الفرنجة . . وقد حدث ذلك عندما حيـــل بين المسلمين وبين التراث الذى وكل إليهم أمر اتباعه والدعوة إليه . . أما القواعد التى تؤخذ من الحديث الشريف فتتلخص فيما يراه القارىء بوضوح من النصوص التى نورد مثلا منها : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من ترك مالا فلورثته ومن ترك دينا وضياعا فعلىّ وإلىّ » ومعنى الحديث أن التركة للورثة وأن الدين الذى لا يقدرون عليه يقوم به ولى الأمر وأن الضياع (جمع ضائع كالجياع جمع جائع) فإلى بيت المال أى يربط لهم من النفقات ما يسد الحاجة إن لم يكن لهم مال وهذا هو المفهوم من وصفه عليه الصلاة والسلام الزوجة التى يتوفى عنها زوجها واليتامى الذين فقدوا العائل . . بأنهم عيال أى فى حاجة إلى من يعولهم أو ضياع (بكسر الضاد) أى إنهم فقدوا من يضفى عليهم الأمن والغنى عن الناس .. حين كان رب الأسرة حيا يقوم بوظيفته .

° ° °

ليس من أهداف المؤلف أن يؤتى هذه المسألة حقها هنا .. لأنها جاءت عرضا ؛ جاءت لتقرير أمر واحد هو أن الاقتصاد الإسلامى وحده تفرد بوضع الأصول والقوانين الجديرة بهذه التسمية .. وفيما يلى البيان بإيجاز .

تقع قوانين الاقتصاد الإسلامى فى أربع مجموعات :

المجموعة الأولى — ضوابط الخلق
المجموعة الثانيـة — ضوابط سلوك الأفراد
المجموعة الثالثة — ضوابط المجتمع
المجموعة الرابعة — ضوابط الحركة والسكون

ولكل مجموعة مما تقدم ذكره مصادر بالغة الغنى والوفرة . . وسيلمس

القارىء شيئا من ذلك حين نضرب الأمثال من الكتاب والسنة فى المحل الأول . . ثم من بقية مصادر الشريعة الإسلامية بالقدر المناسب لإثارة الانتباه . . دون التوفية .

وفيما يلي البيان :

عن المجموعة الأولى — ضوابط الخلق .. نريد بهذه العبارة أن نذكر القارىء بأن الكوكب الذى نعيش فيه لم يخلق دون أن تكون له قوانين تحكمه . . إذ ثبت من المشاهدة ومن البحوث العلمية ونتائجها التى تجمعت جيلا بعد جيل أن ضوابط الخلق (أى القوانين الحاكمة لكل شىء فى الوجود) ثابتة وشاملة ومن أهم الضوابط التى تعنينا فى دراسة الاقتصاد مايلى . . التوازن ـ الوفرة ـ الدائرية الأزلية بشعبتيها الرأسية والأفقية ـ التفاوت ـ التكامل .

ولقد سبق القول بأن توفية هذا الموضوع حقه لا تجىء هنا . . وبناء على مانبهنا إليه فى هذا الخصوص نقرر أننا لا نريد الحصر لكل ضوابط الخلق كما لا نريد تجلية كل واحد من هذه الضوابط تجلية كاملة ، بل نريد وحسب أن ننبه إلى أن السلوك الاقتصادى للناس يجرى فى إطار من القوانين الحاكمة للوجود المشهود . . وبعد هذا التنبيه نعرض لكلّ من هذه الضوابط بإيجاز فنقول :

التوازن :

التوازن حالة من النسبية بها يتحقق الوضع الأمثل . . وله صور شتى ، منها التكافؤ التام كما فى كفتى الميزان ومنها التناسب الذى لا يصلح شأن الخلق إلا بوجوده . . مثال ذلك بين الرجال والنساء أو بين الذكورة والأنوثة توازن من نوع التكافؤ أى إن عدد كل من الجنسين يكاد أن يكون مساويا للجنس الآخر فى كل العصور . . وإن كانت هناك فروق يسيرة من وقت

لآخر فإنها لا تكسر القاعدة . إذن لا نريد القول بأن خمسين فى المائة من سكان الأرض هم من أحد الجانسين بصفة مستديمة بل نقرر أن النسبة تدور حول الخمسين فى المائة وإنما بزيادة يسيرة أو بنقص يسير ، وفى دراسة الأحياء (Biology) نجد أمثلة لا تقع تحت حصر ويُعنى المتخصصون بدراستها كنسبة السكر فى الدم ونسبة الكرات البيضاء إلى الكرات الحمراء فى الدم أيضا وارتباط هذه النسب بالأعمار عند كل من الذكور والإناث. ومعلوم من أبسط الاطلاع على مبادىء علم الحياة أن التوازن هنا بعيد عن التكافؤ .. فمثلا قد يكون عدد الكرات البيضاء ستة آلاف وعدد الكرات الحمراء ثمانية ملايين فى كل ملليجرام من الدم ، وبتوافر هذه النسبة يكون تركيب هذا السائل الحيوى فى حالته المثلى ، أى يكون فى حالة توازن . أما التطبيق على الظاهرات الاقتصادية فنراه واضحا فى كل ميدان فمثلا بين الموارد والطاقات توازن وبين المواد الغذائية والبشر توازن وبين كمية الماء وجملة البشر فى أى زمان توازن بمعنى « حالة من النسبية بها يتحقق الوضع الأمثل » . أما مصدر هذه الحقيقة فمن نص القرآن الكريم ومن المشاهدة العلمية المستمرة على تعاقب الأزمان وفى شتى قطاعات الأرض .. وهنا يجب الانتباه إلى أن التفاوت الشديد فى توزيع الخيرات على الأرض وفى توزيع أسباب الحياة قد يؤدى إلى وفرة فى ناحية وقحط فى ناحية أخرى .. وهذا يتطلب من الإنسان أن يبذل الجهد فى سبيل كسب معاشه فهو يبنى السدود ويحفر القنوات وينقل البذور من أقصى الأرض إلى أقصاها حتى يجد الناس كفايتهم ، هذا صحيح.. وهو لا يتعارض مع ما نقرره من حيث الكفاية والتوازن فى جملته أى فى الأرض كلها، ويترتب على إغفال هذا القانون(١) أو إنكاره مواجهة الحياة بشىء كثير من الرعب خشية نضوب الموارد وندرة الماء والغذاء مما يهدد البشرية كلها بالفناء كما يزعم بعض الكتاب فى

(١) ترد لفظة القانون مرادفة للفظة الأصل ولفظة الضابط . إذ المعانى متقاربة فيما نحن بصدده وتكاد هذه الألفاظ أن تكون من المترادفات فى هذا البحث .

المادة الاقتصادية.. وواضح أننا نرفض هذا القول ونقرر أنه على مر التاريخ لم يحدث أن نضبت الموارد من الأرض كلها .. وإن كان قد حدث جفاف فى ناحية وفيضان فى أخرى . . ووفرة مذهلة فى ناحية وقحط فى غيرها . . ومن شأن الشقاء فى الحياة الدنيا (أى شقاء البدن والذهن فى كسب المعاش) أن يعمد الإنسان بفكره وجهده إلى علاج هذه الظاهرات ، وإلى إعادة التوزيع بما يحقق العدالة أو يقترب منها . ومفروض فى الدراسة الاقتصادية الجديرة بهذه التسمية أن تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهة للمجتمع البشرى كله .. فإن قصرت الدراسة أو قصر الناس فى التطبيق فليس العيب فى ضوابط الخلق وإنما العيب فى سلوك الناس .

وفى ختام هذه الفقرة نورد النص القرآنى الكريم الذى يقرر خلق كل شىء فى حالة توازن قال تعالى : « والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل شىء موزون »(١) .

الوفـرة :

نريد بالوفرة من حيث إنها ضابط من ضوابط الخلق أن ما فى الأرض من طيبة أو مورد جامد أو سائل وما فيهامن طاقة . . يتواجد بكثرة تزيد على الحاجة .. هذا هو معنى الوفرة « Abundance » فى الدراسات الاقتصادية . ويلاحظ القارىء أننا خرجنا من تقرير التوازن الذى يحقق الحجم الأمثل فى حالات بعينها من حالات الخلق ، كتركيب الدم ، إلى قانون آخر ينفى عن الوجود نقص الأشياء عما يلزم الناس . وبعبارة أخرى إن قانون الوفرة من ضوابط الخلق ، كما فى دراسة الاقتصاد الإسلامى ، يعارض الندرة التى يجعلها كتّاب الاقتصاد السياسى محور دراستهم . . وهنا يتعين التركيز على التفرقة الدقيقة بين الوفرة والندرة . . ذلك أن الندرة هى مجرد ظاهرة تكاد تسود

---

(١) من الآية رقم ١٩ من سورة الحجر .

معظم الظاهرات الاقتصادية وتخلق المتاعب للناس .. فنحن إذن لا ننكر الندرة بل ننكر وحسب أن تكون أصلا من أصول الخلق . ولمزيد من البيان نقول: إن الأحياء المائية فى البحار وفى المحيطات تفوق حاجة الإنسان فى أى وقت . . ومع ذلك تقل الأسماك فى بعض الأسواق أو تختفى . . . ويترتب على ذلك تذبذب الأسعار بشدة وارتفاعها حتى تخرج عن طوق أوساط الناس . وما يحدث للأسماك يحدث لكثير من الأرزاق أى الأقوات وما فى حكمها . إذن لا وجه لإنكار الندرة ولكن أسبابها تقطع بأنها ظاهرة يشترك الإنسان فى صنعها بحكم قصور قدرته وبحكم سوء تصرفه ولأهمية هذه التفرقة بين الوفرة والندرة نورد فيما يلى أسباب الندرة وهى :

١ — قدرة الإنسان على الإفادة بما فى الأرض هى قدرة محدودة . . فالشجر كثير ولكنه يعجز عن قطعه ونقله وتهيئته لإشباع الحاجات.. والماء كثير ولكنه يعجز عن تنقيته كله وتحويله إلى ماء عذب وشق الترع للوصول به إلى أرض ميتة فيحييها ... وهكذا يتوافر فى الأرض من الخيرات ما يزيد على الحاجة ولكن قدرة الإنسان على أخذ الكفاية هى قدرة محدودة تقعد به عن استيعاب ما فى الأرض من طيبة ومن موارد ومن طاقات .

٢ — بالإضافة إلى القصور الطبيعى فى قدرة الإنسان بالقياس إلى آثار خلق الله فيما يتجلى من وفرة المخلوقات المسخَّرة لرفاهة الإنسان ، فإن هذا الكائن الآدمى يقعد مختارا عن طلب الرزق.. إنه قاصر أولا كما ذكرنا فى البند الأول ومتبلد كما ذكرنا فى البند الثانى ...ومن القضايا المشهورة فى دراسة الاقتصاد السياسى أن كل إنسان يريد أن يقدم أدنى قدر من التضحيات ويريد أن يحصل فى مقابل ذلك على أكبر قدر من الرفاهة ! فالعامل يريد أن يشتغل أقل عدد من الساعات وصاحب المال (أو صاحب المشروع) يريد أن يواجه أقل ما يمكن من المخاطرة . . والمرابى يريد أن يستمتع

بالانتظار دون بذل أى جهد فى سبيل كسب المعاش . . بل يرقب مرور الزمن وكأن الانتظار باب من أبواب الإنتاج . . وكل واحد من هؤلاء ينتظر أكبر جزاء فى مقابل أقل عطاء !

٣ — يُتلف الناس بسوء تدبيرهم أو بغبائهم وبجهالتهم قدرا كبيرا من الموارد فيما لا يعود على البشرية بشىء من الرفاهة .. ومن ذلك مثلا أنهم ينتجون من وسائل الدمار ما يستنفد فى العام الواحد نحوا من مائتى ألف مليون جنيه استرلينى . . فإذا جئنا بإحصاء دقيق لجملة ما تنفقه البشرية فى جيل كامل أو فى قرن من الزمان من أجل صنع وسائل الدمار ، لكان الرقم بالغ الخطورة . ومن الأمثلة أيضا : ما ينفقه الناس على مشروعات لا تسهم فى الرفاهة ، مثل غزو الفضاء .. فقد أنفقت الولايات المتحدة وحدها ثلاثين ألف مليون دولار قبل أن تحقق ماتسميه بالمعجزة وهى نزول أول إنسان على تربة القمر . . . وقد تساءل الكتاب عما يمكن أن يسهم به مثل هذا الجهد فى إشباع حاجات الناس ولقد يقال إن هذا تقدم علمى وفيه مصلحة كبرى فى رصد الأجرام أو التنبؤ بالتقلبات الجوية أو التجسس على بلاد الأعداء..وكل هذا صحيح ولكن الاقتصاد السياسى يبحث فى الاستعمالات البديلة للموارد والطاقات المتاحة للجنس البشرى وهى بحكم ظاهرة الندرة النسبية لا تكفى لمواجهة ضرورات الحياة ، فكيف يصح القول بعد ذلك بتفضيل هذه المشروعات الخيالية على سدّ حاجات الناس فى الولايات المتحدة بالذات فضلا عن بلاد أخرى كثيرة تعيش فى حرمان ؟! ومعلوم أن ثلاثين فى المائة من سكان الولايات المتحدة يعيشون عند مستوى الكفاف أى عند المستوى الذى يبقى عليهم أحياء ! إذن حين ينفق الناس فى أرقى الأمم التى يقال لها متمدينة جانبا من الأرزاق التى ينتجونها (وهم عاجزون وقاعدون عن طلب الرزق كما عرفنا فى البندين الأول والثانى) نقول كيف يجوز عقلا إتلاف بعض ما يتحقق فى مراحل الإنتاج .. بتوجيه هذا البعض إلى وسائل

الدمار ، أو إلى المشروعات الخيالية ؟ وإذ كان هذا كله يجرى بسوء تدبير الإنسان فإن هذا البند الثالث يدخل فى دعم ظاهرة الندرة النسبية .

٤ — يضاف إلى البنود الثلاثة سالفة الذكر بند رابع بالغ الأهمية وهو أن ما يتبقى من ناتج يصلح لإشباع الحاجات وتحقيق شىء من الرفاهة .. يتظالم الناس فى توزيعه فيما بينهم . . ومن ثم نجد قلة يملك كل فرد منها ألوف الملايين من الدولارات كنقد سائل ويملكون القصور والغابات وعشرات السيارات للفرد الواحد مع استحالة الاستمتاع بهذا كله فى حياة الفرد .. هذا فى ناحية وفى ناحية أخرى نجد أفواجا من البشر يُعَدّون بالملايين يعيشون إما عند مستوى الكفاف وإما تحت هذا المستوى ، ومن ثم تفتك بهم المجاعات وتحطمهم الأوبئة . . وبانتشارها تعم الناس جميعا ، من مترفين ومحرومين . . قال تعالى « يأيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ثم إلينا مرجعكم فننبئكم بما كنتم تعملون »[1] .

يخلص مما تقدم أن الندرة النسبية ظاهرة لا شبهة فيها .. فهى قائمة ، ولكن أسبابها التى تقدم ذكرها تنفى أن تكون أصلا من أصول الخلق . . أى أن تكون من ضوابط الخلق .. وهذا يفسح المجال لإقرار ما تقدم بيانه من حيث إن الوفرة أصل من أصول الخلق .

* * *

بقى التنبيه إلى أن الوفرة التى نريدها هى وفرة مطلقة ووفرة نسبية . . كما أن الندرة التى نراها ظاهرة اقتصادية هى ندرة نسبية وحسب .. وعلاجها أو تخفيفها ميسور إذا أحسن الناس التصرف بأن يبذلوا الجهد غاية الجهد فى سبيل كسب المعاش ، وإذا ضنوا بنتاج جهودهم أن تذهب هباء فيما لا يسهم فى الرفاهة ، وإذا حرصوا على العدل فى التوزيع . . والتوزيع اصطلاح

---

(١) من الآية رقم ٢٣ من سورة يونس ، ونوصى القارىء بتلاوة ما قبلها وما بعدها .

اقتصادى مستقر يراد به إعطاء كل عامل من عوامل الإنتاج جزاءه العادل.. ومن ثم ينتفى التظالم الذى أشرنا إليه . . ولعل هذه الغاية هى من أهم الغايات التى يسعى الاقتصاد الإسلامى إلى تحقيقها ، أو الاقتراب منها .

الدائريـّة الأزليـّة :

ضابط لا يخطىء أو قانون صارم يحكم الخلق فى كل عصر .. نراه فى تعاقب الليل والنهار ، وفى تتابع فصول السنة ، وفى ظاهرة الحياة التى تبدأ من ضعف إلى قوة ثم ترتد إلى الضعف من جديد . . نراه فى ظاهرة الحياة وحقيقة الموت وتتابع الأجيال .. وهو كغيره من ضوابط الاقتصاد الإسلامى وقوانينه له صلة مباشرة بنشاط الفرد من أجل ذاته ومن أجل أسرته..وله صلة بالتركيب الاجتماعى وبالروابط التى تجمع الناس فى بقاع الأرض . . والتى تجمعهم على تعاقب الزمن . ويتعين تقسيم هـــذا القانون إلى شعبتين إحداهما رأسية والأخرى أفقية . وفيما يلى نورد بيانا موجزا بفعل هذا القانون فى ميادين النشاط الاقتصادى وفعله فى دفع الفرد إلى اتخاذ سلوك اقتصادى معين وما يترتب على ذلك من آثار على المكان أى أفقيا ، وعلى الزمان أى رأسيا . . فنقول : الدائرية الأزلية الأفقية هى الأصل فى كل الآثار التى تترتب على التصرف الاقتصادى ، ولتوضيح ذلك نضرب بعض الأمثال : حين ينفق الفرد بعض دخـــله للحصول على سلع استهلاكية أو خدمات فإن الدينار الواحد الذى يخرج من يده فى مقابل السلعة أو الخدمة ينتقل إلى يد ثانية ، فثالثة ورابعة . . وهكذا حتى يصل الدينار إلى مكتنز أو إلى مصرف يودعه خزائنه[1] . من هذه الظاهرة البسيطة يتضح أن الفرد

---

(١) نرى ضرورة التحفظ هنا لأن الدينار الذى يدخل المصرف يترك أثرا فى الدفاتر لصالح من أودعه ثم يكون الدينار المادى من المعدن او من الورق معدا للخروج من جديد، وهكذا تتضاعف الآثار..ولكنا نريد فى المتن أن نكتفى بأبسط نماذج التصرف الاقتصادى لمجرد الإيضاح .

لا يستطيع أن يتحكم فى ديناره بعد أن يخرج من يده كما لا يستطيع أن يحدد المرات التى ينتقل فيها هذا الدينار من يد لأخرى ولا الاتجاهات التى يتخذها دينار معين . وإنما الأمر اليقينى هو أن التصرف الاقتصادى الواحد يخلق من بعده سلسلة من التصرفات من مكان إلى مكان . وهذه المتابعة المكانية تعرف فى الرياضة بأنها « أفقية » . ويقال فى الدراسات الاقتصادية المشهورة لتعريف هذه الظاهرة بأنها « مكرر استعمال الدخل » ويقال أيضا بأنه كلما ارتقى المجتمع اتسعت الدوائر الأفقية التى يخرج إليها الإنفاق . . وكذلك تزيد السرعة مع ارتقاء الوعى . . والمحصلة الأخيرة هى زيادة فى الدخل القومى وارتفاع فى مستوى الرفاهة . . ولهذا قال الله جل شأنه فى وصف المتقين : « ومما رزقناهم ينفقون » وفى الآية الكريمة بكامل نصها خمس خصال للمتقين منها أنهم ينفقون . وهنا نرى الربط واضحا بين الإنفاق الذى تحكمه الدائرية الأزلية ومن ثم تكاثر الأرزاق وارتفاع مستوى الرفاهة . . كل ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط هذه المعانى بالتقوى أى خشية الله فى السر والعلن وفى القول والعمل . وفى الفقرة التى ذكرناها آنفا وهى جزء من الآية يلاحظ القارىء أن النص يقرر إنفاق بعض الرزق لا (كل الرزق) وذلك فى قوله تعالى «مما» و هى للتبعيض أى للحض على إنفاق بعض الرزق وتجنيب الباقى لتوجيهه إلى تكوين إضافات رأسمالية تبنى أجهزة الإنتاج . نريد بهذا الاستطراد أن ننبه القارىء إلى أن فقرة واحدة من الآية الثالثة من سورة البقرة تتضمن من أصول الاقتصاد ما أشرنا إليه إشارة عابرة . . وعلى ذكر الربط بين الإنفاق وهو سلوك اقتصادى وبين التقوى وهى من الكمالات الروحية . . نشير إلى أن القرآن الكريم يكرر بعض المعانى فى أكثر من آية مع ثبات الاتجاه ووحدة المعنى . وفى خصوص ما نحن بصدده يقول الحق تبارك وتعالى فى سورة الحج « ان ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم »(١) وهكذا نرى وقع الإنفاق فى إحداث تيارات

---

(١) من الآية رقم ٣٧ من سورة الحج .

من التصرفات الاقتصادية التي تتسع وتنشيء سلسلة من الدخول . . بل جملة من الحلقات التي تدخل كل منها في سلسلة كالتي ضربناها من قبل مثلا . . والنتيجة : أن التصرف الواحد يحدث شبكة من التصرفات . ومن حيث إن وحدة الخلق ثابتة بالتحليل العلمي وبالمشاهدة ، فإنه يطيب لنا أن نذكر القارىء بالآثار التي تترتب على إلقاء حجر واحد على صفحة الماء وما يتبع ذلك من دوائر يعقب بعضها بعضاً . . أفقياً على سطح الماء .

ليس من العسف إذن ولا من المبالغة أي نقول بأن التدخل في طريق الدينار الذي يخرج من يد مالكه يؤدىء إلى وقف سلسلة متعاقبة الحلقات ويؤدي إلى بطء تداول النقود . . ومن ثم يؤدىء إلى عكس النتائج الطيبة التي وصفناها فيما تقدم حين يترك الإنفاق طليقا من كل قيد إلا قيد الاعتدال الذي تقرره الآية الثالثة من سورة البقرة بقوله تعالى « مما » كما تؤيده نصوص أخرى كقوله تعالى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما »(١) .

* * *

أما الشعبة الرأسية في قانون الدائرية الأزلية فنراها واضحة في تعاقب الدورات الكاملة في كل نشاط اقتصادي بحيث إنه يبدأ من نقطة معينة وينتهي عند نقطة بذاتها وبهذا تتم دورة كاملة لا ليتوقف النشاط بل ليبدأ من جديد . . ومن الأمثلة التي توضح فعل الدورة الأزلية الرأسية ما يلي : يبدأ المنتج باقتناء الخامات والعوامل المساعدة ويستأجر العمال ويعد لهم الأدوات الآلية والآلات والطاقة التي تحركها فتدور عجلة الإنتاج وتسير الخامات في طريقها مرحلة بعد أخرى لتكون سلعة . . وفي مسيرتها هذه تحتوى على عوامل مساعدة أو على عناصر تدخل في تكوين السلع . . كدخول الطاقة

---

(١) الآية رقم ٦٧ من سورة الفرقان .

الكهربية فى تكوين السماد .. وكذلك تتأثر السلعة فى مسيرتها بعوامل تساعد على تهيئتها دون الدخول فى تكوينها كالأحماض فى عمليات الحفر وما يشبهها .. ثم يجىء عنصر كبير الخطر فى الدراسات الاقتصادية وهو عنصر العمل وزراه يدخل فى تهيئة السلعة وجعلها صالحة لإشباع الحاجات ، ويقال عندئذ بأنه تبلور مع الخامات ومع العوامل المساعدة . وللتنظيم أو المخاطرة دوره كذلك فى هذه المسيرة .. وأخيرا يصل الإنتاج إلى نهايته وتقفل الدائرة للمرة الأولى (أى من الخامة إلى السلعة) وعندئذ تنتقل السلعة إلى المتاجر ومنها إلى سوق الاستهلاك ويحصل التاجر على الثمن مضافا إليه ربحه . ومن قَبْلَ ما دفع التاجر جملة التكاليف مضافا إليها ربح الصانع .. ومن هذا القدر الذى يقبضه الصانع يجد من جديد المال الحاضر الذى يقتنى به الخامة والعوامل المساعدة والطاقة والجهد البشرى ماثلا فى أداء العمال لوظائفهم . . وتبدأ المسيرة من جديد مبتدئة من الخامة ومنتهية بالسلعة التامة الصنع ثم تباع للتاجر ، وهكذا تبدأ الدائرة الثالثة فالرابعة . . الخ مع تعاقب أيام العمل .

من هذا النموذج البسيط للشعبة الرأسية نجد أن هذه الحركة الدائرية لا تتوقف إطلاقا فى كل فروع النشاط الاقتصادى . . وإذا كنا قد ضربنا مثلا بالغ التبسيط من الصناعة فإننا نشير إلى أمثلة أخرى كالزراعة ، إذ يبدأ المنتج الزراعى باقتناء البذور والمخصبات ويوفر الجهد المطلوب من العمال ومن الماكينات ومن الأنعام أيضا . . وباستزراع الأرض وانقضاء الفترة الزمنية المناسبة وتأدية الخدمات التى يستلزمها إنتاج المحاصيل حتى يحين وقت الحصاد . . وإذا بالناتج سلعة أو طيبة اقتصادية(١) .

* * *

---

(١) نريد بالسلعة ذلك المنتج (بفتح التاء) الذى تزيد فيه آثار الحرفة اليدوية او الصناعة الآلية الى حد تختفى معه معالم الخامات الأولية . . كالسيارة مثلا . ونريد بالطيبة ما يكون فيه فعل الطبيعة غالبا كالمحاصيل والفواكه فان أثر جهود الإنسان لا يكاد يذكر بالقياس الى فعل الطبيعة . والطبيعة هنا هى واحدة من سنن الله فى خلقه ولا نرى استنكار هذه اللفظة لأن فريقا من الناس يصل بها الى الوجودية والى الإلحاد . . والحق ان الطبيعة هى بعض خلق الله جل شأنه ودليل على قدرته .

بقى من قوانين المجموعة الأولى (أى من ضوابط الخلق) قوانين أخرى نذكر منها: التفاوت، التكامل، التخصص.. وهذه بدورها ضوابط لاتخطىء ولا تلين.. واستناداً إلى وجودها فى عالم الحقيقة يتابع الإنسان بذل نشاطه الاقتصادى.

ويلحظ القارىء أننا أسهبنا بعض الشىء فى الكلام عن الأمثلة الأولى من ضوابط الخلق وهى التوازن والوفرة والدائرية الأزلية.. ونرى فى هذا القدر ما يكفى.. وذلك لأن المقال الحالى الذى نضعه للكتاب الأول من هذه السلسلة لا يعرض أصلا لتفصيلات الدراسة المنهجية للاقتصاد الإسلامى.. ولعل القدر الذى قدمناه يعطى فكرة عن مدى الجدية البالغة لهذه الدراسة التى لا تتنكر للاقتصاد السياسى ولا ترفضه.. بل تعتبره من الدراسات الخادمة التى تمهد لدراسة مخدومة.. تتناول سلوك الإنسان من أجل حصوله على ما يكون به تماسك البدن والجنس.

* * *

ننتقل الآن إلى قليل من البحوث الهامة كالاجتماع والنفس، توطئة للكلام عن الدراسات الاقتصادية الخالصة.. ذلك ان العلوم الإنسانية كلٌّ لا يتجزأ.. ومن الأخطاء التى وقع فيها بعض الاقتصاديين أنهم حاولوا عزل الاقتصاد عن كل ماعداه من دراسات هى بطبيعتها ممهدة ومكملة.. وفى هذا يقول «مالينوسكى» إن محاولة عزل الاقتصاد عن بقية دراسات الإنسان قد انتهى إلى عُقْم النظرية الاقتصادية وتطبيقاتها.. واللفظة التى استخدمها هى ما ترجمناه حرفيا «Sterile».. لذلك (ولغير ذلك من الأسباب) نرى صواب القائلين بتكامل الدراسات الإنسانية وخطأ الفصل بينها.... حقا إن التخصص يقتضى التوفر على فرع من المعرفة.. هذا صحيح.. ولكن الاقتصادى الذى يجهل الاجتماع والمجتمع والنفس.. قمين بأن يعود بدراسته إلى الإنسان الآلى.. وهو خرافة كبرى.

ومن الغريب أن فريقا من النابهين فى الدراسات الرياضية يفرض قدراته على مفاهيم الاقتصاد ويحاول جذب هذه المادة إلى مجال الدراسات الرقمية الخالصة « exact seiences » . . ومن ثم كانت مدارس الاقتصاد الرياضى والتحليلى . . .. نقول إن هذا عجيب . . ولكنه قائم . . ومن حوله جدل مقيم نلمس آثاره فى الاجتماعات الدورية للهيئات البالغة التخصص . . كالجمعية الدولية للاقتصاد السياسى بلندن[1] ولا سبيل إلى حمل الناس على مذهب واحد ولا منهج واحد .

وإذا كنا نمهد بكتابنا هذا للاقتصاد الإسلامى فقد تعين التنبيه إلى أن التسليم بوجود إطار حاكم وضوابط لا تلين . . هو أمر جوهرى فى هذه الدراسة . . ومن ذلك : تفاوت القدرات وتفاوت الاستجابة لهـــذه القدرات . . وهذه وتلك من تقدير الخالق جل وعلا . . لحكمة واضحة وباقية على الأزل . . وتنعكس آثارها فى التخصص الوظيفى ودوره البناء حين تتكامل الجهود وتتضافر . . بدلا من التباغض الذى تدعو إليه المذاهب اليسارية ، مثلا .. نقول بما تقدم ونتمسك به . . ولا يعنينا أن ينكره أنصار الاقتصاد الرياضى ومن يدور فى فلكهم ، ولا ما يقول به أنصار الفصل بين الاقتصاد وسنن الخلق الغالبة على أمرها .

* * *

هذا . . ولا يكون الأخذ من الدراسات الإنسانية الأخرى إلا بمقدار . . مراعاة لحجم الكتاب . . ومن أجل ذلك جئنا فى هذا الباب ببعض الأبحاث التى تلقى شعاعا من ضوء على النفس . . وهى الباعثة والدافعة إلى اتخاذ كل سلوك باطن وظاهر . . ومن السلوك ما يدخل فى مجال الدراسات الاقتصادية .

---

(١) فى مقدمه الكتاب الدورى الذى أصدرته هذه الجمعيه عام ١٩٦٢ عن « نظرية رأس المال » تحذير مفيد من المبالغه فى اخضاع هذه الدراسات للرياضه .. وقال الكاتب « ان هذا ترف علمى .. وان نتائجه لا تبرر الجهد المبذول من أجل تحقيقها » .

٢ الحاجات والدوافع

Needs and Incentives ..

يقول الدكتور أحمد عزت راجح فى تعريف الدافع(١) :

إن تعريف الدافع موضع جدل بين العلماء الذين ينتمون إلى مدارس مختلفة ومن ثم لاتزال نظريات الدوافع حزبية بل كثيرا ماتبدو قاصرة يعوزها الشمول والتعميم .

فمن العلماء من يعرّف الدافع بأنه كل ما يقع إلى السلوك ذهنيا كان هذا السلوك أو حركيا، وآخرون يعرّفونه بأنه حالة مؤقتة من التوتر النفسى أو الجسمى تثير السلوك حتى تزول هذه الحالة ، ومنهم من يقول إن الدافع عامل أو استعداد داخلى يثير السلوك ويواصله ويسهم فى توجيهه إلى غايات أو أهداف معينة .. وظاهر من هذا التعريف أنه أضيق من التعريف الدارج الذى نطلقه على كل ما يدفع إلى السلوك .. سواء كان مصدره داخليا أو خارجيا كما أنه يدخل الغاية أو الهدف فى تعريف الدوافع . وبعبارة أخرى فالدافع قوة محركة وموجّهة فى آن واحد ، فالكلب الجائع يضرب فى الأرض ذات اليمين وذات الشمال يتحسس .. لاتصده الحواجز حتى يقع على طعام يأكله فيهدأ ويستريح وينام .. والشخص الذى يؤلمه ضرسه يقوم من فوره يجرب مالديه من أدوية مسكنة فإن لم يجد نفعا أخذ يرتدى ملابسه ويسارع إلى أقرب طبيب .. وقل مثل هذا فى الطفل الذى يشعر بالوحدة والعزلة فيأخذ فى التماس من يؤنسونه أو يلعبون معه من الأقارب والأصحاب .

---

(١) عن كتاب « علم النفس الصناعى » للأستاذ الدكتور أحمد عزت راجح .

يتضح من هذه الأمثلة أن سلوك الإنسان والحيوان ينشط بتأثير دافع ثم يستمر ويتواصل ولا ينتهى إلا متى وصل الفرد إلى غاية أو هدف . . وكأن السلوك وسيلة لإزالة هذا التوتر أوخفضه أو كأنه وسيلة يستعيد بها الفرد توازنه الذى اختل من جراء نشاط الدافع .

وظاهر من هذا أن الدوافع (أشياء) لا نلاحظها مباشرة بل نستنتجها استنتاجا من السلوك الظاهر..مثلنا فى ذلك كمثل الفيزيقى لا يلاحظ الجاذبية مباشرة بل يلاحظ ظواهر مختلفة تشترك كلها فى صفة واحدة هى التحرك إلى مركز الأرض .

فإن كان السلوك متجها إلى الطعام استنتجنا دافع الجوع وإن كان متجها إلى الماء استنتجنا دافع العطش وإن كان متجها إلى التماس الأمن استنتجنا دافع الخوف . . وهكذا .

واللغة تحتوى على ألفاظ شتى مختلفة تحتل معنى الدافع . . ومنها :

الباعث — الحافز — الرغبة — الحاجة — الميل — النزعة — القصد — العاطفة — الغرض — النية — الإرادة وبعض هذه الألفاظ يكون مرادفا للآخر والبعض يحتاج إلى تمييز .

إننا نسارع إلى القول بأننا فى حياتنا العادية نستخدم هذه الألفاظ كأنها تفسر بذاتها سلوك الناس فنقول إن فلانا يتصرف على هذا النحو لأنه يريد ذلك أو لأنه يميل بطبعه إلى ذلك أو لأن سلوكه يتمشّى مع أهدافه .

الواقع إن هذا ليس بتفسير بل هو تهرب من التفسير فالألفاظ قد تفيد فى التصنيف لا فى التفسير ولو استخدمناها فى التفسير كنا كمن يقول :

« إن فلانا نام لأنه نعسان » فالمهم أن نبحث لماذا اختار هذا السلوك دون غيره.. فالسلوك تسهم فى تحديده وتعيينه عوامل أخرى غير الدافع .

بعض المصطلحات

الدافع والباعث : (Motive, Incentive)

الباعث موقف خارجى يستجيب له الدافع . فالطعام باعث يستجيب له دافع الجوع والمـــاء باعث يستجيب له دافع العطش ، وقل مثل هذا فى التنافس والثواب والعقاب . والبواعث نوعان إيجابية وسلبية فالإيجابية ماتجذب الفرد إليها كوجود جائزة أو مجال للترقية.. والسلبية ماتحمل الفرد على تجنبها والابتعاد عن عواقبها كالقوانين والزواجر الاجتماعية التى تحمل الفرد على تعديل سلوكه أو كفّـه فى بعض المواقف . وغنى عن البيان أن الباعث الإيجابى فى موقف معين أو لدى فرد معين قد يكون باعثا سلبيا فى موقف آخر أو لدى فرد آخر . . فالطعام لايثير الشهية فى الشبعان بل قد يثير فى نفسه النفور . . والمطرب الواحد قد يشجى بعض السامعين ويزعج البعض الآخر .

الدافع والرغبة :

الغاية من السلوك إن كانت ماثلة أمام الإنسان ومال إلى بلوغها كوجود طعام أمامه أو مسألة يريد حلها كانت غاية شعورية. وسمى الدافع فى هذه الحالة رغبة ، أما إذا كانت غامضة مال السلوك إلى التخبّـط كما هى الحال فى سلوك الكلب الجائع وفى سلوك شخص لايعرف ما يريد .

ومن أظهر مايميز الإنسان عن الحيوان قدرته على تصور الغاية من سلوكه والوسائل التى تؤدى إلى تحقيق هذه الغاية . فالطيور التى تهاجر من مكان إلى آخر لاتدرى على التحقيق الغاية من هجرتها والسنجاب الذى يجمع الجوز والبندق فى فصل الصيف ويدخره ليأكله فى الشتاء لايكون من دون شك شاعرا بالغاية من سلوكه . . من أجل هذا فالرغبات مقصورة على الإنسان دون الحيوان .

الدافع والحاجة :

الأصل فى الحاجة Need أنها حالة من التوتر والقلق والضيق تنشأ حين يثار دافع .. ولا تلبث أن تزول حين يشبع الدافع ، ثم أطلقها المعالجون النفسيون وعلماء النفس الكيلنيكى على حالة الحرمان والتأزم النفسى الموصول التى يعانيها الفرد إذا هبطت دوافعه الأساسية أى أعيقت عن الإشباع . . كالمريض النفسى أو الطفل المشكل كالذى يسرق أو يكذب أو يقضم أظافره أو تنتابه مخاوف شاذة أو يتبول تبولا لا إراديا .

وكثير من علماء النفس يستخدمون لفظ الحاجة اليوم على أنه مرادف لاصطلاح الدافع وربما كان هذا يرجع إلى تعقد الحياة الاجتماعية .. هذا إلى خوف الإنسان الموصول من قيام العقبات والحواجز فى سبيل دوافعه المتشعبة . . كل أولئك يجعله فى حالة مزمنة من التوجس والاحتياج .

١ — حاجات أساسية : Basic أى إنها أساس سلوك الإنسان مهما كان نوع الحضارة التى ينتمى إليها كالحاجة إلى الأمن .

٢ — حاجات مشتقة : Derived يكتسبها الفرد ويتعلمها ويتخذها وسائل لإرضاء حاجاته الأساسية فالحاجة إلى الأمن مثلا تفضى إلى الحاجة إلى المال والحاجة إلى المال تخلق الحاجة إلى مضاعفة الجهد أو إلى المغامرة أو إلى تعلم لغة أجنبية وهذه تولد الحاجة إلى السفر أو الهجرة .

ومثلها فى الحياة اليومية الحاجة إلى ملبس لائق ـ ومسكن لائق ـ وقراءة الصحف وسماع الإذاعة ـ فليست هذه الحاجة المشتقة إلا حاجات سطحية شعورية تشير إلى وجود حاجات أساسية أعمق منها .

وغالبا ماتكون حاجات لاشعورية أى لايدرك الفرد مابينها وبين سلوكه من صلة .

الحاجات الأساسية للانسان :

يحاول بعض الكتاب المحدثين ترتيب الدوافع والحاجات الأساسية للإنسان وتصنيفها ووضعها فى مستويات على حسب أهميتها النسبية له . . من الحاجات الجسمية العضوية الدنيا التى تستهدف المحافظة على البقاء ، إلى الحاجات النفسية « العليا » التى تستهدف توكيدا لذاته والإفصاح عن الشخصية وتنسب هذه المحاولة إلى العالم « ماسلاو » وهو يصنف هذه الحاجات فى مستويات خمسة على النحو التالى :

المستوى الأول :

هو مستوى الحاجات العضوية التى يشترك فيها الإنسان مع الحيوان والتى تتوقف حياته وبقاؤه على إشباعها .. منها الحاجة إلى الطعام والحاجة إلى الماء ـ والحاجة إلى الإخراج ـ والحاجة إلى الاستحمام والنوم .. والحاجة إلى الاحتفاظ بدرجة حرارة ثابتة والحاجة الجنسية(١)

هذه الحاجات إن لم تنرض إرضاءً كافيا مباشرا اختل التوازن الداخلى للفرد فقام من تلقاء نفسه بالأفعال اللازمة لاستعادة توازنه أو ظل فى حالة من التوتر كأنه زنبرك مشدود .

المستوى الثانى :

هو مستوى حاجات الأمن المادى « الجسمى » أى التى تدفع الفرد إلى تجنب الأخطار الخارجية والداخلية التى تؤذيه أو تؤلمه كحاجته إلى الملبس والمسكن وإلى تجنب المنبهات الحسية الشديدة كالأصوات العالية والأضواء الخاطفة والطعوم المرة والروائح النفاذة والحرارة والألم الجسمى بوجه عام .

---

(١) لنا على هذا القول اعتراض . . ولنا مثل ذلك على تفصيلات أخرى وردت فيما جئنا به هنا منسوبا لقائليه . . ولقد كان لزاما أن نذكر بعض الأقوال المشهورة قبل الوصول إلى الحق الذى قرره القرآن الكريم . . ولقد عرفنا أن العلوم درجات . . وعلوم القرآن مخدومة غير خادمة .

المستوى الثالث :

هو مستوى الحاجة إلى الأمن النفسى المعنوى أى الحاجة التى تدفع الفرد إلى أن يكون موضع حب وعطف وعناية واهتمام ومساندة عاطفية من الآخرين . . وهى التى تدفعه إلى الاطمئنان على عمله ومستقبله وأولاده وحقوقه ومركزه الاجتماعى .

المستوى الرابع :

هو مستوى الحاجة إلى التماس التقدير الاجتماعى Recognition أى التى تدفع الفرد إلى أن يكون موضع قبول وتقدير واعتبار واحترام من الآخرين وإلى أن تكون له مكانة اجتماعية Status وأن يكون بمنأى من استهجان المجتمع أو نبذه . . ولهذه الحاجة صلة وثيقة بالحاجة إلى الأمن ولو أنها تختلف عنها، وذلك أن التقدير الاجتماعى يعزز الشعور بالأمن لكنه ليس مصدره . . فالإنسان يشعر بالأمن إن لم يكن هناك ما يهدد كيانه المادى والمعنوى لكن حاجته إلى التقدير الاجتماعى لا تشبع مع ذلك . . فهو يرنو إلى التقدير الاجتماعى حتى وإن كان أمنه مكفولا .

هذه الحاجة تبدو فى حب الإنسان للثناء وشوقه إلى الظهور عن طريق التأنّق فى الملبس أو المسكن أو الزينة أو التعالم (ادعاء المعرفة) وكذلك فى حب التزعم والتفوق . . فهى أساس طموحنا وغرورنا وتوقنا إلى الشهرة . . كما أنها أساس عاطفة احترام الذات Self-respect وهى العاطفة التى تميل بالفرد ميلا جارفا إلى إخفاء عيوبه عن الناس وعن نفسه ، وإلى انتهاج ضروب معينة من السلوك دون غيرها .

المستوى الخامس :

هو مستوى الحاجة التى تدفع الفرد إلى التعبير عن الذات والإيضاح عن شخصيته وتوكيدها بأن يُحَقّق الفرد ما لديه من إمكانات . .

أو أن يُبدى ما لديه من آراء أو أن يقوم بأعمال نافعة وذات قيمة للآخرين.. أو أن يكون منتجا مبدعا .

وهناك حاجة أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الحاجة إلى توكيد الذات هى الحاجة إلى الانتماء Belongingness وذلك أن كل فرد منا يزداد اعتداده بنفسه واعتزازه بها متى شعر أنه ينتمى إلى جماعة قوية يتقمّص شخصيتها ويوحّد نفسه بها.. كالأسرة القوية أو النادى أو الشركة أو المصنع ذى المركز الممتاز.

ملاحظات على هذا الترتيب :

١ - الحاجات « العليا » فى المستويات الثلاثة الأخيرة تظهر متأخرة فى سلم النشوء [1] فهى لا توجد لدى الحيوان كما أنها تظهر متأخرة فى حياة الفرد .

٢ - الحاجات « الدنيا » ضرورية للمحافظة على بقاء الفرد، أما العليا فلازمة لسعادة الفرد وامنه .

٣ - الحاجات الدنيا طرق إشباعها محدودة .. أما العليا فهناك طرق شتى لإشباع التقدير الاجتماعى ، مثلا .

٤ - الحاجات الدنيا يمكن تمييزها أما العليا فيغلب أن يلتحم بعضها مع بعض.

٥ - إذا حرم الإنسان من إشباع حاجاته العليا فكثيرا ما ينكص على عقبيه ويسرف فى إشباع الحاجات الدنيا .

٦ - قدرة الفرد على إرضاء حاجاته العليا يتوقف على مدى إرضاء حاجاته الدنيا .

---

(١) مرة أخرى ننبه إلى اعتراضنا على بعض ماهو مشهور . . فنحن نرفض القول بالنشوء والارتقاء . . ولكن الاطلاع على أقوال المخالفين مفيد ، بشرط اليقظة والمتابعة، ومن ثم يكون التمييز .

٣

الحاجات العامة (١)

Public Needs

ــ يهدف النشاط الإنسانى إلى إشباع الحاجات وهى قسمان :
أحدهما يقوم بإشباعه النشاط الخاص، وهو يشبع الحاجات الخاصة . .
والآخر يقوم بإشباعه النشاط العام ، وهو يشبع الحاجات العامة .

ــ فأما الحاجات الخاصة فهى مايحتاج إليه الفرد والأسرة التى يعولها . . كأن يجد القوت والكساء والمأوى .

وأما الحاجات العامة فتخرج عن هذا النطاق إلى مايُصلح من حال المجتمع كالمحافظة على الأمن الداخلى وسلامة الحدود والصحة العامة ونشر التعليم وترقية مستوياته وإقامة التوازن الاجتماعى والاقتصادى.

ــ ولأهمية التميز بين ماهو خاص وما هو عام من الحاجات حاول الكتاب أن يضعوا المعايير والضوابط الحاكمة . . فقال بعضهم :

ــ باتخاذ الجهة التى تقوم بإشباع الحاجة أساسا للتفرقة .

ــ وقال آخرون بل نتخذ المستفيد من إشباع الحاجة معيارا لهذه التفرقة أو التمييز بين حاجات وحاجات .

---

(١) بعض هذه الفقرات ملخص عما قال به الدكتور رفعت المحجوب فى دراسته لاقتصاديات الدولة . ويلاحظ القارىء أنه من الممكن ترك الكلام عن الحاجات العامة وما يقابلها من نفقات عامة .. لأنها أدخل فى اقتصاديات الدولة أو مايعرف بالمالية العامة . . ولكن الأخذ بالمذاهب الاشتراكية فى بعض البلاد العربية قد أضعف الفواصل بين الدراسات التى تتناول النشاط الخاص .. وتلك التى تتناول النشاط العام .. لأن الدولة أصبحت متدخلة أو منتجة .. ومن قبل كانت حامية حارسة .. على أن الصياغة والأسلوب فى هذا المقال .. هما لمؤلف هذا الكتاب أما بقية المقالات فللمؤلف جملة وتفصيلا . باستثناء المقال الثانى فقط .

— وفريق ثالث قال باتخاذ معيار اقتصادى يعرف بقانون المجهود الأقل . . ومعنى ذلك أن الإقبال على إشباع الحاجة الخاصة يتوقف على قلة المجهود بالقياس إلى النفقة . . وأما الحاجة العامة فيكون إشباعها على غير هذا الأساس من الموازنة بين التكلفة أو التضحية من ناحية وبين المنفعة من ناحية أخرى .

— وآخرون يتخذون من وقائع التاريخ معيارا . . فيقولون : نرجع إلى المختزن من المعرفة . . ونقف بالحاجات العامة عند الدور التقليدى الذى كانت الدولة تقوم به حين كانت دولة حارسة وحسب ، ولم تكن الدولة المتدخلة قد عُرفت بعد . . فضلا عن الدولة المنتجة .

— وأما المحدثون من كتاب المالية العامة فيقولون بأن وضع المعيار الدقيق أو المعايير الدقيقة ، يقتضى أولا وضع الحاجة الجماعية التى يحس بها الإنسان فى أضيق دوائر التنظيم الاجتماعى كالأسرة مثلا .

وكل ذلك تمهيد لوضع الحدود الفاصلة بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة .

ومن المفيد أن نلقى نظرة سريعة على هذه المحاولات الخمس التى تقدم ذكرها فنقرر ما يلى :

أولا - يعتمد الفريق الأول على القول بأن السلطات العامة . . هى التى تقوم بإشباع الحاجات العامة بطريق الإنفاق العام . . وليس هذا هو الشأن فى إشباع الحاجات الخاصة . . ولكن قولا كهذا لايساعد على تصنيف الحاجات قبل الإقدام على إشباعها ولا يلقى ضوءا على طبيعة القسمين المميزين من الحاجات . . ومع ذلك لايخلو هذا المعيار من فائدة . . ثم إنه بسيط وواقعى .

ثانيا ـ وأما الفريق الثانى فيعتمد على تعيين الشخص الذى يحس بالحاجة فإن كان فردا فالحاجة خاصة وإن كانت الجماعة هى التى تقدر و تحس فالحاجة عامة..ولكن يعاب على هذا المعيار أن الجماعة إنما تحس من خلال أحاسيس الأفراد ومن ثم لا يُلقي هذا المعيار ضوءاً على طبيعة كل قسم من الحاجات.

ثالثا ـ ويقول الفريق الثالث بأن المعيار الذى لا يخطىء هو قانون المجهود الأقل أو « أقل مجهود نسبى » وبهذا يقصد الموازنة بين التضحية التى يتحملها الفرد وبين المنفعة التى تعود عليه حال اتجاهه إلى إشباع حاجاته الخاصة . . ومثل هذا القول يتضمن تجريد الدولة من الحرص على مثل هذه الموازنة . . وهذا غير صحيح ، لأنها هى أيضاً توازن بدورها بين النفقة العامة والمنفعة العامة..وتتوسع فى المفهوم الأخير ليشمل التوازن الاجتماعى والاقتصادى وتنشيط الطاقات المعطلة وتحريك الراكد من الموارد . . وكل ذلك فى إطار من وظائف الدولة ودورها المفروض لها .

رابعاً : ويقول الفريق الرابع بالرجوع إلى التاريخ فى منهج استردادى.. ولكن هذا المنهج يعيبه هنا أنه يتخذ معيار التفرقة بين حاجات وحاجات من دور محدد فى التاريخ هو الدور الذى ظهرت فيه « الدولة الحارسة »(١) فى ظل المذهب الفردى . . ومن ثم فإن المعيار المستمد من وقائع التاريخ حين كانت الدولة تقصر وظائفها على توفير الأمن والدفاع والعدالة ـ لا يصلح فى ظل « الدولة المتدخلة » التى أضافت إلى الوظائف التقليدية جديدا فتكفلت مثلا بضمان التوازن الاجتماعى . . ويزيد المعيار التاريخى بعدا عن الصواب حين ننظر فى الدولة الاشتراكية ونفقاتها الهادفة إلى إشباع الحاجات . . لأن هذه الدولة تقوم بالإنتاج .

(١) وظائف الدولة الحارسة (أو الحامية) قليلة عددا ، وهى الوظائف التقليدية :.. والدول ثلاثة أنواع : دولة حارسة ، ودولة متدخلة ، ودولة منتجة . . وهذا الموضوع وثيق الصلة بالفكر الاقتصادى ، ولا يتسع له المجال فى هذا المدخل الوجيز .

خامساً : ويجيء المحدثون ليضعوا فى المحل الأول ضرورة تعريف الحاجة الجماعية التى يتحقق من إشباعها منفعة جماعية ولكن هذا القدر ـ بدوره ـ لا يكفى لتعريف الحاجات العامة . . لأنه سيَبْقَى دائما احتمال قيام النشاط الاقتصادى الخاص بإشباع حاجات جماعية أو عامة .

— ومن جملة هذه المحاولات يمكن الخروج بنتيجة مقبولة ، وبيانها : إن الحاجة العامة أو الجماعية هى التى يترتب على إشباعها منفعة جماعية (أو عامة) ويتولى الإنفاق على هذا الإشباع أو القيام به وبتكلفته نشاط عام أو سلطة عامة .

— وكذلك يتضح مما تقدم ضرورة الإجابة عن هذين السؤالين :

من الذى يحس بالحاجة وينتفع بإشباعها ؟

ومن الذى يقوم بالنشاط وبالنفقة لتحقيق هذا الإشباع ؟

واستطرادا مما تقدم نرى أن تحديد الطرف الذى يقوم بالنشاط وبالنفقة . . يستتبع التفاوت فى تحديد نطاق الحاجات العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة . . من دولة لأخرى . . بل إن هذا التفاوت يقع فى الدولة الواحدة من دور إلى دور أو من عهد إلى عهد . . وفقا للنظم الاقتصادية والسياسية التى تعيش الدولة فى ظلها .

— ويمكن القول بأن نطاق الحاجات العامة قد أخـــذ فى الاتساع (ولايزال) مع تطور الفلسفة التى تسيطر على الفكر الإنسانى وانتقال الدولة فى مراحل مميزة : هى دور الدولة الحارسة ، ثم « المتدخلة » وأخيراً « الدولة الاشتراكية » كما يمكن القول بأن

الدولة الحارسة فى ظل الاقتصاد الرأسمالى التقليدى قد كانت تقصر وظائفها على ثلاث فقط هى الأمن والدفاع وإقامة العدالة..وإنه تبعاً لذلك كان الجزء الذى يذهب إلى الدولة من الدخل العام أقل ما يمكن .. وجاءت بعد ذلك كل من الدولة المتدخلة والاشتراكية، فزاد الإنفاق العام حتى بلغ فى الشيوعية كل الدخل القومى[1] .

النفقة العامة

Public expenditure

الإنفاق سلوك ظاهرى يقال له فى دراسة الأموال « تصرف اقتصادى » والنفقة من الإنفاق . . وهى خاصة وعامة . . وفى هذا البحث نقصر الكلام على النفقة العامة ، وفيما يلى البيان :

تلجأ الدولة وهى بسبيل أداء وظائفها إلى ما يعرف بالإنفاق العام أو النفقات العامة .. وقد احتلت مركزاً هاما فى النظرية المالية عند التقليديين لأن الإيرادات العامة ما كانت إلا لمواجهة تلك النفقات . . وما كان لها من غرض آخر . . وقد ترتب على ذلك وجود قاعدة تعرف بأولوية النفقات (بمعنى ترتيب بنودها حسب الأهمية النسبية) وقاعدة أخرى هى ضرورة توازن الميزانية بأن تكون الإيرادات العادية كافية للنفقات العادية ومع التطور الذى مر به مفهوم الدولة (وقد تقدم ذكره) تطورت بدورها نظرية النفقات العامة تحت تأثير اعتبارات ثلاثة ، بيانها :

١ ـ التوسع فى النفقات العامة إلى حد أنها أصبحت تشكل نسبة عالية من الدخل القومى .. مع الاستمرار فى هذا الاتجاه .

٢ - النفقات العامة لم تعد مقصورة على وظائف الدولة التقليدية .. بل

---

(١) فما حكم الإسلام على ما تقدم بيانه ؟ هذا ما نجيب عنه فى بعض الكتب التالية إن شاء الله تعالى .

زادت عليها أن أصبحت من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ الغرض من جمع الإيرادات العامة لم يعد مقصوراً على النطاق المالى (بمعنى تغطية النفقات العامة) بل امتد إلى كل من النطاق الاقتصادى والاجتماعى .

وهكذا تراجعت النفقات العامة عن مركزها المميز حين كانت تعتبر محور النظرية المالية كما فقدت القواعد التقليدية قيمتها وأهمها : أولوية النفقات وتوازن الميزانية .

ولكى نحدد المقصود بالنفقة العامة نلاحظ ماينبغى ان يتوافر لها، وذلك:

أولا ـ أن تكون النفقة صادرة عن جهة عامة .

وثانيا ـ أن تكون النفقة هادفة إلى تحقيق منفعة عامة .

وهذان شرطان يجب أن يتوافرا للنفقة لكى تكون عامة . . وفيما يلى بيان موجز عن كل منهما :

أولا ـ صدور النفقة من جهة عامة : يعتمد الفكر المالى فى التمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على معيارين أحدهما قانونى والآخر وظيفى ، فإذ أخذنا بالمعيار القانونى فسنعتبر نفقة عامة . . كل ماتنفقه الأشخاص المعنوية العامة . . أى أشخاص القانون العام وأهمهم الدولة والهيئات العامة القومية . . والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة . . وبمفهوم المخالفة سنعتبر نفقة خاصة كل ما ينفقه شخص خاص أومن فى حكمه كالفرد الطبيعى والشركات والمؤسسات الخاصة . . ونلاحظ هنا أن نشاط الشخص العام يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد فى ذلك على السلطات الآمرة . . أى القوانين والأوامر الإدارية . . على حين أن الشخص الخاص يهدف إلى تحقيق مصلحة خاصة ويعتمد فى ذلك على التعاقد والتبادل . . ويلاحظ أن التفرقة التى تقدم بيانها . . على أساس

المعيار القانونى . . قد فقدت كثيرا من صلاحيتها بعد انقضاء زمن الدولة الحارسة . . ومع انقضائها انهار الأساس الذى بُنِىَ عليه هذا المعيار ، وهو طبيعة النشاط الذى تمارسه الدولة وخلوه تماما مما يباشره الأفراد . . ومع ذلك .. ذهب البعض إلى أن هذا المعيار القانونى يمكن له أن يبقى فى ظل الدور الجديد للدولة الحديثة على أساس أن له نوعا من الاستقلال الذاتى عن طبيعة النشاط الذى يمارسه شخص دون آخر .. ومؤدَّى ذلك أن تظل النفقة التى تصدر عن شخص عام . . فى نطاق النفقات العامة .. لمجرد كونها صادرة عن هذا الشخص ، وحسب .

أما المعيار الوظيفى فيعتمد على طبيعة النشاط أو الوظيفة لا على طبيعة الشخص الذى يقوم بالإنفاق.. ويذهب فريق من الكتّاب إلى أهمية الأخذ بهذا المعيار .. بعد أن انهار المعيار القانونى (فى نظرهم) لسببين .. أحدهما أن الدولة أخذت تمارس نشاطا هو فى الأصل من واجبات الأشخاص الخاصة . . والثانى أن الدولة قد تنزل عن بعض سلطاتها لمشروع خاص أو لهيئة خاصة أو مختلطة ذات منفعة عامة . . واستنادا لما تقدم يذهب هذا الفريق من الكتّاب إلى أنه لا يُعتبر نفقة عامة إلا ما تباشره الدولة بصفتها السيادية .. ويؤخذ على هذا الرأى أمران :

الأول : أنه لا يتفق مع ما جرى به العمل من قصر النفقات العامة على تلك التى تقوم بها الهيئات العامة .. وهو ما يُفقِد النفقة العامة معناها .

الثانى : أن هذا المعيار الوظيفى يهدف إلى استبعاد النفقات التى تقوم بها المشروعات العامة من نطاق النفقات العامة . . ولسنا فى حاجة إلى هذا

المعيار الوظيفى للوصول إلى هذه النتيجة .. لأن المشروعات العامة تعتبر — عادة — من أشخاص القانون الخاص ، ومؤدى ذلك أن تعتبر النفقات التى تقوم بها هذه المشروعات العامة نفقات خاصة وفقا للمعيار القانونى . . على أن المعيار الوظيفى قد أتى بجديد على كل حال .. ذلك أنه يُخرِجُ من دائرة النفقات العامة . . تلك النفقات التى تقوم بها الهيئات العامة حين تصدُر تلك الهيئات عن نشاط مماثل لنشاط الأفراد .

جدير بالتنبيه هنا . . أن المحاولة التى يبذلها العلماء فى سبيل تعريف النفقه العامة لها غرض تهدف إليه .. وهو قياس مدى مساهمة الهيئات العامة فى الاقتصاد القومى، ولذلك يرى بعض الكتاب ضرورة الأخذ بتعريف واسع للنفقة العامة . . بحيث يشمل كل النفقات التى يقوم بها القطاع العام . . أى إنه يشمل النفقات التى تقوم بها الدولة والهيئات العامة القومية والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة والمشروعات العامة..وقد جرى العمل فى فرنسا على التفرقة بين النفقات العامة ونفقات القطاع العام . . فأما الأولى (وهى النفقات العامة) فتقتصر على ماهو وارد فى ميزانية الدولة وحسابات الخزانة والميزانيات الملحقة بها وميزانيات الهيئات العامة المحلية .. وهذا التضييق فى المعنى يستند إلى المعيار القانونى .. وأما فى الجمهورية العربية المتحدة، مثلا، فإن النفقات العامة تتضمن ما هو وارد فى ميزانية الخدمات وميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة.. مع اشتمال هذه الأخيرة على الاستثمارات التى تقوم بها الشركات التابعة أو المملوكة لها .

ثانيا ـ أن تكون النفقة هادفة إلى تحقيق منفعة عامة : هذا هو الشرط الثانى لاعتبار المال المنصرف « نفقة عامة » وهنا يثور التساؤل من حول

المقصود بالمنفعة العامة ولهذا المصطلح معنى تطور مع تطور الدولة . . كما رأينا غيره من المصطلحات .. ولذلك اتسع مدلول المنفعة العامة حتى شمل كل منفعة تترتب على الإنفاق من أجل أغراض اقتصادية واجتماعية . . ومن ذلك : تلك الإعانات التى تُـقـدّم لآحاد الناس ..لأنها تسهم فى تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعى . . وبقى أن ننبه إلى أن النفقة العامة (كالنفقة الخاصة فى ظل الاقتصاد النقدى) تأخذ الشكل النقدى .. أما الشكل العينى فى النفقات العامة ، فلا يعدو أن يكون استثناءً فى أضيق الحدود .

* * *

الباب الثاني

الاقتصاد السياسي في الميزان

٤

الحقيقة الاقتصادية وعلم الاقتصاد

(Economic Reality)

لقد أجمع الثقات من الباحثين فى هذا الميدان من كتّاب الغرب الصناعى المتقدم بوجه خاص [١] على اتخاذ عام ١٧٨٩ تاريخاً للبداية المبكرة لظهور الدراسات الاقتصادية بالمنهج العلمى .. ولهم فى هذا الاختيار أقوال يجىء ذكرها فى مناسبته .

كذلك أجمعوا على أمور جديرة بالتركيز وبالإحاطة قدر المستطاع فى هـــذه الكلمات :

ـ يقولون بأن الأصول القديمة لدراسة الثروة ومشكلاتها مستقرة فى التراث الإنسانى القديم من غير شك .. ويذكرون من فلاسفة الإغريق ومشترعى اليونان طائفة اشتهر أمرها بين الدارسين كأفلاطون وأرسطو وإكسنافون وصولون ، ثم يفصلون بين هذا القديم وبين العصر الذى بدأ مع الثورة الصناعية ومع الثورة الفرنسية فى وقت معاً .. ويمرون مروراً سريعاً على مابين هذين التاريخين ، ويكتفون بالقليل من البحث فيما صاحب الرسالات السماوية تباعا وما كان فى العصر الوسيط .. ويقفون عند مائتى عام مضت ويقولون : من هذا التاريخ ، بدأت بواكير علم الاقتصاد !

ـ والأمر الثانى الذى يُجمع عليه الثقات : هو أن الاقتصاد فرع من جملة دراسات متكاملة .. منها الأخلاق والمنطق .. ومنها الفلسفة ، والاجتماع ،

---

(١) يلاحظ القارىء أن التلازم ثابت ومطرد بين التقدم الغربى وبين الصناعة ، ومؤدى ذلك أن يكون التقدم الذى حل الغرب الوهه ، مادياً خالصاً .

والنفس ، والسياسة ، ونظم الحكم . . وعلى الرغم من أن الاتجاه التحليلى وإدخال الرياضيات فى دراسة الظاهرة الاقتصادية يتزايد . . فإن فريقاً من الباحثين من ذوى السمعة العالمية ، يضيقون بهذا الاتجاه وينكرون جدواه . . بل إن منهم من يسميه ترفاً علياً(١) ويشدد فى تغليب القول بأن الاقتصاد من الدراسات الإنسانية أساساً . . وبأن إدخال الرياضيات فى هذا النوع من المعارف ، لم يبرر الجهد المبذول فى عشرات السنين ، على خلاف الحال فى علوم الجوامد والطاقات ، حيث العناصر الفزيائية الثابتة هى الغالبة .. أو هى الوحيدة فى الميدان .

— ومن الأمور المتفق عليها كذلك ، أن طائفة من الحقائق العلمية والظاهرات الاجتماعية التى أثرت فى سلوك الأفراد والجماعات خلال مائتى عام مضت ، قد سارت معاً فى موكب واحد . . منذ أن سقط الباستيل وبدأ تاريخ الثورات القريبة والمعاصرة ، فى شئون الطاقة والموارد الطبيعية وانتفاع الناس بهذا التقدّم التكنولوجى ، الذى بدأ عندئذ فى صورة غير مسبوقة .. ولم يتوقف .

وهكذا نرى ظاهرات يتأثر بعضها ببعض ويؤثر كذلك . . وقد تتقارب المسافات أو تتخلف بعض الشىء . . وإنما موكب التقدم الاجتماعى والصناعى لا ينفصل بعض مفرداته عن بعض .

ويذكرون على سبيل المثال : المزيد من الإفادة بموارد الطبيعة مع تخفيض التكاليف والتوسع فى الأسواق وتقدم وسائل المواصلات والنقل . . يذكرون هذا كله مع ارتقاء الوعى عند الفرد والجماعة وحصول الناس على حقوق سياسية ، منها تكوين الجماعات والنقابات ثم الأحزاب والحكومات

(١) راجع فى ذلك : مقدمة كتاب نظرية رأس المال صفحة ١٣ .
(The Theory of Capital) Proceedings of a conference held by the International Economic Association edited by F. A. LUTZ. London. Macmillan & Co. Ltd. 1961.

ومنها كسب المرأة لما يوصف بأنه جديد من الحقوق ، كأن تجمع بين شئون الدار وكسب المعاش . . ويذكرون أيضاً ما استجد من الروابط بين الأفراد والجماعات على غير ما كان معهوداً قبل الثورات . . والجدل حول الملكية الفردية . . وحول الجديد فى حجوم المشروعات وصورها والقيود التى أدخلها عليها الفكر . .

هذه كلها مفردات قليلة من جملة القضايا التى يُجمع الكتاب على أنّ بينها تماسكاً يفرض على الدارسين أن يتبيّنوه ، لكى يروا الصلة بين القيمة المضافة إلى المواد بفضل العمل وبين مطالبة العمال بأن يكون لهم رأى ثم صوت فى الشئون العامة ثم تكون لهم مقاعد فى المجالس النيابية ، فالحكومات . . وحين اجتمعت السلطات التشريعية والتنفيذية فى ظل فكر اقتصادى معين أو فلسفة بذاتها . . فإن أموراً قد كانت تبدو من قبل راسخة ، هبّت عليها أعاصير التغيير . . كحرية اختيار العمل وحصانة الملكية الخاصة وحق الميراث . . . وكذلك يذكر الباحثون تلك الروابط المباشرة بين المنافسة على الأسواق من جهة ، وتطور الدبلوماسية الدولية وصور التعاون فى ناحية . . أو التكتل والخلاف والنزاع المسلح فى ناحية أخرى ، ومن ثم توجيه المزيد من الموارد والطاقات (التى كانت أصلا لرفاهة الإنسان) إلى أبواب أخرى من التقدم التكنولوجى فى إنتاج وسائل التدمير .

— وكذلك يُجمع الباحثون (إلا ما ندر) على أن الدراسات الاقتصادية منقطعة الصلة بالدين ، وهذا أمر يعنينا ـ هنا فى المشرق العربى خاصة وفى الأمة الإسلامية عامة ـ أن نشير إليه منسوباً إلى قائليه . . ويُجمعون أيضاً على أن الحقيقة الاقتصادية غير قابلة للتحديد الدقيق ، فهى خيال مُحبّب إلى كل باحث ، ولكنه لا يقدر على تقريبه إلى الدارسين . . هذا ما يزعمه الباحثون فى الاقتصاد معزولا عن الدين ، ولكن . . نحن نقول : ما كانت الألفاظ

لتنوء بحمل المعانى . . ولكنّ النفوس هى التى تضيق بالحق ولا تُطيقه . . حين يستقلُّ العقل البشرى بوضع القواعد الآمرة للناس . . من دون رب الناس .

نستغفر الله ، ولـــكن هكذا كانت البداية مع الثورة الفرنسية وماتلاها . . على توشّح فى الرقعة التى هبّت عليها الأعاصير . . .

إن الحقيقة الاقتصادية ليست من عالم ما وراء الطبيعة . . إنها من هذا العالم الذى نعيش فيه . . ويجب أن نكون على بيّنة من أنها تفرّ من المجتمع الإنسانى كلما حاول التقرّب إليها . . على حين أن المعادلات الرياضية والقوانين الطبيعية وخصائص الأشياء تزداد تحديدا واقترابا من العقل البشرىّ ومن اليد الماهرة . . ولذلك خُيّل للإنسان فى زمننا هذا أنه ساد الأرض واقترب من سيادة الفضاء . . أما الحقيقة الاقتصادية التى فنيت فى سبيلها الأعمار خلال بضعة أجيال مضت . . فلا يزال وَصفُها يتعثر على الشفاه .

نقول بأنها تحقيق الرفاهة للكثرة الغالبة من الناس بأقلّ التضحيات . . وبأنها التوازن الإنسانى الذى لايلتزم بميزان تجارى أو حسابى أو ميزان للمدفوعات . . ونقول بأنها الثمن العادل والأجر الذى يحفظ على الأجير كرامته كإنسان . . وهى كفالة فرص العمل لكل قادر عليه راغب فيه . . وهى رعاية المجتمع للأسرة إن هلك عائلها ، لأنه فى حياته قد أسهم فى تشييد البناء وتعبيد الطريق ، أو أسهم فى زيادة العمران بماأنتج من خدمة أو سلعة . . وهى توفير الأمن على المال والعرض والولد وعلى جملة الحرّيات التى يستوى فيها كل العباد .

ولكن هل يستطيع الإنسان أن يُنصف غيره من الناس ! ؟

هذا هو السؤال الذى تصدّى له الباحثون ، أو نقول : هذه هى التجربة التى مرّت بها الإنسانية مائتى عام(١) وفاضت المكتبات بالملايين من

---

(١) هذا تحديد رقمى بالقدر الكافى . . ونريد به فترة الزمن التى انقضت من تاريخ البشرية فيما اصطلح على تسميته بالثورات : الفرنسية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية . . =

الصفحات فى صور شتى ، من مقالات ومحاضرات وإحصاءات يجمعها الهواة(١) . . وبرامج لجماعات من المصلحين والسّاسة ودعاة الفتح وغصب موارد الآخرين . . والخطب الانتخابية وبرامج الأحزاب وسياسات الدول . . وأخيراً المراجع العلمية ومناهج البحث فى الجامعات ! !

وهذا الحشد كله . . يسمى « علم الاقتصاد » إلى حد أن بعض المفكرين ضاق به ضيقاً شديداً . . ومن ثم كانت ثورة الشرق على النظريات الغربية ، وكان إنكار الغرب للفكر المناهض له . . ثم نجىء نحن فى هذه البيئة الغنية بتُراثها ونتساءل كما يتساءلون : أين يبدأ هذا العلم . وأين ينتهى ، ومتى يستقر ؟ ؟

وللإجابة عن هذه الفقرات الثلاث التى تتكامل فى سؤال واحد . . نقول بأن الأمر يستقر حين تَنفْصل العلمَ عن الفكر والرأى . . . إن للعلم خصائص تكفل له الثبات والثراء ، بإضافة قدر منه جديد إلى أصول معلومة من قبل . . أما الفكر فقد يسير مع الهوى ومع السلطان ، ومع البغى ، ثم يزول . . فيكون الفراغ (كما يقولون) ويملأ الفراغَ جديدٌ من الأهواء والآراء . . ولذلك قلنا بأنها دراسات تتناول المدارس المشهورة وأفكارها وآراءها . . وما يُعرف بالعقائد والمذاهب والسياسات ، فى مائتى عام خلت . . هى الأصل فيما تعانيه الإنسانية إلى يومنا هـذا . أما الحقيقة الاقتصادية ، فقد زادت على هذه الجهود بعداً وغموضاً ، لأنها غرقت فى مواكب الزحام . . زحام البشر الذى أراد أن يضع للأمور الإنسانية قواعد من عنده وأراد أن ينكر رسالة السماء .

= وهى فى زمننا هذا من أواخر القرن العشرين قد شارفت الغاية ، فى اتجاهين : أحدهما تقدم تكنولوجى يتراكم بعضه فوق بعض آخر ، ومن ثم يزداد قدرة على الإبداع . . والآخر مزيد من تزاحم الآراء وتصارع القوى المادية والشهوات وأدنى الغرائز ، حتى عمت الفوضى وانتشر الفساد . . نريد بهذا التنبيه المبكر إلى أهمية هذه الفترة الزمنية المحددة . . أن نوجه النظر إلى ما ورد بعد ذلك من تفصيلات هامة تؤكد التحديد الزمنى وما احتواه .

(١) نقول « الهواة » على الحقيقة لا على المجاز . . وسيرى القارىء فى بحث تال أن فريقا كبيرا من رواد الاقتصاد السياسى قد كانوا حقا من « الهواة » .

الاقتصاد المعاصر

Contemporary Economics

يحفظ الدارسون عن ظهر قلب .. أن المدارس التى تتابعت ، وتركت لنا هذا القدر الهائل من الفكر والرأى .. هم التجاريون فالطبيعيون فأنصار الرأسمالية نخصومها . . وخصومها هؤلاء يقال لهم «اشتراكيون» على التعميم وهم فِرَق . . بعضها مشهور وبعضٌ آخر لا يستوقف النظر عند غـــير المتخصّصين .. كالتعاونيين .. ذلك أن التعاون فى الفكر الاقتصادى ، قدبدأ فى صورة حركة مضادّة لبغى الرأسمالية ، حين اتخذ البغى صوراً خاصة من التجارة ثم الصناعة .. وهكذا بدأ التعاون .

ومن الفرق المناهضة للرأسمالية أيضاً . . جماعات لا تدل أسماؤها على المبادىء لأول وهلة . . كدعاة الإصلاح(١) فهؤلاء اشتراكيون بدورهم .

ومن المذاهب ما يتخذ اسما له أصل تاريخى يلقى ضوءاً كاشفاً على اختيار اللفظ وعلى مصدر الفكر والرأى .. كالماركسية والشيوعية . . ولكن حتى هذه المذاهب الصريحة ، يطيب لها أن تدّعى بأنها وحدها تعمل على نشر الاشتراكية ، وأن ما عداها هو جهد المُقِلّ . . أو هو مرحلة تؤدى إلى ما بعدها .

ولعرض هذه المادة فى إطارها العام ، أساليب متفق عليها . منها اتخاذ الأحداث التاريخية أساساً للتقدّم من خطوة لأخرى .. ومنهـــا اتخاذ

---

(١) دعاة الإصلاح social reformers ومنهم اللورد كينز

راجع Great Economists in Perspective (1952) edited by H.W. Spiegel — pub. J. Wiley & Sons Inc.

وكذلك ما كتبه صامولصون عن كينز Samuelson on Keynes.

الفكر أصلا والأحداث تبعاً ، ولكن الصواب هو اعتبار كلّ من الفكر والرأى ووقائع التاريخ مفردات تدور مع الزمن . . فبعضها يكون السبب أحياناً ويكون النتيجة أحياناً أخرى . . فارتقاء الوعى بين جماعات العمال ، امثلا ، قد كان سبباً فى حركاتهم وما وصلوا إليه من المركز المميّز فى بعض لمجتمعات . . ومن هذا المركز بدأت أحداث أخرى تلتها أحداث . . ولذلك يتعذّر القول بأن التقدم التكنولوجى كان سبباً فى زيادة الحقوق السياسية للأفراد ، أو القول بأن هذا التقدم كان من نتائج التحرّر فى مجتمعات كانت ترسف فى العبودية ألف عام ، فى أدق التقديرات التى سجّلها التاريخ[1] نقول بأنه يتعذّر القطع بواحد من الرأيين . . ومابنا من حاجة إلى ترجيح قول على قول ، لأن النقاط الواقعة على دائرة (وهكذا عجلة الزمان) تدور وتتبادل مراكز التقدم والتبعية ، مع الدوران ، وهذه من طبائع الأشياء . . إذن من الصواب أن نقول بتكامل الآراء والأحداث وتلاحقها فى ترابط دائرى[2] .

ومن أساليب عرض المادة أيضاً . . اختيار الأشخاص الذين عاشوا زمناً وجمعتهم فكرة أو مجموعة من الآراء . . ولهم فى حياتهم أنصار ، ولهم بعد ذلك تابعون . . كما كان لهم خصوم .

وأسلوب ثالث يقوم على التّصنيف . . فيميّز الفكر والرأى والنظام والسياسة والعقيدة والمذهب . . ويضع هذا كله فى موضعه المنفصل عن علم الاقتصاد . . إذ العلم لايخضع (كالفكر) للآراء والأهواء وتتابع الأحداث

---

(١) من المراجع القيمة التى عرضت لهذا الموضوع كولتون فى كتابه « التاريخ الواضح للعصر الوسيط »
(Medieval Panorama) by G. G. Coulton (1858 - 1947). Cambridge University Press - 1938.

(٢) راجع جيد وريست
Charles Gide & Charles Rist, Histoire des Doctrines Economiques Recueil Sirey, Paris.

وإنما يتألف العلم من مفردات ثابتة تقوم بينها نسب وصلات ، ولا يملك الإنسان بكل ما أوتى من حيلة أن ينال من هذه الأوضاع . . ونجد هذا واضحاً فى النظرية الاقتصادية التى تقوم على الحقائق المجردة عن الفكر والرأى . . كنظريـة النقود مثلا ، وفعل التضخم فى مستويات الأسعار . . هذا من علم الاقتصاد . . وقد ينجح التدخـل المقصود (استنادا إلى السلطة) فى تعطيل بعض الآثار أو إخفائها عن الأنظار أو تلطيفها زمناً ، ولكنها واقعة حتماً إذا اجتمعت أسبابها . . وليس للإنسان رأى فى هذا .

وإنما يطول الجدل أحيانا حين يغيب عن الباحث أن حياة المجتمع الإنسانى وما تزخر به من ظاهرات معلنة أو خفية . . تخضع لقوانين ثابتة ، تفرض سلطانها ولو فى المدى الطويل . . ولا تختلف هذه القوانين عن نظائرها التى تحكم الجوامد والطاقات ، من حيث الثبات والترابط التام بين المقدمات والنتائج .

ومن أسلوب التصنيف أيضا أن يدور البحث فى ميدان محدّد بمعالمه الخاصة به . . كالبحث فى التجارة الخارجية وحدها أو المصارف ، عبر مراحل التاريخ ، وفى ظل النظم والسياسات ، عـــلى ما بينها من تشابه أو افتراق .

وباختلاف أساليب العرض كان التكرار فى الأمر الواحد من زاوية وثانية وثالثة ، وقد أتاح هذا التكرار فرصة الموازنة ومن ثم الوضوح . . ولكن الإسراف فى أى شىء يقلب الأوضاع ، لذلك يقال بأن الكثير من قضايا الفكر الاقتصادى لم يزد على وفرة العرض إلا غموضا ، وبخاصة حين يتوسع الباحث ليربط الاقتصاد بجملة الدراسات الإنسانية .

سنذكر هذا كله ، إذن ، بأبسط الأساليب وأكثرها أمنا . . سنعرض للأحداث والوقائع والأشخاص جميعا فى تتابع زمنى مع إحكام الربط بين

هذه المفردات ، على مراحل مميزة . . ولئن كان اختيار الثورتين الصناعية والفرنسية بدايةً للدراسات الاقتصادية على نهج علمى .. أمراً مسلماً .. إلا أنه من المتفق عليه أيضاً أن مقدّمات هامة قد وقعت قبل ذلك ببضعة قرون وبخاصة تلك الكشوف الجغرافية التى توالت من القرن الخامس عشر ، وكانت لها آثار مباشرة على الفكر الاقتصادى عند الأفراد والجماعات .. وعند رجال الحكم والسياسة . . وهذا مانعرض له بالإشارة البعيدة فيما يلى . . لمجرد التنبيه إلى ما قبل القرن الثامن عشر من أحداث لها صلة بالدراسات الاقتصادية من عهد آدم سمث ، فنقول :

كان الدافع الأكبر لتنظيم التجارة، إلى القرون الوسطى ، هو توفير الثراء لكلّ من الفرد والمجتمع .. وتركز مفهوم الثراء فى المعادن النفيسة ، لأنها مقبولة عند كل مجتمع فى المبادلات العادية ، ولأنها صالحة لدفع رواتب الجند وشراء أسرار الأعداء ورشوة القُوّاد[1] . . وهكذا كان موضع التجارة ثانوياً بالنسبة لموضع المعادن النفيسة . . ولكن كشف الأمريكتين وطريق رأس الرجاء الصالح فى ختام القرن الخامس عشر أعطى للتجارة وزناً لاعهد للناس به فى غرب أوربا وفى انجلترا بوجه خاص[2]، وهكذا بدأ الاهتمام بالتجارة كفرع مميز من فروع النشاط الاقتصادى . . يأخذ سمْتَه نحو الصّدارة . . ومن أجل التجارة وعلى أساس المصالح التى يمكن أن تحققها وُضعت السياسات، وأبرمت العهود والمواثيق، وقامت الحروب، وتحركت أفواج من البشر فى هجرات متلاحقة

---

(١) هكذا كانت النشأة الأولى للاقتصاد السياسى المعروف فى القرون الوسطى وبخاصة عند إضافة كلمة political كما أشرنا فى بحث سابق — ومن قبل ذلك كان هذا الفرع المميز من فروع المعرفة يسمى بالتدبير المنزلى أو فن التدبير المنزلى من عهد الاغريق وإذا كانت المدينة أسرة كبيرة وهى فى الوقت ذاته كيان سياسى مميز عن غيره — فان إطلاق التدبير المنزلى على شئون الأسرة الكبيرة قد كان تطورا طبيعيا .

(٢) راجع «Britons Overseas» by Carrington.

فى أكثر من اتجاه .. وكل ذلك فى سبيل الإثراء السريع عن طريق التجارة، إذ تبين بوضوح أن مضاعفة القيم بهذا الأسلوب وفى هذ العهد بالذات ، قد كان فريداً وغير مسبوق .

كان طبيعياً أن تمتدّ آثار هذه الأفكار الحديثة عندئذ إلى مراكز الإنتاج .. فخضعت السلعة فى مواصفاتها وفى كمياتها إلى ما يمليه الطلب فى الأسواق الجديدة ، وبخاصة فى أمريكا الشمالية ، والأجور بدورها .. وضعت فى إطار يحفظ على التجارة ازدهارها .. بل إن سلوك الفرد فى إنفاق دخله من العمل أو من غيره خضع للقواعد الآمرة التى كانت تجىء من السلطات على النحو الذى يكفل للتّجارة استمرار الرواج .. وهكذا تكاثرت الأوامر والتوجيهات .. وتوافرت القواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادى فى أكثر من مجال بعد أن كان المجال الوحيد الذى يتّسع لهذا النّشاط الذهنىّ .. هو مجال المعادن النفيسة .

وبهذا التوسع فى دراسة سلوك الناس فى الإنتاج والاستهلاك .. تحقّق الثراء الكبير للأفراد وللشعوب عن طريق التجارة، وبدأت الدراسات العلمية المبكرة التى ميّزت جماعات من الساسة والحكام والتّجار .. ومن جملة هذه الآراء والقواعد الآمرة تألفت مادة الاقتصاد فى عهد التجاريين واتّسع مجال التطبيق حتى شمل حياة الفرد والشعب ، وسياسة الدولة فى السلم والحرب .. كما امتد سلطان هذه المدرسة الهامة من مدارس الفكر الاقتصادى إلى الهجرات التى نشطت من بعد القرن الخامس عشر .. ثم بقيت قبضة التجاريين شديدة نسبياً زهاء قرنين ونصف قرن .. من السادس عشر إلى أواسط الثامن عشر .. وكان الميراث الفكرى الذى عاش كل هذه المدة يلتزم بالخط الرئيسى لهذه المدرسة ، وهو يقضى بتحصين المصالح القومية عن طريق رواج التجارة وإن ترتّب على ذلك تتابع الأوامر والنواهى الحاكمة لسلوك الأفراد وهم بسبيل الإنتاج والاستهلاك .. وإن اقتضى أيضاً إسقاط حكومات

وإزالة دول من الوجود . . على أن هذا الميراث الفكرى لم يستمر خالصاً كما بدأ ، وإنما . . مع مرور الزمن . . ظهرت اعتراضات من أتباع التجاريين أنفسهم . . لا بالتنكر للمذهب الذى عرفت به مدرستهم ، بل بالخلاف فيما بينهم على وسائل التنفيذ . . ومن أشهر مظاهر الخلاف . . قول بعضهم بأن الهدف الأخير من ازدهار التجارة ونجاحها لا يصطدم بالمعيار القديم للثراء ، وهو توفير المزيد من كميات المعدن النفيس داخل حدود الإقليم ورتبوا على ذلك أمراً كان له ما بعده . . فقالوا بأن التخفيف من القيود التى أرهقت الأفراد ، وبخاصة التجار ، بشأن استيراد المعدن النفيس وتصديره . . من شأنه أن يحفزهم إلى مضاعفة الجهد لتحقيق الربح الخاص ، ومن ثم يكون الفائض من المتاجرة بالمعدن النفيس (فى ظل شىء من حرية التصرف) أكبر منه فى حالة الإلزام بالقيود . . ومن هـــذه البداية المحدودة كانت البادرة الأولى للتحرر النسبى فى النشاط الاقتصادى . وقيل عندئذ بأن المرجع فى هذا هو طبائع الأشياء . . ثم غلبت فكرة « الطبيعة » كرمز للقوى التى يعيش بها الإنسان . . كما يعيش بفيض من مواردها وطاقاتها . .

غلبت هذه الفكرة على فريق من الخاصة ، فى أواسط القرن الثامن عشر فأقاموا منها مبدأ يدعون إليه أو مذهباً يميزهم من غيرهم . فكانت مدرسة الطبيعيين .

ولقد عاشت هذة المدرسة فى القمة(١) زهاء عشرين عاما وحسب . . ومع ذلك . . يتعرض الكتاب (حتى فى أيامنا هذه من القرن العشرين) إلى دراسة الوقائع من حول هذا الفريق الذى لم يلبث طويلا على مسرح الأحداث والفكر جميعاً . . وهكذا كانت نشأة الاقتصاد المعاصر . . بين عهد التجاريين وظهور الطبيعيين(٢) ، وكان لهذه المدرسة الأخيرة آثار جديرة بمزيد من البيان فى البحث التالى .

(١) فى هذا تفصيل تمهده فى الصفحات التالية مباشرة .

(٢) راجع فى ذلك المؤلفات الوثيقة . . ومنها « جيد وريست » و « جوزيف شامبيتر » . . وراجع بوجه خاص :

Economics of Physiocracy, by Ronald L. Meek : publisher - G. Allen & Unwin Ltd. London, 1962.

٦ مدرسة الطبيعيين

The physiocrats

حين نقصد بالطبيعيين تلك المدرسة المعلومة فى تاريخ المذاهب الاقتصادية، والتى ظهرت فى فترة قصيرة فى أواخر العهد الذى سادت فيه آراء التجاريين.. فإن القول ينصرف عندئذ إلى جماعة محدودة من خاصة الفرنسيين . . علا صوتهم فى محافل باريس بوجه خاص فى أواسط القرن الثامن عشر، وتألفت هذه الجماعة من بعض كبار الساسة والفلاسفة ، أما قيادتهم فقد كانت للطبيب الخاص للملك لويس الخامس عشر . . وكان هذا الطبيب على جانب كبير من العلم والفضل . واسمه « كينزناى Dr.F. Quesnay (١)

ولئن كانت الفترة التى غلبت فيها آراء الطبيعيين ، خالصة لا تكاد تزيد على عشرة أعوام(٢) (قبيل ظهور آدم سميث) إلا أن الفلسفة التى تأثروا

---

(١) ومنهم من يسقط حرف الزاى عند النطق . . فيقول « كيناى » وكان أيضا الطبيب الخاص لامرأة مشهورة فى التاريخ الفرنسى ، قبيل الثورة ، وهى مدام دى بومبادور Mme de Pompadour ـ ولد كيناى عام ١٦٩٤ وتوفى عام ١٧٧٤ قبل ظهور كتاب آدم سميث « ثروة الأمم » بعامين اثنين . . ولهذه الإشارة دلالة خاصة (فى تقدير شارل ريست) ومن ذلك قوله : لولا وفاة كيناى الاقتصادى الفرنسى قبل ظهور كتاب ثروة الأمم . لكان الإهداء إليه .. وهذا معقول .. ويؤيده قول « مارشال » أن «سميث» أفاد كثيرا من الفرنسيين الذين عاصروه ، وبخاصة « الطبيعيين » .

(٢) ومع ذلك توالى ظهور المؤلفات التى تحمل آراء هذه المدرسة اثنين وعشرين عاما (١٧٥٦ ـ ١٧٧٨) ومن ثم ينصرف القول الوارد فى المتن إلى الفترة التى استأثر فيها الطبيعيون بانتباه الدارسين للاقتصاد فى زمانهم ـ دون القصد إلى تحديد وجودهم بعشرة أعوام فقط .. ويلاحظ على هذه الجماعة أو المدرسة أنها كانت متماسكة متضامنة ـ فظهرت مؤلفاتهم تباعا وهى تؤيد فلسفة واحدة لم يحيدوا عنها ، كما أنهم كانوا يحرصون على تثبيت المفهومات التى يدعون إلى قبولها ونشرها .. دون الاهتمام بأشخاصهم .. بل بالتركيز على « الطبيعية « Phisiocracy » وقد ظهر من آرائهم المذكورة فى المتن مقدمات مبكرة (من قبل ظهور المدرسة التى تزعمها) « كيناى » ومن أشهر السباقين إلى النشر فى بعض نواحى الاقتصاد تورجو Turgot (١٧٢٧ ـ ١٧٨١) كتب عن النقود الورقة عام ١٧٤٨ وكانت سنه عندئذ إحدى وعشرين سنة .. ولكن بحثه الهام الذى لفت إليه الأنظار ظهر عام ١٧٦٦ وكان عنوانه « نظرات فى تكون الثروات وتوزيعها » راجع جيد وريست فى كتابهما عن تاريخ المذاهب الاقتصادية ، من الصفحة الأولى .. وهما يعتبران هذه المدرسة أول من أسس الاقتصاد فى التاريخ الحديث .

بها والقواعد التى قرروها كانت معروفة (ولو بمقدار) من قبل ظهورهم .. كما أن آثارهم المباشرة على الدراسات الاقتصادية (جملة) قد كانت يسيرة .. أما آثارهم غير المباشرة فقد امتدّت من بعدهم طويلا .. بحيث إن فريقاً من المعاصرين يعودون إلى أصول ما كتبه الطبيعيون (ما نُشر منه وما لم ينشر) ويعمقون النظر إلى كل ما ذهبوا إليه .. ومن أحدث المراجع كتاب جمع الكثير مما لم يكن منشوراً من قبل وعكف صاحبه على التحليل والموازنة فى بحث طويل ينتهى إلى القول بأن الطبيعيين وإن سُبقوا فى بعض ما قالوا به أو تشابهت أقوالهم بأقوال آخرين ، إلا أن مادة البحث تريد أن تقرر بأن لهذه المدرسة فلسفة خاصة قائمة بذاتها ، واسمها « فيزيوكراسى Physiocracy » بمعنى « التزام الطبيعة واعتبار هذا الالتزام نهجاً شاملاً للنشاط الإنسانى » .

جدير بالذكر هنا أن كل مدرسة اقتصادية قد تأثرت بالعصر الذى عاشت فيه .. هكذا كانت الحال مع التجاريين الذين عاشوا زمن الكشوف الجغرافية وتوافر فرص المضاعفة من القيم بالمتاجرة .. وهكذا كانت الحال من قبل التجاريين حين كانت بقايا العصور الأولى لا تزال تصبغ العقل البشرى بصبغة الجاهلية الأولى .. ومن ملامحها رفع الذهب فوق المعادن إلى مرتبة خاصة ، فقد كان معدن الآلهة وكان الموضع الأليق به أقبية المعابد .. وبتعاقب الأجيال ، تراجع المعـــدن النفيس نوعاً ما ، كما ارتخت قبضة التجاريين تحت ضغوط الفكر المتحرر نوعا (للطبيعيين) .. وتوافرت الفرصة لظهور هذه المدرسة بدورها ولها بيئة تأثرت بها وأثرت فيها .. كما كانت الحال لسابقاتها من المدارس ، وهذا ما نعرض له حالا . ولكن سنذكر دائما أن نشأة كل واحدة من المدارس الاقتصادية لم تكن لتقضى على آثار ما سبق .. بل تواكبت المدارس تباعاً ، وكلٌّ منها ترك على الطريق أثراً باقيا ، ومن ثم كانت الوفرة فى الفكر الاقتصادى تزاحما . من غير شك .. أما أن يكون تقدّماً ، فهذا قول فيه نظر !!

نعود إلى سياق الحديث عن الطبيعيين ، بدورهم، لنصف الجو الذى عاش فيه هؤلاء الخاصة من رجال السياسة والحكمة ومن رجال الفكر والرأى.. ونريد بالجو الذى عاش فيه الطبيعيون ، الأوساط الاجتماعية والزمان والمكان . وقد عرفنا أن الزمان ، حول العهد الذى حكم فيه لويس الخامس عشر (أى أواسط القرن الثامن عشر) والمكان . . باريس . . وبقى أن نعرف شيئاً عن المجتمع الذى خالطه الطبيعيون ، ومنه بلاط الملك وما يليه من طبقات قليلة العدد وفيرة الثراء كثيرة البذخ شديدة الفساد.. ولا صلة لهذه الجماعات الغافلة عن حقيقة الحياة ، بشىء اسمه الإنتاج . . ومن دون هذه القلة الغارقة فى متاع محرم ولهو آثم . . مستويات من المجتمع . . ولدت فى شقاء مُذِلّ . . وحملت من الجهد ما يقصم ظهور الحيوان .. ثم حُرمت من أسباب التماسك ما لا يمتنع على بهيمة الأنعام . . وفرض عليها أن تنسج من هذا كله حاضرها ومستقبل الأجيال من أبنائها ومن أحفادها . . حتى لا يُحرم السادة من مجتمع البلاط والأثرياء ، جموعاً ترضخ لوقع السياط على الظهور ، جيلا بعد جيل .

رأى الطبيعيون هذه الفوضى وعَزَوْهَا إلى المدنية الزائفة التى صنعها الإنسان فباعدت بينه وبين جمال الطبيعة وما حوته من ضياء لا يُغنى عنه بريق كاذب . . ثم وازنوا بين جملة الخصال التى اجتمعت لهذه المدنية السطحية . . وبين الملامح الثابتة للحياة الطبيعية . . وهالهم أن لم يكن للجديد فى بلاط الملك وحياة المترفين . . ما يسد الفراغ فى حياة المجتمع وقد اعتزل الطبيعة ورأوا بوضوح كيف يفقد الإنسان كل ما يكون به إنسانا..وعلى الأخص ، الفضيلة والعدل والمؤاخاة ، وطهارة الأعراض وصحة الأنساب وتماسك الدرجات المتكاملة للمجتمع الواحد.. مع الحرص على شرف المعاملات فى حدود البلاد وفى العلاقات الخارجية . . هذا كله . . قد زال . فإن بقيت فضلة منه . . فهى فى مهب الرياح .

ليس عجيبا . بعد هذه الإشارة الخاطفة .. أن نرى خاصة الفرنسيين من حول الملك ومن رواد الصالونات المترعة بألوان المتاع الذى لا يعرف حدّاً من العرف ولا من القانون (ولندع ذكر الدين جانبا . . تنزيها له عن مواطن السوء) وقد انطوت نفوسهم على إكبار للهنود الحمر ، مثلا ، أصحاب أمريكا الأصليين . . ومن جرى فى حياته على شاكلتهم من حيث البساطة والقُربى إلى الطبيعة . وهى الأصل . . وإليها تعود أسباب المتاع كما تعود الأبدان جميعاً .

وكان من جماعة الطبيعيين رجال قانون (من المحامين بوجه خاص) وكان إدراكهم للحق مستنداً إلى مصادر قديمة كفلسفة الإغريق وشرائع الرومان ورأى هؤلاء أن للحق قدسية لا تستمد من هذه الأوضاع المنهارة.. وإنما تستمد من جملة الأوضاع الثابتة للطبيعة ، بما فى ذلك ما يكون بين الأشياء وبين أفراد الناس من علاقات هى فى جوهرها كالقواعد الآمرة التى لا يترتب على عصيانها مجرد الجزاء ، وإنما يترتب على جهلها أو تحدّيها عن قصد . . ضياع المجتمعات . . وهكذا تضافرت جهود العلماء من هذه الجماعة الخاصة ، على القول بأن الطبيعة هى المصدر الوحيد للثروة وللنماذج التى تتخذ فى كل نشاط إنسانى يراد له البقاء .

اطمأنت جماعة الطبيب الفرنسى « كيزناى » إلى هذه النزعة القوية نحو الطبيعة وأقاموا فلسفاتهم ، ومن ثم ملامح مذهبهم ، على أمور أهمها :

— قالوا بأن الزراعة هى الصورة الخالدة الصافية لما يمكن للإنسان أن يستمده من الثروة بالمعنى الاقتصادى ، ومن ثم رفعوا الزراعة فوق غيرها من صور السعى لكسب المعاش .

— وقالوا بأن حياة الريف بما فيها من بساطة وهدوء ، هى الحياة الأفضل .

وعلى الرغم مما يبدو على هذه الجماعة الآخذة بأسباب الفضيلة ، من زهد

نسبى فى متاع الحياة الدنيا، فإن الكتّاب الثقات يقولون بأن الاقتصاد الحديث تأثر بكتابات الطبيعيين فى كل من أسلوب البحث والهدف منه، فعن الأسلوب يقال بحق إن الطبيعيين عُرفوا بدقة المتكلمين والمناطقة . . وكان لحرصهم هذا على الالتزام بالمنهج العلمى الدقيق فى تحليل المسائل المطروحة على بساط البحث وسلامة الترابط بين المفردات واستخلاص النتائج .. كان لحرصهم هذا مع الثّبات عليه فى معظم كتاباتهم آثار كبيرة على أساليب البحث التى اتخذها من جاء بعدهم من الكتاب الذين عرضوا لمادة « الاقتصاد » .

وأما الهدف الذى شغلهم تحقيقه فقد أكسبهم احترام الأجيال من عهدهم إلى يومنا هذا . . ذلك أن هدفهم هذا لا يذكر لمجرد القول بأن غيرهم قد تابعهم فيه بل يُذكر لما فيه من تشريف لتاريخ الدراسات الاقتصادية كلها . ذلك أنه ، قبل كيزناى وجماعته ، ما كانت تلك الدراسات تثير فى النفس السّويّة أى احترام .. بل كانت تتراوح بين تثبيت الظلم ، وتغليب القهر فوق الحق ، وإشاعة الفساد . . فإن كان بين الأهداف ما هو أقل بعداً عن الإنسانية . . فهو الملق والرياء ، أو التقرّب إلى السلطان .. كأنما كانت هذه القربى غاية الغايات من الدراسات !! .

وعلى هذا الذى أوجزناه فى كلمات . . إجماع . . فقد كان الهدف الأول من البحث فى الاقتصاد السياسى هو توفير فائض من المعدن النفيس لتمكين الملك من دفع رواتب الجند ورشوة قواد الأعداء (كما ذكرنا من قبل) وكان من الأهداف أيضاً إنارة الطريق أمام التجار لتحقيق أضعاف مضاعفة من الثروات . . وملء خزانة الملك مع خزائن المقربين . . وإلى هنا وصل اجتهاد الرواد الأوائل .. قبل « كيزناى » أو ذلك مبلغهم من العلم !! .

فلما عكف الطبيعيّون على التّقعيد لمذهبهم كان هدفهم لأول مرة فى تاريخ

الاقتصاد الوضعى[1] توجيه الدراسات الاقتصادية إلى الكشف عن الوسائل الفعالة التى تقدر على التخفيف من آثار الحرمان أو الفقر المهدر لكرامة الآدمى.

من هذا التحول المبكر — فى عهد الطبيعيين ـ نحو هدف إنسانى . . اصطبغت الدراسات الاقتصادية بصبغة تؤهلها للدخول فى ميادين الدراسات الإنسانية . . وعلى هذا النهج سار الكتاب حتى أصبح الهدف الأول ، فى الدراسات الحديثة والمعاصرة ، هو ما فكّر فيه الطبيعيون . . وإن زاد على تتابع الجهود صقلا وتهذيبا .. فيقولون مثلا .. بأن الهدف « هو تحقيق حياة أفضل لجلة الناس » أو يقولون « هو رفع مستوى الرفاهة وتوفير مزيد الأمن » .. وسنصرف النظر هنا عن بعد ما بين الأقوال والأعمال .. ولكن هكذا يقرّر الكتاب وبهذا ينادى قادة الفكر الاقتصادى من بعد « كيزناى » ومدرسته .. ولكى نستبين مدى الجرأة والصلابة التى تميزت بها هذه الجماعة من العلماء ، نلاحظ أن أحداً من قبلهم (فيما بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر) لم يحاول فى صراحة أن يقول بأن الدراسة العلمية المنهجية .. إنما تهدف إلى الإنصاف وتخفيف الشقاء عن الكادحين ، فقد كانت أقوال كهذه تعتبر عظة لا مرحبا بها ولا بمصدرها ، أو تعتبر إثارة للشغب ومن ثم تكون سبباً للمساءلة أمام القانون وما يؤيده من تعذيب ومن سجون .. إن صح أن يكون هذا هو القانون !! .

وسنلمس الأثر الكبير للطبيعيين حين نرى سلوك غيرهم من قبلهم ، من العلماء دائماً ، فقد كتب « ڤوبان Vauban » مثلا قبل عهدهم بنحو ستين سنة (أى فى سنة ١٧١٧) وظهرت فى كتاباته علامات الاهتمام بشئون الناس كافة .. والدرجات الكادحة والفقيرة خاصة .. ولم يسعه إلا أن يبرر

---

(١) يعلم القارىء أننا نريد بالاقتصاد الوضعى . . ما هو مشهور بالتسمية المعروفة « الاقتصاد السياسى » ولا خلاف بين الكتاب فى الشرق وفى الغرب حول هذا الأمر — فهم جميعا يفصلون بين الاقتصاد والسياسى والدين ، ومن ثم كان الفكر والرأى من دعائم هذا الاقتصاد الموضوع من عند الناس

هذا المسلك غير المألوف من عالم رزين ، وسجل التاريخ اعتذاره الذى صاغه فى عبارة تناقلتها الأجيال .. قال مبرراً عنايته بشئون الضعفاء .. «إذا ابتأس الشعب ، افتقر الملك » ومن ثم يكون اهتمامه بصلاح حال الكثرة إنما يراد به تحقيق المزيد من الثراء والرفاهة للملك ولمن فى رعايته !!

ولقد ذهب الدارسون فى تقدير مثل هذه الأقوال المنسوبة إلى ثوبان(١) مذاهب شتى لا تخلو من الاجتهاد .. ومن ثم ظهر الخلاف بين كاتب وآخر .. عند تحديد العلامات الكبرى على طريق الفكر الاقتصادى .. وعند تقدير الوزن الصحيح لكل مدرسة وحساب ما لها وما عليها .

(١) راجع Marshall, volume I. 9 th. edition (1961) P.757

٧ آدم سميث

Adam Smith

يقول المحدثون من علماء الاقتصاد ، من المعسكر الغربى ، بأن المحاولة الأولى لإرساء « الاقتصاد » على أسس منهجية صحيحة رتيبة ، قد كانت لمدرسة الطبيعيين ، ثم جاءت خطوة كبيرة فى أعقاب هذه المدرسة ، وكانت لعلم فرد لا لمدرسة تتألف من العديد من العلماء ، والكثير المتكامل من الثقافات . . أما هذا العلم الفرد فى قولهم ، فهو آدم سميث .

يقول ألفريد مارشال بأن آدم سميث لم يكن الاقتصادى الوحيد فى العصر الذى عاش فيه(١) وإنما كان يفوق من سبقه ومن عاصره بقدرات طبيعية صقلتها التجارب المكتسبة بالاطلاع وبكثرة الأسفار .

وقبل أن نتابع الكلام عن هذا العلم فى تاريخ الدراسات الاقتصادية نشير إلى عبارة أخرى حرص «مارشال» على إبرازها ، بحكم الأمانة العلمية .

قال « مارشال » بأنه يسلم بأن هذا الاقتصادى البريطانى العظيم قد اقترض أو استعار الكثير من أعمال غيره من مواطنيه ومن الفرنسيين ، ثم سلم « مارشال » أيضاً بأن الفكر البريطانى والفرنسى قد تأثرا أو أفادا من دراسات قام بها علماء من هولنده ، بدورها .

ونحن (فى بحثنا هذا) نتابع عرض الخطوط الرئيسية لهذه الدراسات كما هى مذاعة ومشهورة ، ولذلك لا نقف طويلا عند بعض الأمور التى تدعو إلى مراجعة هذا المذاع . . بل نكتفى بالإشارة إلى حرص كتاب الاقتصاد على تقصى المصادر التى عنها أخذ الكاتب أو استعار ، سواء

---

(١) المرجع السابق .

أكان عمله هذا معلناً بقلمه أم كانت الأخرى ، وفاضت المراجع بالعديد من الأسئلة . وإلى هنا لا وجه للمساءلة ولا للاعتراض ، ولكن طائفة من الحقائق لا يذاع بل يقابل بالسكوت . ومن ذلك مثلا أن آدم سميث معروف بعدد من الإضافات التى جاء بها فى دراساته ... ومن أشهر ما عرف به تلك القواعد التى أرست التقنين الضريبى على أسس من العدالة تتّفق مع الحقيقة الاقتصادية أو تقترب منها.. وتعرف هذه القواعد بأنها « قوانين آدم سميث للضرائب » وهى ركن من أركان المالية العامة (فيما بعد) أو اقتصاديات الحكومة قبل فصل المالية عن الاقتصاد ، كما كانت الحال لعهد آدم سميث وإلى أوائل القرن التاسع عشر .

وإنه ليطيبُ للباحث العربى ما يطيبُ لغيره ،من الإشادة بفضل الروّاد فى كل فرع من فروع المعرفة . . ولكن من الإنصاف أن نقول . . ومن الأمانة العلمية التى يزعمون .. أن نقرر:بأن هذه القوانين الأربعة التى تُنْسب إلى يومنا هذا لآدم سميث ، هى فى الحقيقة للقاضى « أبو يوسف »(١) فى كتابه المعروف « الخراج » وقد عاش الفقيه العربى قبل الكاتب البريطانى بألف عام(٢) وما هذا الذى نعترض به سياق الكلام ، إلا مجرّد تنبيه إلى أهمية الرجوع إلى تاريخ العلم الإنسانى ـ بوجه خاص ـ بمزيد من التحقيق والتصحيح ! !

وبعد ، فالمشهور أن آدم سميث ، عند الغربيين ، هو المؤسس الأول

---

(١) القاضى أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم ، صاحب الإمام أبى حنيفة النعمان ، عاش أبو يوسف من سنة ١١٣ إلى سنة ١٨٢ هـ (٧٣١ ـ ٧٩٨م) وقد كتب مؤلفه المذكور بناء على طلب « هارون الرشيد »

(٢) آدم سميث مؤسس المدرسة التقليدية (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) عاش بعد القاضى أبو يوسف بألف عام كما قلنا فى المتن، ويذهب كتاب الغرب إلى الظن بأن آدم سميث هو أول من أوصى بالتخصص ورأى أن العمل هو مصدر القيم الاقتصادية وأول من تكلم عن قوانين الضرائب .. وهذا كله غير صحيح .. من حيث إن هذا الاقتصادى البريطانى له السبق .. بل هو تابع فى كثير مما قال به .. وسيجد القارىء أمثلة محددة لما نقرره هنا .

للاقتصاد السياسى بعدأن أرسى الطبيعيون قواعده الأولى وارتفعوا بالهدف منه والتزموا فى دراستهم بمنهج علمى مقبول . . وقليلٌ من علماء الغرب من يجادل فى إسناد هذا المركز المميز إلى آدم سميث .. ومن هؤلاء « جيفونز » إذ يرى أن الفرنسى « كانتيون Cantillon » هو الأحق بالصدارة . . بفضل سبقه إلى إصدار مؤلفه القيم عن التجارة عام ١٧٥٥ (أى قبل أن يصدر آدم سميث كتابه عن ثروة الأمم بنحو عشرين عاما) .

وعلى الرغم من هذه المحاورات العلمية المستندة إلى حقائق ثابتة . . بقى المذاع المشهور هو هذا الذى قدمناه من صدارة لآدم سميث . . ولهذه الصدارة ظروف تاريخية ومقومات علمية نشير إلى كل منها بإيجاز .. وذلك فيما يلى :

أقام آدم سميث طويلا بفرنسا . . واتصل بمدرسة الطبيعيين ودخل مع رجالها فى مناظرات واطلع على الفلسفة فى عصره . . ما كان منها للفرنسيين وما كان منها للإنجليز . . وأحاط بما ظهر فى حياته من إضافات قيّمة للدّراسات الاقتصادية . . التى أسهم بها كل من « هيوم Hume » و « ستيوارت Steuart » كما أفاد كثيراً بما نشره « أندرسون Anderson » و« يونج Young » من دراسات علمية لبعض الحقائق الاقتصادية وأضاف إلى هذا الاطلاع نشاطاً فى الترحال الكثير مع توثيق الروابط برجال الأعمال الاسكوتلانديين .

ثم إن الطبيعة حبته بقدرات غير عادية على الملاحظة والحكم الصحيح على الظاهرات . . ويرى المؤرخون لأعلام الاقتصاد السياسى أنه أحاط بكثير مما عرفه معاصروه وإنما كان أقدر منهم على عرض مادته حتى وصل فى أواخر أيامه إلى جمع أطراف المادة الاقتصادية ، ثم إنه كتب أول دراسة

شاملة لثروة الأمم (١) بتكوينها المادى وبما يتصل بها من اعتبارات اجتماعية.

ولهذا المؤلف قيمته من غير شك .. وإن كان محاولة لوصف الدخل أو الإيراد القومى . . وما كان من الميسور فى زمن آدم سميث أن يتعرض كاتب أو عالم أو باحث لثروة الأمم بمفهومها المعاصر .. على أن « آدم سميث » أضاف شيئا إلى جملة المسلمات فى هذه الدراسة .. ومن ذلك أنه اتخذ منهجا علميا للبحث فى القيمة وصلتها بالحوافز الإنسانية ، فى موازنات لا ينقصها منطق ولا وضوح . . فهو يزن الحافز إلى اقتناء الشىء فى مقابل التضحيات التى لا بد منها لإنتاج هذا الشىء (أو ما يعرف بتكلفة الإنتاج) ويصف الدور الذى تؤديه التكلفة فى تحويل هذه الحوافز واتخاذ الفرد سلوكا ظاهريا يدخل فى مجال هذه الدراسة . كأن يُقْبِلَ المستهلك على الشراء وكأن يقبل المنتج على الإنتاج .

وقد يقال بحق إن هذا الذى يُنسب إلى آدم سميث قد سبقه إليه غيره .. ومنهم الطبيعيون وهاريس وكانتيون ولوك . . هذا صحيح . . ولكن الوضوح الذى عرض به « آدم سميث » ما وصل إليه من نتائج .. جعل هذه الجزئية الهامة فى دراسة القيمة .. من مآثره على « الاقتصاد » .

وفى واحد آخر من الميادين التى ارتادها الطبيعيون . . جاء آدم سميث ليزيد الأمر وضوحا وهو ميدان تكرر البحث فيه وتفاقم الخلاف . . وهو ميدان البحث فى جدوى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى (٢) .

بدأ الطبيعيون بالتحامل على وفرة القيود التى ورثها المجتمع عن التجاريين،

---

(١) هكذا فى الأصل « The wealth of Nations » والصحيح أن هـذا الرائد من بين الفرنجة .. كتب عن « ايراد الأمم » أو الدخل القومى ..وما كتب عن ثروة الأمم شيئا . . كما هو مشهور . : وكما ذكرنا فى المتن أعلاه .

(٢) ابن خلدون قد كان سباقا . . ومن قبله آخرون ، انظر الاشارة السريعة بعد قليل . . أما الوفية الموضوع فقد حشنا بها فى الكتاب الثانى من هذه السلسلة .

وبهذا مهدوا لحرية النشاط الاقتصادى[١] وحذّروا من تدخُّل الحكومة إلا بمقدار.. وجاء آدم سميث ليقرر بأن الحكومة تُسىء إلى المجتمع بالتدخُّل فى التجارة . ويلاحظ أنه إلى هذا الوقت الذى عاش فيه آدم سميث (أواخر القرن الثامن عشر) كانت التجارة هى الرمز الذى لا يخطىء للنشاط الاقتصادى الكبير (مع التحفُّظ بشأن الزراعة فى نظر الطبيعيين) إذن حين يقول آدم سميث بأن الحكومة تضر الاقتصاد بالتدخل فى التجارة ، فقد تابع الطبيعيين فيما أثاروه من نزعة إلى حرية النشاط بفروعه . . وزاد آدم سميث هذا الأمر تفصيلا حين قال بأن الفرد قد يطمع وقد يظلم المجتمع بما يذهب إليه من المبالغة فى تحقيق المصلحة الخاصة ، ولكن الحكومة (فى تقدير آدم سميث) وإن اجتمعت لها أسباب الإخلاص وحسن الطوية . . لا تستطيع أن تخدم المجتمع بتدخلها فى النشاط الاقتصادى ، إلا عند مستويات أدنى من نظائرها فى ظل حرية الفرد . . مهما تدنَّى هذا الفرد فى المادية . عُرف هذا القول عن آدم سميث ، وعنيت به المدرسة الألمانية فيما بعد .. إلى حد أن هذه الموازنة بالذات قد أصبحت عند الألمان ملمحا خاصا يميز آدم سميث عن غيره من مؤسسى الاقتصاد التقليدى .

ومرة أخرى نقول بأن ما نادى به آدم سميث ، وزاد قضية التدخل فى النشاط الاقتصادى عمقا وتعقيداً . . مرة أخرى نقول بأن هذا الأمر عندنا مستقر وغير قابل للجدل عند قوم يوقنون ؛ فى تراثنا نصوص.. وفى المتون والشروح كنوز . . ومن ذلك ما كتبه « ابن خلدون » قبل آدم سميث بأربعمائة عام.. فى المقدمة حين قال « فصل فى أن تدخُّل السلطان فى التجارة مفسدة للأرزاق مضرة بالجباية » والفرق بين ما سبق إليه العالم المسلم وبين أقوال غيره من كتّاب الاقتصاد الوضعى هو أن ابن خلدون يستقى من مصادر لا تتحوَّل (هى الكتاب والسنة) وكذلك كانت الحال مع فقهاء

(١) سنرى على الفور أن القول هنا ينصرف الى أوروبا التى أسهمت بأكبر نصيب فى جمع مادة الاقتصاد الوضعى .

المسلمين الذين سبقوا ابن خلدون . . ومحل النظر هنا أن الاستقرار عامل جوهرى فى تحقيق العدالة والأمن..ولكنه لايزال بعيد المنال فى كل مجتمع يفصل بين الدين والنشاط الاقتصادى .

وبجهود آدم سميث اتسعت آفاق الدراسات الاقتصادية وتشعبت ، بحيث إنه من العسير أن يتصور الباحث قدرة فرد واحد على أن يحيط بكل ما أراد أن يحيط به ، فكان يلمح الأمر ثم يهمله أو ينساه . . وفى تقدير المؤرخين من بعده أنه أثار أموراً ربما لم يكن فى وسعه أن يقدر مداها . . وربما كانت لعهده سابقة لأوانها . . كدوْر النقود فى جملة الدراسات الاقتصادية .

ولئن كان بعض الذى قال به آدم سميث لا يُعتبر اختراعا من عنده ولا كشفا ،بل يعتبر مما يدركه المواطن العادى بالفطرة السليمة ، إلا أنه مع ذلك وضع الأسس القادرة على أن ترفع من بعده صروحا ضخمة توالت . . وهى المدارس الأقرب إلى مفهوم العلم وضوابطه .

٨

نمو المادة الاقتصادية

The Growth of Economics

كانت جهود آدم سميث وآثاره العلمية علامة كبرى على طريق الدراسات الاقتصادية المنهجية - وهذا قدر متفق عليه - بحيث إنه يجمل بنا أن نتوقف برهة قصيرة لنتأمل الفترة الزمنية المحددة التى نطل عليها ، وهى بمكانها المعروف لنا من أحداث التاريخ القريب ، تاريخ مائتى عام مضت...

وإذا كان كتاب « ثروة الأمم » لآدم سميث قد صدر فى سنة ١٧٧٦ ، أى فى العقد الثامن من القرن الثامن عشر ، فإن الربع الأخير من ذلك القرن قد شهد جهوداً بذلها رجال عاصروا آدم سميث واتصلوا به (كما اتصل هو بالطبيعيين) وشهدت هذه الفترة أيضاً رجالا جاءوا من بعد آدم سميث وتأثروا به.. وهنا يصعب على الباحث أن يضع الفواصل الدقيقة بين جماعة وأخرى ، ففى هذه الفترة بالذات وما تلاها مباشرة (أعنى فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر) ظهرت مدارس ، لا مدرسة واحدة ، وغلبت عليها نزعتان : النزعة التقليدية والنزعة التاريخية .

والمقصود بقولنا « النزعة التقليدية » أو « كلاسيكس classics » هو التمسك بالقديم أو السابق ، إلى مدى يختلف عند كاتب وآخر . وقد تطلق الكلمة ذاتها « classics » على أصحاب هذه النزعة .. ومن جملتهم تتألف الجماعة التى يقال لها « المدرسة التقليدية » .

وأما المدرسة التاريخية فهى جماعة من الباحثين هالها جسامة التفاوت بين الفروض التى وضعها التقليديون وبين الواقع الذى كشف عنه التاريخ

بتتابع أحداثه ، ومن ثم فهم يميلون إلى اتخاذ التاريخ حكماً عادلا على قيمة الآراء التى قال بها روّاد الاقتصاد .

وفى موكب الأحداث التى صاحبت هذه الدراسات جميعاً .. وقائع كبيرة الأثر فى مجرى الحياة بالغرب الأوربى ثم بالعالم ، وهى الوقائع التى مهّدت للثورة الفرنسية حتى اندلع لهيبها فى ١٤/٧/١٧٨٩ .. وكانت لها آثار بعيدة المدى على نظم الحكم وحقوق الإنسان ونظرته إلى الثروة وغيرها من أسباب تسلُّط الفرد أو الطبقة على الجوع الفقيرة من الناس .. وبخاصة الكادحين فى طلب القوت[1] .

إذن فى العشرات الأخيرة من القرن الثامن عشر وفى العشرات الأولى من القرن التاسع عشر توافرت تيارات فكرّية كثيرة فى أعقاب العهد الذى عاش فيه آدم سميث .. ولم تكن هذه التيارات كلها اجتهاداً علميا خالصا بل كان منها أدب وفلسفة وعاطفة ثائرة . . وتلا هذا كله شعور بتقصير العلم الرزين . . فكانت الاتجاهات العنيفة نتيجة منطقية لهذا التحول فى التاريخ القريب لأوروبا بحيث إنه فى أواسط القرن التاسع عشر بدأت النُّذر الأولى

(١) كل ذلك فى أرض ناصبت الإسلام عداء سافرا ومقيما منذ أن وصلت إليها طلائعه .. ثم تحول العداء إلى سياسة ثابتة من عهد شارلمان (٨٠٠م) الذى أوصى بأن تكون أوروبا قلعة صليبية تقف فى وجه انتشار الإسلام .. وليس فيما تقدم مجرد ذكر لبعض وقائع التاريخ .. بل هو فى الوقت ذاته ضوء على أحداث اليوم ، فى أواخر القرن العشرين .. وما كان فى تلك القرون التى خلت من حقد وكراهة للإسلام .. وركون إلى « عقيدة غامضة ذاهلة » كما يقول كولتون (المرجع السابق) وساعد على بقاء هذه الجفوة الخطيرة بين دار الإسلام وغيرها ما ظهر فى الدولة الإسلامية من ضعف نحو المادة والمتاع .. دون التفات إلى سمو الرسالة وشمولها للناس كافة .. فكانت أحوال الأمة الإسلامية من دواعى الانصراف عن النظر فى التراث الإسلامى ، إلا بقصد الكشف عن خلاف أو ضعف فى صفوف المسلمين أنفسهم .. نقول إن استمرار هذه الحال فى أوروبا ألف عام (من قانون اكس لاشابل سنة ٧٨٩م إلى قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩م) هو الذى جعل المفكرين عندهم يحرصون على ترك الدين جانبا .. وفى ظل هذه المادية العلمانية نشأت مدارس الفكر الاقتصادى ، وساعد على نموها تقدم التكنولوجيا فى الوقت ذاته .. أعنى من القرن الثامن عشر فصاعدا إلى الآن .

للتحول الاشتراكي وفى هذا القدر من الربط بين القرن الثامن عشر والتاسع عشر.. ما يكفى الآن .. حتى تتضح معالم الطريق من بعد آدم سميث.. وبهذا ينتظم سير الأحداث .. من ظهور التجاريين إلى الطبيعيين.. ثم آدم سميث. وهو فرد علم.. ثم المدارس القليلة التى ظهرت من بعده مباشرة إلى أن بدأت تيارات الاشتراكية تهب عنيفة من أواسط القرن التاسع عشر .. وهذا الذى نقرره فى كلمات معدودات ، يضع المادة الاقتصادية فى إطار محكم من تتابع أحداث التاريخ القريب .. كما يضع العلامات الكبرى على مراحل نمو هذه المادة.. بما أضيف إليها من دراسات...وفى حدود هذا الإطار الواضح نعود بشىء من البيان إلى الأدوار التى مرت بها جهود الاقتصاديين المعاصرين لآدم سميث فى أواخر حياته ، ولمن جاء من بعده بقليل .

يقول « ألفريد مارشال » بأن الربع الأخير من القرن الثامن عشر يتميز باتجاه الكتّاب إلى الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية مع اتخاذ طبقات العمال وشئون معاشهم موضوعاً للكتابة . . فمثلا « ارثر يونج » استمر فى تسجيل مشاهداته التى جمعها بكثرة الترحال . . على حين أن « إيدن » عنى بكتابة تاريخ للفقر وللفقراء .. ويلاحظ هنا أن إشارتنا إلى الطبقات [1] العاملة

---

(١) يلاحظ القارىء أننا نذكر « الطبقات » وكأنها شىء مسلم به .. وهذا صحيح فى الاقتصاد الوضعى وطائفة من الدراسات الإنسانية المعزولة عن الدين .. كالاجتماع والسياسة الوضعية (تمييزا لها عن السياسة الشرعية) والأصل فى هذا كله..إغريقى.: واللفظة الأجنبية المرادفة للطبقة هى « class » والترجمة غير دقيقة ولكنها خطأ مشهور — والإسلام لا يقر شيئاً من التمييز بين الناس على أساس « التصنيف » الذى يقال له « طبقات » وإنما أقر الإسلام تنظيما آخر هو وضع الناس فى مستويات أو درجات « levcels » وفيما بينهم تفاوت وظيفى لا نوعى ولا جنسى ولا طبقى..بل تدرج على اساس المسئولية وحسب . . والمسئولية قرينة السلطة ، وهذه بدورها من مقتضيات حمل الأمانة فى الناس .. وأحق العباد بالمستويات العليا هم أكثرهم نفعا وعلما بشرط ن يعملوا بما علموا .. وباب الترقى فى المستويات مفتوح لكل آدمى من ذكر وأنثى — انظر كلمة « درجة » فى كتاب الله وقد وردت فى أربع عشرة آية ــ أما الطبقة فلم ترد بإطلاق — وأما « طبق » التى وردت فى آيتين فهى بخلاف ما نحن بصدده :

والى مشكلات الفقر إنما كانت تدور فى مجال الزراعة والحرف بوجه خاص.. إذ لم تكن الصناعة (بمعناها الحديث) قد ظهرت بعد.. وعلى الرغم من هذا التحديد الذى فرضته البيئة عندئذ على من تقدم ذكرهم من الكتّاب ، فإن الآثار التى تركوها كانت معيناً لما تلاها من دراسات اقتصادية .. كما كانت نماذج يقاس عليها عندما جاء دور الكتابة عن الأُجَراء فى المصانع وعن الظروف القاسية التى عاشوا فيها .. حين تكاملت عناصر البيئة الصناعية .

ومن بين هذا الجمع من الكتاب الذين تأثروا بالتاريخ . . فريق توقف كل منهم عند قضية بعينها تتفق واستعداده أو تشبع ميله للبحث فى ميدان محدد .. دون الدخول فى جملة الدراسات الاقتصادية بأصولها وبفروعها . ومن هؤلاء « مالثاس » وقد عكف على دراسة العوامل الحقيقية التى أدّت إلى تزايد السكان على تتابع الأجيال وعلى اختلاف الأقطار وظروف العيش فيها . ولقد كان لبعض هؤلاء ، وعلى الأخص « مالثاس » ، نظريات بدأت لعهده متواضعة فى غمار الدراسات والآراء وهى كثيرة ومتزاحمة .. ولكن أقوال « مالثاس » ظلت بعد حياته بعشرات السنين.. ثم بعد عهده بما يقرب من قرنين كاملين .. تُحدث دوياً لا يزداد على مر الزمان إلا شمولاً لأطراف العالم ونفاذاً إلى أعماق كثير من الصدور.. ولا يقترب من نظرات مالثاس فى السكان — من هذه الناحية — إلا الفكر الاشتراكى الذى بدأ ينتشر من أواسط القرن التاسع عشر . . فاذا به ينتشر وينتشر . . ولذلك يلمس الباحث فى الاقتصاد (بوجه عام) خلال مائتى عام مضت ، أن الكثير من المذاهب والنظريات يظهر ويختفى ، أو يتراجع إلى سجل التاريخ ويخفت صوته ، إلا هذين الفرعين المميّزين وهما « مخاوف مالثاس » و « تخطيط الاشتراكية العالمية » فهما يكسبان مع كل جيل ، مزيداً من اتساع رقعة

الأرض التى تحفل بهما، ومزيداً من الدوىّ الغالب على غيره من الأصوات[1].

ومن الكتاب الذين جاءوا بعد آدم سميث وكان لهم أثر عميق فى سير الدراسات الاقتصادية « بنثام Bentham » : ... كان مُقِلا فيما كتب، ولكن منهجه فى البحث والظروف التى عاش فيها بانجلترا ، كان لهما أثر فى تكوين آرائه التى اعتنقها كثيرون ممن جاءوا بعد آدم سميث .. ومن أجل ذلك كان « بنثام » جديراً بكلمة تربط جهوده بجملة الأدوار التى مرّ بها بناء الاقتصاد كما نعرفه اليوم ، وبيان ذلك :

كان هذا الاقتصادى الإنجليزى من المناطقة ، وكان عنيفاً قاسياً فى الرّبط بين القيود وأسبابها.. فما لم تكن هناك عوامل قوية تبرر تقييد نشاط الفرد أو توجيهه أو حتى إصدار التعليمات إليه من يملك ذلك ، فإن بنثام كان عنيفا فى تصديه لكل تدخُّل فى سلوك الأفراد . وساعده على التمسك بما ذهب إليه وانتشاره فى الأوساط العلمية ودوائر الأعمال أن انجلترا — لعهده — نجحت فى الإفادة من التطوُّر السريع الذى مرّ به النشاط الاقتصادى العالمى .. على حين أن أقطار أوروبا تخلّفت عن الركب . وكان السبب الرئيسى هو تحرير السلوك الفردى — فى هذا الخصوص — عند بنثام ومدرسته من التقاليد والعادات وشتّى القيود ، مع تشجيع التصرُّف الفردى على أساسين : أحدهما الاعتراف بالمنافسة بغير شرط ، والآخر التسليم بأن كل إنسان يبذل قصارى الجهد فى تحقيق أكثر الخير لنفسه ولمن يتصل به .

ويقول المؤرخون المنصفون من الإنجليز .. بأن هذه النزعة التى قوّاها

---

(١) ينصرف هذا القول إلى القرنين الأخيرين حين طغت المادية على العقول ، مع تقدم التكنولوجيا .. ولا نريد التسليم بأن هذه الحال باقية ، ولا نريد كذلك تبرير ما حدث أو إقراره .. وإنما نريد بما تقدم سرد الوقائع التى أدت إلى ما تلبس به العالم من فكر اقتصادى .. هذه نواته .

« بنثام » وهى النزعة الفردية مع المبالغة فى تقدير وزن المنافسة الطليقة (إن صح لها وجود بغير قيد).. ويقول المؤرخون بأن هذه النزعة تدخل فى جملة الأخطاء التى وقع فيها الاقتصاديون الإنجليز خلال القرن التاسع عشر . . ومن آثارها أنهم أغفلوا النزعة الجماعية . . التى انتشرت خارج انجلترا ثم تطورت وتفجَّرت فى كتابات الاشتراكيين ومن تابعهم .. ويعزو البعض من الكتاب ما كان من أمر الاقتصاديين الإنجليز خلال القرن التاسع عشر ومتابعتهم لبنثام (فيمن تابعوا) إلى أن الدراسات الاقتصادية عندئذ كانت أقرب إلى دوائر الأعمال منها إلى دوائر البحث العلمى الخالص . . بمعنى أن كثيراً من الدارسين كانوا على صلات وثيقة بالمصالح الآخذة بالازدهار . . وكان اندفاع الفرد ومقامرته من العوامل الحاسمة فى تحقيق الثراء لنفسه . . وباجتماع الثروات الطائلة للكثيرين .. يكون ثراء المجتمع .. أما أن تكون الرفاهة موزّعة على الجميع .. بحيث تصل فى جملتها إلى أكبر عدد أو إلى أعلى مستوى . . فلم يدخل شىء من ذلك فى حساب رجال الأعمال المهتمين بتشجيع الدراسات الاقتصادية وتأييدها فيما تتجه إليه من رأى يتفق وأحداث العصر . . ويقول آخرون أيضا بأن (بنثام) ومن تابعه بالغوا فى اعتناق النزعة الفردية كما بالغوا فى البعد عن النزعة الجماعية لأسباب أملتها الفطرة . . فهم كانوا يطلبون الآمن على الحياة والولد والمال . . فى عهد أظلّته الثورة الفرنسية القريبة من زمانهم . . وقد طغت فيها النزعة الجماعية الجامحة ، التى ظنّت بأن تحقيق العدالة لا يكون إلا بتحطيم كل حصانة يعيش الفرد فى ظلها ويتلقّاها عنه بنوه . . وذهب بعض الناقدين لبنثام إلى حد القول بأن طلبه للأمن وفقا لمنهجه ، وفى ظلّ الرعب من أحداث الثورة الفرنسية .. حَمَلَه على أن يَصِلَ بحقوق الفرد والنظم التى تكفلها ، إلى حد القداسة ! ومن حيث إن بعض هذه النظم كان ظالما .

فقد أخطأ كل من تعلق بوهم القداسة ، لنظم يضعها الإنسان . . ولذلك رأينا الصروح تتهاوى . . ولا تزال .. وهكذا نرى أن زوال القداسة عن النظم التى يضعها الناس ، قد مهّد لإعادة النظر فى جملة الأوضاع التى استمدت وجودها من الفكر وحده . . . كما مهّد لمحاولة الرجوع إلى مصدر آخر بخلاف الفكر الذى قد يضل وقد يهتدى . . ما لم ينشط فى إطار يمنعه من الخروج عن حدود طاقته . . ومن ثم كان الدين دوره مرة أخرى .. بعد أن طال احتجابه .

* * *

صعاب على الطريق

The Rough Road

عرفنا من البحث السابق أن فريقا من المحدثين قد أحصى أخطاءً وقع فيها الاقتصاديون خلال القرن التاسع عشر .. وقالوا بأنه من أهمها — تغليب النزعة الفردية وإهمال الجماعة .. والظن بأن المنافسة الطليقة ظاهرة تصح فى الحياة العملية كما تتراءى للباحث فى مراحل تصوره للنماذج والفروض التى يصرف إليها قدراته الذهنية.. وكالقول بأن السعى الحثيث من جانب كل فرد إلى أن يحقق أقصى الخير لذاته ، سيؤدى تلقائيًّا إلى قدر مناسب من التوازن بفعل الفطرة التى تحكم سلوك البشر . . وقال هؤلاء الكتاب أيضا بأن هذه الأخطاء وأشباهها قد مهدت نفوس الملايين من الناس . . لقبول أى نداء يدعو إلى ما يعارض هذا كله . . فالنزعة الجماعية بوركت .. فانتشرت .. ثم طغت.. وحرية الفرد نُقِـدَت ثم أُبْغِضَت وبُورك التدخل [1] حتى تطور إلى صور شتى من الرقابة فالمشاركة فالحلول الكامل محل الفرد والجماعة [2]

---

(١) التدخل هو ما يشار إليه فى المراجع الانجليزية بالمفردة اللغوية المقابلة Intervention وينصرف الى كثير من الصور والأساليب التى تتخذها السلطات العامة بقصد الحد من الحرية الاقتصادية للفرد.. وقد ثبت أن جملة الحريات متماسكة .. ولا يتم قيد بعضها إلا بقيد الأخريات.

(٢) المقصود بالجماعة هنا . . جملة الاشخاص أو ما يعرف بالدوائر الصغيرة أو الدوائر الضيقة وأشهرها فى النشاط الاقتصادى «الشركة» إذن يكون حلول السلطات العامة محل الفرد والجماعة هو الطريق العملى للتدخل الذى نشير اليه فى المتن .. ثم إن مفردات هذه الدراسات أثرت ثراء كبيراً فى ظل الثورات الصناعية والاجتماعية . . حتى قيل مثلا لكل من الفرد والشركة «قطاع خاص» وقيل لما يحل محل الأفراد والشركات «قطاع عام».. وهكذا مما اشتهر أمره، إنما ننبه إلى أن هذه العبارات تراجم لأصول أجنبية نشأت فى البيئة التى يجىء ذكرها فى سياق الكلام.. والقطاع مفردة مشهورة ولكن الصحيح . « القطع » كما فى كتاب الله سبحانه ، والمفردة الانجليزية : Sector .. فيقال Private Sector ويقال أيضا Public Sector . .

والمنافسة أُحيطت بالشكوك واستبعدت..وأصبح التحكم أمراً واقعاً له عديد من الصور .. وساعد على انتشار هذه الموجة العاتية من الفكر الجامح ، أن لم يكن فى الأرض التى طغت عليها حصون واقية أو ضوابط لا تلين . . وإنما هو اجتهاد يعارضه اجتهاد . . وأسماء تطفو وأخرى تغوص . . فهذه تطورات وتلك تناقضات وثالثة يقال لها صراعات . . ومن حول مدارس الفكر والاجتهاد صنوف من الخلائق .. منهم مؤيدون ومنهم معارضون . . «وكل حزب بما لديهم فرحون » .

تقدم الزمن (خلال القرن التاسع عشر) إذن،والدراسات الاقتصادية تتراكم ويشيع فيها قدر من التردد والاضطراب . . فيما بين تفكير القرون الوسطى وبين نزعات الثورة الصناعية والثورة الفرنسية . . ومن ذلك مثلا أن عاد رجال السياسة والحكم ، وكذلك التجار ورجال الأعمال، إلى النظر من جديد فى مشكلات النقود والتجارة الخارجية . . عادوا بنشاط يفوق ما سجله التاريخ لأشباههم ونظرائهم حول القرن الخامس عشر .. ومن ثم لم يتوافر للدراسات الاقتصادية قدر من الارتفاع فوق الأهواء الشخصية والمصالح المتعارضة .. ولذلك تزايدت الصعاب على الطريق .. طريق الفكر والتدبُّر فى الأمور الإنسانية .. على حين أن هذا الفكر بالذات (أعنى القوة العاقلة المدبرة فى الإنسان) هذا الفكر كان ينتقل من نجاح إلى توفيق فى الصناعات والفنون التطبيقية . . وهكذا اصطبغ القرن التاسع عشر (بوجه خاص) بصبغتين : إحداهما مزيد من القدرة على الإفادة بموارد الطبيعة وهباتها . . والأخرى مزيد من شقاء الإنسان ! !

ولربما يقال بأن اشتغال رجال الحكم ورجال الأعمال بشئون الاقتصاد، أى بأمور تتصل بإنتاج الثروة وبعدالة التوزيع بين الأفراد وبين الشعوب ، قد كان خيراً للإنسانية . . إذ هؤلاء الساسة والتجار .. يجمعون بين التجارب وبين وفرة الاتصالات .. ولهم من هذا كله مُعين على حسن التقدير . .

ولكن التاريخ حفظ لهم غير ذلك .. لأن كل فرد منهم قد كان يعتز بخبراته الخاصة ويطيب له أن يقتنع بها ثم يبنى عليها حكما عاما . . وسنرى أمثلة عجيبة من مدارس الفكر الاقتصادى التى قعّدت لهذا (العلم) كما يقولون .. أو لهذه الدراسات مُجملةً إذا أردنا دقة التعبير . . سنرى أمثلةً من تعميم القواعد استناداً إلى مشاهدات فجّة أو دراسة سطحية لبيئة صغيرة أو أحداث عارضة فى ظروف بعينها !! أما الأهواء والمصالح الخاصة لفرد أو لشعب أو لجنس من البشر . . فهذه أيضا تركت بصمات واضحة على صفحات التاريخ الاقتصادى للعلم وللأحداث جميعا . . ومن الأمثلة على ما نقول به . . هذا النص الذى نورده حرفيا عن « الفريد مارشال » وهو بصدد الكلام عن «ريكاردو » . قال مارشال « إن نظرية النقود ـ باعتبارها جزءاً من النظرية الاقتصادية بوجه عام — هى وحدها التى تُضار كثيراً حين تُبحث على ضوء الدافع الشخصى لحب المال ، دون التفات يذكر للدوافع الأخرى . وإن المدرسة المنهجية التى أقامها «ريكاردو» تكون فى مأمن من العثرات .. فى هذا المجال بالذات .. ثم يقول « مارشال » : إن « ريكاردو » مذكور فى بعض المراجع على أنه نموذج صادق للرجل الإنجليزى .. وعندنا (عند مارشال) أن ريكاردو قد يكون أى شيء أو أى رجل ، إلا هذا الذى قيل عنه ، ثم يستطرد مارشال مقرراً ما يلى . .

« إن ريكاردو عبقرية "فذّة" ونادرة بين الأمم .. وهذه العبقرية لا تجد أصولها فى كونه من الإنجليز .. بل فى كونه من الشعب اليهودى .. وإن قدرته على التجريد وبناء الفروض معزولةً عن واقع الحياة . . هى قدرة عجيبة لا يدانيها إلا نظائرها فى فروع أخرى من الدراسات التجريدية التى أتقنها فريق من اليهود . . ومن مزايا «ريكاردو» أنه لا يخطىء حساب المراحل التى تمر بها دراسته ، حتى يصل إلى نتائج لا يجد الباحث مطعنا عليها . . فى ظاهر الأمر ، ثم يقول مارشال: ولكن الاقتصادى الإنجليزى .. لا يستطيع

أن يسير فى إثر ريكاردو حتى يصل باقتناع إلى ما انتهى هو إليه . . وكذلك قال عنه ناقدون من المدارس الاقتصادية الأخرى . . وزادوا الأمر إيضاحا حين قرّروا (وأيدهم مارشال) بأن ريكاردو هذا يعمد إلى الغموض حيث يتعذّر على من يدرس أقواله ، أن يكشف عن أهدافه . . ذلك أنه لا يريد الإفصاح بجلاء عما يريده آخر الأمر ، من دراسته . . فهو يبدأ بفرض معين ثم ينتقل إلى فرض آخر . . ولا سبيل إلى الإفادة بالنتائج التى وصل إليها على أساس كلّ من الفرضين . . إن هى طُبّقت على مشكلات من واقع الحياة !! ويزيد مارشال قوله . . إن ريكاردو لم يكتب للنشر وإنما كتب لنفسه ولخاصته من حوله . . فقد كان من رجال الأعمال وكذلك كان المقرّبون إليه . . وكان هدفه من البحث العلمى أن يُزيل الشكوك التى تساوره ! ! لقد كان واسع الاطّلاع ، كثير التجارب . . ولكن معرفته لم تكن متوازنة . . بل جنحت إلى ناحية ربّ العمل والممول . . وأغفلت دراسة الكادحين فى طلب المعاش . . ومع ذلك أبدى شيئا من العطف على العمال . وتمثل عطفه هذا فى تأييده لصديقه « هيوم Hume » حين قرّر بأن للعمال أن يتساندوا فيما بينهم . . كما أن هذا الحق مكفولٌ لرجال الأعمال حين يتكتلون لتحصين مراكزهم . وهذا هو كل ما يُطيقه ريكاردو من إنصاف المجاهدين فى سبيل أبسط مقومات الحياة (١) » فرغنا من النص الذى أورده مارشال عن ريكاردو . . وكلاهما من رجال الاقتصاد السياسى . . وإن كان الأخير — بحكم زمانه وعمله — أكبر قدراً من غير شك . . . ضربنا هذا المثل . . حتى يتضح لنا أن بعض الصعاب التى اكتنفت طريق الدراسات الاقتصادية فى التاريخ القريب . . قد كانت ترجع إلى المسئوليات التى يحملها الاقتصاديون حين يكونون من

---

(١) Alfred Marshall, principles, 1961 p. 761 ، المرجع السابق .

رجال السياسة . . وإلى المصالح الشخصية التى تصبغ آراءهم بما يتفق وهذه المصالح ، حين يكونون من رجال الأعمال..وإلى رواسب القرون فى أعماق النفوس كما هى الحال عند العلماء الذين انحدروا من أصول سامية .. ونريد بهم اليهود « وفى ذلكم بلاء من ربكم عظيم » إن هذه الدراسات وما يكملها من اجتماع ، وأجناس ، ونفس ، ومجتمع . . قد اعترضت طريقها صعابٌ أشرنا إلى بعضها عن بُعد .. بقصد التنبيه إلى حصاد الثورة الصناعية وحصاد الثورة الفرنسية ... أكان هذا الحصاد وروداً بغير أشواك ؟؟ .

ثم عكف الاقتصاديون أيضا خلال الحقبة ذاتها (القرن التاسع عشر) على معالجة النقص الذى تبدَّى، مع الزمن.. فى آراء آدم سميث.. بشأن التجارة الخارجية .. وأعادوا النظر فى الأسس الصحيحة لهذا النشاط العالمى الخطير.. وتأثروا بالمنهج الاستقرائى الذى يبدأ بالمشاهدة العلمية وجمع الحقائق . . وهنا واجهت الدراسات الاقتصادية صعابا من طبائع الأشياء ..لقد اختلف بعض الحقائق عن بعض باختلاف البلاد ..فهذا بلد زراعى وذلك صناعى.. هذا متقدم والآخر متخلف..ولكلٍّ من هذه المكونات الخاصة لاقتصاديات الإقليم أثر على تجارته الخارجية .. ولذلك لم يكن من الميسور الوصول إلى قواعد عامة .. ومن ثم نظرية واحدة لهذا الفرع الخطير من فروع النشاط الاقتصادى العالمى ..

لقد تراخى بعض البلاد المعروفة بدراستها الاقتصادية المستمرة خلال مائتى عام مضت (كانجلترا) تراخى هذا البعض فى تركيز الاهتمام على كل ماله صلة بالاقتصاد المتخلف . . وهذا أمر يعيب البحث العلمى الخالص . . إن كان يهدف حقا إلى خدمة الإنسانية برفع الكفاية وتقليل التضحية وزيادة الرفاهة .. للناس كافة .. أو لأكثرهم على أقل تقدير ..

يقول بعض الثقات: إن دراسة التجارة الخارجية بقدر كاف من الإحاطة.. يخرج إلى ميادين لا شأن للاقتصاد بها .. ولذلك تخلَّف بعض العلماء عن

التوسع فى وضع نظريّات عادلة للتجارة الخارجية .. تشمل بلاداً تنتج الخامات وتفيض عن حاجتها ولم تتوافر لها مقومات التصنيع .. وتشمل بلادا لم يرزق أهلها دراية كافية فى التطبيقات الفنية .. وأخرى لم تُرزق من المراكز المميزة ما يجعل لها الصدارة فى البحر، أو عبر اليابسة .. وهكذا تفاوتت معدلات التبادل(١) وزادت البلاد الغنية ثراءً .. كما زادت البلاد الفقيرة حرمانا حتى أهدرت الحاجة آدميتها .. وكل ذلك لأن طريق الدراسات الاقتصادية لا تخلو من الصعاب !! والحق إنه ما من صعوبة لا تذلل .. إلا واحدة .. هى اقتناع الفرد بأن قدراته وهباته جميعا .. أمانة يُسأل عنها .. وهى إنما وهبت له ليجعلها فى خدمة الإنسانية .. لا لتكون أداة بطش أو أداة استغلال (٢)

---

(١) تذكر مع الأسف ــ أن فريقا من أساتذة الاقتصاد العرب قد تابع الكتاب الأجانب فى القول بأن (معدلات التبادل) هى التفسير الصحيح لتخلف البلاد النامية .. وبهذا اعتبر التظالم فى التجارة الخارجية ظاهرة مشروعة .. وليست كذلك قطعا .. وهذه قضية هامة لا تدخل فى النطاق المحدود لهذا الكتاب .

(٢) لايزال سياق الكلام متصلا .. ولايزال مقصوراً على عرض المادة الاقتصادية (المشهورة) مع تجريدها من آثار لولاء السابق الذى أظل معظم الجهود من قبل .. ولكن يطيب لنا ــ مع ذلك ــ أن نذكر القارىء فى هذا الموضع بالذات ، ببعض آيات الذكر الحكيم .. وهى هنا حاسمة .. اقرأ لذلك من سورة النحل الآيات من رقم .. إلى رقم ٩٦ ثم ارجع للمتن .. ووازن بين اجتهاد الناس وما يتلبس به أحيانا .. وبين القول الحق .

١٠

القرن التاسع عشر

والمنهج العلمى

Scientific Method in the 19 th. Century

نقف مرة اخرى عند القرن التاسع عشر .. لنرى كم من الجهود بذل فى سبيل الاقتراب من طريقة علمية لدراسة الاقتصاد ومشكلاته ، خلال هذه الفترة الزمنية البالغة الخطورة فى تاريخ الإنسان . . منذ أن عمر الأرض إلى يومنا هذا .

وبين يدى الحديث عن المنهج العلمى الذى كانت له طرائق شتى عند الاقتصاديين وغيرهم ، نرى لزاما أن نثير سؤالا يسبق إلى الذهن . . ونحن نرى تكرار الوقوف أمام فترة معينة من التاريخ القريب ، وهى ما اصطلح على تسميته بالقرن التاسع عشر . . وعندما نلاحظ أيضاً أن الأحداث التى تستغرق جهود العلماء والمحققين..والتيارات الفكرية التى شغلتهم ولا تزال.. قد جرت كلها فى القارة الأوروبية وفى انجلترا !! لابد إذن ، أن يكون لهذا التحديد فى الزمان وفى المكان ما يبرره ، وفيما يلى البيان : أما عن المكان ، فقد كانت أوربا (ونلحق بها انجلترا لتيسير الإشارة) مسرحاً للكشف عن طاقات الطبيعة وخصائص مواردها . . وهكذا قامت بأوروبا قلعة الصناعة . وأما الزمان ، فقد كانت هذه الفترة سجلا حافلا بالتحول من الحرف إلى الصناعات ، ومن البساطة إلى التركيب والتحليل . . ومن الحياة الإنسانية التى صاحبت الزراعة ، وتكاملت فيها مقومات الفطرة البشرية (من روح ومادة) إلى عصر شديد الصخب والعنت ، أخذت فيه المادية سمتها الصاعد حتى لا تكاد تترك للقيم المعنوية ما تتماسك به أن تزول.. ومن ثم كانت خطورة هذا القرن بالذات .. ونريد به : القرن التاسع عشر..

وفى معاجم اللغة عديد من المعانى التى يُرمز لها بهذه المفردة : فالقرن ستون عاماً وهو مائة كاملة ، وهو الجيل من الناس ، إلى آخر ما صحّ عند علماء اللغات .. ولكن المعنى المتفق عليه عند المشتغلين بالدراسات الإنسانية عامة والاقتصاد بوجه خاص لمفهوم القرن التاسع عشر ، هو معنى لا نظير له ولا شبيه ..فهو فترة زمنية تزيد على المألوف ، وهو أحداث جسام أحاطت بالبشرية إحاطة تامة ، بحيث سارت تيارات الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى موكب واحد مع تطور النظم والأساليب فى معالجة الجوامد.. (ونريد بها المواد والطاقات) وفى معالجة أمور الإنسان . . كل هذا سار فى وقت واحد .. وشمل التغيير ما كان جماداً وما كانت فيه الحياة . . فكأنما كانت تيارات التحوّل أمواجا تغطى وجه الأرض فى طوفان ، ثم إن بعض عوامل التغيير مرّ بأدوار جاءت من بعدها أدوار .. وهكذا توافر لأحداث هذا القرن ترابط شامل جعلها شبيهة بالشّباك . . وكان انتشارها الأول حيث تواجدت الوقائع فى كل مجتمع صناعى متقدم ، فما دونه ، فالبلاد المتخلّفة تباعا (طوعا أو كرها) حتى البلاد الغارقة فى السكون . . لم تسلم من خيوط هذه الشباك . . وإذا بالظّل الكثيف للقرن التاسع عشر يحيط بالأرض كلها . . وفى هذا تفصيل لا يتّسع له المقام . . وإنما نشير إلى أن الحضارة المادية ما قصّرت بذاتها عن تقريب المزيد من الرفاهة إلى الناس ، أما الفكر ومسالكه ، وأما المذاهب وما قامت عليه من اجتهاد . . فقد شابتها أمور نورد نماذج منها فى المواضع المناسبة من هذه الدراسات ، ولكن أخطرها قد كان الاندفاع إلى هدم الأوضاع المستقرة لإخلاء الأرض من القديم ولتصميم الجديد من النظم الحديثة اللائقة بالقرن التاسع عشر !! وشملت هذه الحركة كلا من مراكز الإنتاج الصناعى وجملة الأوضاع والنظم التى تعيش المجتمعات فى ظلها ! !

بدأت موجات التغيير فى مراكز الإنتاج مع التحكم فى البخار، وبدأ التغيير فى الأوضاع الاجتماعية جملةً مع سقوط الباستيل، وقد وقعت هذه الأحداث

تباعاً فى أزمان متقاربة . . ولا مفر من التسليم بهذا الترابط الشديد بين عوامل التغيير المادى وعوامل التغيير الاجتماعى ، ولذلك قيل بحق : إن القرن التاسع عشر بدأ فى عام ١٧٨٩ وامتد إلى عام ١٩١٤(١) فعندئذ فقط وصلت أحداث الثورات إلى آخر مداها وأثقلتها السنون بالتبعات والمشكلات .. فتهاوت . . وأفسحت المجال للقرن العشرين الذى بدأ عندئذ فقط .. وبين يديه تراث ضخم، قوامه حضارة مادية غير مسبوقة (واتجاهها صاعد) وأوضاع اجتماعية تتألف من عديد التجارب . . حاضرها تناقض وصراع . . ومستقبلها مزيج من الخوف والارتياب !!

هذا هو القرن التاسع عشر الذى شهد ظهور التكتلات والامبراطوريات الاقتصادية . . وما دخلت هذه كلها فى دور التصفية إلا مع بداية النزاع المسلح ، فى عام ١٩١٤ ، وإنه لمن أخطر الأمور على القارىء العربى ، أن تُقدَّم إليه الفروض والدراسات القائمة على فهم خاطىء للطبيعة البشرية على أنها مناهج علمية ، حقاً وعدلا(٢) .

لذلك كان لزاماً أن نشير إلى الوعاء الزمنى وإلى الأرض التى جرت فيها هذه المحاولات .. لوضع الأصول والقواعد لما يقال له علم الاقتصاد ، دون فصل حاسم بين ما هو ثابت من الحقائق والروابط ، وبين ما هو وصف جزئى أو رأى شخصى .. كلاهما لا يصلح على التعميم .. ولذلك يجمع الثقات

---

(١) هذا رأى مشهور وله أسانيده التى ألمحنا إليها بإيجاز . . ورأى آخر يقول: القرن التاسع عشر قد بلغ غايته فى سنة ١٩٠٥ وسنرى ذلك فى بحث تال بهذا الكتاب .

(٢) كان هذا أمراً واقعاً فى البلاد المغلوبة على أمرها خلال عشرات من السنين مضت تحت نير الاستعمار وفى حالات من الفرقة والتنابذ بالألقاب فيما بين أجزاء الأمة الإسلامية. وبخاصة من أواخر القرن التاسع عشر.. وزادت الآثار عمقاً وانتشاراً مع الزمن ، حتى أصبح المرض الوافد داء مستوطناً .. فقد تخرجت أفواج من الرجال تؤمن بالثقافتين الفرنسية والإنجليزية. بوجه خاص ، وتدرجوا فى المناصب حتى أصبحت مراكز القوة ومعاهد العلم جميعاً .. تؤمن بأن الغرب هو مصدر الإشعاع فى شئون الاقتصاد الذى نتكلم عنه ، وفى غيره مما يدخل فى مفهوم الدراسات الإنسانية ..

فى هذه الدراسات.. على أن معظم القوانين الاقتصادية يُعيِّنُ الميل والاتجاه.. دون تحديد العلاقات الدقيقة بين المفردات.. وهكذا تقع كثيرها من قوانين العلوم الاجتماعية فى المرتبة الثانية ، على أساس أن المرتبة الأولى لقوانين الرياضة وفلسفة الطبيعة.

أما المناهج العلمية التى توصّل بها الباحثون فى الاقتصاد إلى وضع هذه القوانين.. ثم نقدها وتعديلها أو العدول عن بعضها ، فهى تنتمى إلى فروع أخرى من الفلسفة كعلوم الكلام والمنطق ، وهى طرق بصيرة.. تهدف إلى ترتيب العمليّات الذهنية للوصول إلى الكشف عن غامض أو تثبيت أمر أو نفيه... وأشهر المناهج أربعة عددا.. بيانها: الاسترداد ، والاستنباط ، والاستقراء ، والتجربة.. وفى العشرات الأخيرة من السنين كثرت التفريعات على أصول المناهج.. وبخاصة مع التزيُّد من الدراسة الرياضية فى المناهج ذاتها بقصد تهذيبها.. كالجمع بين التجربة والاستقراء فى منهج واحد ، وكالقول بأن المنهج المثالى هو الذى يعتمد الاستنباط والاستقراء معا إذ لا غنى عن مساندة أحد المنهجين بالآخر ، بل إن الأمر لا يقف عند المساندة وحسب ، بل هو تكامل يقتضى اتباع المنهجين فى وقت معا.. وكل هذا حسن جميل.. وإن كان لا يرقى إلى مناهج المتكلمين من علماء المسلمين(١) ولكنّنا بصدد القرن

(١) ذكرنا الخطوط العريضة لما يقال له « مناهج البحث العلمى » وهى ترجمة لعبارات شتى ترد فى اللغات الأجنبية.. ويلاحظ أنها جميعاً تقوم على الحواس والقوة العاقلة.. وحسب وتندرج هذه المناهج كلها تحت شعبة واحدة من الشعب التى يتألف منها أسلوب البحث العلمى عند فقهاء المسلمين.. ومن آثارهم نعلم أن هذه الشعب هى :

أولا — تحرير النص.. بمعنى جمع النصوص والبيانات والوقائع والتأكد من سلامة الرواية ومن دقة المشاهدة والترصد عند جمع المادة التى يستند إليها الباحث.. سواء أكان بصدد تحقيق حكم.. أم بصدد تطبيقه.

ثانياً — إعمال القوة العاقلة المدبرة ، حيث ينبغى للعقل أن يعمل.. وفى هذه الشعبة إحاطة تامة بمناهج المتكلمين من الفرنجة ومقلديهم.. وفيما فوق ذلك ضابط يقف بالباحث عند الحد الذى تطيقه طبيعة البشر.

ثالثا — العبودية.. ويقال لها أحياناً « التعبد » وما بقيت آثار الأولين من السلف إلا لأنهم كانوا يدرسون ويبحثون ويكتبون.. عابدين.. لا مستغلين ولا لاعبين.. وفى هذا تفصيل يخرج عن نطاق هذا الكتاب.

التاسع عشر وحده ، وعلماء أوروبا وانجلترا ، فى محاولتهم إرساء الدراسات الاقتصادية على أسس يطمئن إليها حاكم العقل ، فنقول استنادا للمراجع الوثيقة .. إن جهود القرن التاسع عشر (فيما نحن بصدده) كانت مضنية .. ولكن يؤخذ عليها الشىء الكثير ، ومن ذلك :

ــ استمر جمع الوقائع وإعداد الإحصاءات لتكون منطلقا للمنهج الاستقرائى .. ولكن شابها انحياز ظاهر إلى ما يمس مصالح التجار والممولين ، دون الطبقة العاملة التى أهمل أمرها ، ومن ثم كان المسح غير شامل وكانت الصورة التى يدرسها الباحث غير كاملة .. ويستثنى من ذلك بعض الأوراق البرلمانية كتقارير الفحص والاستقصاء ، فمن هذه ما تناول شئون العمال بإسهاب .. على أن عمليات جمع الوقائع وتبويبها خلال العشرات الأولى من الثورة الصناعية .. قد كانت الركيزة التى قامت عليها بعد ذلك طوال القرن التاسع عشر .. دراسات تاريخية وأخرى إحصائية .

ــ خلت عمليات المسح وجمع الحقائق من الموازنات .. ومن ثم جرت تيارات الفكر الاقتصادى فى قناة ضيقة ، لا تسمح بشمول النظر إلى ما حولها وما دونها .

ــ أسرف الباحثون والعلماء فى محاولاتهم للتبسيط .. ومن ذلك مثلا أن ريكاردو ومدرسته كانوا يعتبرون الآدمى كمًّا ثابتا ويهملون تماما دراسة التغيُّرات التى يمكن أن تطرأ عليه وتؤثر على تصرفه الاقتصادى .. بسبب وجود استعدادات طبيعية كامنة فيه .. وبسبب خضوعه إلى حد كبير للمحيط الذى يعيش فيه ثم محيط آخر ينتقل إليه .. ولقد أسرفوا فى هذا الأمر إسرافا عجيبا ، حتى فى دراسة المجتمع الإنجليزى المحيط بهم فقد أقاموا له نموذجا من خيالهم .. وكان كل أفراد هذا النموذج ، جميعا ، من رجال المدينة الذين يحيطون بالعالِم وأشياعه (أعنى ريكاردو ومدرسته) وحين عرضوا لغير

أمثهم من الناس .. رأوا بوضوح أن لكل شعب بيئة وتاريخا وللناس أنماطا للمعيشة ونماذج ثقافة تنعكس على السلوك الاقتصادى وغيره . . علموا هذا ولكنهم أسقطوه من الحساب عامدين .. وفى تبرير ذلك قالوا بأن هذه الفروق سطحية . . ومن ثم لا تلبث أن تزول ، حين يتعلم الناس كلهم أجمعون ، أساليب العيش التى يتبعها المجتمع الإنجليزى ! ومن حيث إن هذا المجتمع قد كان يتألف فى تقديرهم من تكرار أمين لرجل المدينة بانجلترا . . فقد أقام هؤلاء العلماء دنياهم على هذا الخيال ووضعوا من النظريات الاقتصادية ما كان هذا هو الأساس فيه ، من حيث دراسة طبائع البشر .. ولم يكن منهج الاقتصاديين فريدا فى هذا الجرى وراء الخيال ، بل له نظائر . . فقد حاول رجال القانون من المعاصرين لهذه الأحداث والدراسات ، أن يفرضوا القانون الإنجليزى على الهندوس كتجربة مرحلية . . تمهيدا للتعميم . . على زعم أن الفروق بين الناس لابد أن تزول !!

— لقد ترتب على هذا القصور فى المناهج أن كانت القوانين التى تحكم الاقتصاد فى هذا العصر بالذات ، هزيلة ومرتجلة . . وفى الحق .. ماذكرنا إلا أقل من اليسير . . ولكن أخطر ما عاب جهود علماء الاقتصاد فى القرن التاسع عشر ، فى دراستهم لطبائع الناس ، نظرتهم إلى مركز العامل من المجتمع . . وإدخالهم جهوده وشقاءه فى سبيل كسب المعاش ضمن دائرة السلع . . وإسرافهم فى تقدير آثار عرض العمل والطلب عليه ، مع إسقاط كل اعتبار لآدمية العامل .. وهكذا تهيأت الأسباب للثورة على هذه الآراء بل على جملة الأوضاع (١) . . والحق إن مكانة الأجير ، كما كفلها الإسلام ، قد بلغت فى مراتب القيم الإنسانية مالم يفطن له كتاب الاقتصاد إلى يومنا هذا .

---

(١) المرجع السابق (الفريد مارشال) ص ٧٦١ و ص ٧٦٢ .

فـــراغ ...

Vacuum...

فى أواسط القرن التاسع عشر قامت فواصل من الزمان والمكان والبيئة، حالت بين ترابط المجتمع الإنسانى فى داخل الوحدة الإنتاجية ، كالمصنع ، كما حالت دون الترابط فيما بين أفراد الدرجة الاجتماعية المعينة كعمال حرفة أو عمال صناعة .. وفيما بين المستويات التى يعلو بعضها بعضا ، فى التنظيم الهرمى لكل مجتمع ، إلا أن تتعرض الجماعة لخطر يتهدد مصالحها ، فعندئذ كانوا يتساندون ، بدافع الخوف لا بدافع الأخوة بين الناس ..

وفى هذه المرحلة من مراحل التاريخ الحديث أيضا قامت الحجب بين الباحث وبين الظاهرات التى يبحثها . . كما كانت الحال بين رب العمل وبين الأجراء الذين يشتغلون لحسابه.. ولذلك كانت الدراسات الواقعية للأدوار التى مر بها التطور الاقتصادى ، مشوبة بالكثير من القصور والانحراف ، وجاءت القوانين وقتية أو جزئية أو فاسدة .. وهذا سبب رئيسى من أسباب ما يقال له تطوير الدراسات الاقتصادية أو تطورها . . ما كان منها مجردا وما كان واقعيا .. بل إن أصول الاقتصاد تختلف فى عهد آدم سميث عنها فى عهد جون ستيوارت مل[1] عنها فى عهود تالية . . إلى وقتنا الحاضر . .

(١) « جون ستيوارت مل John Stewart Mill » اقتصادى إنجليزى ، أسهم فى الدراسات الفلسفية الاجتماعية . . كان أبوه اقتصادياً (James Mill) وعلمه مبادىء وآراء بنثام وريكاردو . . بدأ شديد الإخلاص لما ذهب إليه بنثام ، ثم كان ثائراً عليه، وأخيراً عاد نصيراً لما قرره بنثام من جديد . . وفيما بين عام ١٨٣٠ وعام ١٨٤٨ مر بهذه المراحل، ويقول المؤرخون للقرن التاسع عشر بأن جون ستيوارت مل عاصر تقلبات عنيفة وخطوات فسيحة فى طريق الكشوف العلمية وبخاصة فى فلسفة الطبيعة ثم فى علم الحياة . . وكان لهذه التغييرات التى أحاطت به آثار ظاهرة على تفكيره وكتابته . . وإن لم ينتبه لذلك . . وأهم كتاب صدر عنه «أصول الاقتصاد السياسى ١٨٤٨» و« Principles of political Economy 1848 » ـ راجع : « Spicgel » المرجع السابق .

وكأن هذه الجهود المستمرة لعلماء دانت لهم أسباب البحث والجمع والتركيب والتحليل خلال مائتى عام . . لم تكن كافية لإرساء هذا الاقتصاد السياسى على قواعد ثابتة .. ولم تكن كافية لاختيار جملة الأصول التى تقوم عليها هذه الدراسة الهامة فى حياة الإنسان . . مع أنه كان من المرجو عند هؤلاء الأعلام أن ينتهوا إلى قول فصل .. ولو فى مجالات الأصول دون الفروع !!

قال الأولون بأن الأصل هو ما يُبْتنى عليه من حيث إنه يُبتنى عليه(١) ومؤدى ذلك أن كل ما يقام على أصل ضعيف ، لا يثبت بل ينهار ، ويدك الأصل المتخاذل الذى علته الفروع . .

إن المتأمل فى هذه الدراسات يخرج من متاهات إلى متاهات . . ويعانى من المشقة ما يعانيه من أجل علامة هادية على الطريق .. وذلك لأنها (فى معظمها) حشودٌ من الآراء . والفروض ، والنماذج المصنوعة فى الخيال ، والنظم الموضوعة بإرادة الفرد ، ومن بعده أفرادٌ وأفراد ، ولكل منهم رأى وسلطان .. ولكن إلى حين .. وهكذا تخرج المجتمعات من تجربة إلى تجربة .. ويقال بأن كل تجربة تساندها نظريات ، ولكن لا سكينة ولا قرار .

فما هى الأسباب الحقيقية التى جعلت « الاقتصاد » مصدر شقاء مقيم ، للعاملين به وللعاملين عليه ، فى كل أرض وفى كل زمان خلال القرنين الأخيرين بوجه خاص ؟

الأسباب كثيرة .. ومنها ذلك الفراغ المخيف الذى أظلمت زواياه من أواسط القرن التاسع عشر . . فكيف نشأ ، وما حقيقته ؟؟ هذا ما نعرض له فى إيجاز يوضح بعض الأسباب التى جعلت معظم جهود الدارسين لا تزيد على حديث معاد فى دوائر مقفلة ، منها إقرار للأمر ثم نقض يتلوه إقرار من

---

(١) راجع : كشاف اصطلاحات الفنون ، للشيخ محمد أعلى بن على التهانوى .

بعده نقض جديد .. فتعديل أو عدول، إلى آخر ما يبتدعه خبراء الصياغة... والغموض لا ينجلي ، وإنما الشقاء يزيد !!

لهذا الفراغ عناصر محدّدة ، منها ما يلي :

— البُعد النفسيّ بين المالك وما يملك .. فقد كانت الحرف إلى أواخر القرن الثامن عشر تقوم على جهد المعلم أو الأسطى وتلامذته أو الصبية.. ثم أدوات قليلة يتم بها الإنتاج ، وهي ملك لصاحب العمل (وهو الأسطى) وقد تتدخل المضاربة أو التجارة بقدر يسير ، حين يقوم تاجر أو وسيط بتمويل عقد معين (كإمداد الأسطى بالخامات مثلا) وفي هذا النطاق المحدود كان المنتج يحيط بالمنشأة إحاطة نفسية ، لأنها قوام حياته وحياة عياله..وحين اقترب القرن التاسع عشر من أواسطه، كانت وحدات الإنتاج الآلي لا تزال قليلة ولكنها حلت محل الورش والمحال الصغيرة وارتفع صرحها لبنة فوق أخرى بجهود الجيل الذي شهد أواخر القرن الثامن عشر وعاصر مولد البخار والآلة كما عاصر الخطوات الأولى لبناء تلك المصانع .. وبانقضاء هذا الجيل ، آل النشاط إلى جيل جديد لم يشهد عهد الأدوات البدائية التي كانت تُطوى آخر النهار في صحن الدّار ، ثم تُنشر نهاراً في رحابها أو في أرض مجاورة . . ولم يشهد كذلك مولد الوحدات الآلية لأول عهدها وكيف نمت بالحرمان والقسوة .. قسوة المنتج على نفسه وعلى عياله ، فضلاً عن قسوته على العمال .. وكل الذي رآه هذا الجيل الجديد هو أنه قد آلت إليه مصانع تدور وثروات تتزايد، ولكن بينها وبينه ذلك الفراغ النفسي الذي لا يملؤه سوى المصاحبة الطويلة التي يشد من أواصرها ولاء فطري أو اجتماعي ، ويحدوها الأمل ، كما ينعطف الوالد على ولده يُنشّئه، والأستاذ على تلميذه يهذبه . .

ولكن هذا الجيل الذي ولد في النعيم وفتح عينيه على دخان المصانع وهو يتصاعد في أجواء مراكز الإنتاج ، ليُحيلَهَا إلى ظلام . . ما الذي يعرفه عن أداة الإنتاج وهو لا يراها فضلا عن أن يلمسها !! وما الذي يشعر به نحو

هذه الجدران التى ألفاها سامقة وما أقام منها الأركان ولا رفع القواعد ؟ ؟
لا شىء .. إنه الفراغ !

— وجماهير العمال الذين يراهم الوارث لوحدات الإنتاج .. يفدون على أبواب المصانع خماصا ويصدرون عنها خماصاً .. ما الذى جمع بينهم وبين صاحب المال ؟ اللهم لاشىء مما كان يجمع بين الصبيان وأبيه وجده من الأسطوات، حين كانوا (قبل ذلك بخمسين عاما مثلا) يسهمون فى الإنتاج بأيديهم، والصبية فى عونهم .. ينتجون ويتعلمون وهم عند صاحب العمل بمنزلة الولد .. وكذلك كانت نظرة ربة البيت إليهم، فلهم عندها حساب كحساب صاحب الدار وأبنائها .. فالقليل من الطعام أو الشاهى، يقدم للجميع فى وقت واحد، وفى مكان واحد، وبأسلوب واحد، فى صحن الدار أو على مشارفه .. وقد عرفنا أن الدار للسكن وللإنتاج جميعاً .. هذه الصورة الإنسانية تراجعت ثم تضاءلت، ثم زالت .. وحل محلها تمييز بين صاحب العمل الذى ورث أموال الأسطوات، وبين العمال الذين ورثوا مراكز الصبيان .. ولكن قام بين الفريقين فراغ نفسى مخيف .. فلكل منهما حاضره وما يشغله، ولكل منهما تخطيط لمستقبل الحياة .. فالمنتج أصبح معنيا بتنمية المال .. والعامل أصبح مثقلا بمطالب العيال .. بل إن بعض الكتاب الذين أجادوا الوصف فى هذا المضمار (١) قال بأن العامل طغت عليه فكرة واحدة وليس

---

(١) كتب فريق من المشتغلين بالدراسات الاقتصادية، وتاريخ العمل والعمال بوجه خاص فصولا قيمة .. وقد أشرنا لبعضهم فى هذه الدراسات .. ولكننا نريد هنا أن نضيف لوناً آخر من ألوان الدراسات الميدانية وقد قام به فريق من المديرين، فى أوائل القرن العشرين، ومن هؤلاء من ترك مكاتب الإدارة وكلا من المصنع والبلد .. وذهب فى بيئة أخرى وعاش مع العمال بضع سنوات بين الولايات المتحدة وبين أوروبا .. ثم كتب عن خبرة ومخالطة للعمال ومشاركة لهم فى واجباتهم وفى أساليب العيش ..

راجع مثلا « Whiting Williams » وله كتابان :

(Thorny Hands and Hampered Elbows) .

(What is on the Workars' Mind in Western Europe) Pub. Charles Seribner and Sons, NeX York, 1922.

ولمزيد من البيانات ومن الدراسات فى الموضوع، راجع، المؤلف، «التصنيع ومشكلاته» مطبعة الأهرام بالقاهرة ١٩٦٤ .

منها فكاك .. هى حاجته إلى القوت : قوت اليوم .. هل سيجده وأين يجده .. وكيف ؟ . . وقوت الغد .. ماذا سيكون من أمره ؟

فراغ نفسى مخيف .. فصل بين صاحب العمل وبين أعوانه الذين ارتبطت أرزاقهم بتخطيط للاستثمار ولتحويل رؤوس الأموال من صناعة إلى صناعة، ومن بيئة إلى أخرى ، ومن قارة إلى قارات . . هذه هى مشاغله . . وللنفس البشرية طاقات .. إذا استنفدتها النزعة الفردية والمصالح الشخصية فإن أمر الجماعة بعد ذلك نافلة .. إن بقى له مكان .. وهكذا توافر عنصر جديد للتباعد وإساءة الظن ، فالكراهة . وما تلا ذلك من صراعات وتناقضات وتطورات .. هذى أصولها ، أو بعض الأصول .

وصور أخرى من الفراغ المخيف .. يخطئها العد ، فضلا عن الحصر الدقيق .. فالأعمال اتسعت والفروع انتشرت داخل قلعة الصناعة وعبر المحيطات ، والأسواق لا تقف عند حد إلا لكى تتخطاه من جديد .. فزادت المسافات المادية الفاصلة بين صاحب رأس المال وعماله، وموظفيه ، وعملائه . . وتفاقم الفراغ النفسى حتى ضل أصحاب الأعمال طريقهم ، فاستعانوا بالوكلاء .. وتقدم القرن التاسع عشر نحو أواخره ، فإذا بالوكلاء يشكلون طبقة عازلة بين الأطراف الذين جاءوا للتقريب بينهم . ولذلك قلنا بأن هذه الفترة المعينة من التاريخ الحديث ، قد شهدت من الفواصل والحواجز ما زاد قسوة الفراغ أضعافاً .. ذلك أن الوكلاء شغلوا بذواتهم وبمصالحهم .. وجاهدوا لتحصين مراكزهم ، لا لخدمة الغرض من وجودهم ... كذبوا على أصحاب الأعمال وعلى العمال جميعاً ، ومن ثم كانت البيانات التى يقدمونها لا تخلو من التواء أو اصطناع لما يُرضى . . ولو على غير أساس !

فى غمار هذه العواصف الاجتماعية كتب المصلحون .. واشتغل بدراسة شئون الاقتصاد .. من يدرى ومن لا يدرى .. حتى اصطلحت المدرسة الألمانية على تسمية الكثرة من هؤلاء « بالدخلاء المتطفلين(١) » .

---

(١) المرجع السابق (ألفريد مارشال) صفحة ٧٦٣ .

وفيما وعاه التاريخ عن هذا العصر القريب كتابات كأنها شواظ من نار، لعشرات من المشتغلين بالاقتصاد، ومن أحدثهم نسبيا «ثورشتين فبلين» .. وكتابات أخرى هادئة موضوعية ، كتلك التى تركتها المدرسة التقليدية الحديثة من أواخر القرن التاسع عشر .. ومنهم من يقول بأنه من أخطر الأخطاء التى وقع فيها الاقتصاديون الإنجليز — بوجه خاص — خلال القرن التاسع عشر ، أنهم لم يروا العلاقة الوثيقة بين عجز العمال وبين فقرهم . . فهم عاجزون لأنهم يعيشون فى حرمان.. ومن ثَمّ يكون التشدد فى إرجاء الإنصاف. حتى يرتفع مستوى الأداء ، مفارقا لطبائع الأشياء وخاليا من الإنسانية . . وخطأ آخر أضلُّ سبيلا، ذلك أنهم ظنوا بأن الأوضاع التى سادت فى أوائل القرن التاسع عشر قد كانت لها قدسية وحصانة .. كملكية المصنع والتزام الأجير بعرض يده فى سوق العمل تحت رحمة قانون العرض والطلب!! ظن الاقتصاديون أن هذا صواب ، وقعّدوا له ودافعوا عنه وتركوا للثائرين عليهم أن يقولوا بأن مذهبا جديداً هو المأمول . . حتى يحفظ للآدمى كيانه ! ! وهكذا ظهرت العقائد والمبادىء والمذاهب المضادة .. كرد فعل لما كان من تخبُّط فى فراغ وفى ظلام (١) .

---

(١) يلمس القارىء المطلع على اثارة ولو يسيرة من احكام الدين .. البون الشاسع بينه هذه الأوضاع وبين « الاقتصاد الإسلامى » وإنه لفتح قريب إن شاء الله رب العالمين .

١٢

حصاد القرن التاسع عشر (١)

The Reap of the 19 th. Century.

عرفنا من جملة الدراسات التى تقدمت .. أن القرن التاسع عشر هو أخطر مرحلة مرّت بالإنسان إلى يومنا هذا .. لأنها فتحت أبواب المعرفة التجريبية ومهدت لاستعلاء البشر على كلّ من الطاقات والموارد .. فما توقف التقدم التكنولوجى من ذلك العهد أبداً ، بل توالت التجارب واستمر الإتقان والإبداع .. وعرفنا أيضاً أن هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الإنسان قد تواكبت فيها التيارات الفكرية العنيفة وتنازعت ، ثم طغت على كل قديم فقوّضته وحاولت إقامة صروح من خيال .. وفى هذا تفصيل عرفنا طرفاً منه..وآن لنا أن نبنى على هذا الأساس ، وأن نتّخذ منهاجاً مناسباً للمرحلة التى تبدأ بهذه الكلمات .. فنحن نعرف من القرن التاسع عشر بعض الحقائق ونعرف أن حصاده كبيرٌ لعهده وأنه باق بآثاره . . إذ تلقّى عنه القرن العشرون هذه التركة المثقلة بالمشكلات .

هذا المنهج الذى نتخذه من الآن هو تقدير العناصر التى يتألف منها هذا التّراث ، واحداً بعد الآخر . .

فمثلا تقدّم الإنتاج وزادت الرفاهة بثمنها . . فبرزت مشكلات الفقر

---

(١) نريد بالحصاد هنا جملة ما تخلف من خير وشر ، لأن الأجيال اللاحقة تجنى ما زرعه جيل سابق ، أو أجيال ، وتجوز الإشارة بمفردة أخرى كأن نقول (تراث) ولكن هذه المفردة لها ظلال ملتصقة بها . . منها أنها تشير للخير وتوغل فى القدم . . ولعل لفظة الحصاد أكثر دقة فى الدلالة على ما نريد من البحث ، وهو بين يدى القارىء ، أما الترجمة فمشكلة . . وقد فضلنا لفظة "reap" وهى تدل أصلا على الحفنة من القمح أو الحبوب وفى اختيارها هنا تقليل من قيمة الحصاد . . وإن كانت له كثرة الخبيث .

والأجور(١) وتضاعفت حجوم وحدات الإنتاج وتكاثرت صور التكتلات، من احتكار إلى تكامل إلى مناطق نفوذ وأسواق(٢) فبرزت مشكلات الملكية وتفاوتت المستويات بين درجات المجتمع الواحد وفيما بين الأقوام والشعوب، إذا أفردناها .. وكذلك إذا نظرنا إليها فى جماعات تدور كل منها فى فلك مميز عن سائر الأفلاك .. وتقدم الطب الوقائى والطب العلاجى فانخفضت معدلات الوفيات وارتفعت معدلات الزيادة الصافية فى السكان وانطلق الحاسبون لتقدير الأجيال إلى ألف عام تجىء .. وقالوا بأنهم عندئذ خمسون ألف مليون فى سنة ٣٠٠٠ للميلاد، وهم اليوم ثلاثة آلاف ونصف الألف، لا يزيدون .. ومن ثم كان الفزع وكان الترحم على « مالثاس » وكانت الدعوة الصريحة إلى نشر الثقافة الجنسية وتشجيع المران على ضبط الإنجاب(٣) ولهذا كله من العواقب ما هو جدير بالدراسة الشاملة من زوايا الاقتصاد والأخلاق وكيان الأسرة وسلامة الأنساب .. وهو بعد جزئية من هذا الحصاد .

لا نريد أن نقدم حصراً شاملا لتراث القرن التاسع عشر، ولكن نريد أن نذكر بأن ما يجىء ضمن هذه المجموعة من الدراسات إن هو إلا

(١) نقول فى المتن « برزت مشكلات الفقر والأجور » وربما كان من الخير أن نقول والتوزيع (بدلا من الأجور) لأن التوزيع أشمل .. ولكننا آثرنا النص الموضح فى المتن لأن دخول العاملين بجميع الدرجات هو مصدر المتاعب، ومن المتاعب ما له أساس ومنها ماهو افتراء .. ولفظة الأجور شاملة لكل جزاء عن الجهد الذهنى والعضلى فى جميع المستويات.

(٢) « التكتلات » هى الاتحادات التى تجمع بين وحدات تعمل فى نوع واحد من وظائف الإنتاج .. كمصانع الغزل مثلا .. أو تجمع بين وحدات تؤدى وظائف يتلو بعضها بعضاً .. كالغزل ثم النسج ثم التجهيز .. ولها صور وأسماء تدل عليها .. أما الاحتكار والتكامل فهما من قبيل التخصيص بعد التعميم .. فإن كان الغرض من الاتحاد احتكارا للهجوم أو للدفاع كانت له أسماء اصطلاحية، ولن كان الغرض هو تغطية ميدان العمل دون قصد للاحتكار فهو « تكامل integration » ومنه رأسى وأفقى (المرجع السابق للمؤلف التصنيع ومشكلاته) .

(٣) الدعوة إلى تنظيم الأسرة من أهم المشكلات المعاصرة .. وتوفية الموضوع تتطلب فصولا وإنما أردنا التنبيه، ولعلنا نعود إن شاء الله تعالى إلى مزيد من البيان فى كتاب آخر.

تفريع على قضايا كلية .. ذكرناها من قبل فى إطار عريض .. وهكذا يمكن الآن المساس بشىء من التفصيل بعد إجمال ، كما يمكن تعميق المعانى التى تبقى طافية بحكم تزاحم المفاهيم ..

فنؤكد مرة أخرى أن بيئة هذه الدراسات كلها هى من حيث المكان والزمان ، محل اتفاق تام .. فالمكان : القارة الأوربية وانجلترا .. والزمان : من قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، إلى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ .. وهذا هو الحد الزمنى لما يسمى بالقرن التاسع عشر ، ومع ذلك يرى بعض الثقات أن النهاية تقف عند سنة ١٩٠٥ (لا عند سنة ١٩١٤) وحجة القائلين بهذا الرأى أنه فى شهر يناير سنة ١٩٠٦ وصل الفوج الأول من نواب العمال إلى مجلس العموم البريطانى .. وهذا الأمر هو القمة التى تعلو كل أحداث الثورات : الفرنسية والصناعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ... العمال فى البرلمان الإنجليزى !! ثم فى مقاعد الحكم !! والعمال فى مركز القوة من الثورات البلشفية التى قوضت حكم القياصرة عام ١٩١٧ بعد مقدمات معروفة .. هؤلاء العمال الذين وصلوا فى أوائل القرن العشرين .. هم الأمواج اللاحقة للطبقات التى ثارت على الظلم يوم سقط الباستيل وما تلا سقوطه من أحداث .

وهكذا يكون منطق التاريخ أن نقف بالقرن التاسع عشر عند عام ١٩٠٥ فقد شهد العام التالى من يناير سنة ١٩٠٦ وصول الطبقة العاملة إلى أكثر السلطات التشريعية تمسكاً بالقديم وثباتاً عليه ، ومن ثم تكون أحداث الثورات قد وصلت إلى أهدافها الكبرى عندئذ ...

وفى تأمل الحدود الزمنية لهذه الحقبة المميزة من التاريخ الحديث .. تعميق لمفهوم القرن التاسع عشر الذى نشدد فى التنبيه إلى خطورته .. وفى تأمل الحدود المكانية لنشأة هذه التيارات الصاخبة الجارفة مزيد من تعميق الشعور بمكاننا نحن العرب فى مجرى الأحداث العالمية .. فلئن كان

حقاً أن الأرض كلها قد أجدبت من الفكر البصير ، إلا الفكر الذى تجمع فى هذا المكان والزمان ، ولئن كان حقاً أن الأرض قد تلبست برداء من ظلام إلا شعاع من نور هُدى إليه هؤلاء المفكرون فى المكان والزمان سالفى الذكر . . لئن كانَ حقاً ما تقدم من فروض . . فنحن على حق فيما نحمل عليه أنفسنا وأبناءنا من بعدنا ، من تقديس هذا الحصاد .. حصاد القرن التاسع عشر(١) !! .

وإن الأمثلة التى تحطم هذه القدسية لتجل عن الحصر . . ولعل قدراً مناسبا منها يجىء فى دوره ، إن شاء الله تعالى(٢) ولكننا الآن وقبل أن ننتقل إلى سلسلة من الرطانات التى فرضتها علينا عهود التبعية الفكرية . . نريد التحذير من الولاء السلبى الذى تعيش الكثرة الغالبة فى ظله القاتم . . ونريد أن نلم إلمامة سريعة بجملة ما كان من أحداث وآراء .. هى الأصول التاريخية لجدل مقيم حول النظم والسياسات والعقائد والمذاهب . .

وقصة الفكر الاقتصادى الحديث (كما عرفناها إلى الآن) تتركز فى أمور ، بيانها :

أولا : المرور السريع بكل اجتهاد ذهب إليه الأولون ، من عهد الإغريق إلى القرون الوسطى ، واعتبار الثورتين الصناعية والفرنسية ، معاً ، مهبط الوحى بالاقتصاد !! .

ثانيا : الفصل التام بين الدين وجملة الدراسات الإنسانية الحديثة والمعاصرة . . وبخاصة الاقتصاد بأصوله وبفروعه ومسائله . . وتريد المدارس الأوروبية والانجليزية بالدين هنا . . ذلك القدر الذى تؤمن به ، ولا تريد الإسلام ، لأنها لا تعرفه ولا تعترف به . . وجدير بالذكر هنا أن بعض

---

(١) معلوم لكل مشتغل بالدراسات الإنسانية أن الفرض الذى سقناه جدلا . . غير صحيح والحق أنه ما استنارت بصائر الناس كافة إلا بعد انتشار الإسلام . . راجع مثلا حاضر العالم الإسلامى « شكيب أرسلان » .

(٢) فى المقدمة ، وفى آخر هذا الكتاب . . إشارات لما صدر عن المؤلف من أبحاث ، وما هو تحت الطبع .

الكتّاب (من المسلمين) يتابع هذا البريق الذى ظهر مع القرن التاسع عشر (كمفهوم اقتصادى) بحدوده المكانية.. ويُسلم بأن الدين فى واد غير هذا الوادى.. ولم يقف باحث منا (إلا ما ندر) ليقول بأن أوروبا وانجلترا قد تحكمان على ما عندهما من طقوس ومراسم ، أما الدين الحق .. فلا يخضع لهذا القضاء .

ثالثاً : الإجماع على أن عزل الدراسات الاقتصادية عن غيرها من دراسات الإنسان .. بوصفه كائنا له إرادة وقدرة على التصرف . . هو خطأ بالغ ، وأن الاقتصاد يرتد عقبيا إذا هو عولج بمعزل عن سائر مقوماته من دراساتٍ للنفس وللمجتمع والأخلاق والبيئة التاريخية والمعاصرة .

رابعاً : اتجاه الكثرة من الثقات إلى التقليل من أهمية الرياضيات فى دراسة الاقتصاد . . إلا فى ميادين يصح فيها التجديد . . وتقول هذه الكثرة من العلماء بأن التزيّد من الرياضيات فى التحليل الاقتصادى قد أضفى على كثير من البحوث ثوبا من الترف العلمى .. كبير التكلفة قليل المنفعة(١) .

خامسا : فى التاريخ الاقتصادى الحديث .. جماعات توفرت على الدراسة ولها آثارها الباقية إلى يومنا هذا . . وأشهرها : التجاريون والطبيعيون ثم التقليديون الأوائل لعهد آدم سميث، وفريق من تابعيه.. فالمدرسة التاريخية.. حتى إذا اقتربنا من أواسط القرن التاسع عشر ، رأينا تيارات الفكر العنيف تهب من كل صوب ، ورأينا الأعداد الكثيرة من المدارس الاقتصادية التى تعارض القديم ، ثم أصبحت هذه المدارس جميعا (فى مائة عام خلت من وقتنا هذا) جماعتين : إحداهما مؤيدة للإبقاء على الأوضاع القديمة ، ويرمز

---

(١) راجع المقدمة ، من الكتاب الصادر عام ١٩٦١ عن مؤتمر جزيرة كورفو ، الذى عقدته الجمعية الدولية للاقتصاد السياسى ، وراجع أيضا على سبيل المثال الصفحات ٥ و٦ من الكتاب ذاته . وعنوانه :

"The Theory of Capital" Proceedings of a Conference held by "International Economic Association" (Lutz and Hague) Macmillan and Co. Ltd. New York, 1961.

لهذه الجماعة « بالرأسمالية » وأخرى مضادة لها ، يقال لها فى شيء من التسامح « الاشتراكية » والأصل فى هذه التفرقة : أنه من عناصر الإبقاء على القديم التقليدى احترام إرادة الفرد والاعتراف بأن نزعته إلى المصلحة الذاتية يجب أن تبقى غالبة . . على حين أن المذاهب المضادّة تكره هذا وتدعو إلى الإيثار وتغليب المصلحة العامة أو مصلحة المجموع ، ومن هنا تكون المشاركة فى الملك وفى اقتسام الثمرة وفى تحمل المسئوليات وفى مباشرة السلطات ، فى هيئة تشريعية أو حاكمة .

سادسا : تداعى الحدود الفاصلة بين أصول الحكم وسياسة الجماعات ، وكسب المعاش واقتسام الأرزاق ، وتوظيف المدّخرات ، وكيان المجتمعات ، إلى آخر ما يشغل الناس من دراسات . . فكل فرع يستند إلى فروع ويتشابك معها ، على نحو يستلزم الخروج من منهج الإشارة البعيدة فى حدود الإطار العام ، إلى قدر من التركيز على الجزئيّات واحدة بعد أخرى ، مع الربط فيما بين الجزئيات تباعا ، وهذا ما حاولنا التزامه فى البحوث التالية .

* * *

١٣

من القضايا الكبرى

فى دراسة الاقتصاد(١)

Major Economic Problems.

لئن كانت القضايا التى ترهق كواهل المصلحين والقائمين على شئون الناس فى زمننا هذا ، كثيرة عدداً .. إلا أن بعضها أخطر وأشد إلحاحا على النفوس .. ومن ثـم يكون أثرها على التصرف الاقتصادى غير مأمون ، ويكون علاجها قبل غيرها أولى .. وفى بحثنا هذا عرض سريع لكبريات المشاكل الكامنة فى تراث القرن الماضى .. لأنها الأصل فى مشكلات العصر الذى نعيش فيه والخوف الذى يتلبس به الجنس البشرى كله .. ولأن التعرف على هذه القضايا الكبرى .. التى تخلفت عن القرن التاسع عشر . . يلقى ضوءاً كاشفا من حول المفاهيم المتداولة . . كالرأسمالية والاشتراكية والشيوعية .. والديموقراطية الاقتصادية والسياسية والتكنوكراتية . . إلى آخر المصطلحات التى تزداد على البحث غموضا نظراً لوفرة الآراء ، وكثرة الزوايا التى يختارها الكتاب للاقتراب من هذه المصطلحات .. وعن هذه المصطلحات يجيء التفصيل تباعا — إن شاء الله تعالى — أما هذه الكلمات فعن القضايا الكبرى فى خطوطها العريضة ، وفيما يلى البيان :

يرى بعض الاقتصاديين أن أشد الضربات التى أصابت الاقتصاد فى

---

(١) نقول « القضايا الكبرى » ثم نعبر عنها فى الإنجليزية بهذه المفردة "Problems" أى مشكلات .. ثم نقول : لا مفارقة ولا مخالفة .. ذلك أن معظم القضايا الفكرية فى دراسة الاقتصاد تنشأ عن مشكلة أو تؤدى إلى مشكلة .. بل إن منها « معضلات » عجز الفكر عن حلها " RIDDLES "

مراحل تطويره (مع تقدم الثورة الصناعية وانتشار الثورات الاجتماعية والسياسية) كانت ترجع إلى «فقدان الثقة» بين رأس المال والعمل فى المحل الأول..) ويقولون بأن التقدم الفنى ظاهرة تُرحّب بها الإنسانية كلها .. ولكن ما لم يصحبها تثبيت وربطٌ على القلوب فإن القلق يسود .. ثم تدور الآثار فى حلقة مفرغة .. فأصحاب الدخول يضنون بها على أسواق السلع ويميلون إلى الاقتصاد الشديد فى المعاش .. وأصحاب المدخرات لا يوظفونها فى وحدات للإنتاج ، ومن ثم تقل فرص العمل أمام الأفواج المتلاحقة من طالبى الوظائف .. ويكثر العرض فينخفض مستوى الأجور ويزداد انصراف المستهلكين عن طلب السلع والخدمات .. لا خوفا من المستقبل وحسب ، وإنما عجزاً عن الإنفاق أيضا .. فتبور السلع ويزداد إحجام رأس المال عن إقامة المنشآت .. وهكذا دواليك .. حتى تصطدم عجلة الإنتاج بالقاع فتضيق النفوس بهذه الأوضاع وتثور عليها(١) .

جدير بالتنبيه هنا أن الحركات الثائرة على التنظيم الاقتصادى بوجه عام لم تصدر دائما عن العمال أو عن الكادحين وحدهم .. بل أسهم فيها غيرهم، وإن كانوا قلة .. وقد شهد التاريخ الحديث فى كل جيل اتجاهات معارضة أو ثائرة..على الملكية مثلا .. وكانت لبعض المموّلين والأدباء والفلاسفة الذين لم يصدروا فى سلوكهم هذا عن حرمان بل عن تقديرهم لخطورة الآثار التى يمكن أن تترتب على تفكك المجتمع وانقطاع الوشائج بين العامل وصاحب رأس المال.. وكانوا يهدفون بجهودهم إلى إيجاد أسس جديدة تعيد الثقة إلى النفوس..وفى هذا الأمر تفصيل حسن حفلت به المراجع ..ويناقش فيه علماء الاقتصاد مراحل الرواج الذى يعم الصناعة والتجارة ودوائر الأعمال حتى ما كان منها قليل الغناء أو حديًّا كما يقولون فى الاصطلاح..ولئن كانت

---

(١) فى دراسة الاقتصاد السياسى بند قائم بذاته .. يسمى « التوقعات expectations » وفيه تمييز بين نظر كل من صاحب المشروع ، والمدخر الراغب فى توظيف إضافات جديدة من رأس المال ، إلى أجهزة الإنتاج ، والعامل ، والمستهلك الأخير .. وكل ذلك فى حساب التنبؤات القريبة والبعيدة .. وهذه إضافة حسنة فى الدراسات الاقتصادية المعاصرة .

هذه الآراء قد وردت فى كتابات « مل » فى أوائل القرن التاسع عشر (وقد جمع بين الفلسفة وبين دراسة الاقتصاد) إلا أن قضية الثقة ظلت تجذب الأنظار دائما .. فعاد مارشال إلى مناقشتها فى أواخر القرن ذاته وفى أوائل القرن العشرين ... وأما الآثار التى يمكن أن تترتب على اطمئنان النفوس وحلول الثقة حتى تصبح الدورة صالحة خيِّرة بدلا من أن تكون ماحقة للأرزاق ، كما تقدم البيان ، فقد لقيت مزيداً من الدراسات الفرعية .. وعلى أساسها عرف المحدثون ما يسمى بالإنتاج الدائرى ، ويتلخص فى إنهاض الصناعات والأعمال فى وقت واحد أو على تفاوت يسير من الزمن .. فإذا بعمال هذه الصناعة يدخلون فى جملة عملاء صناعة أخرى وهذه فى ثالثة، والثالثة فى رابعة .. وهكذا..ولا يتأتى إقفال دورة الرواج على هذا النحو ما لم تكن الثقة متوافرة لدى العامل وصاحب المال جميعا .. وعلى الرغم من الدراسات المستفيضة التى ظهرت حول هذه القضية الكبرى ، لا تزال أزمة الثقة مستحكمة بين الإنتاج والاستهلاك .. مع أن المستهلك هو المنتج(١) ولو أنصف كل طرف صاحبه لأنصف نفسه فى الوقت ذاته ... فلماذا استعصت هذه القضية على الحل ؟

قال بعض الثقات : لأن التقدم الفنى قد جاء بحالات ضاقت بها جماهير العمال .. وقد كان آباؤهم وأجدادهم (من الأسطوات وأصحاب الحرف) يملكون أدوات الإنتاج ويمارسون النشاط الاقتصادى فى كثير من الاستقلال بالتصرف .. وظلت الحال كذلك إلى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر حين بدأ عصر الصناعات البدائية ثم عصر الثورة والطاقات

---

(١) بمعنى أن الفصل بين مراكز الإنتاج ومجالات الاستهلاك هو اسلوب منهجى وحسب .. يراد به تيسير الدراسة التحليلية .. أما واقع الحياة فلموس مشهور .. وفيه يتداخل بعض الدوائر فى بعضها الآخر .. فلكل فرد نصيبه من الإنتاج والاستهلاك .. وكذلك الجماعات .

فأقام الحواجز بينهم وبين ملكية أدوات الإنتاج .. وارتقب العمال ما يكون من آثار ذلك !! فلاحظوا أن التوزيع يزداد بعداً عن الإنصاف .. بمعنى أن العمل قد يُجزئ صاحبه بما يحفظ عليه الحياة .. وأما رأس المال فقد اختصته الأوضاع الجديدة بالنصيب الأوفى من ثمرة الجهود المشتركة التى يجتمع فيها رأس المال والعمل فى مراحل الإنتاج .. ولاحظ العمال أيضاً أن هذا التوزيع البعيد عن العدالة ، له آثار تراكمية .. ومن ثم لا تقف آثاره السيئة على الكادحين ، عند يومهم هذا ، أو الغد القريب .. وإنما تتجمع أسباب التفاوت حتى تتضخم ثروات الممول صاحب العمل ، وتبقى طبقات العمال صاغرة تعرض يدها فى سوق العمل .. وقلنا فى بحث سابق .. بأنه من أسوأ أخطاء القرن التاسع عشر إصرار بعض المدارس الاقتصادية (وبخاصة فى انجلترا) على اعتبار العمل سلعة .. دون إقامة أى وزن لآدمية العامل ، ونضيف الآن أن تزايد الفروق بين الأنصبة فى التوزيع .. الذى صاحب تقدم القرن التاسع عشر — مع تراكم هذه الفروق — قد اجتمعا معاً لإثارة العاملين على مبدأ قد كان من قبل مستقراً .. ونريد به مبدأ ملكية أداة الإنتاج .. وبالتوسع (كما تترامى الأصداء من حول مصدر الصوت) بدأ النقاش يدور حول ملكية الأرض وملكية الدار .. بل كل ملكية .. وأخطأ بعض الاقتصاديين الذين عاشوا فى القرن التاسع عشر (أيضاً) من التقليديين وأشياعهم .. حين ظنوا بأن نظم الملكية والميراث التى عرفتها البيئة الغربية هى نظم ثابتة .. لا تطوف من حولها الظنون .. وإذا بهم يفيقون على موجات من القلق والإضراب والحرائق تشب فى المصانع والمقالات تنشر والاجتماعات الصاخبة تموج بالغضب .. وإذا بالملكية من أساسها تصبح هدف الثائرين على جملة الأوضاع والنظم(١) وإذا بالملكية التى كانت من قبل مستقرة ثابتة

---

(١) نريد بالنظم هنا جملة الأوضاع الاجتماعية بأوسع المعانى .. وكل نظام منها يتكون من =

قد أصبحت هدفاً للثائرين وموضوعاً للجدل فى أكثر الأمم الغربية هدوءاً وبروداً .. وهى لاتزال من برامج الأحزاب ومن مقومات الدعاية الانتخابية إلى يومنا هذا ، كملكية الصناعات الثقيلة والصلب وصناعة الأسلحة .. الخ نسمع بهذا ونعلم أنه مستمر إلى أن يشاء الله .. وأصله من تراث القرن التاسع عشر .. قضية كبرى ، هذه ، قضية الملكية إلى حد أن البعض يقدمها على غيرها .. ولكن وضعها الذى جرى به الحديث فى هذه الكلمات ؟. أقرب المنطق .. لأن فقدان الثقة قد ادى إلى نتائج خطيرة وقضايا فرعية.. منها الجدل المقيم حول الملكية .. وجاء دعاة الإصـــلاح باقتراحات منها اشتراكية الملكية ، وملكية الدولة .. إلى غير ذلك من الصور التى تتلخص فى إنكار هذا الحق على الفرد ، بصفة مبدئية ثم البحث بعد ذلك عمن يخلف الفرد .. أهى الحكومة أم الدولة أم الشعب أم هيئة عامة أم مؤسسة .. إلى آخر ما تتسامع به الآفاق من أواخر القرن التاسع عشر ، ولا أمل فى الوصول إلى قرار !

وقال التقليديون المحدثون بأن التغيير العنيف الشامل فى الأوضـــاع والنظم والحقوق والالتزامات.. يقتل الحوافز ويحقق من الفساد ما يزيد على كل إنصاف .. وظل المعسكران ثابتين .. كلٌّ يؤيد موقفه .. والعالم يتابع معركةً يزداد لهيبها أواراً !!

وارتبط بتفاوت مستوى المعيشة وتجمع الفروق الفاصلة بين حجوم الثروات .. آثار اجتماعية .. فى أوسع نطاق .. وشمل ذلك مركز الأسرة فى المجتمع .. وحقوق الفرد فى مباشرة أعمال عامة أو شغل مراكز سياسية، وربطت جماعات العمال بين كل من الملكية وجملة هذه الأوضاع ..

= ميكلية تضم مجموعة من المفردات المتكاملة .. كنظام الحكم ونظام القضاء ونظام الأسرة. الخ ويقابل ذلك قولهم « institutions » وفى مواضع أخرى تنصرف لفظة النظم إلى الأوضاع الاقتصادية كقولنا اقتصاد حر، واقتصاد موجه فهذه تقابل Economic Orders.

واشتد النكير على الرأسمالية وخرجت الحركات المناهضة لها عن نطاق شعوبها وأقاليمهما إلى دعوى جديدة ، هى « العالمية ».. وقال الاشتراكيون بأن عمال العالم جنس واحد وجيش واحد وحزب واحد . . جمعت بينهم أحداث التاريخ وأهداف الصراع الذى بدأه آباؤهم فى العشرات الأخيرة من السنين .. وفى ذات الاتجاه الذى حددته ثورات سابقة خلال مائتى عام هى حدود هذه التغيّرات المتلاحقة ... تلك لمحة عن القضايا الكبرى ، أو بعضها .. ولا يزال الفكر الاقتصادى يحاول الاقتراب منها .

ولا تزال البحوث تتوالى ، وما ربحت الإنسانية من هذه الجهود .. إلا وفرة مرهقة من تزاحم الآراء !

* * *

١٤

تحديد المفاهيم الاقتصادية

Precision of Economic Terms (١)

نحن نقترب الآن من التفصيل بعد أن طوّفنا بالخطوط الخارجية لقصة الاقتصاد السياسى ودراساته الحديثة . . فى مائتى عام على وجه الخصوص .. وقد وعدنا بأن نبسط الحديث عن المفاهيم المتداولة ، لكى نراها جليّة عن قرب .. فنعرف مثلا : ما الرأسمالية ؟ متى بدأ القول بوجودها وما حقيقتها ومزاياها وعيوبها ، وما مستقبلها فى رأى الأنصار .. وكيف تقضى إلى غير رجعة فى تقدير الثائرين عليها ؟ ؟ وليس هذا الذى نتجه إليه بالأمر الهيّن القريب ... يقول فرانسوا بيرو (الاقتصادى الفرنسى المعروف)(٢) إن

---

(١) من الكتاب من يفضل كلمة « أدوات » فيقول « tools » ومنهم من يقول مفاهيم .. concepts ومع ذلك أثبتنا الترجمة على ما هى عليه .. ولعلها وافية بالغرض .

(٢) Fraçnois Perroux Professeur au Collège de France من المعاصرين الذين يعتد بآرائهم فى الاقتصاد الوضعى .. ومن أحسن ما كتبه من المؤلفات الحديثة نسبياً « اقتصاديات القرن العشرين (ظهر عام ١٩٦١) « I,Economie du 20 eme Siècle 1961 » . وبدأ يكتب من سنة ١٩٢٦ حين ظهر له كتاب عن مشكلة الربح « Le problème du profit » . وكان يقدم لمؤلفات جوزيف شامبيتر ، وله فى هذا مؤلف عنوانه الفكر الاقتصادى لشامبيتر (ظهر عام ١٩٣٥) «La penèe Economi-que du Joseph Schumpeter » .

وله مؤلفات أخرى ظهرت تباعاً فى هذه الأعوام ١٩٣٦ و١٩٣٨ و١٩٣٩ و١٩٤٠ و ١٩٤٢ و ١٩٤٣ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ و١٩٤٩ و ١٩٥٤ و١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٥٩ و١٩٦٠ .. كما أسهم فى دائرة المعارف الفرنسية؛ ونريد بهذه الإشارة أن ننبه القارىء إلى أن المدارس الاقتصادية المعاصرة ، لها وزنها .. وقد كان العهد فى العشرات الأولى من القرن العشرين أن تقتصر الدراسة على المدرسة الإنجليزية فى كثير من البلاد العربية ، ومنها مصر حين بدأ المؤلف يقرأ هذه المادة فى عام ١٩٢٥ ، فى مدرسة التجارة العليا .. التى تحولت فيما بعد إلى كلية التجارة جامعة القاهرة .

هذه اللفظة قد أصبحت تنطوى على طائفة من المعانى التى تجعل وقعها عند السامع كوقع كلمة « معركة » ويستطرد الكاتب الفرنسى الكبير ليقول بأن خصومها (وأخطرهم كارل ماركس) قد شحن القواعد من تحتها بالمتفجرات.. فما عادت أرض المعركة مهيّأة للصراع بقدر ما تحوّلت إلى مصدر خطر على الكاتب والقارىء جميعاً.. فكل من يرفع القلم ليعرض لهذا المفهوم الاقتصادى عن قرب أو عن بعد .. يغلب عليه أحد شعورين : شعور بالتجمّع وكأنما هو مهاجم يثب على خصم خطير . . أو شعور باليقظة التامة والترصّد لصد هجوم مرتقب .. هجوم ودفاع فى أرض مليئة بالألغام ! !

ليس هذا الذى تقدم نموذجاً من نماذج الأساليب الأدبية التى تغلب عليها التشبيهات والاستعارات لكاتب صناعته الأدب.. بل هو قول رصين لعالم فرنسى ، قضى عشرات السنين محاضراً وكاتباً من ألمع المعاصرين . . وفى عبارته دقة لا تصدر إلا عن علم بأبعاد هذه المفاهيم وأغوارها . . نحن نوازن بين الرأسمالية والشيوعية فى مقال .. ونقرأ لكاتب ثقة ، عن مثل ذلك ، ثم نراه ينتقل فجأة إلى الديموقراطية والأوتوقراطية والبيروقراطية ، وهو بصدد المفاهيم الاقتصادية الخالصة ، فى كتاب عن الدراسات الاقتصادية خاصة!! وقد نظن بأن هذه وثبات عقلية ينقصها من حاكم العقل ضوابطه . . ولكن هذا غير صحيح ، فالمراجع التى جرت على هذا النهج (وهى عشرات باللغات الكبرى وتصدر عن أشهر الجامعات بأقلام أكثر الرجال اطلاعاً) هذه المراجع تسلك الطريق الذى وصفناه . . وعلى القارىء أن يكون فطناً ويقظاً حين يتابع هذه المقابلات بين اليمين واليسار ونظم الحكم ، ودرجات المجتمع ، وحقوق الطبقات ، وأوضاع الملكية ، ونظم الميراث ، والفردية والجماعية .. كل هذا فى حشد واحد يقال له الاقتصاد السياسى . . لقد كان فرانسوا بيرو ، أميناً فى وصفه للرأسمالية بقوله «معركة فى أرض مثقلة بأخطر الألغام » ونحن نستعير هذا الوصف ونمده مدّاً على جملة الدراسات الاقتصادية..وننبّه القارىء إلى أنّ المبسوط من القول سيقرّبه من أكثر

المواقع التحاماً بين أمواج من الفكر متعارضة.. ولقد كنا إلى الآن كمن يرقب عن بُعد معركة تاريخية دائرة . . ونريد بعد الآن أن نتحسَّسَ مواقع الأقدام لكى نكون على مقربة من مسرح الصدام ، وهذا أشبه بالرؤية الواضحة ، ولكنه جدير بأن يُحيطنا بأصداء عنيفة من أصوات البشر ، المؤيدين والمعارضين .. وهذه هى طبائع الأشياء !

سندخل أرض المعركة ، إذن ، وهى فسيحة كرقعة الأرض تماماً ، عميقة بقدر العمق التاريخى الذى نريده ، وبحسبنا من التاريخ ما هو قريب على ما عرفنا .. ولن ندخل من أجل الرأسمالية وحدها ، التى كتب عنها « بيرو » فيما كتب .. بل من أجل جم غفير من المعانى ، يقال لها : مبادىء وأصول ، وعقائد ومذاهب ، ونُظم ، وسياسات... وتنشط هذه كلها فى مجالات أو ميادين تطبيق . . وفيها موازنات أفقية . . أى موازنات على المكان . . وموازنات رأسية أى موازنات على الزمان.. وفيها دراسات تاريخية وأخرى حاضرة وثالثة يقال لها التنبؤات وهى السند العلمى لرسم السياسات المستقبلة أو التخطيط.. وهكذا نرى أننا نتقدم نحو مادة شديدة التنوع دائمة التكاثر .. تراكمت حتى أصبحت مفاتحها تنوء بالعصبة أولى القوة من الرجال .. ولهذا رأينا بعد الحرب الثانية . . اتجاهاً إلى تكاتف الجماعة المعينة على دراسة موضوع معين .. كالهجرة مثلاً . . وقد كانت الحال من قبل أن يقوم فرد علم[1] فإذا به يجتهد فى الاقتصاد كله ، وإذا باجتهاده يؤدى دور النواة ،

---

(١) قولنا (كالهجرة مثلا) يشير إلى اتخاذ موضوع كهذا مادة للبحث الجماعى فى المؤتمر الدورى الذى تعقده الجمعية الدولية للاقتصاد السياسى .. وبهذا يسهم عدد من أعلام الاقتصاد — فى كل عام — فى دراسة مشكلة كبرى من مشاكل الفكر أو التطبيق الاقتصادى ... وقد صدر بحث الهجرة بهذا العنوان :

« The Economics of Intetnational Migration» edited by Brinley Thomas .

أما قولنا فى المتن أيضاً « أن يقوم فرد علم » فينصرف إلى آدم سميث قبل غيره من أعلام القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى أوائله حين كان الجهد الفردى هو الغالب .. والموازنة تهدف إلى التنبيه لما وصلت إليه القضايا الكبرى فى الاقتصاد الوضعى من تعقيد ووفرة فى المادة حتى تعين أن يتناول القضية الواحدة عديد من الكتاب الذين ينتمون إلى مدارس كثيرة .

وتتجمع من حوله الآراء .. وهكذا كانت نشأة كثير من مدارس الفكر فى هذا النوع من الدراسات ، ولكن الحال تبدلت فى العشرات الأخيرة من السنين ، بوجه خاص .

والسؤال الذى نواجهه الآن، ونحن على مقربة من أرض المعركة .. هو :

ماالذى أعددناه لخوضها ..؟ إن دخول أى ميدان للجدل العلمى أو للصراع الفكرى يقتضى الإحاطة بأمور .. منها : تحديد المفاهيم والتعرف على جملة الأدوات المستخدمة فى التحليل والتركيب . وقدر كاف من المعلومات عن الأشخاص الذين أسهموا ، أو لا يزالون يسهمون ، فى النشاط .. وتشمل دراسة الأشخاص كلاً من نزعات النفوس وآثار البيئة ..

فإذا اكتملت لنا صورة واضحة عن المفاهيم والأدوات والأساليب والمناهج والأشخاص والبيئة .. فإننا عندئذ نستطيع أن ننتفع بالاقتراب من الميدان ..

أفنريد إذن أن نخرج بهذه المادة البالغة التيسير والتقريب .. إلى بحث علمى منهجى ؟؟

لا نظن ذلك، فلكل مقام مقال ، وإنما نريد أن ننبّه إلى أخطاءٍ جسيمة وقعت فى شرقنا العربى وفى وطننا الإسلامى ، حين ظهرت فى العشرات الأخيرة من السنين .. بحوث كثيرة .. تنطق عناوينها باختلال الموازين .. وما كان ذلك ليحدث لولا فوضى المفاهيم . . فمثلا :

كاتب يقول الرأسمالية والإسلام .. وثانٍ يجمع الإسلام والشيوعية فى بحث مقارن .. وثالث يرى من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ من يشبه ـ ولو إلى حدّ ـ بعض حاشية أقطاب الفكر فى القرنين الأخيرين .. وزاد كثيرون على هذا المستوى فتعطّف بعضهم على ابن خلدون (مثلا) وهو الفقيه المسلم العظيم .. واضع أسس الاقتصاد والتاريخ والاجتماع ودراسة

الأجناس البشرية (باعتراف خصوم الإسلام قبل غيرهم) يتعطف عليه الكاتب العربى ، فى المهرجان الذى أقيم لذكراه عام ١٩٦٢(١) ويقول بأنه يلمح وجوه شبه بين اجتهاده وآراء ميكيافيلى !! مع أن أقوام هذا الميكيافيلى نعتوه بما لا يُبقى على سمعة أو كرامة ..

هذا الأمر الذى نمرُّ به سريعاً .. بين يدى الكلام عن دقة المفاهيم العلمية .. خطير فى حاضرنا ومحسوبٌ علينا عند أجيال تجىء .. فنحن فى هذا الزمان البالغ التقدُّم .. لا نسمح لدارس الأدب أن يذكر قطباً من الأقطاب مع نكرة من النكرات .. ولو أن ناقداً أشار إلى عمل فنى أو أثر علمى كبير ، ثم قرنه بعمل مبتدىء أو بجهد متواضع ، لشدَّدنا عليه النكير . . بل إن البلاد العربية والإسلامية تسامعت بما هو أعجب .. حين كان بعض الناقدين يعقد الموازنات بين أصحاب المواهب .. من المشتغلين بالفنون وبالترفيه ، فثار المشهورون وغضبوا للجمع بين أسمائهم وأسماء من هم أقل شهرة !

كل هذا عندنا مألوف ، حرصاً على أقدار الناس ومنازلهم ، أما أن نعقد الموازنة بين فكر مضطرب مريض وبين جملة البصائر التى جعلها الله سبحانه نوراً للعالمين ، فهذا تقدُّم علمى وتحرر فكرى ؟؟ ألا ساء مايزرون .. إننى أفهم الموازنة بين الاشتراكية والرأسمالية .. هذا ميسور . . وأرى وجهاً للربط بين صور الملكية وأساليب الإدارة فى أوسع الميادين ، ما كان منها عاما وماكان خاصا ، وبهذا تتداخل مفاهيم الاقتصاد مع الأوضاع الاجتماعية ومع الأشكال التى تتخذها المشروعات ومع تسلسل الاختصاص والتفويض بالسلطان .. إلى آخر هذه الدراسات المتكاملة ، التى يؤدى بعضها إلى بعض آخر فى تشابك بالغ التعقيد دائم التغيُّر ، منذ أن كانت الثورات الصناعية والاجتماعية .. أفهم هذا وأتوفر على دراسته خمسين عاما خلت ، أو تزيد ،

(١) راجع الصفحات ٥١٨ إلى ٥٢١ من أعمال مهرجان ابن خلدون (القاهرة ١٩٦٢) من منشورات « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » — القاهرة.

ولكنى لا أفهم الموازنة بين أى مذهب اقتصادى وبين نص من الكتاب أو السُّنة .. فهذا الذى نعتزّ به بصائر للناس وهدى ورحمة لقوم يوقنون، وذاك الذى يتصوّرون ويخالون . . فكر طليق واجتهاد سليم أو محموم .. فكيف غابت عنا هذه الحقيقة الأوّلية ؟ وكيف فاتنا التشدّد فى وزن المفاهيم ؟! ذلك أننا تابعنا فى غير رويّة ، فاختلط الأصيل بالدخيل ، ونحن الآن فى مرحلة اليقظة.. نريد أن نعرف قدراً مناسبا عن أهم المفردات المتداولة وما تدل عليه . . ويقال لها عادة المصطلحات العلمية ، حتى نقف بكل منها عند حدّه ، وهذا ما عرضت له البحوث التالية .

١٥

الدراسات الاقتصادية والمفاهيم العلمية

Scientific Concepts & Economic Studies.

نريد بالمفاهيم العلمية ماهو مستقر من القضايا التي تصح في الفهم . . والتي ماكان ينبغي أن تثير جدالا هداما . . لقد يجوز أن يقوم الجدال بين العلماء حول الحقائق العلمية التي يسبق إليها البعض ويتخلف آخرون .. هذا صحيح .. ولكن الجدل الذي يثار حول الأمور المستقرة ، بدافع الحقد وإيثار الذات بغير حق . . لا يؤدى إلى فلاح . . وهذه هي حال الإنسانية رغم التقدم التكنولوجي غير المسبوق !!

لقد أسرف المعارضون لباستير في الإساءة إليه والغض من شأن تجاربه .. ولقد أوذى الذين أدركوا عن الأرض ما أدركوا (قبل غيرهم) من خصائص وأحوال ، وكان العارفون علماء ، وكان المعارضون أشباه علماء . . ولكن المعارضين والمؤيدين تلاقوا على كلمة سواء .. حين أدرك المتخلفون مسيرة السباقين .. وهكذا تزايد القدر المختزن من المعرفة . . أما هذا العناد (في خصوص المفاهيم الاقتصادية) ومصدره غرور البشر . . فهو الذي أغرق الجنس كله فيما نحن فيه، مع أن الحقائق قريبة وميسرة لمن يريد الإنصاف ..

وفي دراسة الاقتصاد مجموعات مميزة من المفاهيم العلمية التي ينبغي لها أن تستقر . . وأخرى تتسع لبعض الاجتهاد في المدى دون المبدأ ، وفي التفصيلات دون الجوهر .. وطائفة من المفردات المتداولة جديرة بالمعرفة أيضا ، ولكن للتوقي منها كما يعرف الكثير عن الأوبئة للبرء منها أو لمنع انتشارها . . ومن دون ذلك مجموعات وأقسام .

ومن المجموعة الأولى ماهو قريب إلى الرأي البادء ، لا يثير أي خلاف ..

كضرورة استناد الإنتاج إلى عناصر ، ثم جزئيات نلمسها فى واقع الحياة ، كثمن السلعة ودخل الفرد ، وغير ذلك من الوحدات الصغيرة . . وطائفه تصف الكليّات أو الوحدات الكبرى ، كثروة الأمة كلها ، ويقال لها « الثروة القومية » ، ودخول الأفراد كلهم أو ما يعرف بالدخل الأهلى . .

ومن المجموعة الثانية (التى تتسع لدراسة المدَى) الموازنة بين الحقوق والالتزامات المرتبطة بالملكية ، بحيث يكون التصرف الاقتصادى محققاً لأكبر قدر ممكن من الرفاهة . . والملاءمة بين أشكال المشروعات ، من جهة ، وبين جملة الحقوق والالتزامات التى تقدّم بيانها ، من جهة أخرى[1] . .

ومن المجموعة الثالثة (التى نعرف عنها الكثير للتوقّى منها أو لعلاجها إذا حلت بالمجتمع) البطالة بأنواعها والأزمات والفقر . . وكل أسلوب عنيف . . كالإضراب وإقفال المصانع لتشريد العمال . . وجملة المذاهب الاقتصادية المتصارعة وقد عجزت عن إحداث أى أثر إلا الخلاف وتكاثر المظالم .

ومجموعة رابعة تحتل الأرض الحرام . . ينتفع بها كل فريق من العلماء ، ومع ذلك يُنكرها أو يتنكّر لها . . كالتأميم . . وهو عمل من أعمال السيادة يمارسه بعض الدول فى ظروف خاصة . . ويقول الاقتصاديون بأن هذا المفهوم يقع فى قاموس المصطلحات القانونية ، ويرفض رجال القانون

---

(١) يلحظ القارىء أننا نتكلم عن أشكال المشروعات لا عن المشروعات ذاتها . . وهذه مسألة هامة نوجه إليها النظر . . فكل من الشركة العامة والمؤسسة والهيئة . . مجرد شكل مستحدث المشروعات . . هذا هو القول المشهور فى العربية . . ويقابله فى الانجليزية « وعاء pot » وفى الفرنسية « رداء Vêtement » وفى خلال القرن التاسع عشر أسرف المشتغلون بالدراسات الاقتصادية وتبعهم الدارسون للقانون الوضعى وغيره من الدراسات الإنسانية . . أسرف هؤلاء جميعاً فى الاشتغال باختراع المستحدث من الأشكال . . فانصرف قدر كبير من الطاقة البشرية إلى أمور لا تسهم فى الإنتاج . . بل حدث أن الجديد من أشكال المشروعات أدى إلى هبوط مستويات الإنتاج .

راجع : Nationalized Industry and Public Ownership by William A. Robson, Publishers : George Allen & Unwin Ltd. London 1962,.

هذا الادّعاء، ويقولون بأنه من مفاهيم الاقتصاد!! ومثل ثان من المصطلحات التى تظل طافية بين التخصصات : الأرقام القياسية ، يستخدمها علماء الاقتصاد بإسراف ، مع تقدم القرن العشرين ، وينكرون نسبتها إلى المصطلحات العلمية لدراساتهم ، ويلقون بها إلى الرياضيات .. وهذه تأباها !!

وبمجموعة خامسة ، هى أدخل فى السياسة كالديموقراطية الاقتصادية .. وسادسة أشبه بالمادة الجغرافية ، كالموارد الاقتصادية وهى تشمل الجوامد والطاقات .. وسابعة أقرب إلى دراسات النفس كالحاجة والرغبة والتصرف والميل والاستعداد لاتخاذ موقف معين .. وثامنة يختص بها الاجتماع كآثار البيئة على السلوك الاقتصادى للفرد وللجماعات ...

وما نريد الإحاطة بجملة المجموعات ولا بأقسام كل مجموعة ، وإنما نضرب الأمثال . وأول ما ندعو إلى التركيز عليه ، ليكون أساسا لما بعده ، تلك الطائفة المستقرة ، التى تضفى على هذه الدراسات صبغة خاصة بها .. ومن ذلك :

عناصر الإنتاج : وهى أربعة عددا .. ويقال لها — الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم .. فأما الأرض فيراد بها موارد الطبيعة ، فهى الرقعة المنزرعة ، وهى المناجم والمحاجر ، وهى السحب والرياح والأنهار والبحار ، وهى المد والجزر .. وواضح من هذه الجزئيات أنها تنتمى إلى « الأرض » وتدخل ضمن مكوناتها ، والواقع أنها تسمية تقليدية مُوفّقة ، ولا يغض من قدرها شهوة التغيير التى تستبد ببعض المدارس الحديثة .. فالأرض هى أول عناصر الإنتاج ومنها مادة الخلق الأول ، منها ما يكون به تماسك البدن والجنس ، وإذا حاولنا إسقاطها من جملة عناصر الإنتاج لاستحال هذا الإجراء على الفكر المجرد ، وعلى واقع الحياة ... ثم العمل ، وهو العنصر الثانى بحكم التاريخ القطعى الثبوت للإنسان على الأرض ، وهو بصدد الإفادة بمواردها ... والعمل هو الإجهاد الذهنى والعضلى الهادف إلى الكشف عن

خصائص الأشياء وإظهار ما بها من صلاحية لإشباع حاجات الإنسان .. ومن العمل ما يزيد هذا الخصائص ظهورا ومن ثم يُسهم فى الإنتاج .. ومن الكتاب من يقول بأن العمل يخلق المنفعة .. وهذا تعبير فنى يُستخدم بحذر .. ولا خلاف على أن العمل عنصر رئيسى من عناصر الإنتاج ، ولكن الخلاف على الرابطة بينه وبين صاحبه ، وعلى الرابطة بين صاحبه وبقية عناصر المجتمع ، وعلى الرابطة بين صاحبه الذى بذله وعاناه ، وبين الجيل المعاصر وما بعده من الأجيال ، وعلى المرتبة التى يحتلها فى جملة عناصر الإنتاج .. وهنا لابد من وقفة قصيرة لدفع بعض الشبهات ، فنقول : كيف كانت عناصر الإنتاج من المفاهيم المستقرة أو التى ينبغى لها أن تكون كذلك ، ثم يثير العمل كل هذه الخلافات ؟ والحق إن التساؤل وجيه .. وفى موعده الأنسب .. لأننا سنرى فيما بعد أن الجدل من حول المسائل المتفرعة على العمل ، هو من أخطر أسباب الخلاف بين المدارس والمذاهب جميعا .. مما يفرض علينا أن نرجع إلى هذا العنصر المميز مرة أخرى بشىء من البيان .. وننتقل الآن إلى رأس المال ، وهو العنصر الثالث : مرة أخرى نقول بأنه من الناحية التاريخية يجىء فى دوره .. فقد اتحدت جهود الآدمى مع بعض موارد الطبيعة وتبلورت فى ثروة إنتاجية كأداة إنتاج .. وهذا ما يُعرف بالمفهوم الاصطلاحى (رأس المال) وبوجود هذه الأداة أصبح الإنتاج أقرب وأيسر .. وفى التاريخ نقط تحول كبرى .. كإنتاج العجلة الدوّارة مثلا والقارب والشراع وطاحونة الهواء ثم الآلة والأداة الآلية . . هذه بعض نماذج رأس المال ، وفى هذا تفصيل لا نعرض له الآن ، فمن رأس المال ما هو خاص كدار السكنى ، ومنه ما هو عام كالطريق الذى يدخل فى مقومات رأس المال القومى . . ولكننا سنكتفى بهذا التحديد السريع . . لنلحظ أمراً جوهرياً ، هو وجود العمل كامنا فى وجود رأس المال .

ثم يجىء دور التنظيم ، ويقال له أحياناً المخاطرة ، وهو أيضاً من قبيل العمل الذهنى .. فهو كفاح القوة العاقلة المدبّرة فى مواجهة الاحتمالات التى يصعب التحكم فيها ، وإن كان التنبؤ باتجاهاتها ميسوراً فى كثير من الأحيان ..

ولكن فرق كبير بين الاتجاهات وحدها وبين الأوزان ، أى أهمية الوقائع التى تتأتى فى الحياة العملية ...

هذه أربعة إذن : وهى عوامل الإنتاج ، ولقد لاحظنا أن العمل كامن فى رأس المال ، وأن العمل هو الطبيعة الأولى أو هو المادة الأولية للمخاطرة والتنظيم ..

ومن ثم قال بعض المدارس بأن عوامل الإنتاج اثنان فقط ، هما الأرض والعمل ...

ومن هنا كانت بداية انطلاق الكثير من الاختلافات ، حتى من حول المفاهيم التى ينبغى أن تكون مستقرة ، ولكن هكذا الاقتصاد السياسى ، أو الوضعى ، الذى صنعه الناس !!

* * *

١٦

المفاهيم الاقتصادية بين الفكر والعلم

Thought and science in the Economic Concepts

فى المقال السابق على هذا مباشرة .. عرضنا لعناصر الإنتاج أو عوامله ، وقلنا بأنها مثلٌ طيب لما ينبغى له أن يكون واضحاً ومحدداً من مفاهيم الاقتصاد ، ومن ثم يتلاقى عليه الناس ، أى يتفقون . . . قلنا بأن الأرض عنصر أول ، قديم وباق ما بقيت الحياة الدنيا ، ولا يصح فى الفهم إنتاج مادىّ أو غير مادىّ إذا أسقطنا الأرض من الحساب . .

ثم ركزنا على العمل ، وهو بدوره عنصر أزلى . . ولكن ما كدنا نتقدم فى عرض هذا العنصر الثانى على جملة الأدب الاقتصادى وآثاره العلمية(١) حتى اتضح أنه مثار خلاف شديد . . من حيث تكييف الرابطة بينه وبين صاحبه ، وبينه وبين بقية عناصر الإنتاج ، ثم من جيل إلى جيل .. ويذهب بعض مدارس الفكر إلى حد القول بأن العمل يموت بموت صاحبه بل ويموت أيضاً وصاحبه حىٌّ يرزق . . واستناداً إلى هذا التصور الخاص (فى بعض المذاهب) تحرّم ملكية أداة الإنتاج (كآلة الطباعة والمغزل والمنسج) وتحرم أيضاً ملكية الأموال النامية بغير جهد متكرر ومجدد للاقتناء ، كالدار التى تُكرى للمنتفع بها (وهو المستأجر) والحديقة التى

---

(١) نريد بالأدب الاقتصادى ما كتبه المشتغلون بهذه المادة ، وما جمعوه من المشاهدات وما روجوه من آراء .. أما الآثار العلمية فتجىء على سبيل ذكر الخاص بعد العام .. لأن النظرية الاقتصادية والتحليل والنماذج والرياضيات المسخرة فى هذه الدراسات .. تقع كلها ضمن « مكتبة الاقتصاد » وفى الانجليزية يقولون « Literature » للدلالة على ما أردناه فى المتن .. كما يطلقون الكلمة بذاتها على معان أخرى .. وما قصدنا الترجمة الحرفية .. بل هو قول عربى قديم ودقيق ، وإن كان تداوله محدوداً . . إذن لم نقصد إلى الأدب بمعناه الاصطلاحى ، كالنثر والشعر .

ثمر ، والسهم والحصة(١) كل هذه حرام أن تكون مملوكة للفرد ، وأهم حجة على هذا أن ما تبلور فيها من عمل ، قد مات !! إن العمل لازم للإنتاج ، ولكي يستمر .. يجوز للعامل أن يستهلك ، أما أن يدخر ويستثمر .. فلا .. لأنه عندئذ يستغل غيره !! كل هذا في بعض المذاهب الاشتراكية المتطرفة ، ومع ذلك أجازوا للعمل أن يعيش بعد تأديته .. بقيود خاصة ، والصياغة الاقتصادية لهذه الرخصة .. هي إجازة الادخار والحصول على الفوائد أيضاً من الجهاز المصرفي ، وهو حكومي خالص ، بشرط أن تتجه المدخرات إلى الاستهلاك .. بعد تجمّع قدر كاف منها .. لشراء سلعة من سلع التعمير كالسيارة والثلاجة وجهاز التلفزيون مثلا (٢) .

هذا التحليل الذي يدور حول الرابطة القائمة بين العمل وصاحبه .. ينقل الاجتهاد إلى ميادين أخرى وثيقة الاتصال بالميدان الأول والأشمل وهو الإنتاج ، ومن ذلك .. القول بأن العمل لا ينتقل من جيل إلى جيل .. فلا وراثة في الأموال النامية !!

لا نريد الإحاطة بمذهب من المذاهب ، ولكننا نضرب الأمثال على شدة القلق الذي يحيط بهذه المفاهيم ... إن حذف العمل من بين عناصر الإنتاج لا يقول به عاقل .. فضلا عن أن يقول به عالم .. هذه قضية لا تثير خلافاً ، ولها من الثبات ما لقوانين المرتبة الأولى .. كقوانين الطبيعة والرياضة .. أما أن ينبض العمل بالحياة أو يهلك مع صاحبه ، فهذه أمور ليست من الأصول العلمية للاقتصاد ولا لغيره من فروع المعرفة التي يستهدي بها الناس في كسب

---

(١) الحصة جزء من رأس مال شركة .. وهي من حيث طبيعتها كالسهم ، لأنه من جزء من رأس مال شركة .. ولكن الاصطلاح فرق بينهما ، فالحصة ترمز لجزء من رأس مال شركة أشخاص (كالتضامن) أو شركة بين الأشخاص والأموال (كالشركة ذات المسئولية المحدودة) وأما السهم فهو جزء من رأس مال شركة أموال (كالمساهمة) ويقال للحصة في اللغة الإنجليزية « part » وفي اللغة الفرنسية « apport » .

(٢) هذا المثل مأخوذ من بعض نظم « السوفييت » .

المعاش وفى التعاون مع غيرهم . . إن هذه القضايا الفرعية ، مردها إلى الاجتهاد . . إنها فكر ورأى . . فلا غرابة إذن أن يقوم من حولها الجدل . . بل يدلنا التاريخ الحديث والمعاصر ، ووفرة الاجتهاد من جانب العباقرة الأفذاذ (مع الفشل دائماً) ، على أن هذا الخلاف لا يمكن أن ينتهى . . . إنه أفكار وآراء واتجاهات ومذاهب يفرضها القادر زمنا ، حتى إذا هوى أو زال سلطانه ، هوت معه الصور التى كان يؤمن بها . . لأنها من صنعه وتجىء صور أخرى . . وهكذا دواليك ، والفيصل فى كل أرض وفى كل عهد ، هو للقوة التى تساند الرأى وتفرضه على الناس . . إلى حين . . وتأخذ القوة القاهرة التى تلزم الناس برأى الفرد . . واحدةً من أربع صور تجىء فى دورها(١) .

بين العلم والفكر إذن تتردد مفاهيم الاقتصاد . . والأمثلة التى تؤيد هذا النظر تتوالى مع تقدم الدراسة فى هذا الميدان ، ولكن قضية الإنتاج التى عرضنا لبعض جوانبها ، تفرض علينا مزيداً من البيان ، فنقول :

هذا الإنتاج الذى عرفنا مقوماته أو عناصره يمد الباحث بأصلين ثابتين من الأصول العلمية الصحيحة :

الأول — أنه يهدف إلى إيجاد المنفعة أو استظهارها أو زيادتها . . بقصد إشباع الحاجات .

الثانى — أن مصيره إلى التوزيع . . بمعنى أن يأخذ كل عنصر من عناصر الإنتاج نصيبه من الناتج المشترك ، وإلا توقف الإنتاج نهائيا . . ومن شأن هذا التوزيع أن يضع بين أيدى الناس قوة شرائية .

---

(١) نريد بالصور الأربع : ملكية أداة الإنتاج ، وحيازة القدرات والمواهب الإدارية والفنية ، وتملك ناصية العلم ، وحمل أمانة الحكم أو ممارسة السلطان . . وبعبارة موجزة : يستند الفرد فى بطشه بغيره أو استغلاله على واحد من أمور أربعة يملك واحداً منها على الأقل ، وهى : ملكية أدوات الإنتاج — التفوق الذهنى فى الإداره والفنون — العلم — السلطان . . ويقرر المؤلف أن هذا الحصر اجتهاد من عنده ، وللقارىء أن ينظر وأن يوازن .

ولذلك يقال بحق : إن الإنتاج يخلق الدخول .. والدخول هى الأداة الفعّالة التى تمكّن الفرد من إشباع حاجاته .

وإلى هنا .. نجد المادة الاقتصادية (فى خصوص إحدى قضاياها الكبرى وهى قضية الإنتاج) نجدها سائغة فى العقول ، لا شبهة فيها ..

وإذا تركنا الصياغة الفنية قليلا (كما نعمد إلى ذلك أحيانا للتبسيط) لرأينا بوضوح أن الكلام عن الإنتاج .. هو من فروع المعرفة الهادئة الواضحة التى لا تثير غبار الرأى الجامح العاصف .. فالإنتاج عمل دائب متصل .. لخلق المنافع باستظهار خصائص الأشياء .. وما قال أحد بأن الإنتاج خلق من العدم ... ثم إن هذا العمل الدائب لا يقوم به الأفراد متفرقين ، بل متعاونين بقدر ما يلزم للجمع بين عناصر الإنتاج التى مرّ ذكرها .. وطبيعى أن يقتسم الناس فيما بينهم جملة ما تعاونوا على إيجاده من منافع مادية ملموسة وأخرى غير ملموسة يقال لها خدمات . . ولو أن البحث سار فى هذه الطريق ، ملتزما بالفطرة الأولى ومستهديا بالضوابط الأزلية لجملة الأمور الإنسانية .. لما نشأت الفُرقة وقامت المدارس والنظم والمذاهب .. ولكننا سنعرض الآن هذه القضايا الواضحة على بعض المذاهب الاقتصادية لنرى ماذا يكون من أمرها !!

قال الثقات فى هذه الدراسات ، عن إشباع الحاجات .. وهو الهدف الأخير من الإنتاج .. ما يلى :

الحاجات لا تنتهى والموارد محدودة (١) ومن ثم يتعين على الجنس البشرى كله أن يقصر الإنتاج على سلع وخدمات تشبع بعض الحاجات دون بعض آخر .. وبعبارة أخرى .. يمكن القول بأنه لا مفر من إغفال بعض الحاجات

(١) الكلام عن « الحاجات needs » من أخطر القضايا فى جميع الدراسات الإنسانية .. لا فى الدراسات الاقتصادية وحدها .. ولى هذا تفصيل يجىء فى موضعه من بعض الكتب التالية إن شاء الله تعالى .

والوقوف عند بعض آخر هو الذى نعمل على إشباعه .. وإلى هنا يطّرد الكلام فى منطق سليم يستقيم مع طبائع الأشياء .. ولكن التردد يبدأ بمجرد الانتقال إلى الاختيار ، فقد اتخذ هذا الاختيار صوراً على مرّ التاريخ كانت من الملامح المميزة لعهد بعد آخر . . وترتب على التقديم والتأخير ، وعلى الإجازة والمنع (١) .. مشكلات أضفَت على كل عهد صبغة خاصة به وأتاحت لكل مجتهد أن يصف العهد بما يراه مناسبا ... ومن وقائع التاريخ واجتهاد المجتهدين تتألف مادة الفكر الاقتصادى وتنساب مع تقدم الزمان .. فى جداول وقنوات تميز بعضها عن بعض .. على أساس العنف أو الانحياز إلى درجة دون أخرى من درجات المجتمع .. وفى خصوص ما نحن بصدده ، سجل التاريخ ما يلى :

ـ أنه فى ظل حكم الفرد أو رياسته على جمْع أو قبيل من الناس .. كان الإنتاج يقتصر على ما يحدده الحاكم الفرد ، وجرى العمل باعتبار هذه الظاهرة من خصائص الإقطاع .

ـ وسجل التاريخ أيضا أنه بعد تداعى الامبراطوريات وانهيار النظام الإقطاعى .. ظهرت الرأسمالية وفيها قدر من حرية التصرف الاقتصادى ، فاتجه الإنتاج إلى إشباع الحاجات المقترنة بالرغبة فى إشباعها وبتوافر القدرة المالية .. وبتهذيب الصياغة ، مع مرور الزمن ، يقال : «إن الإنتاج يتجه إلى إشباع الطلب فى ظل الرأسمالية » لأنه مع كفالة الحرية الاقتصادية يسعى الفرد إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح .. ولا يكون ذلك إلا بإنتاج ما يطلبه القادرون على دفع الثمن ، بصرف النظر عن شدة إلحاح الحاجات الأخرى على

---

(١) نضرب مثلا على التقديم والتأخير ، فى ظل الرأسمالية تقدم السلعة التى تجد من يشتريها وإن كانت كمالية .. وتؤخر السلعة الحيوية للفقير لأن العامل الحاسم هنا هو جهاز الثمن والطلب الفعال .. وأما الإجازة والمنع فنريد بهما صفات أخرى من هذا القبيل .. فمثلا فى ظل الاشتراكية لا تتعدد نماذج السلعة .. بقصد تقليل الضياع .. ولا يجوز إنتاج سيارة فاخرة ولا يجوز بناء بيوت للسكن .. تتوافر فيها أسباب الرفاهة .. الخ .

المجتمع كـكل..ومن ثم نرى فى الرأسمالية وفرة فى إنتاج الكماليات وأسباب الرفاهة.. كما نرى إهدارا أو تعطيلا لبعض الموارد لأن الطلب على السلع التى تصنع من هذه الموارد غير قائم فى نظر المنتج الرأسمالى !!

ويقال عندئذ بأن الإنتاج فى ظل الرأسمالية يتعرض لسببين من أسباب الضياع. أحدهما وفرة السلع الكمالية على حساب النقص فى إنتاج ما يشبع حاجات أشد إلحاحا.. والسبب الآخر يتمثل فى تعطيل بعض هبات الطبيعة أو الموارد الاقتصادية .

وهنا يظهر الاجتهاد من جديد ليقول بأنه يجب أن يكون الاختيار على أسس عادلة .. تشمل المجتمع كله .. فيقتصر الإنتاج على ما يلزم لإشباع الحاجات الحيوية وما يليها من حاجات شديدة الإلحاح ، ويهمل إنتاج سلع الترف والمتاع الوارف ، وإن كان الطلب عليها حاضراً .. أى وإن كان الراغبون فى استهلاك هذه السلع قادرين على دفع الثمن المجزى لمن يقوم بالإنتاج .. ولا يتأتى شىء من ذلك إلا إذا كان تحديد ما ينتجه المجتمع من اختصاص السلطات العامة .. ومن ثم ترفع أيدى الأفراد والشركات الخاصة وشركات الأموال عن الملكية والإدارة جميعا .. وهذا هو بعض ما يقول به الفكر الاشتراكى .

بقى أن ننظر فى القضية الثانية التى ارتبطت بالإنتاج (وهى التوزيع) بمعنى إعطاء كل عنصر من عناصر الإنتاج حقه فى الناتج المشترك.. فنقول :

— فى كل نظام إقطاعى ، يتقرر الجزاء المادى بإرادة الفرد .

— وفى ظل الرأسمالية حين ينشط حافز الربح — كما رأينا — يكون التقسيم عن طريق السوق ، والمفروض أنها حرة .. وبعبارة أخرى : تؤتى القوانين الاقتصادية آثارها .. وأهم هذه القوانين : العرض والطلب .. ومن ثم يرتفع النصيب بقدر الإجادة والندرة .. دون ضغط أو تدخل من السلطات العامة .

— وفى ظل الاشتراكية يكون توزيع الناتج القومى بالقرارات الإدارية .. أما ربح المنظم فيذهب إلى صاحب المشروع فى الرأسمالية ، ويذهب إلى الدولة فى ظل الاشتراكية .. وجدير بالانتباه هنا أن توزيع الناتج القومى وفقا للقرارات الإدارية التى تصدرها السلطات العامة — مع انفراد هذه السلطات بالتصرف فى الفائض وهو الربح — يؤدى بالإنتاج تحديداً وتوزيعا إلى أن يخضع للسلطات العامة . . ولكن هذه السلطات تجتمع أحيانا لنفر قليل من الناس . . كما تتركز أحيانا أخرى فى يد الحاكم الفرد . . وعندئذ يؤدى السلطان (أو القهر) نفس الدور الذى تؤديه الملكية الفردية لرأس المال[١] .

وبعبارة أخرى : إذا دالت دولة الملكية الفردية للأدوات واسائر عناصر الانتاج . . فإن دولة أخرى تقـــوم ، هى دولة السلطان المستند إلى القهر والبطش .. وعلى الحالين تتركز القدرة على استغلال الناس فى قلة من الجبارين أو حاكم فرد .. مع فارق فى التسميات .. ففريق يقال له : «طغاة الرأسمالية» وفريق آخر يقال له : حزب أو لجنة أو هيئة ، تُهيمنُ على النشاط الاقتصادى وتتحكم فى أرزاق الناس .

أدرك هذه الحقائق الهامة بعض المفكرين ، منذ أن كانت مجرد نظريات .. فى أواخر القرن الثامن عشر .. ثم فى معظم القرن التاسع عشر .. وحاول هذا البعض ، تباعا ، أن يضع هيكلية تضم عناصر الإنتاج .. يقال لها «نظام اقتصادى» وتكررت المحاولات وتعددت .. ولكل نظـــام مؤيدون ومعارضون .. وعُرفت هؤلاء المفكرون المجاهدون فى سبيل الإصلاح الجدى .. بتسمية خاصة بهم .. فهم الرواد من أصحاب النظم الاقتصادية الوضعية .. وهم جديرون بالذكر فى مقال خاص بهم .

---

(١) يلاحظ القارىء مدى العجز الذى يحيط بالاقتصاد الوضعى ، بعد كل ما بذله العلماء من جهود .. ولم يبق إلا أن يرجع الباحثون فى الاقتصاد إلى الحق . . وما هو إلا إخضاعه لأحكام الدين .

[١٧]

أصحاب النظم الاقتصادية

Pioneers of Economic Orders.

كان من نتائج التطور الاجتماعى الذى صاحب القرن التاسع عشر ، وكانت له بوادر من خلال الأحداث فى القرن الثامن عشر ، أن ظهرت فى دراسة الاقتصاد مفاهيم مستحدثة كالنظم .. كما ظهر من بين الاقتصاديين من اشتهر بأنه من أصحاب النظم ، وتميزت جماعات الاقتصاديين فى وضوح تام .. فمنهم الكلاسيكيون (أنصار النظرية التقليدية من أتباع آدم سميث ومالتاس وريكاردو) ومنهم الاشتراكيون والمصلحون ، من أمثال سيسموندى ، ومولر ، ولست. ومن بعدهم فبلن ، وكولنز ، وميتشل .. ومنهم من كان من أصل جرمانى أو من قلب أوربا ، وفريق من إيطاليا .. وأخيراً ظهر فى أمريكا فريق .. وكل هؤلاء تأثر بفلسفة قومه وبالبيئة التى عاش فيها .. وكانت آراء هذا الفريق من المفكرين مثلا واضحاً على تكامل الدراسات والثقافات .

ولظهور النظم الاقتصادية وأنصارها صلة وثيقة باختيار الطريقة التى تلائم مجتمعاً بعينه .. ولهذا تعينت الإشارة إلى المعالم البارزة لهذا التطور خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .. بعرض سريع لعدد من أصحاب النظم ، وذلك فيما يلى :

« آدم مولر Adam Moller ١٧٧٩ — ١٨٢٩ » كان لآراء مولر السياسية أثرها الواضح على تفكيره الاقتصادى ، فقد قال بأنه لا كيان للفرد بدون الدولة ، وبذلك لا يستهدف قيام الدولة أداء وظيفة معينة ، وإنما يعتبر قيامها ضرورة استلزمها وجود الإنسان وهو اجتماعى بطبعه ، ولم يكن قيام الدولة — فى نظر مولر — وليد حاجة أساسية للجنس البشرى ، وإنما قامت لمواجهة حاجة عليا ، هى تحقيق التعاون المستمر فيما بين الأجيال المتعاقبة ،

بالإضافة إلى التعاون فيما بين أفراد الجيل الواحد ، وخلص من ذلك إلى القول بأن الدولة هى التعبير الجماعى لهذا التعاون ، ونظر إليها على أنها كائن طبيعى حى .

واستناداً إلى هذا النظر هاجم مولر الملكية الفرديه المطلقة ، لأنه رأى فى الاعتراف بها إذكاء لنهم الحيازة ، وما من سبيل إلى إشباع هذا النهم بأية ثروة مهما عظم شأنها !

ومن رأيه أن الاعتراف للفرد بحق التملك إنما يكون على أساس التسليم بنزوله عما يملك للدولة ، إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ولم يعتبر مولر « الأرض والعمل ورأس المال » عناصر إنتاج ، وإنما رأى هذه العناصر على أنها (الطبيعة والإنسان والماضى) وأدخل فى الماضى رأس المال المادى والروحى الذى تكوّن وتجمّع على نحو يساعد الإنسان فيما يباشره من إنتاج حاضر .

ولم يكن من أنصار حرية التجارة ، بل حضّ على أن تخلق الدولة وعيا وطنيا يحمل الفرد على تفضيل الإنتاج الوطنى ، بحيث تستطيع (الدولة) أن توازن بين الإنتاج والاستهلاك فى داخل حدودها[١].

ومن جمـــلة آراء مولر يتضح أنه لم يكن صاحب مذهب اقتصادى

---

(١) إذا أعدنا النظر مرة بعد أخرى فى أقوال آدم مولر .. لرأينا مثلا واضحاً لما ننبه إليه من تكامل دراسة الثروة والخدمة (فى الاقتصاد البحت) مع النظم الاجتماعية والسياسية داخل البلاد وفى معترك الحياة الدولية .. وفى حياة الجيل الواحد ومن جيل إلى أجيال تالية . ولعل هذا الذى نلمحه فى اتجاه آدم مولر فى وقت مبكر بالنسبة لزماننا هذا (أواخر القرن العشرين) ليدل على أن المحاولات التى جرت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين لعزل الاقتصاد وتجريده من جملة الدراسات الإنسانية .. قد كانت أقرب إلى الترف العلمى ، من حيث اجتهاد المجتهدين ، كما كانت عملا عقيماً من حيث الأثر فى حياة الإنسان .. كما يقول مالينوسكى Malinowski .

متماسك وإنما كانت له آراء اقتصادية قامت على أسس اجتماعية ، وما يشبه بعض المثل الأخلاقية العليا .

ومع ذلك تركت آراؤه آثاراً بارزة فى النظر إلى الملكية الفردية ، وحق الدولة على الملك الخاص ، والتعاون فيما بين أفراد الجيل الواحد ، وتعاون الأجيال .. كما ألقى على ماتجمع من رأس المال — فى وقت معين — نظرة فاحصة تجعل منه قدراً ماديا وقدراً معنويا ، وتربط مابينه وبين تتابع جهود الأجيال فى بناء مقومات الرفاهة الاقتصادية .

ننتقل بعد ذلك إلى الكلام عن «فردريك لست Frederic List ١٧٨٩ — ١٨٤٦ » وهو يتفق مع مولر فى نقده للمادية الصرفة التى تتسم بها آراء آدم سميث ، ولكن (لست) كتب بأسلوب واقعى علمى ، ماكتبه مولر بأسلوب رمزى روحى .. وكانت له وجوه نشاط فى الحياة العملية ، ومن ذلك اشتراكه فى تأسيس الاتحاد الجمركى « Z lverein » الذى كان يهدف إلى إلغاء الحواجز الجمركية من بين الولايات الألمانية .. وتحقيق وحدتها[1] .

لم يكن يميل إلى رأى آدم سميث بشأن النشاط الاقتصادى ، وقد اتسم بالمادية البحتة ، حين قرر بأن القيمة إنما تكون فى التبادل .. وقال بأن الفرد قد يمتلك الثروة ولكنه مادام لا يملك القدرة على زيادة قوة الإنتاج فيها عما يستهلكه منها ، فإن الثروة تفنى ويعود الفرد فقيراً .. ويستطرد إلى القول بأنه لا ينبغى توجيه البحث الاقتصادى إلى الثروة — فى حد ذاتها كموجود

(١) نوجه النظر إلى هذه المحاولات التى تبدو مبكرة .. لإنشاء وحدة اقتصادية بين أقاليم أوروبا (الغربية على الأقل) من عهد أصحاب النظم .. وفى الحق ان هذه المحاولات ترجع إلى عهد شارلمان عام ٨٠٠ الميلاد .. وهذا هو الأصل فيما يسمى بالسوق الأوروبية المشتركة .. ولقد كتبنا فصولا عن هذا الموضوع فيما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ ، ثم فقدت ، ولعلها تظهر من جديد فى صورة أوفى ان شاء الله تعالى .. لتكون (مع غيرها) تذكرة للمسلمين الذين نسوا مفهوم الأمة الواحدة .

مادى — وإنما يكون توجيه البحث إلى تنمية القوة المنتجة للثروة .. وتتأثر هذه القوة بعوامل كثيرة لا تتصل بالإنتاج مباشرة ، ومنها الدين المسيحى[1] وإلغاء العبودية ووراثة العرش واختراع الطباعة ، والصحافة ، والبريد ، والنقود ، والمقاييس ، والموازين ، وطرق المواصلات وغير ما تقدم من العوامل ذات الصبغة القومية العامة ... أدخل (لست) إذن ، ماتقدم ذكره ضمن العناصر الفعالة فى القوى الإنتاجية .. وهى من عمل الأجيال السابقة ، أى بما تركته للأجيال المتعاقبة ، ومن ثم فإنها تعد من رأس المال الذى تجمع لجيل حاضر بجهود بذلتها أجيال سابقة . . وهكذا تتحدّد الطاقة الإنتاجية لجيل حاضر ، بمدى قدرته على الإفادة بما تركه السلف ، وبمدى قدرته أيضا على الإضافة إلى ما ورثه .

ووجّه (لست) نقده إلى ما دعا إليه (آدم سميث) من حرية التجارة، وقرر بأنها دعوة غير عملية ، إلا إذا اتحدت دول العالم واتفقت ظروفها واتجاهاتها ، ثم يضيف بأنه من حيث إن هذا لم يتحقق، ولن يتحقق .. فإنه يتعين النظر إلى التجارة على أساس من واقع الأمر ، فالفرد ينشط ويتعامل فى نطاق محلى وفى نطاق عالمى وتقف الدولة بين الفرد وبين العالم . . ولذلك يجب أن ننظر إلى الأفراد لا كمنتجين ومستهلكين فحسب ، وإنما كمواطنين تتأثر قدرتهم على الإنتاج بمدى التنظيم الاجتماعى والسياسى للدولة التى ينتمون إليها .

(١) هذا عند فريدريك ليست .. وقلما يدعو كتاب الفكر الاقتصادى إلى مثل ما يقول به هذا الكاتب :. أما علماء الاقتصاد المشتغلون بالنظرية فى المحل الأول ، فهم يصرحون بأن العلم منقطع الصلة بالدين ، ومنا من يتابع هذا القول دون تمييز بين الدين الحق وبين طقوس هاجمها فلاسفة الغرب وليس من شأننا أن نتعرض لها .. ولكن من شأننا أن ننبه إلى خطورة الولاء السلبى الذى غرقت فيه جامعاتنا ومراكز البحث عندنا .. حين ظن الباحثون فى عشرات السنين الأخيرة (طوال ما انقضى من القرن العشرين) أن ما ينطق به كتاب العلوم الإنسانية فى الغرب هو الحق .. وإن كان فيه إهدار وتنحية للدين .. وهذا خطأ صغير .. لا يقع فيه إلا المستضعفون فى الأرض .

واستناداً لما تقدم رأى (لست) أن وظيفة علم الاقتصاد هى العمل على تحقيق التقدم الاقتصادى للمجتمع كله ، أو للدولة ، ولذلك فمن الخطأ فصل الاقتصاد عن السياسة ، إذ لا يجوز للدولة أن تقف مكتوفة الأيدى دون حماية القوة الإنتاجية الكامنة بها (١) .

ومن حيث إن البلاد الزراعية تكون دائما فى مستوى أقل من مستويات البلاد الصناعية فإنه يتعين أن تتدخل الدولة بالتوجيه إلى الصناعة وحمايتها فى مراحل نشأتها ، حتى وإن تحمل الشعب بعض التضحية فى سبيل زيادة الطاقة الإنتاجية بجملتها ... ولكن هذا القول يتوقف على جدية فرص النجاح فى توطين صناعات توافرت لها مقومات الاستقرار .. وحين تصل الصناعات الوطنية إلى النضج فإن الحماية تُرفع ، وتتوقف تضحيات الشعب بعد تحقيق الغاية من حماية الصناعة .. وعندئذ يجوز القول بحرية التجارة .

لذلك يعتـــبر (لست) من أنصار حرية التجارة ، إذ كانت نظرته إلى تدخل الدولة وحماية الصناعات الناشئة على أنها وسيلة لتصنيع البلاد الزراعية وتطوير البلاد المتخلفة صناعيا .. وحين تتقارب المستويات أو تتفق ، إن أمكن ذلك ، يجوز النظر فى تقسيم العمل على نطاق عالمى ... وعن السكان قال (لست) بأن لكل نظام اقتصادى ، قدرة معينة على الاستيعاب ، إلا أنه يترتب على النمو الاقتصادى أن تزيد هذه القدرة . . وفى رأيه أن كلا من الإنتاج الزراعى والصناعى ، لا يزال يتسع لبذل الجهود فى سبيل تحقيق التقدم والإبداع إلى حد يتعذر التكهن بمداه .

ومن جملة آراء هذا الكاتب يتضح أنه نصير للرأسمالية الصناعية ، وأنه يريد تمهيد السبيل لتقدمها . . ولكنه تأثر بالظروف السائدة فى ألمانيا فى

---

(١) هذا قدر كبير من التسامح .. فى ذكر المجتمع والدولة وكأنما هما شىء واحد . . والأمر جد خطير . . فالإسلام يفصل فى ثبات ووضوح . والفكر الإنسانى مختلط ومضطرب .

عهده ، كما تأثر بأهدافها . . ولذلك تشابهت بعض آرائه مع آراء أنصار المذهب التقليدى ، وإن لم تتفق معها من بعض الوجوه .

ننتقل الآن إلى ثالث من أصحاب النظم الذين عاشوا مفكرين فى أواخر القرن الثامن عشر وفى أوائل القرن التاسع عشر ، ومنهم من إمتد نشاطه إلى أواسطه . . ونريد به « سيسموندى Sismondi ١٧٧٣ — ١٨٤٢ » فنقول : كان سيسموندى من أنصار (آدم سميث) ، ولكن هذا لم يمنعه من النقد والقول ببعض الآراء التى خالفت ما ذهب إليه (سميث) ومن أهم آثاره فى هذا الشأن ، ارتيابه فى القول بأن (سعى الفرد لتحقيق مصلحته الذاتية يعود على المجتمع كله بالخير) ، كما رفض (سيسموندى) أيضا أن ينظر إلى الثروة على أنها مفهوم مادى خالص ، وقال بأنها مفهوم يقاس بمدى ما يحققه من رفاهة إنسانية .

وخالف أنصار المذهب التقليدى فى نظرهم إلى علم الاقتصاد على أنه علم يستمد قواعده من ظاهرات مادية تثبت صحتها . . وأراد أن يستخلص قواعد الاقتصاد من النتائج التى سجلها التاريخ . . ولهذا يعتبر من أنصار المذهب التاريخى . . وقد استوقف نظره ما خالط التقدم الصناعى والإنتاج الكبير فى كل من انجلترا وفرنسا من مظاهر سوء الحال للطبقة العاملة ، وتوالى الأزمات فوجه نقده إلى الوسائل والأهداف ، كما وجهه إلى النتائج العملية لتعاليم (آدم سميث) وعارض الوسيلة المجردة التى لجأ إليها (ريكاردو) فى دراسة الظاهرات الاقتصادية وتفسيرها . . ورأى أن علم الاقتصاد من علوم الخُلُق ، ذات الصلات الوثيقة بجميع مظاهر الحياة الاجتماعية . . ومن ثم فهو يستمد مادته من المشاهدة والتجربة ومما وعاه التاريخ من نتائج التطبيق .

وهكذا يمكن القول بأن (سيسموندى) لا ينفذ إلى نقد المذهب التقليدى من ثغرة فى منطقه ، وإنما من ظاهرة أثبتها التاريخ مرارا وتكرارا ، وهى الفرق الكبير بين المقدمات والنتائج . . ومن ثم عُنى فى دراسته لوظيفة علم

الاقتصاد » بالكشف عن آثار النظم الاجتماعية والسياسية على الرفاهة الاقتصادية للشعوب « .

ثم تابع (سيسموندى) نظرته إلى الثروة على أنها مفهوم يتصل بتحقيق الرفاهة للجنس البشرى وقال بأنه يتعين العمل على وضع نظرية عادلة للتوزيع تلقى من العناية والاهتمام « ما تلقاه نظرية الإنتاج » ونعى على المذهب الفردى اهتمامه البالغ بالإنتاج « كما نعى على هذا المذهب أيضا قوله : إن زيادة الإنتاج لا تحمل فى طياتها شرا ، نظرا إلى نشاط جهاز الثمن وقدرته على تحقيق التوازن الاقتصادى » . وقال بأن مسألة زيادة الإنتاج — مجردة عن بقية الاعتبارات — تنطوى على خطورة بالغة .. لأنه ما لم تصاحبها زيادة مماثلة فى رغبات الأفراد وفى طلبهم الفعال ، فإن هذا يؤدى إلى أزمات وفرة الإنتاج ومن ثم الكساد والبطالة وإفلاس المشروعات وضياع رؤوس الأموال .

كما قال (سيسموندى) إن المنافسة الحرة الطليقة تقضى على الضعفاء وإن مساوىء التنافس وحرية التجارة تقع على عاتق الطبقة العاملة التى تتعرض لأسوأ صور الاستغلال والعبودية .. ولهذا طالب بتدخل الدولة لإلزام أصحاب الأعمال بكفالة العيش للمشتغلين فعلا بالإنتاج ، ورأى أن زيادة السكان عبء ترزح تحته الطبقات العاملة ، واقترح النظر فى إيجاد صور من التضامن والتعاون بين العمال وأصحاب الأعمال ، دون الإخلال بمبدأ حرية الفرد والملكية الخاصة .. ولم يسلّم بالأسس التى قامت عليها تعاليم (آدم سميث) من حيث التوافق بين صالح الفرد وصالح الجماعة ، وطالب بتدخل الدولة تدخلا إيجابياً يكون من شأنه زيادة نصيب العمال من الدخل الأهلى .. وأسس اقتراحه هذا على النظرية الاقتصاديه ، حين قرر بأنه يعمل على تحقيق التوازن بين تزايد الإنتاج كأثر من آثار التقدم الفنى ، من ناحية ، وتزايد القدرة الشرائية ممثلة فى الطلب الفعال الذى يجىء من المستهلكين

من ناحية أخرى(١).

وهكذا يمكن القول بأن سيسموندى ينقد النظرية التقليدية ويحذر من آثار الحرية الطليقة ، حال مباشرة النشاط الاقتصادى ، ويؤمن بوقوع الآثار السيئة للمنافسة على الضعفاء من المنتجين . . ويطالب بتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى لزيادة نصيب الكادحين من أجل تحقيق التوازن ، بالإضافة إلى أن خطة كهذه هى الأجدر بمفهوم الثروة كما يراه ، إذ هى وسيلة لتحقيق الرفاهة الإنسانية .. وما هى بمفهوم مادى خالص ، كما رآها أنصار المذهب التقليدى .

وبالرجوع إلى الفترة التى عاصرها من تقدم ذكرهم من الاقتصاديين ، يلاحظ أنها تقع فيما بين أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كما أشرنا من قبل ، ولم تكن الثورة الصناعية عندئذ قد جاوزت أولى مراحلها .. ثم دخلت المشكلات الاقتصادية فى أعنف أدوارها مع انتصاف القرن التاسع عشر ، حين انتشر استخدام طاقة البخار والآلة وتزايدت الحجوم وتقدمت وسائل المواصلات واتسعت الأسواق فاتجهت الحجوم للزيادة من جديد .. وهكذا فى حلقة مفرغة .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر استجدت عوامل أخرى زادته من حدة المشكلات ، ومن ذلك توافر قدر من الفراغ الفاصل بين كل من العمال وأصحاب العمل لأن الجيل الذى تحمل المسئولية عن الإنتاج — عندئذ — لم يشهد بناء الصناعات فى فجر القرن التاسع عشر ولم يشهد شيئا من عهد (الأسطى) الذى كان يجمع العمال أو (الصبيان) — بلغة ذلك العصر — فى

---

(١) فى هذه الأقوال كثير من الصواب .. ولكن الرأسمالية الصناعية كانت بأول عهد النجاح الذى أطاح بتوازن القوم فى أوروبا .. ومن ثم ذهبت هذه الصيحات أدراج الرياح .. وتهيأت الفرصة لما هو أشد على الرأسمالية من كل ما كانت تعانيه .

موقع متواضع ، ويقاسمهم النشاط وصوراً كثيرة من صور الحياة الإنسانية التي تجعل من رب العمل والعمال أسرة واحدة[1] .

دخلت هذه الظاهرات ، حول منتصف القرن التاسع عشر فى سجل التاريخ وحلت مكانها صور أخرى ، تميزت فيها الطبقة العاملة بأنها مجموعة من الأجراء الكادحين الذين لا أمل لهم فى تملك أدوات الإنتاج ، كما أن المالكين للوحدات الإنتاجية أنفسهم لم يرتبطوا تماما من الناحية النفسية بالإنتاج ومقوماته ، لأنهم لم يشهدوا بناءها ، ولأن هذا البناء قد خرج بحجومه عن الحد الذى يطيق الفرد أو الجماعة القليلة تدبير أموره .. وبخاصة حين انتشرت الفروع ووحدات الإنتاج فى مواقع متباعدة ، منها ما كان خارج حدود الإقليم . . فنشأت طبقة أخرى مميزة هى طبقة أصحاب المهن والوكلاء الذين يشغلون هذا الفراغ ، فلم يعد صاحب العمل ينظر بشخصه فى شئون عماله . . بل أسند هذا الأمر إلى غيره من الأخصائيين ، ومن ثم تطورت هذه المهن[2] على نحو أدى إلى عناية بعض علماء الاقتصاد بنقدها وإلقاء كثير من اللوم عليها فى كل ما يتصل بمشكلات العمل ومشكلات التوزيع بوجه عام .

---

(١) جاء ذكر هذا الفراغ ـ لأهميته ـ فى بحث سابق بحث رقم ١١ ، وليلاحظ القارىء أن أحداث القرن التاسع عشر والعوامل السائدة فيه . . يتصل بعضها ببعض آخر . . ومنها ما يظهر زمناً ثم تهدأ آثاره حتى ينسى ، ثم يظهر من جديد ، وكذلك الآراء التى يغلب على معظمها أنه وليد البيئة . . لذلك ليس من الميسور التزام الترتيب التاريخى بحيث يفرغ الكاتب من عهد لينتقل الى غيره دون عودة لما سبق . . بل ان تقديم اللاحق قبل السابق يكون ـــ أحيانا ـــ أصلح لتقريب منطق الأحداث وآثارها .

(٢) نريد بالمهن هنا جمع مهنة . . وهى فى لغة العصر الحديث « الأعمال الحرة » وما فى حكمها .. كأن يحترف صاحب الكفاءة الإدارية أعمال الوكالة عن المساهمين وعن العمال .. وكأن يحترف بعضهم المحاسبة والتنظيم والمحاماة والعمالة .. الخ . . وهذه كلها وظائف لا شطة فى حقل واحد . . ولقد كانت عناصر هذا النشاط من قبل مائتى عام .. مقصورة على الأسطى والصبى والمقاول .. ومع تزايد الحجوم كسبت هذه المهن أهمية متزايدة . . الى حد أن بعض كتاب الاقتصاد فى البلاد الرأسمالية يرى أن وجود أصحاب المهن ، وارتباط مصالحهم الشخصية بل أرزاقهم ووجودهم ، بهذا النظام الرأسمالى.. يعتبر من أسباب استقراره أو من الحصون المانعة دون تقدم الفكر الاشتراكى . . ونحن نقول بأن هذه مسألة فيها نظر ؟

كان طبيعيا إذن أن تكون المشكلات الاقتصادية (فى كل من الدراسات وميادين العمل) التى شهدها العالم من النصف الثانى للقرن التاسع عشر أشد عنفا من سابقاتها من حيث الشمول وعمق الأثر ، كما كان طبيعيا أن يستمر نشاط العلماء فى دراسة النظم الاقتصادية .

وفى أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين ظهرت آراء لطائفة من الاقتصاديين الأمريكيين الذين يدخلون فى عداد أصحاب النظم ومنهم فبلن وكولينز وميتشل .

وهكذا نرى أن البيئة المكانية التى طالما أشرنا إليها (وهى انجلترا والقارة الأوروبية) صدرت عنها وحدها آراء واتجاهات . . حتى بدأت أمريكا الشمالية تسهم فى هذا المعترك الكبير .. فى وقت متأخر نسبيا .

لقد كان ظهور أصحاب النظم من الأمريكيين ، فى أواخر القرن التاسع عشر وفى مستهل القرن العشرين . . وكان لبعضهم شأن كبير فى التنبيه إلى ضرورة الإصلاح ، ولكن المجتمع الرأسمالى المتجه عندئذ إلى بناء كيانه الاقتصادى لم يكن ليُصغى لدعوة كهذه .

وحُورب دعاة الإصلاح وأوذوا..وشهد مطلع القرن العشرين ماشهده القرن التاسع عشر فى أوائله وفى أواسطه .. ففى مطلعه رفع التاريخيون صوتهم ، ولكن الرأسمالية المتصاعدة فى انجلترا صرفت دوائر الأعمال عن الاستماع للنداء ..وفى أواسط القرن ازداد التنبيه إلى خطورة التطورات .. حين كان كارل ماركس ونظراؤه يشددون النكير على الفردية والرأسمالية جميعا .. ولكن حملة الصمت تجددت .. حتى تزايد التجمُّع وتفاقم الفكر العنيف . . ومرة أخرى يعيد التاريخ نفسه مع أوائل القرن العشرين ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، ونرى هذا واضحا فى حياة بعض دعاة الإصلاح من المدرسة الأميركية .. وسنعرض لجهود أحدهم ولما لقية من جزاء ، فى الفقرة التالية .. فنقول :

هو واحد من الأعلام فى جملة أصحاب النظم . . ونريد به « ثورشتاين ڤبلن Thorstein Veblen ١٨٥٧ — ١٩٢٩ » ، من كتاب القارة الجديدة . . الذين تأثروا بالبيئة الأمريكية ، وسنكتفي بهذا الكاتب وحده من جملة المدرسة الحديثة لما بلغته كتاباته من التأثير حال حياته . . ومن بعد انقضاء فترة الصمت التى أحكمت خلقاتها من حول آثاره العلمية . . عشرات السنين . . ونلاحظ هنا أنه فى الوقت الذى بدأ فيه (ڤبلن) دراسته (كطالب علم) ، كان الاقتصاديون من أساتذة الجامعات فى ألمانيا يُدخِلون المنهج التاريخى فى دراسة علم الاقتصاد ، ومنهم من ألقى ظلا كثيفا من الرِّيَب على وجود قوانين طبيعية تحكم سلوك الإنسان حال تدبير معاشه !!

ومن ثم لقد استمد هؤلاء مادة البحث فى الاقتصاد من تتابع الوقائع السائدة . . وأسسوا نظرتهم إلى هذا العلم بوصفه تعبيراً عن رأى معين ومسلم به . . لا بحثاً فى ظاهرات مادية تستمد ثباتها من الطبيعة . . ومن هؤلاء — كارل نيس ، وشمولر ، وسمبارت ، وڤيبر Veber — الذين أسهموا فى إمداد الفكر الاقتصادى بنزعة البحث التاريخى ، وتقديم فكرة الرفاهة والعوامل النفسية حال النظر فى وظيفة علم الاقتصاد .

وتأثر تلاميذ هذه المدرسة إلى حد بعيد ، بما استجد من آراء أضيفت إلى مقترحات من كتب فى أوائل القرن التاسع عشر كما تأثروا بالظروف التى سادت فى العشرات الأخيرة من القرن التاسع عشر ، والربع الأول من القرن العشرين ومن هؤلاء (ڤبلن) وقد عرفنا أنه عاش إلى عام ١٩٢٩ . . وسنعرف بأنه ظل يعمل فى هذا الحقل ، كاتباً ومحاضراً ، إلى آخر أيامه وقد نيَّف على السبعين ، إلا أنه غير مدين لمن عاصرهم أو لمن تأثر بكتاباتهم ، بعمق النظر . . فقد وصل فى أواخر حياته للإحاطة بآرائهم وبآراء غيرهم ، إلى الحد الذى مكّن له من نقد ما كتبه سابقوه ومعاصروه .

وقد وجه ڤبلن نقده اللاذع إلى المعايير الاجتماعية التى تحدد سلوك

الأفراد فى ظل النظام الرأسمالى الخالص ، وقال بأنه إذا جرِّد هذا النظام مما تقنَّع به من ستار براق ظهر على حقيقته ، فما هو — فى تقدير ڤبلن — إلا صورة مكررة من سابقاتها التى سادت فى الجماعات البربرية . . وقال بأن النظام النقدى وما يصاحبه من صراع على تجميد الثروات ، يؤدى إلى تكرار العمليات التى مارسها الإنسان فى عصور الهمجية من بطش وسلب واكتناز . . ووصف الطبقة العالية التى عاصرها بأنها طبقة مميزة بالإعفاء من بذل المجهود . . وبأنها وصلت إلى مراكز الصدارة فى المجتمع الصناعى . . بأساليب تتسم بالوحشية وبالحرص على المصلحة الذاتية وإيثار الأهل والعشيرة والأعوان . . دون المجتمع ككل تسود أفراده روح التعاون . . وقال بأن خصائص هذه الطبقة التى تحتل أعلى المستويات الاجتماعية فى ظل النظام الرأسمالى . . هى الغباء ، وضعف الكفاية الذاتية ، والتحلل الخلقى . . الذى يجيز لصاحبه أن يعمد إلى الاحتيال أو إلى القوة الغاشمة فى سبيل تحقيق المصالح الفردية ممثلة فى سحق المنافسين واكتساح الأسواق وجمع الثروات .

وبهذا الأسلوب ذاته هاجم المشروعات الصناعية والتنظيمات الاحتكارية . وقال بأن الأصل فى قيام الصناعة وفى تقدمها حين تستخدمُ أحدث الأساليب الفنيه والإدارية . . إنما هو إنتاج ما يحتاج إليه الناس من سلع ومن خدمات تُشبِع الحاجات .

ثم يستطرد (ڤبلن) ليقول : ولكن رجال الأعمال حوّلوا هذه المشروعات إلى أدوات للسيطرة على الإنتاج بقصد امتصاص المال ، ولو أدى ذلك إلى تضييق الأرزاق . . ومن رأى (ڤبلن) أن كسب المال الوفير يتعارض مع الإنتاج المؤدى للرفاهة . . لأن تحقيق الثراء الضخم يكون عادةً بالحد من الإنتاج أو بالتحكم فيه . . ويُضيف « إن الحصول على الثروة كثيراً ما يجرى رَخَاءً » وبسرعة بالغة فى ظل النظام الرأسمالى ، دون الاشتغال بالإنتاج ، أو بالتجارة بمعناها التقليدى ، وإنما بمجرد حيازة سند الملكية . .

وتكريس الوقت والحيلة لأعمال السمسرة والوساطة فى نقل شهادات الملكية من يد لأخرى .. والمضاربة فى الأوراق المالية واحتكار الأسواق واصطناع الأزمات لتحقيق الأرباح الفاحشة[١] » .

حمل فبلن على أنصار رجال الأعمال وأعوانهم من الخبراء والمحامين ورجال المصارف وسَخِرَ من حياة الطبقات العالية . . حين وصفها بأنها زُخرُفٌ باطل لا يعدُو أن يكون ثياباً فاخرة لا تصلح لمباشرة عمل مفيد، وطعام يزيد على حاجة البدن ، ورأس خلا من كل علم نافع .. أو هى حياة تتَّسم بمظاهر الإسراف فى النفقة ، وقصْر النشاط على مجرّد استغلال جهود البشر .. وما يرهقهم من أحداث ومن ضائقات[٢] .

وقال عن التوازن التلقائى فيما بين العرض والطلب . . بأنه مفهومٌ نظرى فى ظل النظام الذى عاصره . . لأن قادة الصناعة يخشون من زيادة الإنتاج أن تؤدى إلى انخفاض الأسعار ومن ثم فإنهم يذهبون إلى حد التخريب الرأسمالى للمحافظة على مستويات الأسعار ، وبالتالى معدلات الأرباح ، ومن ذلك ماتعمدإليه المشروعات المتكاملة ومنظمات الاحتكار...

---

(١) ترك (فبلن) آثاراً علمية قيمة .. وأخرى فى الفكر الاقتصادى. وقد حوربت مؤلفاته عشرات السنين ، حال حياته وبعد وفاته عام ١٩٢٩ . . وقد امتدت هذه الحرب (كما سنرى فى المقال التالى) إلى دور النشر وإلى الجامعات. . وبعضها يقوم على معونات أصحاب الملايين ، ومن ثم لا يجرؤ هذا البعض على توفير الحصانة لكلمة الحق ، حتى فى محراب العلم.. ومن آثار فبلن كتابان جديران بالاطلاع هما :
نظرية الطبقة الخاملة The Theory of the Leisure Class والكتاب الآخر عنوانه : ربابنة الصناعات ويريد بهم أصحاب المصانع Captains of Industry .

(٢) كأنما يصف (فبلن) هنا سماسرة المال من أقطاب الصهيونية العالمية .. فهم القابضون على مفاتيح السيولة الدولية والبورصات ومعظم الأسواق .. وفى هذا قدر كاف للتحكم فى كثير من التفصيلات التى تمس أرزاق الناس .. نريد بذلك : الأفراد ودرجات المجتمع الواحد والكثرة الغالبة من الشعوب ونريد بذلك أيضاً : دوائر الأعمال وأصحاب السلطان . . الحاملين للأمانة فى معظم الأقطار وفى أكثر الأزمان .. وما كانت الحال لعهد (فبلن) إلا مرحلة تميزت بالوضوح إذا قاسها الباحث بغيرها .. لأنها جاءت فى ختام القرن التاسع عشر ، وقد عرفنا ما هو ، وما أهميته ..

ومثلُ هذا البغى فى إدارة عجلة الإنتاج يؤدى إلى طرد العمال والإلقاء بهم فى مجاهل البطالة . . كما يؤدى إلى حرمان المجتمع من فيض الناتج وانخفاض الأسعار [١] .

ومن رأى (ڤبلن) أن الصراع الذى تدور رحاه فى ظل النظام الرأسمالى ليس فى أساسه صراعاً بين العمال كطبقة مميزة ، وأرباب الأعمال كطبقة أخرى ، على نحو ما صوَّره كارل ماركس . وإنما هو صراع بين الغرائز . . فالعمل سلوك ظاهرى يجد جذوته المتّقدة فى تشبُّث الفرد بالبقاء . . وأما اجتناء الربح فسلوك آخر يجد علته فى غريزة التملك ، وفيما بين هذه الدوافع النفسية بأصولها وبفروعها تنازعٌ يرى فيه (ڤبلن) تفسيراً للصراع الذى يبدو وكأنه طبقى [٢] ذلك أنه رأى الفراغ المخيف الذى يفصل بين السلوك الاقتصادى فى ظل الرأسمالية . . وبين المنطق الرصين الذى يبدو صادقا وبريئاً ، عندما تجرى على مقتضاه أقوال المدافعين عنها ، والداعين إلى اعتناقها . . ورأى أنه فى ظل النظام الرأسمالى قد استُعبِدت الملكات والعقول . . وحيل بين الفهم الواعى من جهة وبين التطبيق العلمى من جهة أخرى ، أن يكونا على اتفاق يؤدى إلى الرفاهة . . مع أنه من شأن التقدم الذى حققته الحضارتان المادية والفكرية ، أن تكون هذه الرفاهة أقرب منالاً مما كانت عليه فى عهود سابقة على التقدم الفنى المعاصر . . . ورأى أن الاقتصاد كمجموعة قوانين تحكم نظاماً أبدياً . . قد انقضى ، لأنه لا يأخذ فى حسابه ظاهرة التطور ولأنه لا وجود — فى عالم الحقيقة —

(١) يرى الدارسون لعلم الاقتصاد والنظريه الاقتصادية . . قدراً من الدقة فى هذا القول من حيث إنه تمهيد نظرى . . لا مجرد فكر أو رأى، ولكن هذا الكتاب لا يتسع لأكثر مما قدمناه ، ومن ثم تعين التنبيه لما فى مثل هذا الموضع من دقة يدركها دارس الاقتصاد .

(٢) تفسير ڤبلن لما يسمى بالصراع والصراعات أقرب إلى نظرة الإنسان . . وقد عرضنا له بالقدر المناسب عند الكلام عن الحاجات Needs فى كتاب تال .

لنظام اقتصادى ثابت .. يمكن أن تستنبط منه أو توضع من أجل تحقيقه قوانين ثابتة ... تصح على البرهنة فى كل الظروف [١] .

ولئن كانت كتابات كارل ماركس قد سبقت ظهور فبلن . . إلا أن اقتصاديات ماركس كانت تقليدية ، كما أن التطور الاجتماعى الذى أدخله فى حسابه كان أشبه بالتطور الطبيعى للكائنات الحية التى تخضع حال تطورها لنسق ثابت لا ينحرف ولا يلين حتى يصل التطور بالكائن إلى غاية مقدرة له من قبل أو مقدرة عليه .. أما فبلن فقد قال عن التطور الاجتماعى الذى تمر به الأجيال : إنه ليس من قبيل ما ذهب إليه «ماركس» حين ظن بأنه تطور رتيب لا يلين ولا يحيد . . وإنما يجب أن يفهم أى نظام اقتصادى لمجتمع معين .. فى ضوء ما يسود هذا المجتمع من نماذج ثقافية . . ويعلل ذلك بقوله : « إن السلوك الإنسانى هو وليد الصرح الاجتماعى والقيم التى تحكمه . . ومن ثم يتعين حصر البحث العلمى لهذا السلوك فى دراسة المؤثرات التى تنبعث من الصرح الاجتماعى ، ومن القيم التى تحكمه ، على نحو يؤثر فى السلوك ويشكله حال خروجه إلى عالم الحقيقة » .

لقد كان للجهود التى بذلها أصحاب النظم آثار باقية فى نظرة القرن العشرين إلى الدراسات الاقتصادية .. ولهذا يطيب لنا أن نقف مرة أخرى عند هذه الجزئية .. فهى جديرة ببحث خاص بها .

---

(١) يرى فبلن وغيره أنه لا وجود لنظام اقتصادى ثابت . . فى عالم الحقيقة . . ونقول «ذلك مبلغهم من العلم» ومن أجل التنبيه إلى المصدر الذى تركه الباحثون فى الغرب وفى الشرق ، جهلا أو عنادا ، صدر هذا الكتاب وما يكمله . . والله المستعان .

[١٨]

النظم الاقتصادية (بقية)

Economic Orders (Continued)

وعدنا بالوقوف مرة أخرى عند هذه الجزئية التى صبغت القرن التاسع عشر بصبغه برّاقة من الاجتهاد فى كل مجال ينشط فيه الإنسان ، وحين يصدر عنه تصرف فردى أو جماعى ، وحين يخضع فى تصرفه هذا إلى دافع ذاتى أو يتأثر بالعوامل المحيطة به .. وقلنا فى بحث سابق بأن هذه الوفرة التى ورثها القرن العشرون ليست علما خالصاً . . وإنما هى فكر فى معظمها . . وإذ نتحدث عن النظم وأصحاب النظم ، فإنه تجدر الإشارة من جديد إلى أن الكتّاب المتخصصين ، لم يتفقوا بعد على ماهية النظام الاقتصادى وماهية الفكر الخالص ، والرأى الفرد ، ورأى المدرسة ، والملامح المميّزة للمذهب ، وخصائص العقيدة .. ولكنْ بحسبنا الآن أن نضع فواصل حاسمة بين العلم والفكر والرأى..وهذه خطوة كبيرة .. أما أن يكون جدلٌ بين الكتّاب حول جزئيات الفكر الاقتصادى ، فهذا أمر طبيعى . . ولذلك لا يضيق الباحث حين يرى خلافا حول الموقع الصحيح لاجتهاد المدرسة الأميركية مثلا ، أو غيرها من المدارس .. فلكلٍّ منها آثار جديرة بالنظر ...

فمن الكتاب الفرنسيين من يرى أن النظام الاقتصادى « فكر صادف فرص التطبيق حتماً » ومن ثم فهو مفهوم يتضمن وقائع سجّلها التاريخ ... ولكنّ هذا الرأى ليس محل اتفاق ، وإلاّ لتعيّن القول بأن أصحاب النظم قد توافر لهم من الفرص المؤاتية ما سمح بتطبيق فكرهم بأنفسهم أو بجهود غيرهم .. وهذا غير مطّرد فى شأن المفكرين والفلاسفة الذين ذكرنا بعضهم ولا نزال . . ويقول الفرنسيون أيضا بأن « المدرسة فكر ورأى لم يصادفا حتما فرص التطبيق العملى فى بعض مراحل التاريخ » وهذا أيضا غير متفق

عليه ، مما يدعونا إلى الوقوف عند حد التقسيم الواضح الثابت .. فنقول بأن أصحاب النظم قد أسهموا بالفكر والرأى ، وحسب ، وليس حتماً أن يكون لهم أثر فى التطبيق ، فى زمانهم أو من بعده ...

وفى ضوء ما تقدم من تحديد للوضع الذى يشغله أصحاب النظم نقول بأن (ڤبلن) قد غلب عليه طابع الإنتاج الفنى .. وأنه صرف كثيراً من الجهد فى مُتعه عقلية يجدها الباحث حال استقصاء الظاهرات حتى وإن كانت قاتمة أو مريرة .. ومن ثم فإن كتاباته — على وفرتها — لم تترك للفكر الاقتصادى توصيات محددة أو مقترحات عملية تُخْرِجُ البشرية من هذه الحيرة ، وقد تنبه (ڤبلن) إلى مسلكه هذا فى البحوث التى نشرها ، وبرّره بقوله بأن جلاء التناقض وتوكيده هو الواجب الهام الذى يقع على عاتق العلماء .

وواضح أنه يريد بما تقدم ما استيقنته نفسه من تعارض تام بين القواعد المسلمة لعلم الاقتصاد التقليدى وبين النتائج التى سجلها التاريخ .. أما أن يقترح العالم حلا أو أن يبشر بمذهب فإن هذا لا يقع أصلا فى مهمة الباحث بالطريقة العلمية .

هذه خلاصة شديدة الإيجاز لحملة (ڤبلن) على النظام الاقتصادى الذى عاش فى ظله ، وقد حُورب من أجل نشره لهذه الآراء وأُبْعِدَ عن بعض المراكز مرة بعد أخرى بنفوذ أرباب الأعمال وما لهم من سيطرة قوامها المال .. لأنه هاجمهم وسخر من أهدافهم ومن وسائلهم .

ولم تكن كتابات (ڤبلن) من النوع الذى ينتشر فى يسر بين الجماهير الشعبية .. وإنما كان يؤثر فى العقول التى تتولى بدورها نشر الوعى وإذاعة الجديد ومن الآراء .

وقد حورب فى حياته بتضييق سبل العيش عليه ، ومات مجهولا وهو يشغل وظيفة أستاذ لعلم الاقتصاد فى جامعة إقليمية صغيرة فى بعض الولايات

الأميركية ، رغم ذيوع آرائه ، وحورب بعد حياته فأهملت الإشارة إليه في الكتب المقررة لدراسة الاقتصاد والفكر الاقتصادى .. إلا أنه فى الربع الثانى من القرن العشرين اضطر الاقتصاد الأميركى كما اضطر أكثر الكتاب تحمسا للتوازن الآلى المفترض للنظام الرأسمالى . . اضطر هؤلاء جميعا الى التسليم بما للتقدم الفنى من أهمية ، وكذلك الوفرة الإنتاجية الرتيبة ، وهذه ظاهرات لا تتأ ى فى ظل نظام ثابت جامد [1] لا يتصل بالحياة الواقعية وما تزخر به من أمور إنسانية ، حال النظر فى التوزيع كمفهوم تنبغى له صياغة للقواعد العادلة ، بقدر ما تنبغى صياغة القواعد التى تحكم الإنتاج .

وقلما يوجد الآن من لا يُسلِّم بهذا التطور فى النظرة العلمية إلى وظيفة الاقتصاد ، وضرورة تأييد النظم الاقتصادية التى تُدخِلُ فى حسابها القيم الثقافية ، والاعتبارات الاجتماعية الواقعية ومن ثم تؤدى إلى تخليص الفكر الاقتصادى من المادية المطلقة .

ولقد كان من آثار الجهود المتصلة خلال قرنين كاملين أن تبلورت بعض القضايا الكلية وظفرت بقدر كبير من الاتفاق ، على الرغم من استمرار الجدل حول التفصيلات .. وعلى الرغم من اختلاف المذاهب الاقتصادية ، ومن ذلك :

١ — العدول عن القول بأن الثروة مفهوم مادى خالص ، إلى القول بأنها مفهوم تخالطه فكرة اجتماعية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهة ، للمجتمع كله .

٢ — تهذيب المنطق الذى تستند إليه الملكية الفردية بحيث أصبحت هذه الملكية وظيفة اجتماعية تفرض على المالك أن يُضيف إلى القوة الإنتاجية لثروته قدراً يزيد على ما يُصيب هذه القوة من نقص بسبب الاستهلاك . . وهذا هو آخر ما وصل إليه اجتهاد الذهن البشرى ... بعد أدوار طويلة من

---

(١) جدير بالتنبية هنا ان الاقتصاد الإسلامى يتضمن فى أصوله « ضوابط الحركة والسكون » وينفرد بإطار ثابت لا حيدة عنه ولا فكاك منه .. مع المرونة فى الجزئيات . . ومن ثم توافرت للاقتصاد الإسلامى عوامل الاستقرار مع القدرة على مواجهة التغيرات الطارئة والدورية . . ولنا فى أحكام الزكاة وآثارها الاقتصادية مثلا رائعا .. ولكنه لايقع فى خطة هذا الكتاب .

الخلاف والصراع . . أما حقيقة الملكية فى النظام الواحد المستقر . . فهى استخلاف[1] وما أردنا إلا التنبيه لهذا الأمر . . إذ هو بالغ الخطورة . . ويجىء عرضه فى الموضع الأنسب ، إن شاء الله تعالى .

٣ — استبعاد بعض النظريات التقليدية ، كالقول بحتمية تحقيق الخير للفرد كنتيجة آلية لسعى فرد آخر إلى تحقيق مصلحته الذاتية .

٤ — التسليم بأن النظام الاقتصادى هو مفهوم نسبي يستمد وجوده من المجتمع ، ويتأثر بالنماذج الثقافية التى تسود فيه . . واستبعاد فكرة النظام الاقتصادى الثابت .

٥ — تهذيب فكرة الحرية الفردية بما استقر للدولة من حق تحمل المسؤولية عن تحقيق التعاون فيما بين أفراد الجيل المعين ، واتصال هذا التعاون على الأجيال المتعاقبة .

٦ — الاعتراف بالمنهج التاريخى ، كأسلوب علمى لإمداد الدراسات الاقتصادية بمادتها المتطورة . . ولتقدير صحة القواعد المستقرة فى زمن ما فى ضوء النتائج التى تترتب على تطبيقها .

ومن جملة هذه القواعد التى يقل بشأنها الخلاف .. يخرج الباحث بنتيجة عملية ، تتلخص فى أن تدخل الدولة (أو السلطات العامة) فى النشاط الاقتصادى .. قد أصبح وظيفة من وظائفها ، وهذا أمر واقع فى زماننا .

وأن هذا التدخل يتراوح بين القدر الهين (الذى يشبه الإشراف عن بعد) وبين الإيغال حتى يكون هيمنة تامه أوحلولا .. وهكذا صاغ الكتاب عبارات ومصطلحات للدلالة على النظم المتطرفة وما بينها .. كالاقتصاد الحر فى ناحية .. والمسير فى ناحية أخرى .

وإذ كان الفكر يتطور والأوضاع القديمه موروثة .. فقد نشأت خلال

---

(١) فى كتاب الله ، وحده ، تكييف صحيح وثابت للملكية .. وهو الاستخلاف ، وقد اكتفينا فى المتن بتقرير هذه الحقيقة مع الإشارة إلى أن لها مكانها من بحوث أخرى .

القرن التاسع عشر حاجة إلى نقل هذا الفكر إلى ميدان النشاط الاقتصادى بأساليب . . منها التأميم . .

ونشأت حاجة أخرى إلى ابتداع صور جديدة تتخذها المشروعات وقد كانت من قبل منشأة فردية أو شركة «فى الأغلب الأعم» فاستحدث المفكرون والمنظمون ما دعى إليه التطور من صور غير مسبوقة فكانت المؤسسات والهيئات . .

ولكل من الأساليب المستحدثة (كالتأميم) وأشكال المشروعات التى لم يكن لها وجود كالذى يشاهده الجيل الحاضر (كالمؤسسة) ذكر يتردد فى الأوساط العلمية وفى مراكز النشاط المالى والإدارى .. ومن ثم كانت هذه المستحدثات جديرة بإلقاء بعض الضوء عليها . . وذلك فيما يلى من البحوث .

* * *

١٩

التأميم
بين المؤيدين والمعارضين

Nationalization
Arguments of Advocates and Sceptic

يرى البعض أن التأميم هو نقل ملكية المشروع إلى الدولة بعد أن كانت للمنشآت الخاصة[1] ويثير هذا القول اعتراضاً يتلخص في أن ملكية المرفق الذي يُؤَمَّم . . لم تكن للمنشآت الخاصة في أي وقت وإنما تبقى دائماً للمجتمع ممثلاً في السلطات العامة التي تتولى الأمر فيه ... أو بعبارة أخرى تكون ملكية المرفق للدولة دائماً ، مع إمكان إسناد الإدارة أو الاستغلال لهيئة خاصة، ولهذا يكون تعريف التأميم بأنه نقل الملكية أو انتقالها ، غير دقيق .

والأولى أن يُعرَّف التأميم بأنه عمل من أعمال السيادة .. تعود بموجبه إدارة مرفق عام إلى الدولة أو يئول إليها مشروع يؤدي خدمة عامة ، أو مشروع يتوافر لنشاطه طابع المنفعة العامة أو الاحتكار الواقعي . .

أما أن يكون التأميم ، كفعل أو عمل تمارسه الدولة ، صادراً عن نزعة

---

(١) راجع مثلا « أصول القانون الإداري » للأستاذ الدكتور توفيق شحاته إذ يقرر ما يلي « التأميم اتجاه سياسي وأسلوب بمقتضاه تنتقل إلى الأمة ملكية مشروعات كانت بين أيدي الأفراد ، وتتولى الدولة نيابة عن الأمة إدارتها» وينصب اعتراضنا على (نقل الملكية بالتأميم) إذ ما كانت الملكية في معظم المشروعات التي تؤمم . . الا المجتمع .. سواء أقلنا بعد ذلك : للدولة ، أو للشعب .. ونلاحظ مثلا أن قناة السويس ما كانت ملكا للشركة المعروفة بهذا الاسم في زمانها حتى يقال بأن التأميم نقل الملكية إلى مصر .. وأما تأميم مصرف (مثلا) فليس فيه نقل الملكية إذ الأصل في الأموال التي ترصد لخدمة عامة أو لمنفعة عامة .. أن تكون أموالا عامة .. ولئن بدأ المشروع خاصاً فإنه عندئذ يقال المال الخاص بأنه (عام بالتخصيص) وفي هذا تفصيل .. وإنما أردنا التنبيه .. ومن شاء فليرجع لمكتبة القانون ولمكتبة الاقتصاد بوجه خاص .

سياسية أو مذهب اقتصادى ، فإن هذه وقائع تتوافر كلها أو بعضها لدفع الدولة فى اتجاه ينتهى إلى اتخاذ هذا الأسلوب .

وللتأميم دعاته وله معارضوه ... فيرى الأولون أنه ضرورىّ وينادى الآخرون بأن فيه أضراراً محققة يردونها إلى انعدام المصلحة الذاتية التى تتوافر للمشروعات الخاصة ، كما يردونها إلى خطورة إثقال كاهل الدولة بأنواعٍ شتى من الوظائف الاقتصادية التى لا تتفق مع التخصص والانقطاع للوظائف التقليدية .

وفى مقالنا هذا عرض موجز لأقوال المؤيدين والمعارضين للتأميم .. مع لمحة تاريخية تلقى ضوءاً على الناحية الموضوعية فى أقوال كل من الطرفين[١] .

وتتلخص حجج الداعين إلى الأخذ بأسلوب التأميم فى أمور وثيقة الصلة بالصالح العام .. ومنها الكفاية الحقيقية لإنتاجية المشروعات ، والقوة الشرائية للمجتمع ، وعلاج الأزمات والبطالة ، وتحقيق العدالة الاقتصادية وحماية

---

(١) فى كل من مكتبة الاقتصاد والقانون والإدارة مؤلفات مفيدة تناولت هذا الموضوع .. ومن أقدر الذين تعرضوا له .. الأستاذ « روبسون » أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (لندن) وله عدة مؤلفات فى العلاقة بين الثروة والرفاهة — وفى تطور السلطات المحلية بانجلترا — وفى علاقة التقدم الحضرى بنمو المادة القانونية فى التشريعات الوضعية — وفى شرح قانون الرقابة على حسابات السلطات المحلية .. وغير هذا كثير .. مما انفرد به «روبسون» أو أسهم فى إصداره .. ويعنينا هنا كتابان استندنا الى بعض ماورد فيهما .. ونوصى الدارس المتخصص بالرجوع إليهما رغم وفرة ما يصدر فى كل عام حول هذا الموضوع ، أما الكتاب الأول فعنوانه «The Nationalized Industries Under the Labour Government 1946-1950, edited by William A. Robson-1952» وهو من الكتب النادرة ، وأما الكتاب الثانى فقد صدر عام ١٩٦٠ ، ثم فى عام ١٩٦٢ ، وقد اطلعنا على الطبعة الثانية ، وهى بقلم « روبسون » بمعنى أنه لم يشرك غيره فى التأليف كما هى الحال بالنسبة الكتاب الأول أعلاه — وعنوان الكتاب الثانى كما يلى :

(Nationalized Industry and Public Ownership, by W. A. Robson, Professor of Public Administration London School of Economics and Political Science, University of London).

جمهور المستهلكين من استغلال الرأسمالية .. وفيما يلى تفصيل لما أجملنا :

أولا ـ عن الكفاية الإنتاجية :

يقول المنادون بالتوسع فى التأميم بأن المنشآت الخاصة تعمل على تحقيق الخير للمساهمين ولو على حساب المجتمع .

ومن حيث إن رأس المال الخاص يجب أن يخدم الاقتصاد القومى ،وألا يتعارض تثميره مع الصالح العام ، فإنه من باب أولى يجب أن تراعى الدولة هذا الاعتبار حال مباشرة المرافق العامة وما فى حكمها ، وأضمن وسيلة للحيلولة دون استخدام المرافق العامة ونظائرها فيما لا يتفق والصالح العام ، أن تكون مؤممة .

ثانيا ـ عن القوة الشرائية :

يلاحظ أن هذه الحجة — تتصل فى المحل الأول — بالدعوة إلى تأميم النظام المصرفى وهيئات الائتمان وتكوين الأموال ، لأن هذه المنشآت تضيف أقداراً هامة من النقود بمعناها الواسع عند الاقتصاديين المحدثين .

ولذلك فهى قادرة على إمداد المجتمع بقوة شرائية تخلقها عن طريق الائتمان ، وبقدرتها على التمويل بما يتجمع لديها من فائض المدخرات التى يمكن توجيهها إلى الإنتاج ، على نحو يؤدّى إلى إضافات رأسمالية . . ومن حيث إن بقاء هذه المنشآت الهامة فى أيدى الهيئات الخاصة ، يؤدى إلى استمرار الفواصل بين الطبقات وزيادة التفاوت بين الثروات والدخول ، فإنها من أجدر المرافق العامة — إن لم تكن أجدرها جميعها — بالتأميم .

ثالثا ـ عن علاج الأزمات :

يسترشد المنتج ، إذا كان فرداً أو هيئة خاصة ، عند تحديد حجم إنتاجه .. بجهاز الثمن ، ويحتفظ كل منتج بسرّية قراراته . .ويبقى العلم بجملة العرض — إلى حدّ بعيد ـ أقرب إلى الحدس والتّخمين ، نظراً لجهل كل منتج بقرارات الآخرين . . . ومن ثم يقع الخطأ فى التقدير ويختل التوازن

بين العرض والطلب . . وهكذا تنشأ الأزمات ، وتتوالى !

وبتأميم المشروعات الإنتاجية تجتمع للدولة بيانات وافية شاملة عن عوامل العرض والطلب الحاضرَيْن ، فيكون تقدير حجم الناتج أقرب ما يمكن عملياً إلى الأوضاع الحقيقيّة الراهنة ، ويقتصر التَنَبُّؤ على الاتجاهات المحتملة فى المدى القريب والبعيد ، وتكون القرارات التى توجّه الإنتاج أكثر دقة وانطباقاً على مقتضيات الصالح العام ، فيقل وقوع الأزمات وتخفّ حدتها حال وقوعها .

رابعا ـ عن البطالة :

يقول المنادون بالتأميم إنه يحدّ من البطالة ومن أسباب ظهورها ، فالمشروعات الخاصة تضع فى المحل الأول من الاعتبار مقدار الأرباح الصافية التى تعود على المشروع ، بصرف النظر عما قد يلحق الصالح العام من أضرار ، لذلك تعمد إلى ضغط تكلفة الإنتاج بخفض الأجور إذا انخفضت مستويات الأثمان . . كما تعمد إلى الحد من الإنتاج إذا ضعف الطلب ، ولو أدى ذلك إلى فصل العمال . . أما المشروعات المؤممة فإنها لا تلجأ إلى هذه الأساليب الهادفة إلى صيانة الربح على حساب الصالح العام وتتحمّل الخسارة المؤقتة فى سبيل تجنّب البطالة .

خامسا ـ عن تحقيق العدالة الاقتصادية :

فى المشروعات المؤممة لا يذهب الربح إلى طائفة من الرأسماليين ، وإنما يذهب إلى الدولة لتنفقه فيما يحقق الصالح العام ، وقد ترده الدولة إلى هذه المشروعات ، أو تمدها بأقدار من الأموال العامة ، تزيد على ما حققته من أرباح ، لرفع كفايتها الإنتاجية وقدرتها على تحقيق صالح المجتمع . . . وهذا الأسلوب لا يلائم المشروعات الخاصة ، لذلك يقتصر تطبيقه على الوحدات الإنتاجية المؤممة . .

وما دامت الدوافع إلى الربح قد عولجت على هذا النحو ، فإن كثيراً من المشكلات الاقتصادية تفقد أسباب وجودها ، إذ الصراع بين نوازع النفس

يؤدى إلى مشكلات . . واستبعاد أهم سبب لهذا الصراع من ميادين النشاط الاقتصادى ، يؤدى إلى تحقيق العدالة الاقتصادية ، بأقرب الطرق وأيسرها.

سادسا — عن حماية المستهلك :

فى ظل الملكية الخاصة لمشروعات الإنتاج تنشط أساليب ترويج السلع بتسخير الملكات القادرة على الإقناع والتوجيه ، فى تحقيق المصالح الخاصّة ، ولو بالتضليل والإيهام ، فحملات الدعاية وحدها تشكل خطراً مزدوجاً على المجتمع ، فهى أولا تعمد إلى استهواء المستهلك واستغلال نقط الضعف فيه بخطط بارعة تقوم على دراسة النفس ودوافعها ، ويفتنّ الخبراء فى تسخير العلم لتوجيه سوق الاستهلاك وجهة تحقّق المصالح الخاصّة ، وهكذا تشتدّ وتتطوّر حملات الدعاية فى توزيع السلع والخدمات ، وتكثر فيها أسلحة النفاق والمبالغة فى ادّعاء المزايا للسلعة والانتقاص من خصائص السلع الأخرى بأسلوب سافر أحياناً ، أو مقنّع أحياناً .. تجنّباً للمسئولية القانونية . . أما المصلحة العامة ، وأما إرشاد المستهلكين إلى القول الحق عما تخرجه وحدات الإنتاج . . فهذه أمور لا تشغل الدعاة ، بل إنهم كثيرا ما يعمدون إلى تجهيل الصواب وستره عن الكثرة الغالبة من أفراد المجتمع ، لتحقيق المصالح الخاصّة .

فإذا أممّت المشروعات الإنتاجية ، فإن هذا الصراع من أجل كسب ثقة المستهلك تنتفى علّته ، بانتفاء السعى وراء الربح الخاص !!

هذه هى حجج الداعين إلى تأميم الوحدات الإنتاجية فى أوسع ما يرمز له هذا المصطلح ، وقد عرفنا أنها تتلخص فى ستة أمور .. بيانها : أنه يؤدى إلى رفع الكفاية الإنتاجية ، وتمنع من تفاقم الفواصل بين أنصبة الناس من القوة الشرائية ، ويحدّ من الأزمات بأنواعها ، ويقضى على البطالة ، ويحقق العدالة الاقتصادية ، ويحمى المستهلك من التغرير الذى تحمله وسائط الدعاية والإعلان . .

أما المعارضون للتأميم، فيردّون على ماتقدم بيانه من أقوال المؤيدين.. بما يلى :

أولاً — عن الكفاية الإنتاجية :

يقولون إن أحداث التاريخ و تجارب الأخذ بأسلوب التأميم لم تكشف عن تفوق المشروع المؤمم على المشروع الخاص ، بل أثبتت الأحداث أن العكس صحيح[1] ويفسرون هذه الظاهرة بأن الدوافع النفسية التى تحرك الفرد حال تدبير معاشه وحال العمل على تأمين حاضره ومستقبله مع من يعول .. هى دوافع طبيعية تنبع من دخيلة النفس ، وهى أقوى أثرا من كل تنظيم جماعى يفرضه المجتمع على الفرد حال مباشرته للإنتاج ، ويقولون أيضاً بأن انعدام المصلحة الذاتية ، فى صيانة رأس المال ورفع إنتاجيته يؤدى إلى التواكل أو عدم الاكتراث ، إلى حد يؤدى بالإنتاج للهبوط كمّا وكيفاً .. وفى هذا ضياع للثروة القومية .. وللضياع نتائجه .

وثانيا — عن القوة الشرائية :

يقول المعارضون للتأميم بأن حجة مؤيديه تتسم بالمبالغة .. وهى لا تنهض سببا كافيا للقضاء على الملكية الخاصة للمصارف والمنشآت الائتمانية وأدوات تكوين رؤوس الأموال .. وبخاصة وأن الاعتدال فى هذا الأمر يحقق الصالح

---

(١) من الدراسات التى تستوقف النظر فى هذا الخصوص .. ما قام به الأستاذ «روبسون» وأورده فى الفصل الخامس عشر من صفحة ٤١٣ الى صفحة ٤٥٩ (المرجع السابق «روبسون» الطبعة الثانية ١٩٦٢ — ومن ذلك أن ٨٠٪ من المشروعات المؤممه فى انجلترا قد أظهرت عجزاً فى الإنتاج والأرباح بين عام ١٩٤٦ وعام ١٩٦٠ أى فى نحو من خمسة عشر عاماً .. وكان العجز فى جميع الحالات (إلا ما ندر) مطرداً ومتراكماً .. بمعنى أنه كان يتراكم عاماً بعد عام. ثم ان (روبسون) أورد دراسات أخرى عن المشروعات المؤممه فى إيطاليا فى الكتاب ذاته ، وهى بدورها — كالكتاب كله — جديرة بالاطلاع ومتابعة ماقد يصدر عن هذا المؤلف وغيره .

العام . . فملكية الدولة للبنك المركزى ، وتعاونه التام مع السلطات العامة حال تنفيذ سياستها الاقتصادية ، ورقابته الفعالة على المنشآت الخاصة فى سوق رأس المال (ومنها النظام المصرفى وهيئات الائتمان وأدوات تكوين رؤوس الأموال) تكفى لضبط نشاط التمويل وعدالة توزيع القوة الشرائية .

هذا فضلا عن أنه يترتب على النشاط الخاص فى مجالات التمويل ، أن تستمر الهيئات والأفراد فى بذل الجهود التى تحقق للمجتمع إضافات رأسمالية فى صورة مشروعات أو مدخرات تتلمس فرص التوظيف لإنتاج مزيد من الدخل .. وفى هذا توسيع لميادين العمل ، ومن ثمّ يكون الرواج والرخاء ..

وثالثا — عن علاج الأزمات :

يقولون بأن أنصار التأميم يبنون حجتهم على أسس قاصرة ، لأنها مستمدة من العوامل الداخلية للإقليم المعين . . دون النظر إلى العوامل الخارجية . . ثم إن تفسيرهم لأسباب الأزمات غير سليم .. إذ لا يصح القول بأن انخفاض سعر البيع السائد فى السوق وتخفيض الأجور والحد من الإنتاج وفصل العمال هى ظاهرات محلية منقطعة الصلة بما يلى حدود الإقليم .. لأن العوامل السائدة فى إقليم معين لها دون شك أثر واضح على اقتصاديات إقليم آخر ، بل وأقاليم . . .

فالقول ، إذن ، بأن الأزمات تقوم نتيجة لعوامل داخليّة ، هو قول لا ينطبق على الاقتصاد الذى عرف مع الثورة الصناعية ، ولا يزيد الترابط فيما بين أقاليم العالم — على تقدم الحضارة المادية — إلا وضوحاً .

ومن حيث إن الأزمات — على أقرب النظريات للقبول — تنتج عن عاملين : أحدهما خطأ التقدير لأن المستقبل مجهول ، وثانيهما اعتماد الإنتاج الحديث على القوة الآلية الكبيرة (وعرضها ضعيف المرونة فى المدى القصير) فإن تأميم المشروعات الإنتاجية لا يعتبر علاجاً للأزمات ، إذ لا صلة بينه

وبين أسبابها .. ثم إن الأزمات تنتج أيضا عن « التغيّرات » الرتيبة ، التى رصدها الباحثون فى تاريخها على مدى القرنين الماضيين .. وهذه حال لا تعالج بالتأميم .

ورابعا — عن البطالة :

يقرر المعارضون للتأميم بأنه إذا اتّجهت المشروعات المؤممة إلى تشغيل العمّال بغير نظر للعواقب فإن أول من يضارّ هم العمال أنفسهم ، لأن البطالة الجزئية من ظاهرات التقدّم الفنى(١) وعلى المجتمع أن يواجهها وأن يسلم بها كبعض التكاليف التى يلقيها الإنتاج العالى الكفاية على كاهل الشعوب المتقدمة . أما إذا أريد بالتأميم أن يكون وسيلة إلى تيسير سبل العمل للجميع بصرف النظر عن مستوى الكفاية ، مع التنقل من صناعة لأخرى حال تفاوت الطلب وتقلّبه على السلع ، فإن سياسة كهذه قد تؤدى ، إلى وقت ما ، لتوفير فرص العمل .. ولكن الكفاية الإنتاجية تهبط والتكلفة ترتفع والأسواق تضيق . . وهذه عوامل تؤدى للأزمات . . ومن نتائجها وقف الإنتاج فى الوحدات المقصرة عن الحجم الأمثل . . وهكذا تعود البطالة على صورة أقسى .. من حيث الشمول والتهديد بطول المكث فى محيط العمل .

وخامسا — عن تحقيق العدالة الاقتصادية :

يقول المعارضون بأن المؤيدين للتأميم قد بنوا زعمهم بأنه يحقق العدالة الاقتصادية على مجرد إضافة أرباح المشروعات إلى موارد الدولة بعد أن كانت توزع على المساهمين !!

---

(١) تتصل هذه المسألة ببحث قائم بذاته يتناول كلا من « العمالة الكاملة Full Employment » و « الإنتاجية القصوى Maximum Efficiency » ويضيق نطاق هذا المقال عن التعرض لموضوع هام كهذا .

وفى هذا القول تضييق لمفهوم العدالة الاقتصادية . كما أن فيه إغفالا للآثار الانكماشية التى تترتب حتما على الحد من تكرار استعمال الدخول .

إن مصادر الدخل متعددة ، ولذلك لا يعتبر إلغاء إيرادات الأموال المنقولة حلا حاسما لمشكلة الإيراد الثابت . . إذ ستبقى لأصحاب رؤوس الأموال فرص لتوظيفها فى الأرض والعقارات ، وكذلك فى بعض المشروعات غير المؤممة .

وهكذا يجنى التأميم على وجوه النشاط التى تأخذ به ، دون أن يحقق من العدالة الاقتصادية أى قدر . . ولو كانت الملكية الخاصة وما تغله من إيراد ، هى موضوع البحث ، لكانت إثارة هذه الحجة متفقة مع منطق الجدل ، لأنه عندئذ يجوز القول بأن التأميم يساعد على الحد من التمييز فيما بين الأفراد على أسس من تفاوت الدخول الثابتة ! !

ثم إن إضافة أرباح المشروعات المؤممة إلى موارد الدولة يقوم حائلا بينها وبين التداول . . ومن ثم ينكمش الدخل المعد للتوزيع بقدر ما أضيف منه إلى موارد الدولة . . وليس حتما أن ترد الدولة هذه الأقدار المضافة لمواردها . . إلى أفراد المجتمع . . فى صورة زيادات فى الأجور — أو فى صورة مزايا عينية وخدمات للمجتمع . .

وسادسا — عن حماية المستهلكين :

يرى المعارضون للتأميم أن حجة الأنصار مبالغ فيها . . إذ الدعاية الصادقة تحفز المشروع الخاص إلى تحقيق المزايا النوعية للسلعة . . وبفعل المنافسة يتبارى كل منتج فى إضافة المزايا الخاصة بإنتاجه . . وبهذا تتقدم الصناعات .

على أن القدرة الشرائية لجمهور المستهلكين تسهم بدورها فى تقدم الإنتاج

وفى ترقية المجتمع .. لأن المنتج يسعى دائماً للتوفيق بين التحسين وبين التزام الحد من التكلفة، حتى لا تزيد على السعر السائد فى السوق ، وهذا لا يتحقق إلا بتطوير أساليب الإنتاج .. كما أن الدعاية توجّه نظر المستهلك إلى إشباع حاجات لم يألف إشباعها من قبل . . فإذا كانت موارده لا تسعف .. فإنه يبذل جهوداً متزايدة لتحقيق إضافات من الدّخل الخاص ، تمكنه من إشباع الحاجات التى نبّهته الدعاية إلى ما فى إشباعها من رفع لمستوى رفاهته .

أما القول بأن أساليب الدعاية تمثل ضياعاً لقدر من الطاقات والموارد (كحكم عام ينطبق على جميع الحالات) فيرجع إلى النظرة المادية للثروة ، وقد ثبت فسادها . .

فلا تجوز إذن ، تحت ستار الحماية للمستهلك ، تضحية التقدم فى الصناعات بما تؤدّى إليه الدّعاية المتزنة الصادقة من إتقان وإبداع .. كما لا يجوز إنكار ما تضيفه الدعاية على الحضارة المادّية من زينة مشروعة .

هذه هى حجج المؤيدين والمعارضين .... وبالنظر إلى كل منهما بدوره ، يتضح أن المنطق السليم لا يعوزه .. ولذلك يخرج المطّلع على آراء الفريقين بفكرة قلقة غامضة . . إلا أن تصفية الجدل من المبالغة فى مشايعة رأى أو التعصّب لآخر ، تقتضى الرجوع إلى المراحل المتعاقبة لنشأة فكرة التأميم وتطورها..ومن أكثر البلاد عناية بتطبيق هذا الأسلوب على اقتصادياته ، ومن أقدمها كذلك ، كل من فرنسا وانجلترا .. وفى استظهار أحداث التاريخ ما يساعد على تقدير النتائج التى حققها التأميم إلى وقتنا هذا ، ومن ثم يكون تقدير المركز الراهن والاتجاهات المحتملة أقرب للصواب ...

بقى التنبيه إلى أن هذه الدراسات لا تزال حديثة أو معاصرة ، ومن ثم لم تستقر بعد ... ولقد كان الاتجاه إلى الأخذ بهذا الأسلوب الاقتصادى على نطاق واسع قد وضعت برامجه فى شتاء عام ١٩٤٤ أثناء الحرب العالمية

الثانية . . إلا أن الأسس الفكرية وأمثلة كثيرة من التطبيقات . . ترجع من حيث بدايتها كفكر ورأى . . إلى أوائل القرن التاسع عشر ، حين نشأ الاتجاه نحو التأميم فى فرنسا كامتداد لرأى قانونى أكثر من التأميم شمولا . . وقد تبلور هذا الرأى القانونى فيما يُعرف « بنظرية المؤسّسات العامة » التى تقول بأنه من حسن السياسة أن تعهد الدولة بإدارة مصالحها الفنية إلى هيئات مميّزة عن المصالح التقليدية(١) ضماناً لاستغلالها على أحسن صورة ممكنة . . وكان لزاما أن يعمل رجال الفكر الاقتصادى وزملاؤهم من رجال القانون والإدارة . . على إيجـــاد صور وأشكال مستحدثة المشروعات وللمنشآت التى تقوم على تحقيق هذا الغرض ، وهذا هو الأصل فى ظهور الجديد من المصطلحات والرموز ، التى تداولتها الأوساط العلمية ودوائر الأعمال فى نطاق محدود خلال القرن التاسع عشر ، ثم توسّع الباحثون وأسرف الداعون إلى الأخذ بهذا الجديد المستحدث فى ميادين التطبيق العملى . . حتى أصبح أمر المؤسّسات العامة والهيئات العامة والشركات العامة والقطاع العام . . من أكثر القضايا التى تشغل الحاكم والمحكوم جميعا ، ووفدت هذه العبارات وما ترمز له أو تدل عليه . . إلى المشرق العربى . . فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . . فأخذ بها البعض وأنكرها بعض آخر . . ومن ثم كان بحثها جديرا بمزيد من البيان فى المقال التالى .

* * *

---

(١) المصالح جمع « مصلحة » وهى جزء من الجهاز الحكومى أو السلطة التنفيذية ، . . ويقابلها فى اللغة الإنجليزية « department » وأما وصف المصالح بأنها تقليدية ، فالمقصود به هو صرف القول إلى الأوضاع التى كانت سائدة قبل المستحدث من الأشكال . . كالمؤسسة العامة والهيئة العامة .

٢٠

أشكال المشروعات العامة والمشروعات المؤممة

Types and Forms of Public Ownership and Nationalized Enterprises

لم يكن التأميم عملا مفاجئا حين ظهر فى فرنسا ثم فى انجلترا . . وإنما كان التأميم إجراء إداريا يأخذ شكل القرار الصادر من السلطة العامة ، وكانت له دوافعه والبيئة الفكرية التى أحاطت به . . ثم إن صدوره عن الجهة الحاكمة أو الهيئة التى تملك السلطان ، واتخاذه شكل القرار الإدارى مع استهدافه إحداث آثار اقتصادية معينة ، جعله يتردد بين العمل القانونى من جهة وبين التصرف الاقتصادى من جهة أخرى . . ولا يزال هذا المفهوم الحادث مع القرن التاسع عشر معلقا بين المصطلحات القانونية والمصطلحات الاقتصادية . . ولكنه وجد فرص التطبيق العملى ، ولا يزال ، وله آثار فى واقع الحياة العملية . . وله مشكلات تدور حول نوع الأداة أو المنشأة التى تتولى أمر التصرف الاقتصادى (بدلا من الفرد) وهل تكون هذه الأداة ذات صبغة حكومية خالصة ، كالمصلحة ، أم تتميز عنها كما تميزت عن منشآت الأفراد ؟؟ ثم كيف يتم تكوينها وربطها بسائر أجهزة النشاط الاقتصادى والسلطات العامة وجماعات المستهلكين ، وما هى الأسماء التى تدل بدقة على هذا المستحدث من المفردات فى دوائر الأعمال !!

هذه أمور شغلت العالم كله . . منذ أن ظهر الاتجاه إلى التأميم (فى أوائل القرن التاسع عشر) إلى وقتنا الحاضر . . ومن أهم ما يثير الخلاف : أشكال المشروعات ، أو الصور التى تتخذها وحدات الإنتاج (بأوسع المعانى التى ترمز لها هذه المفردة) لتكون ملائمة للتطور فى نظرة المجتمع إلى الملكية ، وللتردد بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية ، وللتغير الطارىء (مع

التكرار) على علاقات الإنتاج.. أى على علاقة العامل بصاحب الآلة والأداة والخامات.. سواء أكان فرداً أم جماعة أم دولة، وعلاقة المنشأة كلها بالمستهلكين، وعلاقة الجيل الحاضر بالذى يليه !! وفى غمار هذه الهزات العنيفة فى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، كان لابد من استنباط الجديد من القوالب التى تصب فيها عناصر الإنتاج لتكون وحدة متكاملة ومعزولة عن العالم الخارجى، يقال لها مشروع اقتصادى (كمصنع أو متجر) وكان لابد من استنباط هياكل جديدة للإدارة تنساب فيها السلطة بالتفويض ، ويتحدد الاختصاص ، وتتعين المسؤوليات على نحو يتفق وتراجع رأس المال عما كان له من هيمنة مطلقة، أو تختفى هذه الهيمنة تماماً وتحل محلها أساليب أخرى كمحاولة التعاون بين عناصر الإنتاج على قدم المساواة .. إن أمكن .. أو أساليب تخضع فيها هذه العناصر لسلطان الدولة !! وفى ظل هذا القلق الفكرى المتصل جاء أصحاب الاجتهاد فى كل من فرنسا وانجلترا ، بمقترحات لقيت فرص التطبيق أو التجربة والتعثر والتعديل .. وعرف التاريخ الاقتصادى نماذج كثيرة ، منها المؤسسة والهيئة والشركة المختلطة والشركة العامة، ومنها التوسع فى مدلول كلمة المرفق العام..وفى بحثنا هذا نريد أن نقترب (مجرد اقتراب) من بعض هذه المستحدثات فى صور المشروعات وأشكالها . . إذ التوسع فى أمر كهذا يقوم على دارسة مطولة . . ولذلك سنعرض بإيجاز لنشأة هذه المفاهيم فى مجال الفكر ، ثم ظهورها فى ميادين التطبيق وأهم الأدوار التى مرت بها.. وذلك فيما يلى :

نشأت فكرة المؤسسة العامة مشوبة بقدر من الغموض ، لأن النظم الاقتصادية التى أوحت بها أثارت جدلا مقيما . . ومما زاد فى غموض هذا المفهوم أنه اتخذ أشكالا متعددة (١) كما اتسع نطاق تطبيقه مع تقدم القرن

(١) من أهم الأشكال التى تتخذها المؤسسات العامة أن تكون اقتصادية أو دون ذلك.. فمثلا مؤسسة الصناعة أو مؤسسة التجارة تدار وفقاً للأوضاع المعروفة فى الإدارة المالية لتحقيق ربح .. ويذهب الربح لغير الأفراد المعينين بذواتهم بل المجتمع كما يقولون .. وأما المؤسسة التى لا تعمل فى الأموال النامية كمؤسسة الآثار أو الفنون الجميلة او التربية والآداب .. ==

التاسع عشر ، مما أدى إلى الخلط بين المؤسسة العامة وغيرها من المشروعات ذات النفع العام . . كما أنه فى ظل الأنظمة الاقتصادية المتباينة التى عرفها الفكر الاقتصادى خلال تقدم الثورة الصناعية أنشئت أشكال أخرى للمشروعات ، لتحقيق تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى الذى يستهدف الصالح العام ، أو لتحقيق تدخلها فى النشاط الذى يحمل طابع الاحتكار ، أو يتصل بسلامة الدولة وأمنها ، أو يؤثر فى رفاهة المجتمع .. وتُعرَّف هذه المؤسسات بأنها مؤسسات اقتصادية عامة ذات صبغة تدخلية . . وسنكتفى بعرض خطوطها الخارجية دون التفريعات . . فنقول :

كان إنشاء هذا النوع من المؤسسات فى أوائل القرن التاسع عشر بقصد تأدية بعض الوظائف المعروفة للدولة آنئذ فى ظل المذهب الحر ، بمعنى أن يقتصر تدخل الدولة على تحقيق وظائفها التقليدية .. وإن كان الجدل الذى مهدت له المدرسة التاريخية ، قد جعل التدخل الأشمل . . مفهوماً يخالط الفكر — عندئذ — دون الفعل ، بمعنى أنه شغل الدارسين والدعاة ولم يجد فرصة للتطبيق .

وفى أواسط القرن التاسع عشر ظهرت صورة مبكرة من خروج هذا النموذج الثقافى المعين إلى عالم الحقيقة ، ولعل أول صورة عملية هامة لتدخل الدولة فى بعض النشاط الاقتصادى .. ترجع إلى عام ١٨٤٢ ، حين نظمت

= فهذه تصطبغ بالمنفعة العامة وتكاد أن تكون مصلحة من مصالح الخدمة العامة كمكاتب الصحة أو وزارة الصحة على خلاف فى أهمية المفردات دون مفرقة فى نوع .. ومن الكتاب من يقسم المؤسسات العامة الى ثلاثة أنواع . . وبيانها :

المؤسسات العامة التقليدية	Etablissements Publics Traditionnels
المؤسسات العامة التدخلية	« « Interventionnistes
المؤسسات العامة المهنية	« « Corporatifs

هذا ولا يكاد الكتاب يتفقون على التمييز بوضوح بين الهيئة العامة والمؤسسة العامة . . ذلك أن كل هذه المنشآت بدأت فى جو عاصف . . فكانت غامضة . . ومن ثم تباينت الآراء فى الفهم والتأويل والتعريف . . كما تباينت الآراء أيضا فى وضع الحدود الفاصلة فيما بينها . .

الحكومة الفرنسية خدمة النقل بالسكك الحديدية بقانون ، ومنحت الدولة التزام المرفق لبعض الشركات المساهمة .

وفى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت أهم المشكلات المترتبة على التدخل ، راجعة إلى مرفق النقل بالسكك الحديدية حال التوسع فى مد الخطوط .. فقدمت الدولة تباعا الجانب الأكبر من المصروفات الرأسمالية ، أى من تكلفة التوسّع فى شبكة الخطوط الحديدية ، كما دأبت الشركات الملتزمة على المطالبة بسد العجز فى نفقات الصيانة والتشغيل ، وأجيبت إلى مطالبها كلها أو بعضها باتفاقات ألحقت بعقود بالالتزام ، مما أدى إلى جدل شديد عُرف بأزمة عقود الالتزام ، وقد أدى فى آخر الأمر إلى شراء الدولة لمجموعة خطوط الأقاليم الغربية عام ١٩٠٨ .

وفى عام ١٩١٨ أعادت الدولة تنظيم خدمة النقل .. بأن أنشأت لجنة إدارية لضمان التعاون فيما بين الإدارات المسؤولة عن خطوط شتى الأقاليم ، وعززت هذا التنظيم بتكوين مجلس أعلى للسكك الحديديه يشرف على تشغيل المرفق .. ولضمان مواجهة التكاليف المالية على نحو يكفل التعاون بين الجهات المعنية أنشأت الدولة لهذا الغرض ، صندوقا موحدا فيما بين الخطوط .

إلا أنه على الرغم من كل هذه الجهود استمر العبء الواقع على الخزانة العامة فى اتجاهه الصعودى حتى أعادت الحكومة الفرنسية النظر فى مدى التدخل وأسلوبه ، فرخصت عام ١٩٣٧ بإنشاء الشركة الأهلية للسكك الحديدية الفرنسية .

وجاء هذا الإجراء على مقتضى صورة أخرى من الصور المستحدثة لتدخل الدولة فى الاقتصاد ، وتعرف بالاقتصاد المختلط الذى تعددت حالات تطبيقه فى أوروبا بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، وفيه تأميم جزئى .. أو شبه تأميم .

كذلك مرت صناعة الطاقة الكهربائية بأدوار شبيهة بما تقدم ذكره عن النقل بالسكك الحديدية ..

وقد ظهرت الحاجة إلى التدخل من الدولة فى هذا النشاط ، بمناسبة إقامة منشآت كهربائية على الطرق الإقليمية المارة خارج المدن .. إلى أن كان عام ١٩٣٥ حين شمل تدخل الحكومة الفرنسية جميع المشروعات التى تعتمد على الفحم فى توليد الطاقة الكهربائية ، واستكملت الدولة سيطرتها على إنتاج هذه الطاقة .

كما صدر فى عام ١٩٣٦ قانون بتأميم المشروعات الخاصة التى كانت تُنتج السلاح والذخيرة والطائرات وغيرها من معدات الحرب ، أو كانت تتجر فيها ، أو تحقق الربح عن طريقها .

هذه أمثلة من التجارب التى مرت بها فرنسا خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين .. إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية .. وقد رأينا من تتابع الأحداث أن التغير الذى طرأ على وحدات الإنتاج وأهمية الخدمة التى يؤديها بعض هذه الوحدات ، قد دعا إلى التفكير فى التدخل ثم البحث عن الصورة التى يكون عليها هذا التدخل ؟! ولئن كانت موجة التأميم قد استمرت وتجددت بعد الحرب الثانية ، إلا أن هذه الأصول التى صاحبت تقدم الثورة الصناعية هى التى أرست بعض القواعد واستحدثت ما عرفناه من صور للمنشآت والمشروعات ، التى خرجت من الملك الخاص خروجا تاما أو جزئيا . . ومن ثم وُصفت بأنها عامة .. وقد سارت انجلترا خلال الفترة الزمنية ذاتها على وجه التقريب ، فى الطريق ذاته . . مما يجعل الموازنة بين أحداث هاتين الدولتين مفيدا ، وهذا هو موضوع البحث فى المقال التالى . . حين نستكمل الموازنة بين البلدين ، ونربط بين التأميم والملكية .

٢١

الملكية العامة فى فرنسا وانجلترا (١)

Public Ownership in France and in England

يلحظ القارىء (وقد فرغ لتوه من الموضوع السابق) أننا لم نستطرد فى الكلام عن التأميم (كما عرفته انجلترا) على النحو الذى جرى به القول عند الكلام عن فرنسا ،

بل جئنا بالملكية فى عنوان المقال وجعلناه محل الموازنة ، مع أننا لا نزال بسبيل الكلام عن التأميم الذى يعدّل من أوضاع الملكية فى بعض المشروعات ! !

والسبب فى تعديل منهج البحث يرجع إلى أن انجلترا تعتبر من أكثر البلاد اعتدالا فى نظرها إلى حدود الملكية العامة والخاصة .. حين يكون هذا النظر اجتهاداً من عند الناس ، لا يخضع لسلطان فوق قدرات البشر . . ولذلك كان الجدل حول مفهوم الملكية فى انجلترا أقرب إلى اهتمام الدارسين من أى مفهوم آخر مستحدث .. كأسلوب التأميم مثلا .. وقد عرفنا أن صياغة العبارات الدالة عليه وعلى طرائق تنفيذه ، هى كلها من نتاج الفكر البشرى فى القرن التاسع عشر .. أما الملكية فنظام (Institution) بل نظام مستقر .. يقوم على حقوق والتزامات . ولولا أن الفكر الاقتصادى فى انجلترا تمسك بالملكية وبمالها من حقوق ، وحسب ، لكانت الأوضاع فيها أكثر استقراراً مما انتهت إليه الحال فى القرن العشرين ... على أننا لا نعرض هنا

---

(١) راجع (روبسون المرجع السابق)

وراجع أيضاً «Les Nationalizations en France et en Grand-Bretagne»

La documentation Française Aout 1948, Notes, Docmentaires et Etudes. (No.983)

الملكية الدولة لكل أدوات الإنتاج فضلا عن أموال المنافع العامة (كما تريد المذاهب الاشتراكية والشيوعية) بل نتكلم عن التوسع فى تحمل السلطات العامة لمسؤوليات اقتصادية .. رغم بقاء هذه السلطات موالية للنظام الرأسمالى .. كما كانت الحال بانجلترا فى مائة عام مضت أو تزيد ..

* * *

والملكية العامة (بمعناها التقليدى) قديمة بالقياس إلى غيرها من المفاهيم التى عاصرت الثورة الصناعية . . ولكنها كانت محدودة جدا أو مقصورة على أموال المنافع العامة كالطرق وقنوات الرى ومرافق الأمن والدفاع . . وإذ تعددت وظائف الدوله وتكاثرت ثم زحفت على النشاط الاقتصادى ، فإن الملكية العامة (بدورها) زحفت على بعض المنشآت التى كانت من قبل ملكا خاصا للأفراد وتجمعاتهم ، كشركة الأشخاص وشركة الأموال .

ولكى نحدد مجال بحثنا هذا نقول بأنه يدور حول البنك المركزى . . مثلا .. أيكون ملكا للدولة أم لجماعة من الماليين المتعاونين مع وزير الخزانة وفقا لأوضاع يحددها القانون أحياناً . . أو ينص عليها الدستور فى بعض بلاد أوروبا [1] وكذلك الموانى ومخازن الاستيداع وأرصفة الشحن .. هذا النوع من المنشآت . . تردّد بين الملك الخاص والملكية العامة . . زمنا . . وهذا هو ما نُشير إليه هنا ، أما ملكية الدولة لكل شىء مُنتِج فيجىء دوره عند الكلام عن بعض المذاهب ، كالاشتراكية مثلا .

* * *

عرفنا عن فرنسا — فيما تقدم ذكره — أنها كانت أسبق البلدين فى البحث

(١) سنضرب مثلا بالبنك المركزى للسويد ، ويرجع إنشاؤه الى سنة ١٦٦٨ ويستمد بعض سلطاته من الدستور على خلاف المتبع فى حالات أخرى .. ولعل النظام السويدى سالف الذكر هو خير ما ظهر فى هذا المجال .. وبنك السويد أقدم من بنك انجلترا الذى أنشىء فى عام ١٦٩٤
راجع : « Eight European Central Banks » Published Under The Auspices of The Bank For International Settlements, Basle. G. Allen and Unwin Ltd., London.

النظرى وفى التطبيق جميعا .. من أوائل القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا .. ولعلها لا تفرغ أبداً .. وهذا هو الشأن فى كل فكر طليق مرده إلى اجتهاد الناس وإلى إرادة الفرد فى كثير من الأحيان ..

أما انجلترا فلم تكن لها تقاليد قديمة .. فيما نحن بصدده من الكلام عن المؤسسات العامة ومنشآت الاقتصاد المختلط على نحو ما كان لفرنسا .. لأن الأولى (أعنى انجلترا) اعتنقت مبدأ الحرية الفردية فى النشاط الاقتصادى، ولذلك لم تظهر فيها المشروعات التى توجد عادةً فى ظل أنظمة تقرر تدخّل الدولة فى القطاع الخاص .. وظلت كذلك إلى أواخر القرن التاسع عشر .. ثم شهدت السنوات السابقة على الحرب الكبرى (حرب ١٩١٤/١٩١٨) إقامة عدد من المؤسسات العامة ، التى تناول نشاطها بعض الصناعات والخدمات ..

فظهرت أول صورة هامة لهذه المؤسسات عام ١٩٠٨ بمناسبة إفلاس الشركات التجارية التى كانت تباشر نشاطها فى ميناء لندن ، حين رأت الحكومة أن تنشىء هيئة عامة وأسندت إليها أعمال الملاحة فى نهر التيمس وأرصفته وما إليها من المخازن وغيرها من المنشآت المعروفة فى الموانى .. ولم تكن هذه الهيئة مصلحة حكومية أو شركة تجارية ، وإنما كانت هيئة مميّزةً عن الدولة ، وتدير أموالا عامة . . ولعل هذه هى أقدم صورة كاملة للمشروعات الاقتصادية ذات الصبغة التدخُّلِيَّة التى عرفتها انجلترا ، تطبيقاً ، وإن كانت قد صاحبت فرنسا خلال القرن التاسع عشر كله أو معظمه .. فى الفكر والرأى والجدل .. دون التطبيق .

وفى صناعة غاز الاستصباح ، كان ٣٥٪ من المنشآت ملكاً للمجالس البلدية فى المدن الكبرى . . أما فيما عداها من البلدان الصغيرة فقد تُركت هذه الصناعات للمشروعات الخاصة تحت رقابة الدولة وإشرافها .

وفى صناعة الطاقة الكهربائية كانت الظروف مماثلة لملكية مشروعات الغاز وإدارتها .. إلا أن ملكية المجالس البلدية قد شملت ثلثى المشروعات ،

ولم تتدخل الدولة فى هذه الصناعة إلا فيما بين الحربين الكبرى والعالمية ، حين أنشأت مراكز لتجميع الطاقة فى مجتمع أهلى ، وتولت سلطة مركزية توزيعها على المشروعات البلدية والخاصة ، لتتولى بدورها توزيعها على المستهلكين .

ولم يكن للهيئات العامة دور يذكر فى إنشاء السكك الحديدية وتشغيلها وإدارتها .. بل كانت هذه الأعمال مُسندةً للمشروعات الخاصّة فى ظلّ اللوائح التى تُصدرها الدولة لضمان حسن سير العمل .

وفيما بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٣ ، أنشأت الدولة لجاناً لتنظيم الخدمة بالأوتوبيس وبالسيارات العامه . ولتحقيق التعاون بين وسائل النقل التى تقدّم إنتاجها وتكاثرت أعدادها بقدر الحاجة إليها . . مع تقدّم القرن العشرين .

وقبل حرب ١٩٣٩/١٩٤٥ تمّ تأميم الإذاعة بإسناد جميع شؤونها لهيئة عامة مسؤولة عن وضع الخطط وتنفيذها لتحقيق الصالح العام ، ومَنحتها الحكومة احتكار هذه الخدمة العامة ، أما فكرة تأميم صناعات الأسلحة وسائر معدات الحرب . . فقد تولت دراستها لجنة برلمانية من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٦ .. ورفضتها . . على أساس أن أمن الدوله يقتضى بقاءها فى القطاع الخاص بملكيتها وبإدارتها(١) .

وإلى تاريخ قيام حرب ١٩٣٩/١٩٤٥ ، كان موقف كل من فرنسا وانجلترا من التأميم على تباين واضح ، نظراً لتطبيق نظام حرية الفرد فى نشاطه الاقتصادى بانجلترا من وقت آدم سميث إلى ما يقرب من نهاية القرن التاسع عشر ، مما أخّر اتجاه انجلترا إلى التدخل . . ومما أدّى إلى اعتدالها عند الأخذ به .. بالقياس إلى ما حدث فى فرنسا .

---

(١) راجع تقرير اللجنة البريطانية المشكلة للنظر فى تأميم صناعات أدوات الحرب وتجارتها ، « Report of the Royal Commission on the Private Manufacture of and Trading in Arms - 5292 // year 1936 » .

أما المسائل البارزة فى تطوُّر الفكرة عند كل من الدولتين ، فتتلخص فى أمرين :

أولا — لم تأخذ انجلترا بفكرة إنشاء المشروعات الاقتصادية المختلطة ، على حين أن فرنسا توسعت فى تطبيقها .

ثانياً — كراهة الرأى العام ، فى انجلترا ، لمبدأ مساعدة الدولة للمشروعات الاقتصادية .. وقد يكون المثل الوحيد الذى خرج فيه البرلمان البريطانى عن هذا التقليد ، ماثلا فى تكرار اعتماد الإعانات المالية لشركات الطيران التى أقامت خدمتها بإنشاء خطوط منتظمة على نطاق عالمى . . وقد أنشأت الحكومة هيئة عامة للطيران عام ١٩٣٩ ، ولعل هذا التاريخ — فى حد ذاته — يوحى ببعض الدوافع الخفية من وراء هذا التنظيم .. فقد كانت انجلترا تستعد سرّاً لمواجهة هتلر من سنة ١٩٣٤ . . وأقامت لهذا الغرض أجهزة برلمانية وحكومية(١) . ثم خرجت من الإسرار إلى العلانية ، فى سبتمبر ١٩٣٩ .

ولم يكن غريباً بعد ذلك أن يتحوّل نشاط هذه الهيئة إلى المجهود الحربى فور نشوب الحرب . . أما فى فرنسا فقد مرّت أمثلة من سخاء الدولة حال إعانتها للمشروعات التى تولت القيام ببعض الخدمات العامة ، كما حدث فى مشروعات السكك الحديدية .. وقد مرّ ذكرها .

وباستثناء هذين الأمرين يمكن القول بوجه عام ، بأن النظرة فى كل من البلدين للتأميم فيما بين الحربين — الكبرى والعالمية — كانت نظرة واحدة .. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الاشتراكية فى كلا البلدين كانت تعمل جاهدة فى سبيل نشر الدعوة إلى التوسع فى ملكية الدولة للمشروعات .

وفى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة شمل التأميم كثيراً من الصناعات

---

(١) راجع « الحصار الاقتصادى » وهو من أهم المراجع لكل باحث فى الحرب الاقتصادية
«Economic Blockade» Her Majesty Stationery Office, London.

والمرافق فى كل من فرنسا وانجلترا .. ومع أن الاتجاه الذى أخذ به كل منهما واحد ، ويتلخص فى زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بالتوسع فى مفهوم الأموال العامة .. وبتضييق نطاق الملكية الخاصة للمشروعات الإنتاجية التى تتصل بتحقيق الصالح العام ، أو التى يكون لنشاطها هذا الطابع . . إلا أن بين الاتجاهين فروقاً هامة ، فى كل من الدوافع وميادين التطبيق . .

ففى فرنسا لوحظ أن بعض المشروعات تقرر تأميمها جزاءً لخيانة أصحابها لوطنهم .. أو لتعاونهم مع القوات الألمانية التى احتلت فرنسا لبضع سنوات(١) .

وباتخاذ التأميم أداة انتقام أو عتاب ، ما يلقى ظلا من الشك على مدى الاقتناع به كأسلوب صالح لمباشرة النشاط الاقتصادى(٢) .

أما من حيث اختيار أنواع النشاط الذى يجرى عليه التأميم ، فإن فرنسا اجتزأت من جملة المشروعات عدداً واستثنت غيره .. لأسباب بعضها يتصل بالصالح العام . . وبعض آخر يتصل بتصرفات شخصية ! ! ولا يعتبر هذا الإجراء سياسة اقتصادية وإنما يعتبر جملة قرارات فردية قد تجمع بينها وحدة الفكرة بمجرد الصدفة .. أو لا تجمع .. كما حدث فى تأميم بعض المصارف ، وشركات التأمين ، ومصانع السيارات ، ومصانع الطائرات ، وصناعة الأسلحة ، والمعدات الحربية .. على حين أنه فى انجلترا وُضعت القواعد الموضوعية بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية . . حال رسم سياسة التأميم .. ومن ذلك ما تقرر من تأميم صناعة استخراج الفحم لتخلفها فى ظل المشروعات الخاصة .. وتأميم السكك الحديدية كلها وصناعة الصلب والحديد ، وتأميم مرافق نقل الركاب والبضائع بالسيارات ، وتأميم المستشفيات ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى رفضت انجلترا تأميم صناعات الحرب .. كما رفضت

---

(١) من الأمثلة المشهورة تأميم فرنسا لمصانع « رينو » للسيارات .

(٢) هذه حجة واضحة ، للمعارضين للتأميم .. وقد جاءت بها مراحل التطبيق .

تأميم المصارف ، مكتفية بتأميم البنك المركزى ومنحه سلطات واسعة للإشراف على النظام المصرفى كله ، ولا زالت هذه البلاد وغيرها . . على الطريق . . تخرج من تجربة إلى تجربة !!

* * *

فى هذه الموازنات ، مع تلخيص وقائع التاريخ التى عاشت فى ظلها كل من فرنسا وانجلترا ، عظات وعبر لمن أراد أن يعتبر . . ذلك أن هذه المستحدثات من النظم والمؤسسات والهيئات . . قد كانت وليدة البيئة والأحداث جميعاً . . وما كانت قوالب تُصب فيها مقادير كل الأمم ، طوعاً أو كرهاً . .

ولله فى خلقه شؤون !!

* * *

[٢٢]

بين يدى المذاهب الاقتصادية الكبرى

A prelude to the Great Economic Doctrines

فى عالمنا العربى.. ازدحمت المكتبات بالعديد من المؤلفات عن المذاهب الاقتصادية المشهورة ، التى يدين بها أقوام لهم الغلبة على الأرض فى جيلنا هذا .. والأيام دول .. ولئن وصفنا هذه المذاهب بأنها كبرى — كما فى عنوان المقال — فما ذاك إلا من قبيل المسايرة لما هو ذائع وطاغ ، وإن كان المضمون الحقيقى شيئا آخر .. على ما سيتضح من الدراسات التالية ..

ولقد يتعجل القارىء ذكر الأسباب التى من أجلها نتبع المشهور ، فنقول بأنها كبرى — على ما يقال — وما هى بكبرى بالمعايير الإنسانية . . . قد يتعجل القارىء ذكر الأسباب أو بعضها ليطمئن إلى توافر القدر الضرورى من الحيدة حال العرض والتلخيص . . ونحن نستجيب لهذه الرغبة ، فنقول بأن الإجماع منعقدٌ عند العلماء المحدثين والمعاصرين على أن الجانب الأكبر من المذاهب الاشتراكية ، مثلا ، هى « صرخة ألم » هكذا فى الوثائق ومحاضر الاجتماعات التى عقدها الاشتراكيون .. وهكذا فى المراجع العلمية المنشورة بين أيدى القراء فى كل بلد عربى .. فضلا عما هو مستقرٌّ فى بلد الأصل الذى صدَّر لنا هذا المذهب أو ذاك .. فى كل المحافل الرسمية والأدبية والقانونية . . وفى دوائر الأعمال . . أعنى بذلك : مجالات التطبيق فى الحياة العملية .

وإذا تركنا المكتبات والمؤلفات ودوائر الأعمال.. جانباً . . فإننا سنجد المادة ذاتها فى الصحافة المتخصصة وفى مادة الإعلام التى تجرى بها الأقلام وتتجاوب بها الأصداء ... فالمذاهب الاشتراكية إذن . . هى ردود فعل

وسلسلة من الانعكاسات الصادرة عن صرح المجتمع فى ظروف قاسية . . وهى صرخات ألم !! إلى آخر ما يجىء ذكره فى الموضع المناسب ، وإنما نريد بما تقدم أن نوضح للقارىء .. كيف نصف هذه المذاهب بأنها كبرى ثم نقول بأن هذا هو المشهور وحسب ، فما هو من عند أنفسنا ، ولا هو بالتقدير الذى يُقرِّره الراسخون فى العلم .. ولهذه المفارقة بين حقائق الأشياء أهمية بالغة ، فى جميع الدراسات الإنسانية(١) ولكننا الآن « بين يدى المذاهب » ونريد بهذه العبارة أننا نمهد ونقترب . . وسنبدأ بشىء من البيان حول النزعة التى صدرت عنها تيارات فكرية معينة ، وأخرى مضادة لها كالنزعة الجماعية . . ومن قبل كانت النزعة الغالبة هى النزعة الفردية . . فما قصة هذه وتلك .. ومتى تحدَّثَ عنهما دعاة الإصلاح .. ومن هم الذين كتبوا ! سيجد القارىء ونحن نقترب من ختام هذه السلسلة من المقالات عن الاقتصاد السياسى . . أننا نبنى على القواعد التى تم إرساؤها ، وسنعلم الآن كيف تولدت عن كتابات الطبيعيين حالات نفسية واتجاهات !! وكيف تبلورت هذه كلها فى ميل ثابت أو نزعة نحو إحداث تغيير(٢) وكيف ترتب مثل ذلك على كتابات أخرى ، فتكاثرت النزعات .. وعنها تكاثرت التيارات الفكرية .. ومن ثم كان النزاع والصراع اللذين لم يزيدا على تعميق البحث وتوسيع ميادينه ، إلا حدة خلاق !

---

(١) يرى المؤلف أن الجانب الأكبر من أسباب شقاء العالم يرجع الى استقلال العقول البشرية بوضع الأنظمة والقواعد الحاكمة لسلوك الفرد ولسلوك الجماعة ، دون استرشاد (مجرد استرشاد). بما جاءت به الكتب السماوية (فضلا عن ضرورة الاتباع) هذا عن الغرب والشرق وما بينهما . . إلا الأمة الإسلامية ، التى فقدت كل أسباب العزة والأمن حين تركت تعاليم الدين حال مواجهتها للأمور الإنسانية ، وذلك مع علمها بأن الأصل هو أن تلتزم التزاماً ، لا أن تسترشد مجرد استرشاد كما يجوز لغيرها .. لأسباب تتصل بمفهوم الدين عند غير المسلمين .. ويريد المؤلف بالأمور الإنسانية كل شأن يخص الآدمى بوصفه خلقاً مكرماً يميز بالإرادة وبالتقدير ، كما يتميز بأنه مستخلف فى الأرض .. ويقال لهذه الأمور وما يتناولها من دراسات ما ذكرناه فى المتن هنا « أمور إنسانية أو دراسات إنسانية Humanities »

(٢) راجع ما تقدم عن الطبيعيين فى هذا الكتاب .. ثم راجع ما تلا ذلك مباشرة من أبحاث.

فأما النزعة الفردية ، فقد جعلها بعض الكتاب المعاصرين مذهباً ، وعنه صدرت مذاهب أخرى .. ويقولون بأن مضمون هذا المذهب الفردى .. هو أن الفرد نقطة البداية فى النظام الاقتصادي، وهو أيضاً غاية هذا النظام، ومن ثم يجب أن يوجه الإنتاج إلى تحقيق خير الفرد أى حصوله على أكبر قدر من المنفعة ، هذا فى الصياغة الاقتصادية . . وفى الحياة العملية يحصل الفرد على أكبر ربح ممكن ، بأقل تضحية ، ويرى أنصار هذا المذهب أن مصلحة الفرد لا تتعارض مع مصلحة الجماعة لأنها لا تعدو أن تكون مجموعة أفراد .

ويرون أيضا أن الطبيعة قد أودعت فى كل فرد غريزة الدفاع عن النفس .. ومن ثم يسعى الفرد إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل تضحية (أو ألم) ويرتب أنصار هذا الذهب على ما تقدم .. ضرورة الاعتراف بحق كل فرد فى الحرية الذاتية ، لأنها الضمان لتحقيق المصالح الفردية . . وتفصيل هذه الحرية الذاتية مفيد . . لأنه يتضمن الامتناع عن جبر الفرد ، وهو يتصرف فى شئونه الخاصة وفى أمواله . . كما تقتضى هذه الحرية تنظيما قانونيا يقوم على الاعتراف بحرية التملك ، وبحق الإرث ، وبحرية العمل ، وحرية التعاقد . . وإذ كانت السلطة تهدد الحرية الذاتية، فقد انتهى المذهب الفردى إلى ضرورة منح الفرد حرية المشاركة فى السلطة أو ما يعرف بالحرية السياسية .

وهذه العبارة الأخيرة لا تعدو أن تكون فرضا مجرداً .. أو شعاراً .. أو خيالا .. لأن الحرية السياسية وإن كانت على ما يبدو من المنطق الرتيب الذى رأيناه(١) نتيجة معقولة لتقديم مصلحة الفرد واعتبارها نقطة البداية

(١) هذا مثل واضح لما يوجهه الناقدون المنصفون لكثير من القضايا فى مادة الاقتصاد الوضعى .. (كما نسميه) ما كان منها فكراً وما كان تقعيداً نظرياً من عند الناس .. ذلك أن المناقشة تجرى هادئة ورتيبة بحيث يستسيغها العقل ويقبلها ، حتى إذا ما نزلت هذه الأفكار والآراء والقواعد من مجال الدراسة النظرية إلى ميادين التطبيق العملى .. ومضت =

والنهاية .. فى المذهب الفردى . . إلاأن هذه الحرية — مع ذلك — ليست نتيجة حتمية لتقدير المصلحة الخاصة للفرد والاعتراف بها . . فالطبيعيون أنفسهم يطالبون (فى مجال السياسة) بإقامة حاكم فرد (أو ديكتاتور) تكون وظيفته المحافظة على الحريات الاقتصادية ! ! وهم فى الوقت ذاته يؤمنون بالمصالح الفردية الذاتية وبالحريات الذاتية .. هذا عن الطبيعيين أو الفينيوكرات الذين عاشوا فى أواسط القرن الثامن عشر (على ما قدمنا) وفى البلاد الفاشية التى تأخذ بالنظام الرأسمالى — وقد رأينا منها نماذج فى أوروبا الحديثة ، فى ضحى القرن العشرين(١) — هذه الفاشية تعترف للفرد بمصالحه الخاصة ، إلا أنها تنكر عليه حرية المشاركة فى السلطة وهى الحرية التى يقال لها سياسية . . بل تنتظر الفاشية من الفرد ، فى خصوص السياسة ، ولاءً مطلقا . وتسليما غير مشروط . . وإذعانا لكليّات التعاليم وجزئياتها كذلك ! ! .

ومع كل ما تقدم من استثناء وتحفظات يُسلمّ بها الكتاب الثقات . . فإن هذا المذهب الفردى المؤسس على النزعة الفردية .. يُعتبر رد فعل طبيعى

= سنون أو عشرات السنين .. لذا بالنتائج تجىء على خلاف الأقوال .. مع وجود بون شاسع ومخيف أو مع وجود تصادم ومفارقات . . ولقد تنبهت المدرسة التاريخية لذلك من أوائل القرن التاسع عشر .. وتكررت ظاهرات التنبيه والهجوم والدفاع .. حتى غلبت صفة بارزة على مادة الاقتصاد، نقول بها وندعو الى تقديرها بإنصاف. تلك الصفة هى « الازدحام» بمعنى أن السيل المتدفق من ثمرات العقول ، لم يزد الحقيقة الاقتصادية إلا بعدا .. ولم يأت بجديد ، وإنما أضاف جدلا من فوق جدل ، كما تتزاحم الأقدام فى موقف عصيب . . وما رأت البشرية مثل هذا العهد الذى بدأ بما يقال له « الثورة الصناعية » ومن ورائها ثورات تكنولوجية و قتصادية وسياسية واجتماعية وفى مواكب هذه الثورات سار الاقتصاد من هزال وتردد الى ملاحاة وجدل بعضه يركم بعضا . .

ونحن نقول بأن الاقتصاد يخضع لنظام لايقدر الناس على وضعه من عند أنفسهم. ونرجو من الله جل شأنه أن يفيق الناس من الوهم الباطل الذى ران على قلوبهم فى ظل ما أشرنا إليه من ثورات .

(١) نريد بهذا القول ما جاء به كل من موسولينى وهتلر .

للاعتداءات التى تعرّض لها الفرد فى حياته وفى حريته وفى أمواله خلال مختلف العصور القديمة . والوسطى ، وفى أوائل القرون الحديثة .

ولهذا المذهب مصادر .. منها ما هو قديم ، ومنها ما هو معاصر للفترة الزمنية التى أطلنا عليها الوقوف، ونريد بها القرنين التاسع عشر والعشرين.. وبحسبنا إذن أن نقف عند هذا التاريخ القريب وهو معاصر للثورة الصناعية والثورة الفرنسية ، وما صاحبهما أو ما تلاهما ، من ثورات اقتصادية وسياسية واجتماعية .

وأول المصادر .. كتابات الفيزيوكرات ، وقد اتجهوا إلى الاعتقاد بوجود نظام طبيعى يحكم جماعات البشر ، وقالوا بأن هذا النظام كفيل بإسعاد الناس ، وبأنه من العسير على الجماعات أن تخرج على نظام له مصدر قاهر كهذا ، لأنهم نسبوا وجوده إلى قدرة الخالق جل شأنه .. ورتبوا على تحليلهم هذا .. القول بأنه من الطبيعى أن يسعى كل فرد إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل مجهود ، وبأنه لا ضير على المجتمع ولا على المصلحة العامة .. لأنه من ركائز هـذا النظام أن مصلحة الفرد لا تنفصم عن المصالح العليا للمجتمع أو المصلحة العامة .. ولذلك اعترفوا للفرد بحرياته وبحقه فى التملك . . إلا أنهم أقاموا (فى مذهبهم) حاكماً فرداً يحمى هذه الحريات الاقتصادية والاجتماعية .. ومن ثم أهدروا الحرية السياسية للفرد كما ذكرنا عند الكلام على المذهب الفردى . . وهذه الكتابات هى بعض مصادره ، ومن ثم كان التشابه .

وبعد الطبيعيين فى تتابع الأحداث التاريخية . . جاء التقليديون ، ومن كتاباتهم أيضاً ما يعتبر مصدراً للنزعة الفردية أو المذهب الفردى . . ذلك أنهم نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية .. وهو مبدأ يدعّم (الفردية) ومن هؤلاء ريكاردو ، ومالثاس ، وساى ، وباستا .. ومن قبلهم وعلى رأسهم « آدم

سميث » .. وقد آمن هؤلاء بوجود قوانين طبيعية وبأنها عامة ومطلقة . . وقالوا بأن الأفراد يرتبطون فيما بينهم برباط تضامنيّ فطرى .. ومن ثم يتجه كل واحد منهم حال سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ، إلى تحقيق مصلحة الجماعة فى الوقت ذاته، تلقائياً ،أو بحكم طبائع الأشياء .. وعبّروا عن ذلك بوجود تلاؤم طبيعى فيما بين المصالح الفردية والجماعية . . وناقشوا بعض التصرفات الاقتصادية على هذه الأسس . . فى ميادين الاستهلاك والإنتاج . . وقالوا مثلا بأنه من مصلحة المنتج أن يخفض التكلفة ليزيد ربحه . . ومن مصلحته أيضاً تخفيض الثمن ليكثر الاستهلاك . . ومن ثم يكون تخفيض النفقات وهبوط أثمان البيع (وهما فى صالح المستهلك) من بين العوامل التى تحقق مصالح المنتجين .. وآمنوا بالتوازن التلقائى ، ومن ثم عارضوا تدخل الدولة . . وكل هذه الاتجاهات تؤيد الحرية الاقتصادية وتدعم المذهب الفردى (١) .

ومن المصادر أيضاً .. كتابات الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأحرار .. ومنهم « لوك » و « روستو » وفلاسفة القانون الطبيعى كڤولتير ، وزعماء الثورة الفرنسية .. كل هؤلاء دعّموا النزعة الفردية التى بدأت بوضوح لعهد الطبيعيين حول عام ١٧٦٠ (٢) .

ومصادر أخرى أمدّت هذا المذهب ببعض أسباب الحياة والبقاء . .

---

(١) فى أواخر القرن العشرين (على وجه التقريب) يعود الباحثون إلى النظر فى أقوال بعض المتقدمين الذين عاشوا من نحو مائتى عام . . والحق أن شهوة التغيير هى التى حملت بعض المدارس الحديثة على تقويض مابناه الأولون .. ثم عجزت هذه المدارس عن إقامة صروح أفضل .. ومن ثم كان القلق .. وكانت العودة من آن لآخر لبعض ما تركه الناس . . ويرى القارىء أن هذه الحال هى أقرب إلى التخبط منها الى أى شىء آخر .. وهى واحدة من النتائج الحتمية لاستقلال العقل البشرى بمواجهة مشكلات الاقتصاد .. دون الرجوع إلى الضوابط الآمرة التى تكفل الدين بثباتها وبسموها .

(٢) عرفنا شيئا عن الطبيعيين .. راجع المقال رقم ٦ من صفحة ٩٠ من هذا الكتاب .

نذكر منها مدرسة بنتام Bentham (١٧٤٨/١٨٣٢) الفيلسوف والاقتصادى الانجليزى . . وقد صاغت هذه المدرسة حقوق الإنسان (فى تقديرها) صياغة واقعية ، وجعلت دوافعه صادرة عن المنفعة ، وقالت بأن الفرد يسعى إلى تحقيق المتاع وتجنّب التضحية والألم ، ورأت أنه خير حَكَم لذاته . . أى إن الفرد أقدر من غيره على وزن مصالحه الخاصة . . ورأت هذه المدرسة أن تبقى الدولة بمعزل عن النشاط الاقتصادى إلا من رقابة وكفالة انسجام . . فهى تترك المنافسة حرة لضمان انتظام النشاط فى المجتمع وازدهاره . . ولا تتدخّل بالتشريع إلا لعقاب المسىء ، مثلا ، ليعود إلى جملة النشاط انسجامه . . وهكذا ترجع العوامل التى تجمع بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة إلى مصدرين : أحدهما الخوف من العقاب فى حالة التعدى أو الإضرار ، والآخر هو من قبيل الاندفاع الفطرى نحو طلب السعادة بأقل جهد وتضحية . . وكل هذا يؤيد الفردية ، ومن ثم كانت مدرسة (بنتام) من مصادرها .

وفى ناحية أخرى مقابلة للنزعة الفردية وما ترتب عليها . . شهد التاريخ الحديث نزعة أخرى جماعية ، هى الأصل فى الفكر الاشتراكى والمذاهب الاشتراكية . . بما شاء لها خبراء الصياغة من أسماء ومصطلحات تجىء فى دورها . . بالقدر المناسب . . فى المقالات التالية .

* * *

٢٣

الاشتراكية (١)

Socialism

عرفنا شيئاً عن النزعة الفردية وحرية التصرف الاقتصادى والاعتراف بحرية التملك .. إلا الحرية السياسية فقد أهدرها قيام الديكتاتورية فى ظل النزعة الفردية ، بحجة المحافظة على الحريات الاقتصادية ! ! وضربنا الأمثال من بلاد رأسمالية — فى أوروبا — ظهرت فيها الفاشية .. وأطلقنا على هذا كله عبارة المذهب الفردى ، على نحو ماذهب إليه الكتاب المعاصرون .. وقلنا فى ختام المقال السابق بأنه فى مقابل هذا كله قام المذهب الجماعى .. وهو نوع من الترسيب لنزعات ثوريه جماعية ، صاحبت الثورات الصناعية والاجتماعية وغيرهما من الثورات حين انتشر القلق فى كل العلاقات والروابط التى جمعت بين الناس فى صرح يقال له « المجتمع » .. وعن هذا المذهب الجماعى قامت المذاهب الاشتراكية .. ويلحظ القارىء .. أننا نقول (المذاهب الاشتراكية) بالجمع (لا بصيغة الإفراد) وسنرى كيف .. ولماذا .. على أنه قبل الكلام عن الاشتراكيات فى بعض صورها (وهى كثيرة ومتفاوتة) سنتكلم عن المذهب الجماعى ، فنقول بأنه يتخذ من الجماعة (لا من الفرد) نقطة البداية للنظام الاقتصادى .. ويجعل من مصلحة الجماعة أيضاً .. هدفا للنظام وينكر قيام انسجام طبيعى بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية .. لأن مصلحة الجماعة (عند هذا المذهب) ليست مجرد تجميع لمصالح الأفراد ، بل هى مفهوم مستقل ، لأن الجماعة لها

---

(١) الاشتراكية اسم يطلق على كل ماصدر عن النزعة الجماعية ، ولذلك قلنا فى المتن بأنها مذاهب ، بالجمع .. وما هى « اشتراكية واحدة » كما يفهم عند النظرة السطحية للأمور .

كيان ذاتى مستقل عن كيان الأفراد .. هكذا يقول أنصار المذهب الجماعى !!

ومن حيث إن الوسيلة لا بد لها أن تنسجم مع الغاية وتلائمها ، فقد اعتمد هذا المذهب على سلطة الجماعة بدلا من الحرية الفردية ، فى تحقيق المصلحة للمجتمع كله . . على أنه لا يُسقط مصلحة الفرد من حسابه إسقاطا تاما ولكنه لا يسمح بتحقيق شىء من مصالح الأفراد إلا بالقدر الذى لا يتعارض ومصلحة الجماعة .. وهنا تتفاوت الآراء فى داخل إطار هذا المذهب . . فمثلا يسمح الفكر الاشتراكى الإصلاحى بقدر من المصلحة الفردية (أو مصالح الأفراد) أكبر من القدر الذى يسمح به الفكر الماركسى .

أما مصادر المذهب الجماعى فيمكن ردها إلى تيارين رئيسيين من الفكر الاشتراكى . . أحدهما : الاشتراكيات الإصلاحية .. والآخر : الاشتراكية العلمية أو الماركسية .

وفيما يلى بيان موجز عن بعض هذه المذاهب (١) .

الاشتراكيات الاصلاحية : تصدر هذه الاشتراكيات عن فكرة واحدة ، هى كونها محاولة لعلاج المساوىء التى يعانى منها المجتمع الرأسمالى الذى قام فى القرون الوسطى الأخيرة (بين السادس عشر والثامن عشر) ومعلوم أن بعض هذه المساوىء لا يزال قائما فى بعض المجتمعات .. ولذلك تعتبر الاشتراكيات الإصلاحية من قبيل صرخة الألم . . وإذا كانت هذه الاشتراكيات تهدف إلى رفع المظالم التى تصاحب الرأسمالية الحديثة والمعاصرة ، إلا أن هذا لا ينفى أنها تجد أصولها فى الفكر القديم .. من عهد فلاسفة اليونان وكتاباتهم ، وتعتبر جمهورية أفلاطون . . الذى عاش بين سنتى ٤٢٨ و ٣٤٧ ق . م . من أولى المحاولات ، لاقتراح نظام

---

(١) يلاحظ القارىء أننا نشير إلى المذهب أحيانا ، على أنه « فكر » وهذا الأسلوب مقصود ، إذ المادة الرئيسة للمذهب .. هى من الفكر الطليق .

اجتماعى تتخلى فيه طبقة الحكام وطبقه الجنود عن الملكيه الفردية وعن الأسرة لتعيش هاتان الطبقتان فى ظل نظام شيوعى (ويلاحظ أنه استثنى طبقة المنتجين) وقد هاجم أفلاطون فى « جمهوريته » الفكرة القائلة بأن الفرد وحدة منعزلة تنشغل بإشباع حاجاتها الخاصة ، وأحلّ محلها القول بأن الفرد جزء من نظام يجد الإشباع فى ملء مكانه من هذا النظام الشامل .

ثم ظهرت فكرة المدينة الفاضلة .. من جديد .. فى عصور تالية ، ومن ذلك : فى القرن السادس عشر حين كتب « توماس مور » (١٤٨٠—١٥٣٦) ما أسماه « المدينة الخيالية » فى سنة ١٥١٦ .. وهاجم الظنام الاجتماعى الذى كان قائما عندئذ وموقف النبلاء الذين كانوا يعيشون على عمل غيرهم .. وقال بأن المجتمع العادل يقوم على أسس تختلف تماما عن الملكية الفردية وقياس قيم الأشياء بالنقود .

ومن هذا القبيل أيضا ، محاولات أخرى .. منها كتاب الإيطالى كامپانلا واسم الكتاب « مدينة الشمس » وقد صدر فى سنة ١٦٢٣ .. وكتاب آخر أصدره مورلى فى سنة ١٧٥٥ واسمه « قانون الطبيعة » ومن أجل ما تضمنه هذا الكتاب ، يرى المؤرخون للفكر الاقتصادى أن «مورلى» هذا هو أبو الماركسية أى المعلم القريب لكارل ماركس(١) ويلاحظ أن مورلى خلص فى كتابه إلى أن الملكية الخاصة قد أفسدت الإنسان وتسبّبت فى شقائه .. وأنه لكى يصبح الإنسان سعيداً يجب أن يعيش فى ظل قانون الطبيعة .. ومن الكتاب من يرى أن « جان جاك روسو »(٢) يعتبر

---

(١) العبارة فى المتن تقول « المعلم القريب لكارل ماركس » وفيها إشارة ضمنية الى أن هذا المفكر (كارل ماركس) له معلمون على مسافة بعيدة من الزمن .. وهم من فلاسفة الإغريق .. ثم ان ماركس لم يكن له معلم واحد فى التاريخ القريب منه والمعاصر له ، وإنما أردنا بعبارة المتن أن ننقل رأى بعض المؤرخين للفكر الاقتصادى .. حين نسبوا الى «مورلى» أنه مصدر الإلهام والتوجيه .

(٢) راجع ماورد عن « جان جاك روسو » من قبل .. عند الكلام عن الطبيعيين ومذهبهم صفحة ٩٠ وما بعدها ، من هذا الكتاب .

أيضاً من المبشرين بالاشتراكية . . لأنه ندد بالفوارق بين الطبقات ، ونادى بإلغائها ، وبضرورة تحقيق قدر من المساواة فى توزيع الملكية . . يحدّ من التفاوت الكبير بين الثروات وبين الدخول .

ومع التسليم بأن هذا التاريخ كله له صلة بالاشتراكيات الإصلاحية الحديثة ، إلا أن كتّابها والمنادين بها ، الذين عاشوا فى القرن التاسع عشر بوجه خاص ، قد تأثروا بمصدرين اثنين معاصرين لهما تقريبا . . وهما :

١ — الثورة الفرنسية وأحداثها وتعاليمها وخطب زعمائها . .

٢ — الأوضاع التى انتهت إليها المجتمعات الرأسمالية ، وهى بصدد الاندفاع مع التصنيع فى ذلك العهد وبخاصة فى انجلترا ووسط أوروبا وغربها .

وتعتبر الاشتراكيات الإصلاحية مجموعة يتشابه بعضها مع بعض آخر ، وقد تختلف فى جزئيات ، إلا أنها من طبيعة واحدة . . فكل منها نفثة مصدور أو صرخة ألم أو تقلصات اجتماعية[1] فى مواجهة البغى الذى ساد القرون الوسطى المتأخرة بوجه خاص وعاصر قيام الثورة الفرنسية وما تلاها . . ومن أشهر هذه الاشتراكيات : الاشتراكية المسيحية ، والاشتراكية الخيالية ، والاشتراكية البورجوازية ، والاشتراكية الفابية ، والاشتراكية النقابية . . ولكن . . فى مقابل هذا الحشد من المذاهب التى تعتبر من قبيل المقاومة لظلم قائم ، هناك نوع واحد من الاشتراكيات يقول دعاته بأنه علمى حتمى . . . ومن ثم ننقل إليه الحديث بقصد الموازنة . . ويقال له ، الاشتراكية العلمية !! وتختلف هذه الاشتراكية عن سابقاتها التى وصفناها بأنها إصلاحية وبأنها رد فعل أو صرخة ألم . . فى أمور جوهرية منها :

---

(١) هكذا فى الأصول التاريخية لنشأة هذه المذاهب . . وقد عنى بهذه الدراسة كثيرون منهم « شامبيتر » [وفى الكتب العربية صورة طبق الأصل لهذه التعبيرات . . من حيث الصياغة والمضمون . . راجع على سبيل المثال مؤلفات الدكتور رفعت المحجوب والدكتور عاطف صدقى .

١ — ليست الاشتراكية العلمية أو الماركسية مجرد اقتراح لمعالجة نظام قائم ، وإنما هى مرحلة حتمية من مراحل التطور . . تؤدى إليها بالضرورة ظروف موضوعية معينة . . وكل ذلك على ما يقرره أنصارها .

٢ — تقوم هذه الاشتراكية على قواعد من القوانين التى تحكم التطور الذى تقدمت الإشارة إليه .

٣ — ليست المبادىء الماركسية (أو مبادىء الاشتراكية العلمية) من عمل مُصلح أو آخر ، وإنما هى مجرد تعبير عن التطور التاريخى ، ومن ثم كانت مرحلة حتمية تالية للرأسمالية !! ولا يمكن تفاديها ؟

ومن حيث إن هذا النوع من الاشتراكية قد ارتبط بكارل ماركس — بصرف النظر عن أنه مسبوق فى كثير مما قال به — فقد أصبحت الإشارة إلى ما نحن بصدده من الكلام عن الاشتراكية العلمية تستوى تماماً .. إذا قلنا « اشتراكية علمية » أو قلنا « ماركسية » .

وقد رغبت الماركسية فى أن تُقدّم للمجتمع الإنسانى كله تفسيراً شاملا لجميع جوانب الحياة . . ولذلك رأت ألا تفصل بين ما هو فلسفى ، وما هو اقتصادى ، وما هو سياسى .

ويمكن ردّ الماركسية إلى ثلاثة عناصر ، بيانها :

— المنهج الجدلى ،

— والمادية والتاريخية ،

— والصراع الطبقى .

وليس لأحد هذه العناصر استقلال عن العنصرين الآخرين .. بل تتكامل جميعاً فى بناء فكرى واحد .. يقال له « المادية الجدلية التاريخية » . . وإذ عرضنا للماركسية ضمن المذاهب الاشتراكية ، فقد بقى أن نُفرد لها مقالا تالياً .

٢٤

الاشتراكية العلمية

Scientific Socialism

قلنا فى المقال السابق إن صاحب الاشتراكية العلمية يردُّها إلى ثلاثة عناصر .. هى :

– المنهج الجدلى ،

– والمادية التاريخية ،

– والصراع الطبقى .

وقلنا أيضاً بأن هذه العناصر تأتلِفُ فى مفهوم واحد .. يقال له «المادية الجدلية التاريخية» .

وفى هذه العناصر تفصيل .. وفى ائتلافها كذلك .. مما نعرض له بالقدر المناسب .. فنقول :

أولا – المادية الجدلية ، أو (المادية الديالكتيكية) : أخذ كارل ماركس فكرة التطور الديالكتيكى عن الفيلسوف الألمانى « هيجل » ، وقد كانت نظرية «هيجل» مقصورة على تفسير الطريقة التى يتم بها تطور الفكر الإنسانى .. وتتلخص هذه النظرية فى أن أية فكرة تحمل فى ثناياها بذور فنائها ، لأنها تدعو إلى نقدها .. وهذا النقد يؤدّى حتما إلى قيام نقيضها .. غير أن النقيض يحمل بدوره بذور فنائه .. إذ يدعو إلى نقده وقيام نقيض محله .. وهذا الأخير يجمع بين الفكرة الأصلية ونقيضها ، أو الفكرة الجامعة .. ومتى وصلت الفكرة إلى هذه المرحلة (مرحلة الفكرة الجامعة) فإنها تُعامَلُ

معاملة الفكرة الأصلية ، من حيث قيام نقيضها . . وهكذا يسير الفكر الإنسانى إلى الأمام !!

والحق إن عرض الفروض والمقدّمات لايخلو من فائدة .. وإن أدخلتنا فى متاهات !! أما القول بأن الفكر الإنسانى يسير إلى الأمام .. نتيجةً لهذه المقدمات .. فقولٌ لا يستند إلى أساس .

نعود إلى « ماركس » فنقول بأنه نقل نظرية « هيجل » فى التطور الديالكتيكى من عالم الفكر والفلسفة إلى عالم النظم الاجتماعية ، وعنده أن كل نظام اجتماعى يحمل فى طياته أسباب فنائه .. أى إن السير الطبيعى لأى نظام من النظم لا بدّ وأن يولّد القوى التى تقضى عليه فى النهاية ، ويحل محله نظام جديد ... يتضمن بدوره بذور فنائه .. وهكذا تنتقل النظم الاجتماعية من مرحلة إلى أخرى ، بحكم السير الطبيعى للأمور فيها . . فالتناقض ، عند ماركس (كما هو عند هيجل) هو مصدر التطوّر !! ثم إن عملية التطور تنطوى على عدة تناقضات .. ولكنّ العبرة بالتناقض الأساسى الذى يترتّب على وجوده وتطوره . . وجود التناقضات الأخرى . . وتذهب النظرية الماركسية إلى هذه الفروض الثلاثة :

الفرض الأول ـ فيما بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج يوجد تناقض ، والوجه الأساسى فى هذا التناقض هو لقوى الإنتاج . . أما العلاقات أو الروابط .. فتجىء تبعًا .

الفرض الثانى ــ فيما بين النظرية والتطبيق تناقض .. ووجهه الأساسىّ هو التطبيق ، ومن ثم تكون النظرية تبعا .

الفرض الثالث ــ فيما بين الأساس الاقتصادى والبنيان العلوى (كالسياسة والثقافة) تناقض .. ووجهه الأساسى هو النشاط الاقتصادى ،

ومن ثم يكون الفكر تبعا .. أو بالعبارة المألوفة عند كتاب الاشتراكية، يكون الفكر امتداداً للمادة . . وهذا يؤدى بالباحث إلى النظر فى المادية التاريخية] .

ثانيا — المادية التاريخية : قال ماركس بأن المجتمع المدنى يتألف من ثلاثة عناصر .. هى :

العنصر الأول : القوى المنتجة ، وتنصرف إلى الآلات والأدوات والأفراد من ذوى الخبرة[1] .

العنصر الثانى : علاقات الإنتاج ويقصد بهما علاقات الملكية ويعتبرها الأساس الحقيقى لما فوقها .. من بنيان علوى .. أى قانونى وسياسى وفكرى .

العنصر الثالث : الإدراك الجماعى أو الضمير الجماعى ، وهو ما يشكّل البنيان العلوى بما تشتمل عليه من أفكار وأوضاع قانونية واجتماعية وسياسية وفنية وأخلاقية ودينية[2] وفلسفية .. ويطلق عليه ماركس (الأوضاع الإيديولوجية) .

ثم يقول ماركس بأن العنصرين الأول والثانى (القوى والعلاقات الإنتاجية) يشكّلان معاً الوضع المادى للمجتمع ، بينما يشكل الضمير الجماعى الوضع المعنوى للمجتمع . . ويرى (ماركس) أن التناقض بين وجهى

---

(١) يلحظ القارىء ذكر « الأفراد » مع الآلات والأدوات !! على حين أن الاقتصاد السياسى عند المعسكر الرأسمالى ، يذكر العمل ويعتبره سلعة !! دون العمال أنفسهم .. على أن هذه التفرقة تفقد وزنها أحيانا إلى حد أن اللفظة الواحدة تفيد المعنيين . . ونريد بها Labour فهى العمل وهى العمال أيضاً . . وهذا النظر مفارق للفطرة ولأصول الخلق . . وفى الاقتصاد الإسلامى الأول الفصل . . فى دوره .. إن شاء الله تعالى .

(٢) يرى القارىء — فى هذا الموضع وفى غيره — كيف يدخلون الدين فى زمرة الفكر والفلسفة وغيرها .. « وفى ذلكم بلاء من ربكم عظيم »

« الوضع المادى » أى قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج . . هو « التناقض الأساسى » . . وهذا التناقض الأساسى هو الذى يحدث تطور المجتمع . . وكذلك يرى ماركس أن القوى المنتجة (وهى عامل مادى) هى العامل الأساسى فى هذا التناقض . . وخلص من هذا التحليل إلى أن القوى المنتجة هى العامل الذى يحدد جميع العلاقات القانونية والاجتماعية والسياسية القائمة فى المجتمع . . ومن ثم يحدد بالتالى الضمير الجماعى .

ومن حيث إن ماركس ركـّز على عامل مادى (كما ذكرنا من قبل) فقد وصفت نظريته بالمادية التاريخية ، كما يطلق على فكره القول بأنه « التفسير المادى للتاريخ » أو « التفسير الاقتصادى للتاريخ » . ولئن كان ماركس قد خلص من دراسته للتاريخ إلى أن تطور القوى المنتجة هو الذى يحكم تطور علاقات الإنتاج (أو بعبارة أخرى علاقات الملكية) وهو الذى يحكم أيضاً كل التطورات الاجتماعية والقانونية والسياسية والفكرية والدينية(١) والفلسفية . . إلا أن هذا لا يعنى أن الماركسية تنفى أو تُنكر أثر كل هذه العوامل فى الأوضاع الاجتماعية . . وإنما تريد الماركسية أن تقول بأن هذه العوامل تخضع بصفة أساسية (ودون نفى آثارها الذاتية) للعامل المادى . . وبالتالى يكون هذا العامل المادى هو الذى يحدد ، فى نهاية التحليل ، تطور التاريخ .

ثالثاً – الصراع الطبقى : ترى الماركسية من دراستها للتاريخ . . أن الأحداث التى مرت بكل مجتمع حتى الآن . . لم تكن إلا تاريخاً للصراع بين الطبقات . . إذ فى كل مجتمع يقوم صراع بين طبقتين إحداهما مستغَـلـَّة . . كما كشفت هذه الدراسة للماركسيين أن الحرب بين هاتين الطبقتين قد كانت

---

(١) هكذا . . مرة أخرى أو مئات المرات يرد ذكر الدين مع الفكر والفلسفة غيرها . . وفى هذا الأسلوب الذى يقال له « علمى » خطر على الأجيال وهى فى بداية العمر . . ومن ثم وجب على كل مشتغل بالقيادة الفكرية أن ينبه وأن يحذر .

مستمرة ، سواء أكانت معلنة أم خفية وأن هذه الحرب تنتهى دائماً إلى تطوير المجتمع تطويراً ثورياً أو تنتهى بالقضاء على الطبقتين المتصارعتين .. ثم يضرب الماركسيون الأمثال فيقولون : فى روما القديمة قام التناقض بين طبقة النبلاء والفرسان من ناحية ، وبين طبقة العامة والعبيد من ناحية أخرى .. وفى عصور الإقطاع قام التناقض بين الأمراء وسادة الإقطاع من ناحية وبين الفلاحين ورقيق الأرض من ناحية أخرى .. ثم يقول ماركس وأتباعه بأن الرأسمالية (فى نظرهم) لا تقضى على هذا التناقض وإن أدت إلى تغيير فى الطبقات المتصارعة .. فهى (أى الرأسمالية) تقوم على التناقض بين الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا ، وهذه الأخيرة هى الطبقة المستغلة ، ولسوء حالها ستتدخل لإنهاء الرأسمالية ولإقامة نظام آخر بلا طبقات وبلا تناقضات وهو النظام الماركسى !!

* * *

وعن مصير الرأسمالية عند ماركس ، يقول هذا المفكر .. بأن الصراع الطبقى بين البورجوازية والبروليتاريا سيؤدى إلى انهيار الرأسمالية وقيام الماركسية العالمية .. ويستند فى ذلك إلى عدة قوانين .. تحكم (فى نظر ماركس) سير النظام الرأسمالى ، وهذه القوانين هى بذاتها التى تساند الصراع الطبقى وتعمقه ، وبيانها :

— قانون القيمة وفائض القيمة .

— قانون التراكم الرأسمالى .

— قانون التركز .

— قانون الإملاق العام .

ولهذه القوانين أهمية كبرى .. إذ هى — فى تقدير دعاة الماركسية —

القاضية على النظام الرأسمالى . . ليحل محله النظام الماركسى فى أوسع نطاق !!

وجدير بالتنبيه هنا . . أن بعض الكتّاب المعاصرين قد ناقش هذه الأقوال بكثير من الدقة والحياد . . وانتهى إلى أن الأمر أجلّ وأخطر ، لأن المذاهب كلها ستتلاقى وتصبّ فى قناة واحدة[1] فهل تبقى بعد ذلك أوتزول !! هذا مانرجئه بعض الوقت . . وإنما ننبه إلى خطورته فى البحث الذى نعرضه . . أما الآن فقد بقى لنا أن نتابع الكلام عن الاشتراكية العلمية وحتمية قوانينها كما يقولون .. وهذا هو موضوع المقال التالى .

---

(١) راجع Economic Systems - A comparative Analysis, by, George N. Halm. - Tufts University, Pub. : Holt, Rinehart and Winston. - 1961, New York.

[٢٥]

نهاية الرأسمالية
فى تقدير كارل ماركس

The Collapse of Capitalism
as per the Marxian Theory

رأينا فيما تقدم كيف تميزت الاشتراكية العلمية ، دون غيرها من المذاهب بدعوى أنها تقوم على أسس علمية تجعل انتشارها أمراً مقضياً .. هكذا يقول أنصارها ، وهم أتباع كارل ماركس ، ورأيناهم يحللون ويركبون . . فهم أولا ، يميزون بين المادية الجدلية ، ثم المادية التاريخية وأخيراً الصراع الطبقى..ويقولون بأن هذه عناصر ثلاثة لا تقبل الافتراق، بل تتلاقى فى مفهوم واحد هو « المادية الجدلية التاريخية »

ـ ورأينا كذلك أن المذهب الماركسى . . لا ينصح ولا يوصى ولا يبعث بصرخات الألم . . وإنما يعرض على الفكر البشرى مجموعة من الفروض تجتمع آخر الأمر فى دعوى واحدة . . هى التطور الحتمى للتاريخ واعتبار الرأسمالية مجرد مرحلة تتلوها الماركسية حتما .. ومن ثم كان مآل الرأسمالية عند ماركس هو الانهيار والزوال . . لكى يحل محلها نظام ليس فيه تناقضات ولا صراع ، وماهو إلا الماركسية! ! ولكن كيف تنتهى الرأسمالية إلى هذا المصير الحتمى ؟ ؟ قال الماركسيون إن هذا المصير لامفر منه لأن القوانين التى تحكم الرأسمالية تسير كلها فى اتجاه واحد ، هو القضاء عليها . . .

وقلنا بأن الوقوف عند هذه القوانين (وهى أربعة عدداً) مفيد . . لعلنا نقدر الأسباب التى تأخذ بالرأسمالية إلى مصيرها المحتوم ! ! وهذه هى:

أول هذه القوانين .. هو قانون القيمة وفائض القيمة ، وعنه يقولون :

تتحدد قيمة السلعة بكمية العمل اللازم لإنتاجها (فى المتوسط) . . ولما كان العمل (بدوره) سلعة كباقى السلع (هكذا فى الأصل) فإن قيمته تتحدد بكمية العمل الاجتماعى اللازم لإنتاجه .. أى بعدد الساعات اللازمة لإنتاج مايلزم للعامل من مأكل وملبس ومسكن وتعليم ، حتى يمكنه أن يحيا وأن يعمل . . فالعامل إذن « يحصل على قيمة قوة العمل ، لا على قيمة المنتجات التى ينتجها » ويترتب على ذلك أن صاحب العمل يحتجز لنفسه الفرق بين قيمة الساعات التى يعملها العمال (أى قيمة المنتجات) وقيمة الساعات اللازمة لهؤلاء حتى يعملوا (وتتمثل فى الأجور التى يعيشون بها) ويعرف هذا الفرق بفائض القيمة أو بفائض العمل . . وينبنى على ذلك عند الماركسية أن استيلاء أصحاب الأعمال على هذا الفائض هو المصدر الوحيد للربح ، وأن الرأسماليين ماكانوا ليستولوا عليه لولا ملكيتهم لأدوات الإنتاج وأن ضياع هذا القدر من حق العمال يؤدى إلى نقص الاستهلاك مما يؤدى إلى أزمات الإفراط فى الإنتاج، وخلق جيوش من المتعطلين، وهذا بدوره يؤدى إلى انفجار النظام البرجوازى الرأسمالى إنفجاراً ذاتياً . . لأن العمال سيتدخلون ويمنعون أسباب استغلالهم ، وأهمها ملكية أدوات الإنتاج ، فينتزعونها من يد الرأسماليين لتصبح ملكا للجماعة .. وذلك عن طريق الثورة .

— أما قانون التراكم الرأسمالى : فينصرف إلى تجميع الإضافات الرأسمالية ومن ثم زيادة حجم رأس المال الموظف فى الإنتاج . . ولكن مقدمات هذا القانون (كما يراها ماركس) تتلخص فى قيام المنافسة بين المشروعات الرأسمالية وهذه تتطلب تخفيض التكلفة النسبية ، ويكون التخفيض بزيادة إنتاجية العامل أو بزيادة حجم رأس المال . . وهكذا يضطر صاحب المشروع (من أجل المنافسة) إلى تحويل جزء من فائض القيمة فى اقتناء وسائل الإنتاج . . وهذه هى المعدات الرأس مالية (أو رأس المال) ويظل صاحب المشروع فى حاجة إلى زيادة حجم رأسماله دائما للصمود فى وجه المنافسة ، وهذا

يؤدى إلى سحق الوحدات الصغيرة التى عجزت عن البقاء فى ميدان المنافسة.. وتختفى الملكيات الصغيرة ويزداد ضعف العمال ومن ينضم إلى صفوفهم ، إذ جردوا جميعا من الملكية ، ولم يبق عندهم مايبيعونه سوى العمل ، وهو السلعة التى يشتريها منهم الرأسمالى ليحقق بها فائض القيمة .

— قانون التركز : ومن تتابع مراحل التحليل الذى مر بنا يلاحظ أن المنافسة هى التى قضت على الوحدات الإنتاجية الصغيرة وشردت العاملين فيها ومالكيها من قبل.. وبهذا تتجه ملكية وحدات الإنتاج أو المشروعات إلى عدد قليل تتألف منها الطبقة الرأسمالية ، وهذا هو التركز الذى يكاد يصاحب التراكم ثم يترتب عليه .

— وأما قانون الإملاق العام : فمضمونه ، عند ماركس ، أن التقدم الصناعى يؤدى إلى سوء حالة العمال لأنه يتطلب التوسع فى استخدام الآلات وخلق الأزمات وتكوين جيش احتياطى من العمال المتعطلين ، وهذا الجيش يضغط على سوق العمل ، وينخفض مستوى الأجور إلى الحد اللازم للمعيشة . . ولذلك (على ماشاهده ماركس وقرره) لم تكن حال العامل فى التقدم الصناعى إلا أسوأ مما كانت عليه من قبل هذا التقدم . . وهكذا ينتشر الفقر بأسرع مما تتزايد الثروة .

فإذا أضفنا تزايد السكان وتحول صغار الملاك والمنتجين من الصناع والزراع والتجار إلى أجراء (نتيجة لقانون التركز) فإن بؤس العمال يزداد عمقا واتساعا . . وهذا ماعبر عنه ماركس بقوله « الإملاق العام » .

وهكذا تتفاعل القوانين الأربعة فى تصعيد الصراع الطبقى بين الرأسمالية والعمل ، فى تقدير كارل ماركس . . ويقول أيضا بأن التركز (بمعنى قلة عدد المالكين لوحدات الإنتاج) سيجعل انتزاع الملكية من هذا العدد القليل أمراً ميسوراً ، بعكس ما لو كانت الملكية صغيرة فى وحداتها وموزعة

على أعداد كبيرة . . ثم يقول أيضاً بأن هذه المصادرة للملكية ستكون الأخيرة فى التاريخ !! لأنها وحدها ملائمة لما استجد على الإنتاج من أوضاع فرضها التقدّم الصناعى .. ويقول كارل ماركس : لقد كانت الملكية الفردية ملائمة للإنتاج فى عهود ما قبل الطاقات ... أما وقد أصبح الإنتاج جماعياً فإن الملكية يجب ن تكون كذلك !! أو إنها ستصير إلى هذه الحال بفعل حتمية التاريخ !!

وعن الدولة : يرى ماركس أو ترى الاشتراكية العلمية . . أنه لا محل للدولة فى ظلها . . ويقول أصحاب هذه النظرية . . بأن الدولة لا تعدو أن تكون سلطة نظّمتها طبقة لقهر طبقة أخرى ، ومن ثم تكون علة وجود الدولة هى الحاجة إلى كبح جماح التّناقضات الطبقية ، وهى نوع من السلطان تفرضه الطبقة المسيطرة اقتصاديا .. ويرى ماركس وأتباعه أن الدولة هكذا كانت فى كل العصور . . ويُضيفون أن الدولة لا تختفى على الفور بمجرد استيلاء البروليتاريا على السلطة ، بل تضمحل وتذوى تدريجا وتلقائيا مع اختفاء التناقضات الطبقية ، وكل ذلك يتوقف على سرعة تقدم المجتمع نحو المرحلة العليا من المجتمع الاشتراكى الماركسى . . . ولتوكيد هذا المعنى يقولون بأن المجتمع الذى يقوم على التناقضات الطبقية . . يكون فى حاجة إلى قيام الدولة . . وما هى إلا سلطة تضمن الإبقاء على الطبقة المستغَلّة فى حالة من القهر والإذعان تلائم الإنتاج فى ظل الرأسمالية . . ويستطردون من ذلك إلى القول بأن الدولة (فى تقديرهم) هى صياغة سياسيّة للصراع الطبقى ، وحين تختفى الطبقات لا تبقى واحدة رهينة بالقهر والإذلال . . ومن ثم تصبح الدولة ممثلة للمجتمع كله ، لا لطبقة حاكمة مستغِلّة ، ومن ثم تذوى وتضمحل .. حتى تختفى ويعيش المجتمع بغير دولة !! . ؟

لسنا بصدد نقد الماركسية حتى نعود إلى مادة المقالين السابقين بالتحليل وتقويم أقوال الناقدين .. على ما رأينا ، مثلا ، فى مناقشة التأميم .. لسنا فى هذا الموقف الآن ، لأن عملا كهذا يتطلب كثيراً من الأناة والصبر والمتابعة .. ولكن بحسبنا ما تقدم من إشارات سريعة توجه النظر إلى حقيقة ما شاده فرعون وهامان جيلا بعد جيل ، أهو بناء راسخ على قواعد من طبائع الأشياء وفطرة البشر ، أم هو فروض وأخيلة . . وأسماء ما أنزل الله بها من سلطان ! !

لقد نقل ماركس منهجه من الفسلفة إلى الاجتماع والاقتصاد ، وهو منهج كان لغيره من قبل ، قال به هيجل وسابقون على هيجل .. ولكن الذى فات الماركسية أن قيام التناقض وحتميته . . قد توقّف عند الماركسية .. فهى وحدها توجد بلا نقيض ؟! وهذا مجرد زعم . . وما هو بنظرية ولا قاعدة .

أقامت الماركسية صرحها كله على التفسير المادى للتاريخ . . وجعلت الوجه الأساسى لكل تناقض هو الوجه المادى ، وبَنت على ذلك أن قوة الإنتاج المادية هى الأصل وما عداها فرع أو تبع أو بناء يرتفع على غيره . . وما قال أحد الباحثين بإسقاط المادة والاعتبار المادى من حساب التاريخ ولا من حساب التصرّف الاقتصادى ولا من الدوافع التى تحمل النفس البشرية على السلوك .. فلا جديد إذن من هذه الزاوية . . .

ولكن الذى يؤخذ على الماركسية هو تجريدها كل شىء معنوى أو خلقى أو روحى ، من التأثير فى العلاقات وتغيُّرها . . وما ثبت فى التاريخ شىء من ذلك !!

لقد صاغت الماركسية مجموعة من القوانين ، وقالت عنها بأن آثارها تقضى حتما على الرأسمالية .. ولكن هذه القوانين إما واهية الأسس أو ناقصة . . فمثلا قانون القيمة يُفسِّر القوة التبادلية للشىء بعنصر العمل وحده .. ويُهمل

تماما عنصر الطبيعة وهو عنصر موضوعى ، كما يهمل عنصر المنفعة ومعياره شخصى .. ولكل منهما وزنه فى تفسير القيمة .

أما قانون التركز فلا يقره التاريخ ، لأن الإضافات الرأسمالية التى أقامت أكبر وحدات الإنتاج ما قضت على الوحدات الصغرى التى بقيت رغم قيام عمالقة الصناعات .. هذه حقائق تاريخية وحقائق راهنة .. ومن ثم فالتركز لا يزيد على مجرد فرض ثبت ضعفه .. إن لم يكن قد ثبت فساده .

وعن الإملاق العام .. يجيب أنصار الرأسمالية بقولهم : إن التقدم العلمى قد أدى إلى حلول الآلات محل العمال .. وجعل إنتاجية العامل تتضاءل بالقياس إلى إنتاجية الأداة والآلة ، ومن ثم كانت بطالة ، وكان انخفاض فى مستويات الأجور .. ولكن هذه مرحلة احتكاكية(١) قصيرة لا تصلح على التعميم .. فلقد أدى التقدم التكنولوجى إلى مزيد من خفض التكاليف والتوسع فى الأسواق وإتاحة الفرص لمزيد من أفواج العمال .. وارتفعت مستويات الأجور وما كان إملاق خاص ولا عام بسبب التقدم فى ظل الرأسمالية .. ومن ثم كانت الاشتراكية العلمية ــ كغيرها من الاشتراكيات ــ نزعة أو انتفاضة ، أو شكاة تسمع من مجتمع ذاق مرارة الحرمان إبان ثورات القرن التاسع عشر .. أما أن تكون وحدها علما ، أو توصف بأنها وحدها علمية ، فهذا مجرد ادعاء .. ولم يقم عليه دليل .

---

(١) « Frictional » هذا هو التعبير الاصطلاحى الذى نأخذ عنه ما فى المتن .. ولا يخلو من وجاهة .. ويجده الباحث فى دراسة بعض الظاهرات الاقتصادية ، وبخاصة « العمالة والبطالة » وفى هذا تفصيل يجده القارىء فى المراجع الوثيقة للاقتصاد السياسى .

[٢٦]

الرأسمالية (١)

Capitalism

كل المذاهب التى أشرنا إليها إشارات سريعة عابرة، تقف فى ناحية وتقف الرأسمالية وحدها فى ناحية أخرى . . فهى تكاد أن تكون على نقيض كل فكر أو رأى يصدر عن النزعة الجماعية المنكرة للمذهب الفردى . . هذا هو الانطباع الأول . . عند النظر إلى جملة المذاهب والنظم ، وما هو كامن وراءها من نزعات نفسية أو اتجاهات مردُّها إلى انتفاضات الغيظ والحنق على عهود طويلة من المظالم ...

وإذ نختتم هذه السلسلة من الدراسات الاقتصادية حول الفكر وما ينبنى عليه .. فقد كان لزاماً أن نخص الرأسمالية بهذا المقال لأنها مفهوم قائم بذاته .. ولأنها متَّبَعَة فى عالم كبير من بلاد أوروبا الغربية ومن أمريكا الشمالية وبعض أقاليم آسيا وإفريقيَّة .. وسنقف عند هذا المفهوم « الرأسمالية » بعض الوقت ولكننا نذكِّر من الآن بأمرين لايتسع لهما المقام الآن .. ولهما ارتباط شديد بهذا المذهب وبما عداه .

---

(١) يلحظ القارىء أننا قدمنا « نهاية الرأسمالية فى تقدير « كارل ماركس » وأخرنا الكلام عن « الراسمالية » فى حد ذاتها .. وقد يبدو أن العكس هو الأولى .. ولكن من وراء هذا التقديم والتأخير أساس سليم من المنطق الذى يلتزمه المؤلف .. وذلك أن هذه المذاهب كلها « اجتهاد من عند الناس » وقد جئنا فى المقال رقم ٢٣ بشىء يسير عن المذاهب الاشتراكية . . وهى خصم عنيف وعنيد للرأسمالية . . وتهدف للقضاء عليها وعلى أنصارها .. ومن ثم كان الكلام عن نهاية الرأسمالية من قبيل الاستطراد والتكملة لما ورد فى المقال رقم ٢٣ .. ومع تقدم الاطلاع على « الاقتصاد الإسلامى » سيتضح لكل باحث منصف انه وحده الكفيل بتصحيح أخطاء هذا الفريق وذاك . . وأنه الكفيل بالحد من أسباب النزاع الأيدى من أجل المتاع الموقوت .. فى هذه الحياة الدنيا .

هذان الأمران هما :

أولا : إن المذاهب اليسارية واليمينية قد اتجه بعضها إلى الاقتراب من بعضها الآخر مع تقدم القرن العشرين.. فتشابهت كل المذاهب فى بعض التفصيلات.

ثانيا : لم يتوقف هذا الاتجاه ، بل هو فى تزايد . . بحيث يتنبأ بعض الثقات من العلماء المعاصرين . . بأن المذاهب ستتقارب إلى حد كبير . . ومن ثم تتضاءل الملامح التى تميز بعضها من بعض .

والآن سنرى ما الرأسمالية ، فى المحل الأول ؟

من الكتاب من يطلق هذه المفردة على مذهب اقتصادى ، ومنهم من يراها رمزاً لفترة زمنية أو مرحلة مرت بها البشرية ولا تزال . . ومن الأساليب التى اتبعها كبار الكتاب عند التعريف بالرأسمالية يمكن البدء بالاقتراب من هذا المفهوم الذى قال عنه « فرانسوا پيرو » بأنه مفهوم مشحون بالمتفجرات ، كقولنا « معركة » وهذا التعبير من عند الاقتصادى الفرنسى الكبير « پيرو » وما هو من عند أديب ولا من عند شاعر . . وننتقل الآن إلى التعريف بالرأسمالية على شىء من الحذر ،

فأولا — قال بعض الاقتصاديين بأنها تتضمن قدراً من المعانى الفنية ، إذ هى تدل على الطرق الفنية المتبعة فى الإنتاج ، وتتضمن أيضاً التوسع فى استخدام المعدات الرأسمالية .. فإذا أخذنا بهذا النظر ، كانت الرأسمالية رمزاً لنظام يُتبع فى الإنتاج ويعتمد بصفة أساسية على التقدم فى الطرق والأساليب كما يعتمد على وفرة المعدات الرأسمالية وإمكان التوسع فى استخدامها بقدر ما تدعو إليه الحاجة .. ويلاحظ على هذا المنهج فى النظر إلى الرأسمالية أنه مجردٌ تماماً من الإشارة إلى الأوضاع الاجتماعية والمراكز القانونية.. التى تخالط كلا من التقدم الفنى والاستزادة من استخدام الآلات والمعدات فى عصر المخترعات والثورة الصناعية . . وواضحٌ أن هذا التعريف وإن كان

صادقاً فى وصف بعض الزوايا التى عاصرت وجود الرأسمالية ، إلا أنه لا يصفها . . بل يكاد يُقربها من الفهم .

وثانياً — قال آخرون بأن الرأسمالية مفهوم يتضمن بصفة أساسية . . وجود المشروع الخاص « Private Enterprise » الذى يملكه فرد أو جماعة من الأفراد كشركة أشخاص أو شركة أموال . . ويضاف إلى ذلك : أن هذا المشروع الخاص يُدار بمعرفة أصحابه فى ظل قدر كاف من الحرية . . الحرية الاقتصادية والاجتماعية (وسنترك الحرية السياسية جانبا إذ تثير جدلا أشرنا إليه فى مقال سابق) وتتمثل هذه الحرية فى التعاقد مع الغير . . كالعامل ، والمستهلك والتاجر . . ومن ثم تقل القيود القانونية التى تحد من التصرف الاقتصادى فى الإنتاج وفى التوزيع والاستهلاك ، فإذا أخذنا بهذا النظر . . فإن الرأسمالية تكاد تكون مرادفه لقولنا (فى جملة المصطلحات الاقتصادية) النظام الحر .

ولكن هذا التعريف يصرف المفهوم إلى أوضاع سادت زمنا قصيراً . . حين كان النشاط فرديا وكان تدخل الدولة مُستبعداً . . ويلاحظ هنا أننا حين نقول نشاطا فرديا فإننا نريد منشأة الشخص الطبيعى الواحد وشركات الأشخاص كالتضامن والتوصية وشركات الأموال كالمساهمة . . فهذه كلها مملوكة للأفراد . . والملكية الفردية فيها هى الأساس . . ومعلوم أن هذه المرحلة تضاءلت مع تقدم القرن التاسع عشر . . حين بدأ دعاة التدخل (تدخل الدولة) يكررون الدعوة ويسوقون من الأسباب ما يؤيد نظرياتهم ومن ثم كان التأميم وكانت المشروعات المختلطة والشركات العامة والمؤسسات والهيئات — مع تقدم القرن العشرين — فى البلاد الرأسمالية . . وسندع جانبا ملكية الدولة للمشروعات كما سنترك غيرها من الصور المعروفة للملكية فى ظل الاشتراكية أو المذاهب الاشتراكية (بالجمع) كما عرفنا .

إذن هذا التعريف يُضيِّق مفهوم الرأسمالية ويَقْصِرهُ على زمان ومكان لا يتفقان مع المعانى الرحبة . . التى يشعر بها السامع . . إذ يقال له « الرأسمالية » فى مواجهة « الاشتراكية » .

وثالثا — قال آخرون . . إن الرأسمالية لا توصف بواحد من الأوجه التى كشف عنها المؤيدون والمعارضون . . بل توصف بها مجتمعة . . فهى مجتمَع لعدة عناصر . . منها حب المغامرة ، والسعى وراء أكبر ربح ممكن ، وحرية التصرف ، والتمسك بخصائص الطبقة الوسطى (وهى بين الكادحة والمُتْرَفة) والاحتكام إلى العقل قبل الإقدام على أى تصرف . . والقائلون بما تقدم من فهم موسع للرأسمالية . . يرون أنه إليها يرجع الفضل فى قيام المنشآت والمنظمات ووحدات الإنتاج الكبرى . . وما تميز به العالم المعاصر من وفرة فى الأدوات والوسائط والأساليب ، أى جملة المعالم المميزة للحضارة المادية .

ورابعا — قال فريق آخر . . بأن الرأسمالية هى تنظيم يقوم أساسا على السوق . . ويهدف إلى كسبها والمحافظة عليها . . وهكذا يضعون الرأسمالية فى موقع محدد وواضح . . بين مراكز الإنتاج ومواطن الاستهلاك . . والفواصل هنا زمنية ومكانية . . فمن خصائص الإنتاج الآلى الكبير بالأساليب الفنية . . أن يكون الإنتاج سابقا على الاستهلاك (من حيث الزمان) وأن يكون مُركَّزاً فى الموقع الذى تتوطَّن فيه الصناعة . . لأن يقوم إنتاج كبير للسيارات مثلا فى قلب أوروبا . . وهذا مكان محدد . . أما سوق الاستهلاك . . فتتسع حتى تشمل العالم . . أو بقدر ما تنشط الأساليب الرأسمالية فى التوزيع .

ويلاحظ على هذا التعريف أنه يضع التجارة فى الموضع المميّز من جملة العناصر التى يكتمل بها وجود « الرأسمالية » .. وما كانت التجارة فى أية مرحلة من مراحل التاريخ كمّاً مهملا فى النشاط الاقتصادى ... لقد كانت الأرزاق ، تجرى بالتجارة فى كل عهد . . ومازادتها الرأسمالية ثباتا ولا عمقا . . وإنما صبغتها بصبغة العصر وحسب . . فليست الصبغة التجارية إذن ، كما فى هذا التعريف . . هى التى تصلح لتمييز الرأسمالية كمفهوم اقتصادى . . نفرق بينه وبين غيره .

خامسا — ثم قال كارل « ماركس » . . بأن الرأسمالية مرحلة تميزت بما فيها من كيفيات لتملك وسائل الإنتاج .. وبما فيها من علاقات اجتماعية تتولد بين الأفراد .. لتدخلهم فى عملية الإنتاج .. أو لاشتراكهم فى بعض نواحيها .. ولم يلتفت « ماركس » إلى التقدم الفنى واتساع الأسواق بوصفها من الأمور الجوهرية . . بل ركز على خصيصة واحدة هى عنده تميز الرأسمالية عن غيرها . . فقال بأنها نظام فيه يباع العمل كما تباع السلع التى ينتجها العمل . . وفيها طبقة مستغَلَّة تحرم من تملك أدوات الإنتاج .. وتعتمد فى حياتها على بيع عملها . . ومن ثم يكون عقد العمل من أهم ملامح الرأسمالية . . مع انقسام المجتمع إلى طبقتين : إحداهما تملك أدوات الإنتاج . . والأخرى تتوقف حياتها على بيع جهدها ممثلا فى العمل ! !

وعلى الرغم من البون الشاسع بين الرأسمالية وما عداها . . فإن هذه المذاهب تتقارب .. وفى هذا يقول الأستاذ « هالم »[1] بأنه فى ظل الرأسمالية تتجمع الاحتكارات والاتحادات ضد الفرد .. وفى ظل الاشتراكية تقوم

---

(١) راجع (Economic Systems) A. Comparative Analysis. by G. N. Halm. New York, 1961. المرجع السابق)

المؤسسات والهيئات لتحل محل الفرد ، وفى الماركسية تتولى الدولة كل نشاط وتحرم الفرد من كل ملك كما تحرمه من حرية التصرف .. ومن ثم تلاقت المذاهب الثلاثة فى اتجاه واحد . . وَصفَه (هالم) بأنه تكتل وتجمع تحت تسمية ما . . لإذلال الفرد أو للتحكم فيه (١) وفى هذا يستوى الاقتصاد الوضعى ، وتتلاقى المذاهب . . وفى هذا بلاغ ،

وفى ختام هذا المقال . . نقول ،

إن ما أثاره (هالم) جدير بمزيد من التقريب والتعقيب . . ولكن فى المكان الأنسب ، إن شاء الله تعالى « وكل شيء عنده بمقدار »

* * *

(١) اختار الكاتب (هـالم) هذه العبارة ، وهى الأصل فيما ذكرناه فى المتن :

" Totalitarianism versus Individual Property „

ولقد تكررت الإشارة إلى هذا الكاتب.. والحق إنه هو وروبسون من أقدر من كتبوا عن الملكية الخاصة والعامة .

الباب الثالث

خلاصة وخاتمة

هذا الكتاب :

يصدر هذا الكتاب فى أوائل عام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) إن شاء الله تعالى .. فى وقت تكاثرت فيه عوامل القلق فى معظم بلاد العالم . . وأكبر الظن أنه لا يسلم من آثار هذه الحال بلد له بالعالم الخارجى صلات اقتصادية أو سياسية . . وبعبارة أخرى : لا يكون بمنجاة من الآثار الخطيرة المحتملة إلا جماعات من الناس تعيش على الفطرة فى بعض مجاهل الأرض ... ولقد درج الكتّاب المُحدَثُون على اعتبار هذه الجماعات بمعزل تام عن الجنس البشرى ، ازدراءً لهم وانتقاصا من شأنهم .. إلا ماندركما فى بعض الدراسات المنصفة المستنيرة . . ومنها وصف « الفيزيوكرات »[1] للمجتمع الفاسد فى زمانهم .. ورثاؤهم للحياة الإنسانية الكريمة الفاضلة التى سجلها التاريخ للهنود الحمر فى أمريكا قبل غزو الرجل الأبيض للقارة الجديدة . . وكما فى وصف « مالينوسكى » لبعض القبائل التى تعيش فى مجاهل إفريقية وتعرف من الأمانة والقناعة والوفاء ما لا يعرفه ضحايا المدنيّة المادية الغارقة فى الفسوق والعصيان . :

يصدر هذا الكتاب فى وقت تفاقمت فيه الخلافات بين المذاهب الاقتصادية وبين الشعوب وفيما بين درجات المجتمع الواحد . . والوفاق الذى كثر الكلام عنه بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (عام ١٩٧٣ م) يتعرض لاختبار قاس ، وقد يتقوض من أساسه . . هذا على الرغم من شعور السوفييت بالحاجة إلى التعاون مع التكتلات الرأسمالية الأميريكية (وقد كانت من قبل محل سخطها !) وعلة هذه الفوضى فى العلاقات بين العملاقين الكبيرين أن المذاهب عندهم لا تخرج عن نطاق الفكر والرأى .. وكلاهما

---

(١) هم الطبيعيون ، وقد ورد ذكرهم فى المقال رقم ٦ من هذا الكتاب .

يضل ويهتدى ويخطىء ويصيب ... وفى السوق المشتركة صراع مرهوب ، وفى البلاد التى ازدهرت لبضعة أعوام (كاليابان وألمانيا الغربية) تكاثرت سحب داكنة تنذر بقرب الوقوع فى أزمات .. وفى انجلترا كارثة الإضراب تعصف بالحكم فى بلد قيل إنه أعرق البلاد الدستورية التى ترفعت عن تسطير دستورها لأنه فى الصدور !! وقد أقر الإضراب القاتل للنشاط الاقتصادى عشرة ملايين من العمال . . وفى المستقبل القريب (فى فبراير سنة ١٩٧٤) ستجرى الانتخابات ثم تنتقل أمانة الحكم إلى جماعة تفوز بكثرة الأصوات ، وما هو بفوز(١) بل هى المعاناة ، وفى هذا البلد بالذات (أعنى انجلترا) نقص إنتاج الفحم نظرا لإضراب العمال إضرابا جزئيا (يقال له إضراب التباطؤ) خلال ثلاثة أشهر مضت . . وترتب على التباطؤ نقص فى موارد الطاقة .. مع أزمة البترول الخانقة .. فهبط أسبوع العمل إلى أربعة أيام بعد أن كان خمسة أيام ونصف يوم . . ثم هبط أسبوع العمل إلى ثلاثة أيام . . وترى حكومة المحافظين أن النشاط سينحسر مرة أخرى ويقتصر على يومين اثنين .. وأن التيار الكهربائى سينقطع تسع ساعات من كل يوم .. ومن ثم يكون الإظلام وقصور عجلة الإنتاج .. والذى يبدو الآن هو أن الامبراطورية البريطانية التى تقلصت فيما بين الحربين الكبريين . . ثم دخلت فى دور الانحدار من عام ١٩٤٨ (الخروج من شبه جزيرة الهند) .. هذه الامبراطورية العاتية .. ستدخل فى دور التصفية النهائية بعد أن استنفد خبراؤها كل أساليب التنظيم وإعادة التنظيم والتمويه على الشعوب . . فمن الاستعمار والمستعمرات السافرة إلى الدومنيون إلى الكومنولث . . وأخيراً إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة بعد تجارب جانبية قيل لبعضها « مناطق العملات » وقيل لغيرها « اتفاقيات تجارة » .. وقد آن للناس أن يبحثوا عن الحقيقة الاقتصادية بأسلوب برىء من مساوىء القرنين الأخيرين .

---

(١) ظهرت النتيجة النهائية قبل طبع هذه الملزمة ، وزادت الأزمة حدة لعجز المحافظين والعمال عن الفوز بالأغلبية : وأصل هذه الأزمة اقتصادى فى المحل الأول .

وفى الولايات المتحدة صراع مرهوب بين الكبرياء والطغيان من ناحية وبين وطأة الأزمة الطاحنة التى تقترب من اقتصاد هذا البلد الكبير (بأمواله فقط) إذ يكاد الاقتصاد الأمريكى أن يختنق بفعل الحظر العربى المفروض على البترول .. بحيث لا يصل إلى البلاد المعادية كالولايات المتحدة وهولندة .. وفى هذا المجال تتردد الأنباء بالتهديد وبالوعيد ، ولا تزال المشكلة صاعدة فى البلاد المتقدمة وفى غيرها بسبب اليقظة التى أرادها الله سبحانه وتعالى لفريق من العرب .. وكل دارس لأقوال المسئولين فى تلك البلاد التى ضربنا بها الأمثال يرى بوضوح أن هؤلاء المسئولين لا يريدون الرجوع إلى الحق والعدل، بل يؤثرون الحياة الدنيا على حساب شعوب طال عليها الأمد تحت وطأة الحرمان والقهر .

وفى البلاد العربية يقظة — كما ذكرت من قبل — ولكن المصالح الشخصية لا تزال طاغية حتى صدق على كثير من العرب قول الشاعر :

يمارس نفساً بين جنبيه كزّةً إذا همّ بالمعروف قالت له (مهلا!!) .

وأخطر ما يعانيه العرب : ذلك التراث المرذول الذى ورثوه عن التنظيم الاستعمارى وعن جملة الأوضاع الاحتكارية التى اصطبغ بها النشاط الاقتصادى فيما تخلف عن الدولة العثمانية .. من مجتمعات كالأقزام تحاول جاهدة أن تطاول العمالقة .. ولو كانت دولة الإسلام قائمة .. ولو كان من دولة الإسلام (هذه) إطار جامع للولايات الإسلامية التى يقال لها « دول !؟ » لارتفعت هامة العرب ولكانوا سدنة الإسلام وحماته كما كانوا فى زمن الرسالة وعهود تالية ، على فترة أو على فترات من الزمن .. أقول قولى هذا واستغفر الله لى ولهم .. ولعلهم يهتدون .

ولكن .. ما موضع هذه الصورة التى تكتنفها ظلال داكنة .. من كتاب يريد أن يشرق بقبس من نور الإسلام ؟ إن هذا الموطن جدير بالبشرى

---

(١) من أنباء مؤتمر القمة الإسلامى فى « لاهور » مايدل على الاقتراب من وحدة عملية مرتقبة ... فيما بين ٣٧ بلدا إسلاميا تظلهم سماء واحدة وتجمعهم كلمة واحدة ... هى الكلمة العليا .. هى كلمة الله جل شأنه .

وبالحديث عن الأمل .. فلماذا يَعدِلُ المؤلف عن هذا وذاك ... ويتجه إلى التحذير .. بل يرفع صوت النذير ؟ .

ذلك أن بعض الجهود المبذولة اليوم تتصف بالحكمة ، وتتعلق بها بقية من الأمل .. ونريد بمقالنا هذا أن نؤيد وأن نزكى .. ثم نريد أيضا ن نحذر «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لايعلمون(١) » فأما الجهود الحكيمة فقد أخذت عديدا من الصور .. منها الدعوة إلى مؤتمر اقتصادى عالمى .. أو مؤتمرات .. نرى هذا واضحا فى سياسة الجزائر ودعوة الرئيس هوارى بومدين . . ونراه فى سياسة مصر لعهد الرئيس السادات وقد أوفد بعض رجاله إلى نصف الكرة الغربى لدراسة مشكلات الغذاء .. ونراه واضحا فى مجتمعات الدول الإفريقية . . ولا يغض من هذا كله دعوة الولايات المتحده إلى مؤتمر البلاد المستهلكة للبترول .. لتكوين جبهة أو لاصطناع قوة ضاغطة على العرب . . ولئن كانت الولايات المتحدة تخفى هذا القصد أو تنكره . . إلا أنه أقرب إلى منطق السياسات الاستعمارية والاحتكارية . . وهى بعد لاتزال على العهد بها . . فى القرنين الأخيرين .

الدعوة إلى مؤتمرات عالمية وأخرى محلية ، إذن ، هى دعوة راشدة . . ولئن كان صوت الدعاة إليها لايزال خافتا . . إلا أنه من واجب المثقفين والدارسين . . ومن واجب الجامعات وأجهزة الإعلام أن تسهم فى تزكيتها ونشرها (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا(٢))

* * *

---

(١) الآية رقم ٢١ من سورة يوسف .

(٢) من الآية الأولى من سورة « الطلاق »

وفى إطار هذه المؤتمرات يجوز أن ينصت القادرون فى كل إقليم . . لصوت العقل . . ويجوز أن يحرّروا أنفسهم من ربقة العبودية للمتاع المبتذل المرذول . . وهو فوق هذا وذاك متاع ظالم . . لأنه على حساب الحرمان الذى تعانيه الشعوب ..

يقول المؤلف : إن هذا هو مجرد أمل ورجاء . . أو بصيص من النور فى صورةٍ للعالم شديدة القتام .

والبديل من هذا الاتّجاه (إلى عقد المؤتمرات الجادّة المنصفة) البديل هو الحرب . . الحرب العالمية التى تجتمع أسبابها وعواملها يوما بعد يوم .

* * *

ثم يقول المؤلف : إن التنبؤ الاقتصادى قدْرٌ متفق عليه . . ولقد نشر فريق من الباحثين دراسات قيّمة فى أواخر العقد السادس من هذا القرن (بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٠) وحذّروا من نتائج التظالم بين الناس . . ثم جاءت الأحداث مصدّقةً لما قالوا به .. ومن ذلك :

— اتجاه الامبراطورية البريطانية إلى التراجع (وربما التصفية) وضياع المركز المميز للاسترلينى .

— انهيار الثقة فى الاقتصاد الأمريكى .. وضياع مركز الدولار .[1]

— دخول العالم فى (فوضى نقدية) تزلزل أركان الهيكل الاقتصادى للعالم الرأسمالى وتهدده بالانهيار .

— مواجهة العالم لمواقف حاسمة .. يختار فيها بين العدالة الاقتصادية فى المعاملات الدولية ..أو الحرب التى تقضى على كل ماتجمّع من زخرف وزينة، يقال لهما (التقدم التكنولوجى) .

---

(١) والكتاب ماثل للطبع . . وصل سعر الأوقية من الذهب الى ١٨٥ دولارا أمريكيا . ، وقال المراقبون ان الإتجاه صاعد . . وقد يصل السعر الى مايزيد على مائتى دولار أمريكى للأوقية الواحدة . . مع أن السعر الرسمى ٤٢ دولارا . . وهذه إحدى الظاهرات الخطيرة المعاصرة .

ولقد حدث هذا كله تباعا.. وأشرت إليه صراحة (منسوبا إلى مصادره) فى بحوث منشورة . . منها : تلخيص كتاب عن التضخم فى العدد رقم ٨ لسنة ١٩٦٢ من مجلة الأهرام الاقتصادى . . ثم فى صحيفة أخبار الكويت وفى مجلة البلاغ التى تصدر فى الكويت أيضا .. وذلك فيما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧١ .

لانريد بذكر هذه الوقائع ان نتباهى بالسبق إلى نشر الكلمة الصادقة.. بل نقول وحسب : إن التنبؤ الاقتصادى فرع له وزنه فى الدراسات الاقتصادية.. واستطرادا مما تقدم بيانه نقول : هذه الأحداث التى تأخذ بخناق العالم ، اليوم .. فى مطلع عام ١٩٧٤ للميلاد ، هى بذاتها ما سبق التحذير منه ، ثم نقول : هذه المؤتمرات التى تفكر فى دعوتها كل من الجزائر ومصر والولايات المتحدة . . والقلق الشديد الذى يهز أركان السوق الأوروبية المشتركة والاتفاقات الثنائية التى تتوالى ومن ثم توجد دوائر صغرى ينافس بعضها بعضا (وبخاصة فى عالم البترول) والفوضى النقدية التى لاتخضع لضابط (رغم تكاثر العلماء والخبراء فى مشكلات النقود).. وارتفاع الذهب إلى مايقرب من مائتى دولار للأوقية الواحدة . . وقد كان السعر يدور حول ٣٥ ريالا أو يتراوح بين ٣٥ و ٤٢ ريالا . . والتضخم النقدى الذى يهدد أصحاب الدخول الصغيرة والثابتة ومن ثم تعجز الكثرة من الناس عن مواجهة المطالب الضرورية للحياة فيضعف بعضهم أمام المغريات ويقع فى أخطر المزالق .. من انحراف إلى انحلال إلى تفريط إلى يأس من كل أنصاف . . .

ونقول : هذه الفوضى قد ألقت بظلها الكثيف على العالم كله ، ومن عناصرها الكثيرة المزعجة يتألف جدول الأعمال لكل مؤتمر منصف راشد.. فهل نصغى أخيراً لصوت العقل ؟ أم هى الحرب العالمية الثالثة .. التى تجىء فى وقتها الأنسب .. لتغسل وجه الأرض من فساد الفكر الاقتصادى الجامح .. لأنه فكر ظالم .. يأبى أن يستمع لصوت الدين !!

* * *

قد يرى بعض القرّاء أن ماتقدم بيانه من احتمالات .. لا يخلو من التشاؤم .. أو المبالغة فى التشاؤم .. ثم يذهب بعض آخر إلى القول باستحالة الصّدام على نطاق عالمى .. وليس أحب إلى كل باحث فى الدراسات الإنسانية من أن ترتفع كلمة الحق وتنحنى لها جباه الطغاة والجبابرة الذين نهبوا أرزاق الأرض فى ظل الثورة الصناعية وما صحبها من أحداث .. ولكن الحاضر والمستقبل يدلان معاً على أن رجوع الظالم عن ظلمه عسير .. وقد يكون غير عملى ..

* * *

ولتأييد ماتقدّم . بيانه من الشك فى نوايا البلاد الغنية . . سننظر معاً فى نموذج واحد من رثاء عهود الظلام والظلم . . والضّيق بيقظة المظلومين (وأولهم العرب خاصة والمسلمون كافة) وفيما يلى البيان . .

قال السيد « هنرى سيمونيه » وزير الشئون الاقتصادية السابق فى بلجيكا ، وهو اليوم نائب رئيس اللجنة الأوروبية لشئون الطاقة .. قال عن النفط ودوله المنتجة ، وسوق الاستهلاك ، والضائقة الحاضرة . . قال ما يلى :

« إنها ثورة .. رضيناها أو لم نرضها . . إن الدول المنتجة للنفط قد هبّت تفكّ عن نفسها قيودا اقتصادية قيّدناها بها ، واستردت حرّيتها فى تشكيل مقدّراتها ... إن الحظر الذى فرضته هذه الدول على الزيت ، لو رُفِعَ ، لما عادت الأمور إلى ماكانت عليه . . فلقد مضت علينا سنوات مارسنا فيها الجشع والطمع ..كان هدفنا فى تلك السنوات هو الحصول على النفط بأبخس الأثمان ، واستهلاك أكبر قدر منه .. واليوم تأبى الدول المنتجة أن تشارك فى لعبتنا هذه ...ثم يقول السيد « هنرى سيمونيه » مايلى :

إذن تقف مسألة أسعار النفط إلى جانب قضية الخطر القائم فى الوقت الحاضر . . ولا يكون الحل إلا باتباع سياسة تعاونية عالمية وتغيير فى سياستنا — نحن المستهلكين — تجاه هذه الدول المنتجة .

إن شركات النفط كسبت أموالا طائلة .. وأقامت حكومات وأسقطت أخريات .. واستغلت احتكارها للنفط أوسع استغلال .. ومع ذلك لا يفوتنا أن نقول : إنها أمتعت الدنيا بنفط رخيص .

والآن ، وقد مضى هذا العصر لغير رجعة .. فقد تعين علينا أن نراجع علاقاتنا ـ نحن المستهلكين ـ بشركات الاحتكار هذه(١) .

يقول المؤلف : هذا مثل واحد .. وغيره كثير فى الصحف وأجهزة الإعلام وفى ملفات كل وزارة للخارجية وكل شركة من شركات الاحتكار العالمى ،

ومن ثمّ يبقى السؤال مطروحا .. وعندنا أنه سؤال خطير ، ويدور دائما حول فكرة واحدة ، بيانها : هل التعاون بعد الاستغلال والظلم ، أمر ميسور !؟ وهل الإنصاف طواعية واختيارا هو أمر محتمل أو مرتقب !؟ للإجابة عن هذا السؤال نرجع إلى أهم العوامل التى تحرّك التجمّعات الدولية فى زمننا هذا (من غربٍ إلى شرق) ثم نرجع إلى موقفنا (نحن العرب) من عالم غلبت عليه المصالح الاقتصادية إلى حدّ غير مسبوق . . فنقول :

أمّا أنصار المعسكر الرأسمالى فسيعمدون إلى الدفاع عن تراثهم ومنجزاتهم ومدنيّتهم .. ولو بالسلاح . . وأما المعسكر الاشتراكى فسيرى فى هذه الفوضى دليلا على بعد نظر زعمائهم وقادة الفكر فيهم .. ويرون فيها بداية النهاية ..

---

(١) انتهى كلام السيد هنرى سيمونيه عن مجلة « تايم TIME الأمريكية ، وعنها نقلت مجلة العربى (عدد فبراير سنة ١٩٧٤) ما تقدم بيانه .

ونقصد بذلك (نهاية الرأسمالية) التى بشّر بها كارل ماركس وجاء ذكرها فى الموضوع رقم ٢٥ من هذا الكتاب . . وفى غمرة الفرح الذى يطغى على المعسكر الاشتراكى ستهون التضحيات وتنطلق أدوات الدمار المرهوبة لاستكمال المهمة التى قامت من أجلها المذاهب اليسارية . . إذن : هى الحرب كحل أخير وإن تفاوتت الأسباب الداعية إليها[1] فالرأسماليون يدافعون عن مكاسبهم ومراكزهم المميزة ظلما واقتدارا . . واليساريون ينشطون إلى استكمال رسالاتهم التى بشّرهم بها الرعيل الأول من رجالهم . . على مدى قرن من الزمان . . أو يزيد .

* * *

ولكن . . أين موقعكم يارجال الأمة الإسلامية ؟ هذا هو السؤال الذى يثيره الجيل الجديد وهم أبناؤنا وأحفادنا !!

أين موقعكم فى هذا الميدان الذى يحتدم فيه الصراع بالكلمة وبالحجة ؟ أو ليس مما يدعو إلى الأسى أن ينقسم العالم الإسلامى إلى رأسماليين واشتراكيين . . وليس للإسلام ذكر إلا فى أضيق الدوائر وعلى تخوّف من بطش الغلاة من دعاة التقدمية والفوضية وسائر الدعوات المعاصرة . . وهم عادة يحتلون مراكز القوة ويفرضون آراءهم السقيمة على الناس !!

* * *

(هذا نذير) والله وحده هو القادر على أن يرزق الأمة الإسلامية هداية وتوفيقا . . حتى ترى الحق حقا . . ومن ثم تتبعه عن اقتناع . .

---

(١) كانت حرب العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ تجربة مذهلة للمعسكرين (الغربى والشرقى) ولقد أبلى العرب فيها بلاء أساسه قوة الإيمان . . ولكن الدروس التى خرج بها العملاقان الكبيران . . بل العالم كله . . هى دروس تدور حول كيفية إدخال المزيد من التطوير على أسلحة الدمار . . وفى هذا الخصوص فيض من الأنباء التى تخرج عن نطاق هذا الكتاب .

ثم أختم كلمتى هذه عن الكتاب الأول من كتب الاقتصاد الإسلامى ..
بآيات من القرآن الكريم . . فيها من التحذير ما يكفى ....

قال تعالى (فلما أنجاهم إذا هم يبغون فى الأرض بغير الحق . . يأيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ثم إلينا مرجعكم فننبئكم بما كنتم تعملون ، إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام ، حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت ، وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس . . كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون ، والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم)

* * *

(١) الآيتان رقم ٢٣ و ٢٤ من سورة يونس.

عن الكتاب الثانى :

نريد بهذه الكلمة أن نذكر للقارىء بعض ما سيطلع عليه فى الكتاب الثانى إن شاء الله تعالى . . ومن ذلك ما يدخل فى باب « التأريخ للدراسات الاقتصادية » ومنه ما يدخل فى مفهوم « النظرية الاقتصادية » وطائفة ثالثة من مادة الكتاب الثانى تقع فى ميادين التطبيق والمشكلات . . ومن جملة هذه المادة المرتقبة (بالإضافة إلى هذا الكتاب الأول) تكتمل مادة « المدخل » بمعنى التمهيد والاقتراب .. ويبقى بعد ذلك الكلام عن منهج البحث [1]

وحين نفرغ من نشر « المدخل والمنهاج » ننتقل إلى بعض الدراسات الخاصة كالنقود والمصارف ، والربا ، والتمويل والسكان ، والتنمية والتطوير ، والتصنيع ، والتأمين .. . كما نعرض لطائفة من المشكلات الاقتصادية المعاصرة .. كمشكلات الطاقة ، والفوضى النقدية التى تعم العالم فى وقتنا الحاضر ، والتخلف الاقتصادى ، والآثار المترتبة على التكتل من جهة والاتفاقيات الثنائية (أو المحدودة العدد) من جهة أخرى .

* * *

ولقد يعلم القارىء أننا كتبنا فى بعض هذه المواد ، فصولا أو مؤلفات كاملة من حجوم متفاوتة .. خلال خمسة وعشرين عاما مضت (من ١٩٤٨ إلى ١٩٧٣) على نحو ما هو واضح من قائمة المؤلفات المدرجة فى موضعها

---

(١) المفروض أن يكون كتاب « المنهج » هو الثالث ، ومع ذلك قد يسبقه بحث فى « البنوك الإسلامية » لأن هذا الموضوع محل اهتمام كبير فى الوقت الحاضر .. راجع ماورد فى مقدمة هذا الكتاب عن تتابع ظهور غيره من بعده .

من آخر هذا الكتاب .. ولكننا نريد بذكرها هنا أن نشير إلى ما سنحاوله إن شاء الله تعالى من إعادة النظر فى هذا كله على ضوء الاقتصاد الإسلامى .. كما نريد أن ندعو الدارسين الذين يحرصون على الاتصال بنا (من وقت لآخر) أن يسهموا بجهودهم وأن يكتبوا هم أنفسهم .. لأن المادة الاقتصادية وفيرة جداً وعرضها على أحكام الدين الإسلامى ينطوى على جهد كبير .. والقصد من توجيه دعوتى هذه .. هو السّعى إلى تكوين مدرسة للاقتصاد الإسلامى فى دار الإسلام . .

فليس حتما إذن أن نكتب كل ما تتعلق به الآمال . . بل الأقرب إلى التحقيق هو أن يكون نشر الخطة التى ننتهجها بمثابة التمّهيد . . وإنّ من القرّاء باحثين قـــد جمعوا بالفعل بين الكفاية والإخلاص لدين الله ، زادهم الله توفيقاً .

* * *

فأما عن التأريخ للدراسات الاقتصادية ،فللقارىء أن يرقب كلمات عن كل من المذكورين بعد ، أو عن بعضهم .. وبالله التوفيق :

القاضى أبو يوسف ويحيى بن آدم وأبى عبيد القاسم بن سلاّم وابن خلدون وابن قيمّ الجوزية . . وأخيراً .. للقارىء أن يرقب فقرة خاصة عن « خليل أفندى غانم » (١٨٤٦ — ١٩٠٣) وهو — فيما نعلم — أول من كتب عن الاقتصاد السياسى بهذه التسمية العربية فى القرن التاسع عشر . . وكتابه يسمى «الاقتصاد السياسى أو فن التدبير المنزلى» صدر فى الاسكندرية عام ١٨٧٩ بعد نشر فصوله فى بعض الصحف .. وأهمية هذا الكاتب أنه المسئول عن ترجمة الأسماء الأجنبية من الفرنسية والانجليزية إلى العربية بالكلمات التى قبلها آخرون جاءوا من بعده .. مثل حافظ ابراهيم وخليل مطران وغيرهما .. وفى هذا المجال لا نريد أن نزَكّىَ كتاب « خليل غانم » وهو فى الواقع كُتَيّبٌ صغير الحجم محدود القيمة جداً ، بل نقول وحسب

إن هذا الكاتب ـ فيما نعلم — هو أول من صاغ عبارة « الاقتصاد السياسى » فى اللغة العربية للدلالة على المادة العلمية المعروفة من قبل بالتسمية المشهورة « Economie Politique » أما دراسة الأموال والخدمات فى الفقه الإسلامى . . فترجع إلى القرون الأولى . . كما أن مصادرها هى مصادر الشريعة الإسلامية .. ابتداءً بالقرآن والسنة .

* * *

وعن النظرية الاقتصادية . . سنشير ، إن شاء الله تعالى .. قضايا بالغة الخطورة .. منها « عرض العمل والطلب على العمل » ولعل هذه القضية بالذات، من قضايا التحليل الاقتصادى، أى العلم مجرداً عن الفكر والرأى .. هى أخطر ما نعرض له فى مؤلفنا هذا (بأجزائه المتتابعة إن شاء الله تعالى) ذلك أن الاقتصاد الإسلامى يرفض رفضا باتا ما انتهى إليه كُتّاب الاقتصاد فى خصوص « العمل labour فى عرضه وفى الطلب عليه . . فالمشهور عن المدارس كلها أن « عرض العمل the suply of labour » هو جملة جهود البشر المعروضة فى السوق عند مستويات معينة من الأجور وفى وقت معلوم .. مع التفاوت فى كميات هذه الجهود حال ربطها بالقدرات وبالمهارات » وأما « الطلب على العمل demand for labour » فيمكن تعريفه بأنه « جملة الفرص المتاحة لكسب المعاش ، ببيع العمل لأجهزة الإنتاج . . يستوى فى ذلك أن تكون أجهزة الإنتاج هذه من المشروعات الخاصة فى ظل الاقتصاد الرأسمالى أو أن تكون المشروعات مملوكة للدولة فى ظل الاقتصاد الاشتراكى . . أو أن تكون بين بين .. فيما يسمى بالاقتصاد المختلط « mixed - economy » وهكذا يتضح لكل مطلع على الاقتصاد السياسى (بكل مدارسه) أن العمل سلعة يعرضها الآدمى وهى قابلة للبوار وللضياع بانقضاء الزمن وعجز المشروعات عن استيعاب اليد العاملة .. أو عجز المجتمع عن توفير فرص العمل للقادرين عليه .. كل ذلك مع العلم بأن فرص العمل التى

يحددها أصحاب الأعمال (وفقا لمصالحهم الحاضرة وتوقعاتهم للمستقبل) هى القول الفصل فى « المدى » الذى تصل إليه « العمالة الكاملة full—employment » ومن ثم يكون تقلص البطالة أو تراجعها ! !

نقول : هذا هو المشهور ، وإذ صاحبنا دراسة الاقتصاد خمسين عاما كاملة (من سنة ١٩٢٠ إلى إعداد هذه الكلمات فى عام ١٩٧٤) ففى وسعنا أن نقرر ما لمسناه دائما من إجماع على ما تقدم بيانه من نظر سطحى إلى قضية بالغة الخطورة .. ولها موضعها الدقيق فى أصول الاقتصاد .. ولقد حاول الفكر الاشتراكى أن يعالج المآسى التى تترتب على تحكم رأس المال فى كمية العمل المتاحة فى مراكز الإنتاج . . ودعا إلى رفع يد الفرد عن الملكية واخترع مايعرف بالملكية العامة الشاملة لكل أداة إنتاج ، والتزم هذا الفكر بتشغيل كل يد قادرة أو عاجزة .. وكان وقع هذا الفكر فى أسماع الناس .. بالغ التأثير ، بل كان سحراً .. لأنه عرض لمشكلة العالم كله منذ عرف الدراسات الاقتصادية العلمية فى مائتى عام مضت .. وجاء التطبيق فى بيئات متفاوتة النضج الاقتصادى والاجتماعى (فى كل من البلاد الرأسمالية والاشتراكية) ووقف الباحثون يرصدون النتائج . . فماذا كان من أمر هذه النتائج ؟ ؟

* * *

لا تتسع هذه الإشارة لتوفية الموضوع حقه . . إذ نحن الآن بصدد التعريف ببعض ما هو مرتقب من دراسات متتابعة أعددنا لها قدر الطاقة . . ولذلك سنكتفى بالقليل ، فنقول :

ترتب على علاج البطالة فى البلاد الرأسمالية أن استقرت مناهج وأساليب للمعونة حال البطالة . . وترتب على علاج البطالة بالأسلوب الاشتراكى أن التزمت الدولة بتوظيف الناس كافة . . ومع تقدم القرن العشرين تفاقم

دخول المرأة إلى سوق العمل ، فزادت المشكلة حدة . . لأن دخول المرأة لم يقف عند حد ماينبغى لها . . بل تخطاه حتى زاحمت الرجال ، بتلاطم الأجساد والحاجات . . لابتفاوت القدرات والصلاحية لتحقيق النفع العام . . وخرجت الإنسانية كلها بنتيجة واحدة أمرها مشهور . . ولكن أحداً لم يفكر فى البحث عن العلة . . أما هذه النتيجة فتتلخص فى كلمات واضحة وقطعية الدلالة . . نقول : إن العالم فى ظل الاقتصاد السياسى (وهو عندنا « اقتصاد وضعى ») . . إن العالم قد نجح فى تنظيم البطالة ، وحسب .

* * *

لقد ظهر فى العالم الرأسمالى تكييفٌ جديد للمشكلة (من عشرات السنين) ويراد بهذا التكييف تبرير البطالة الإجبارية لتحقيق ما يسمى بالكفاية القصوى « maximum - efficiency » وظهر فى العالم الاشتراكى تكييف يبرر العدول عن فتح الباب على مصراعيه . . وبدأ هذا العالم ينظر إلى ضرورة الاعتراف بالحوافز وضرورة الاعتراف بالثواب وبالعقاب . . بعد أن كانت الصيحة الأولى للاشتراكية هى العمالة الكاملة بغير قيد ولا شرط ! ! وما كان هذا التحول فى ظل الاشتراكية إلا نتيجة للتباطؤ والعجز والتهاون . . حين تحولت العمالة إلى حشد عشوائى للناس فى أجهزة الإنتاج بكل صوره وفروعه . . وما كان التحول فى البلاد الرأسمالية والتفكير فى الإنتاجية القصوى إلا نتيجة للمنافسة داخل الإقليم وفيما بين الأقاليم على المستوى العالمى . .

وخرج التحليل الاقتصادى من نظرية فرعية إلى أخرى . . أو إلى أخريات . . وبقيت النظرية الأولى قابعةً فى الأصول الاقتصادية الوضعية . . نريد بذلك . . الزعم المشهور القائل بأن عرض العمل إنما يجىء من العمال ، على حين أن الطلب على العمل يجىء من المنتج . . يستوى فى ذلك أن يكون

المنتج فرداً أو دائرة ضيقة فى القطاع الخاص (كالشركة مثلا) وكل ذلك فى ظل الرأسمالية .. أو أن يكون المنتج هو القطاع العام أو الدولة بأجهزتها فى ظل المذاهب الاشتراكية .

* * *

وإذ كان وجه الحق « واحدا » لا أكثر ولا أقل فنحن نقول : إن هذا المشهور ، خطأ بَين .. والصواب أن طلب العمل فطرة أى سُنة من سنن الخلق الأول .. ومن ثم كان سعى الفرد إلى كسب معاشه هو العنصر الذى يتألف منه جملة الطلب على العمل .

وأما عرض العمل فهو جملة الفرص المتاحة لكسب الرزق ، ويتولى المجتمع إيجاد هذه الفرص وتوفيرها بقدر مناسب من المرونة .

وفى هذا التكييف الذى نراه صحيحا .. يقع العمل فى المركز الذى أراده الرحمن لعباده إذ حضّهم على السّعى أو الشقاء فى تدبير المعاش ..

ويقع توفير القدر الكافى من فرص العمل على كاهل ولىّ الأمر الذى يحمل الأمانة ..

* * *

وفى هذا تفصيل (نظنّه غيرَ مسبوق) والمرجع من كتاب الله والسنة الشريفة .. ثم مراجع الشريعة ، وإنها لفريدة بين الشرائع ..

بحوثٌ تحت الإعداد

يحرص المؤلف على متابعة الأحداث المحلية والعالمية ، ثقةً منه بأن الدراسات الاقتصادية (فى جملتها) تهدف إلى إنارة الطريق أمام الجنس البشرى للحد من شقاء الحياة الدنيا ورفع مستوى الكفاية والاقتراب من العدالة . . دون إخلال بالقيم الإنسانية الرفيعة . . ومنها التراحم بين الناس وتقوية التيارات الخيِّرة (كما فى زكاة الأموال) وتوهين التيارات الخبيثة (كما فى الربا والاحتكار) .

ويعلم المؤلف — بعد طول روية — أن الإسلام وحده كفيل بما تقدم .. وبغير الإسلام : لا رجاء . وقبل أن يتساءل القارىء عن موقع هذا كله من المفهومات الاقتصادية . . نقول : قد نعرض لبعض العلم فى دقته المطلقة التى تبحث فيما هو محتمل . . بفعل العوامل الاقتصادية المجردة من كل عاطفة إنسانية (كما فى قانون العرض والطلب ، وكمية النقود ، وسلّم التفضيل ، والدورة الاقتصادية ، والتحليل الاقتصادى .. ومن خصائص هذا القدر الذى يُعرف بعلم الاقتصاد .. أنه لا يُعنى بما ينبغى أن يكون بل . . يُعْنَى وحسب بما هو واقع فعلا ، وبما هو مرتقبٌ وفقًا للضّوابط الحاكمة لكل ظاهرة اقتصاديّة .

ثم نقول : قد نعرض لشىء من ذلك بالقدر الضرورى ونترك لغيرنا من المتخصصين أن يعمقوا الدراسة النظرية والتحليلية ، وهى تسهم فى إثراء المكتبة العربية من غير شك .. ولكننا نحرص فى المحل الأول على التوسع فى الدراسات الاقتصادية دون الوقوف عند حد النظرية الجامدة . . لأن هذه النظرية لا تزيد على جزء ، فقط ، من جملة الدراسات . . وليذهب الدارسون إلى ما يشاءون من تسميات فقد يقولون : هذا اقتصاد اجتماعى وذاك اقتصاد نقدىّ وثالث يقال له فكر عربى ورابع يقال له فكر شرقى .. وهكذا . .

ويجيء دور الاقتصاد الإسلامي ليقرر أنه يعترف بالنظرية الاقتصادية المجرّدة من كل عاطفة أو قيمة إنسانية ولكنه يعتبرها أساساً للدراسة ولا يقبل أن تكون غاية .. فقد يفتقر العامل والموظف وغيرهما من أصحاب الدخول الثابتة بسبب التضخم النقدي ، وهذه نتيجة منطقية ، يُقِرُّها الإسلام ، كظاهرة ، ولكنه يرفض الوقوف عندها بل يزيد . . ذلك أن الزكاة شُرِعت للتخفيف من آثار العوامل الاقتصادية حين تنطلق من عقالها وتنعكس على الحياة الخاصه والعامة . . ولا سبيل فى الاقتصاد الإسلامى إلى الفصل بين النظرية والتطبيق .. بل هما متكاملان.

* * * *

لذلك : سنتابع البحث إن شاء الله تعالى ، فى أمور نشير فيما يلى إلى أهمها .. على أن تظهر فى فصول أو فى كتب يستقلّ كل منها ببحث قائم بذاته .. ومن ذلك :

ظاهرة التضخم النقدى — مشكلات السكان — الملاءمة بين مشروعات الخدمات والمشروعات الإنتاجية — الذهب فى الأسواق العالمية — أرصدة العرب فى الأسواق الغربية للأموال — أزمة البترول العالمية — التمييز بين « عمل المرأة » وبين « تشغيل النساء » — المصالح الاقتصادية ودورها فى اقتصاديات العالم من رمضان ١٣٩٣ ه (اكتوبر ١٩٧٣) الأسواق المشتركة — اقتصاديات العرب — اقتصاديات البلاد الإسلامية — الوحدة العربية — الوحدة الإسلاميه — الهجرة الداخلية — الهجرة عَبْرَ الحدود . . ومِمّا نعرض له أيضا :

أزمة الغذاء فى العالم ـ التّنمية والتّطوير ـ المرافق الكبرى : الإسكان والنّقل برّاً وبحراً وجوّاً ـ مشكلات الوقود ـ بدائل الوقود ـ ظاهرة الإضراب ـ الملكية الفردية ـ الملكية العامة ـ التأميم ـ البطالة فى صورها

المشهورة : المقنّعة ، والسّافرة ، والدّورية والمزمنة والإجباريّة والاحتكاكيّة - المصارف - أنواع الدولة عند المحدثين من علماء السياسة وصلة كل نوع منها بالنشاط الاقتصادى : الدولةُ الحارسة الحامية ، والدولةُ المتدخِّلة والدوله المنتجة - أشكال المشروعات فى ظل طائفة من النّظم الاقتصادية - الأمن والتّأمين والائتمان - صلة التّوحيد بالنّشاط الاقتصادى ، وصلة الشّرك بالأزمات الاقتصادية وبالتخلُّف بوجه عام.

وفيما تقدّم ذكره من الموضوعات . . نلتزم بإيراد ما نفهمه عن الإسلام من حكمٍ قطعىّ أو من خلاف فى الرأى عند الثّقات من الأئمّة .. ومعلومٌ أن كثيراً من المسائل والفروع قد أثار الجدل عبر القرون . . ومن واجب كل جيل أن يعمل على تضييق شقّة الخلاف .. لا أن يزيدها عمقا .. ومن ذلك مثلا : تنظيم الأُسرة وهجرة رءوس الأموال وتوظيفها ومشكلات الحدود السياسية ، والقوميات وما يترتب عليها ، وتعدّد النظم النقدية فى دار الإسلام .. والأصل أنها دار واحدة ، ودولة واحدة .

ومن أهم ما نرجوا أن نعرِضَ له فى وقت غير بعيد إن شاء الله تعالى : الفصل بين دراسات التجارة والإدارة من ناحية وبين دراسة علوم الدين من ناحية أخرى !! وإنه لمن خير ما نُشِرَ على النّاس فى شهر رمضان من العام الماضى (١٣٩٣ هـ) مقالٌ لفضيلة الدكتور عبد الحليم محمود شيخ الجامع الأزهر .. وقد نبّه فيه إلى أن حظّ التّشريعة الإسلامية من برامج كليات الحقوق فى معظم البلاد الإسلامية ، لا يزيد على ١٠ ./. من جملة الموادّ المقرّرة .. وللقوانين الوضعيّة والعلوم المساعدة لها . . ما تبقّى . . أى ٩٠ ./. !! وقياساً على هذا النّظر السّليم (من شيخ الأزهر) الهادف إلى تنبيه

رجال التربية والتعليم ورجال الجامعات . . نقول : إن نصيب الشّريعة الإسلامية من دراسات الاقتصاد والتجارة والإدارة . . فى المدارس والمعاهد والجامعات ، فى البـــلاد الإسلامية .. هو صفر فى المائة !! .. يستوى فى ذلك دراسات الأصول النظرية والقواعد والقوانين ، من ناحية والتطبيقات العملية من ناحية أخرى[1] .

لا محل للعجب ، إذن، حين نرى التّشريعات الوضعية.. غربية أو شرقية ـ وكذلك أشكال المشروعات ونظمها ، وأساليب العمل فى ميادين المـال والتجارة والتأمين والائتمان .. إلى آخر ما يدخـــل فى مفهوم النشاط الاقتصادى .. لا محل للعجب ، إذن ، حين نجد هذا كله يتلبّـس بصبغة غريبة عن الإسلام .

وهذه الحال ، وحدها ، بالغة الخطورة على المجتمع الإسلامى ، الذى يحاول المخلصون من الحـكام أن يمهّـدوا لإقامته ، ولو على مراحل .

ولـكن أمراً آخر أشد خطرا . . ونرى لزاماً أن ننبه إليه : وهو . . عوامل التعويق .. ويجىء بعضها من داخل المجتمع لأسباب كثيرة، منها: الخضوع والرضا، بطول الممارسة والإلف .. ويجىء بعضٌ آخر من الخارج بفعل المؤامرات المستمرة لتأخير يقظة المسلمين .

---

(١) قدمت دراسات يسيرة ، فى الدراسات العليا .. ولـكن ينقصها «الضبط المتوازن» الذى يجمع بين المعرفة بقدر مناسب من التراث مع متابعـة النظر فى أحدث الأساليب . . . فى الوقت ذاته .

كتبٌ تحت الإعداد والطبع [1]

— الكتاب الثانى «الاقتصاد الإسلامى، مدخلٌ ومنهاج»
بقية المدخل

— الكتاب الثالث «الاقتصاد الإسلامى، مدخلٌ ومنهاج»
فى المنهاج

— الكتاب الرابع «البنوك الإسلامية»
فى مراحل الدراسة والإنشاء والإدارة

— الكتاب الخامس «بحوثٌ فى الربا»

— الكتاب السادس بترول المسلمين

— الكتاب السابع «الزكاة أداةٌ اقتصادية»

— الكتاب الثامن «التأمين بين المؤيدين والمعارضين»

---

(١) بالاطلاع على هذه المجموعة من الدراسات الهامة يبدو على الفور أن التعرض لها مجتمعة . . هو أمر عسير . . وهذا صحيح من غير شك . . ولكن المؤلف قد عكف على دراستها وإعدادها فى العشرة الأعوام الماضية وآن لها أن تظهر تباعا ، بإذن الله « وكل شىء عنده بمقدار »

للمؤلف[1]

عنوان الكتاب	السنة	بيانات أخرى
تمويل المشروعات	١٩٤٨	بالاشتراك مع الأستاذ محمد حمزة عليش
شركات الأموال	١٩٤٨	فى القوانين والقرارات والنماذج من عام ١٨٥٨ إلى ١٩٥٨
المشكلات الاقتصادية المعاصرة فى الإقليم المصرى	١٩٦١	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى
القرآن والدراسات الاقتصادية	٦١/٦٠	من محاضرات الثقافة الإسلامية بالأزهر
النقود والمصارف	١٩٦٢	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى.
التصنيع ومشكلاته	٦٣/٦٢	الجزء الأول فى التنظيم الصناعى وإدارة الإنتاج.
الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة	١٩٦٣	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى
التصنيع ومشكلاته	٦٤/٦٣	الجزء الثانى فى التخطيط والرقابة

(١) معظم هذه المؤلفات قد نفد.

عنوان الكتاب	السنة	بيانات أخرى
إدارة المشروعات فى مراحل الإنتاج والتوزيع	١٩٦٥	الجزء الأول فى التنظيم الصناعى وإدارة الإنتاج
اقتصاديات النقود والمصارف	١٩٦٥	بالاشتراك مع الدكتور عبد العزيز مرعى
مذكرة فى التنظيمات الاتحادية	١٩٦٦	الطبعة الأولى بالقاهرة
دراسات فى الاقتصاد السياسى	١٦٩٨	الطبعة الأولى - بيروت
الربا ودوره فى استغلال موارد الشعوب	١٩٦٩	الطبعة الأولى - دار البحوث العلمية بالكويت .
نحو اقتصاد إسلامى سليم « لماذا حرم الله الربا »	١٩٦٩	الناشر مكتبة المنار بالكويت
حديث الفجر	١٩٧٠	من سلسلة أحاديث الإذاعة
بنوك بلا فوايد	١٩٧٠	الطبعة الأولى - بيروت
التأمين بين الأصيل والبديل	١٩٧٢	دار البحوث العلمية بالكويت
وضع الربا فى البناء الاقتصادى	١٩٧٣	الناشر دار البحوث العلمية بالكويت
الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج	١٩٧٤	يطلب من دار نهضة مصر للطبع والنشر بالفجالة

* * *

مقالات فى المجلات الاقتصادية المتخصصة كالأهرام الاقتصادى .. وبحوث فى المجلات التى تصدر عن الجمعيات الدينية .

اهم المراجع العربية[1]

- القرآن الكريم
- بعض كتب التفسير
- الحديث الشريف — من الكتب الصحاح ومن الشروح
- علم النفس الصناعى — للأستاذ الدكتور أحمد عزت راجح
- الخراج — للقاضى «أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم»
- مقدمة ابن خلدون — الجزء الأول من كتاب العبر لعبد الرحمن بن خلدون
- كشاف اصطلاحات الفنون — للشيخ محمد على بن على التهانوى
- حاضر العالم الإسلامى — شكيب أرسلان
- أعمال مهرجان ابن خلدون المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٢ — من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
- الغرب والشرق الأوسط — للأستاذ برنارد لويس رئيس قسم التاريخ فى كلية الدراسات الإفريقية والشرقية بجامعة لندن
- بعض الكتب والمقالات فى الدراسات الاقتصادية .. لكبار الأساتذة العرب ، ومنهم : الدكتور محمد يحي عويس ، والدكتور على الجريتلى ، والدكتور محمد زكى الشافعى ، والدكتور عبد المنعم القيسونى .

---

(١) قصدنا بتأخير موقع « المراجع » الى ما بعد الكلام عن البحوث والكتب التى يجرى اعدادها ، الإشارة الى أن هذه المراجع مما يسترشد به المؤلف . . فيما ظهر من مؤلفات (وبخاصة هذا الكتاب) وفيما هو مرتقب من دراسات تالية ، ان شاء الله تعالى .

أهم المراجع الأجنبية (للكتاب الأول)

— Great Economists in Perspective (1952) edited by SPIEGEL, John wiley & Sons, New York'.

— Medieval Panorma by G. G. Coulton Cambridge Universly Press, 1938.

— CharlesGide&Charles Rist, Histoire des Doctrines Economiques, Recucil Sirey, Paris

— Alfred Marshall, 9 th. editin, 1961 . (The Principles)

— « The Theory of Capital» Proceedings of a Conference held by the International Economic Association, edited by (Lutz and Hague) Mac millan & Co Ltd. New York, 1961.

— " Whiting Williams". Thorny Hands and Hampered Elbows, What is on the Workers' Mind in Western Europe" pub, Charles Seribner and Sons, New York, 1922.

— «l'Eeconomie du 20 ème Siècle» F. Pirroux.

— Nationalized Industry and Public Ownership, By William A. Robson, 1962. Publishers : George Allen & Unwin Ltd., LONDON.

— Economic Systems. A Comparative Analysis by G. N. Halm, Holt, Rinehart and Winstoton, New York.

— The Theory of the Leisure Class, by Thorstein Veblen,

— Captains of Inustry, by T. Veblen,

— The Nationalized Industries Under the Labour Goverument 1946-1950, edited by William A. Robson, 1952 .

— Les Netionalizations en Franc et Grand–Bretagne.

— Economic Blockade, Her Majesty Stationery Office.

— Eight European Central Banks,

Published Under The Auspices of The Bank for International Settlements, BASLE.

فهرست

بيـــان	صفحة
مقدمـــة	١
أصل هذا الكتاب	٧
الباب الأول	١٣
مدخل البحث	
المقال رقم (١) الاقتصاد الإسلامى فى كلمات	١٥
تعـريف	٢١
الأسـرة	٢٣
خصائص الاقتصاد الإسلامى	٢٨
التكامل بين علوم الدين والعلوم الإنسانية	٣٧
جهاز الثمن	٤٠
أخطاء بالغة الخطورة	٤١
أصول الاقتصاد (أو قوانين الاقتصاد)	٤٥
المقال رقم (٢) الحاجات والدوافع	٦١
بعض المصطلحات	٦٣
المقال رقم (٣) الحاجات العامة	٦٨
الباب الثانى	٧٧
الاقتصاد السياسى فى الميزان	
المقال رقم (٤) الحقيقة الاقتصادية وعلم الاقتصاد	٧٩
المقال رقم (٥) الاقتصاد المعاصر	٨٤
المقال رقم (٦) مدرسة الطبيعيين	٩٠

بيـــان	صفحة
المقال رقم (٧) آدم سميث	٩٧ —
المقال رقم (٨) نمو المـادة الاقتصادية	١٠٣ =
المقال رقم (٩) صعاب على الطـريق	١١٠ ×
المقال رقم (١٠) القرن التاسع عشر والمنهج العلمى . .	١١٦ =
المقال رقم (١١) فـــراغ	١٢٢
المقال رقم (١٢) حصاد القرن التاسع عشر . . .	١٢٨
المقال رقم (١٣) من القضايا الكبرى فى دراسة الاقتصاد .	١٣٤
المقال رقم (١٤) تحديد المفاهيم الاقتصادية . . .	١٤٠
المقال رقم (١٥) الدراسات الاقتصادية والمفاهيم العلمية .	١٤٦
المقال رقم (١٦) المفاهيم الاقتصادية بين الفكر والعلم .	١٥١
المقال رقم (١٧) أصحاب النظم	١٥٨ —
المقال رقم (١٨) النظم الاقتصـادية (بقية)	١٧٣ —
المقال رقم (١٩) التأمـيم	١٧٨ —
المقال رقم (٢٠) أشـكال المشروعات	١٨٩ =
المقال رقم (٢١) الملكية العامة فى فرنسا وانجلترا . .	١٩٤ =
المقال رقم (٢٢) بين يدى المذاهب الاقتصادية الكبرى .	٢٠١
المقال رقم (٢٣) الاشتراكية	٢٠٨ =
المقال رقم (٢٤) الاشتراكيه العلميـة	٢١٣ =
المقال رقم (٢٥) نهاية الرأسمالية (فى تقدير كارل ماركس) .	٢١٩
المقال رقم (٢٦) الرأسمالية	٢٢٥ =

الباب الثالث

خلاصة وخاتمة

بيـــان	صفحة
المقال رقم (٢٧) ماذا عن الكتاب الأول . . .	
المقال رقم (٢٨) ماذا عن الكتاب الثانى . . .	
بحوث تحت الإعداد	٢٤٩
كتب تحت الإعداد والطبع	٢٥٣
للمؤلف	٢٥٤
أهم المراجع العربيه	٢٥٦
أهم المراجع الأجنبية	٢٥٧
فهرست	٢٥٩

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٢٩٠ / ١٩٧٤



شركة الطباعة الفنية المتحدة

١٥ شارع العباسية

تليفون ٨٣٢٧٤٦٧

هـذا الكتـاب

قصة الاقتصاد الإسلامي ليست من قصص تطور العلوم ، على النحو المعروف فى تطور الكيمياء أو العلوم الطبيعية أو الطبية .

ذلك لأن الاقتصاد الإسلامي ، علم من علوم الإسلام ، يقف ، كسائر العلوم الإسلامية ، فوق الركائز الأساسية للتصور الإسلامي ، وليس جانب التطور فيه ، إلا فى مرحلة التطبيق .

لكن ثمة أمر يجب الالتفات إليه ، هو أن هذا العلم ـ للأسف الشديد ، قد تواطأت عدة عوامل على إخفائه ، حتى كاد ينساه المسلمون ، وكادوا ـ بالتالى ـ يستمرون فى « التسول الفكرى » على موائد الغرب العلمانى . . .

وقد يكون من المفيد جدا أن نبرز كيف عادت الأمة الإسلامية إلى رشدها بعد فترة التيه ، فأحيت علما من علوم دينها . . .

وما هذا الكتاب إلا مدخل تمهيدى لتلك الظروف التاريخية والاقتصادية . . . التى جنت منها البشرية حصيلة ضخمة من الفساد . . . والقلق . . . والاضطراب . . .

وجنت منها الأمة الإسلامية بخاصة ركاماً هائلاً من التخبط والذل والتبعية . . . المادية والمعنوية .

أجل : إنه مدخل يتناول تلك الظروف ، والنتائج . . . ويمهد ـ فى الوقت نفسه ـ لدراسة الاقتصاد الإسلامى ، ذى المادة الخصبة الثرية . . . . ال تكفل إقامة بناء اقتصادى لائق بإنسانية الإنسان ، ومحقق للعدالة فى أر صورها ، وللرخاء فى أسمى معانيه .





دار الاعتصام

٩٠ قرشاً